

بسم الله الرحمن الرحيم



"المنطق الإمبراطوري في المشروع الأمريكي الشرق الأوسط الجديد"

The Imperial logic in the American Plan

"The New Middle East"

إعداد: رشا ظافر شكري تفاحة

تاريخ مناقشة الرسالة: (4/10/2007)

لجنة المناقشة

د. سمير عوض (رئيساً)

د. روجر هيوك (عضواً)

د. علي الجرباوي (عضواً)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في برنامج الدراسات الدولية من كلية الدراسات العليا

في جامعة بيرزيت - فلسطين

"المنطق الإمبراطوري في المشروع الأمريكي الشرق الأوسط الجديد"

The Imperial logic in the American Plan
"The New Middle East"

إعداد الطالبة: رشا ظافر شكري تفاحة

تاريخ المناقشة:-

(4/10/2007)



الإهداء:-

إلى أعز وأغلى ما أملك بالوجود أمي وأبي وأخوتي

إلى كافة أعضاء الهيئة التدريسية والإدارية في معهد إبراهيم أبو نغد للدراسات الدولية

مع الشكر الجزيل

شكر خاص إلى د.سمير عوض لدعمه العلمي والأكاديمي اللامحدود

وإلى فلسطين الأرض والشعب والسماء

حرية شعب - فدوى طوقان

حريتي

صوتُ أردده بملء فم الغضب تحت الرصاص وفي اللهب
وأظل رغم القيد أعدو خلفها وأظل رغم الليل أقفو خطوها
وأظل محمولاً على مدّ الغضب وأنا أناضل داعياً حريتي حريتي
سأظل أحفر أسمها وأنا أناضل
في الأرض في الجدران في الأبواب في شرف المنازل
في هيكل العذراء في المحراب في طرق المزارع
في كل مرتفع ومنحدر ومنعطف وشارع
في السجن في زنزانة التعذيب في عود المشانق
رغم السلاسل رغم نسف الدور رغم لظى الحرائق سأظل أحفر أسمها حتى أراه
يمتد في وطني ويكبر ويظل يكبر ويظل يكبر
حتى يغطي كل شبر في ثراه حتى أرى الحرية الحمراء تفتح كل باب
والليل يهرب والضياء يدك أعمدة الضباب
حريتي حريتي حريتي

تلخيص

تركز الدراسة على المشاريع الأمريكية الأخيرة اتجاه الشرق الأوسط وتأخذها بالدراسة والتحليل، وذلك بناء على منطق ورغبات الولايات المتحدة الأمريكية الإمبراطورية، حيث تسعى الولايات المتحدة إلى تكريس وتعميق

إدارتها الدولية المنفردة على الساحة الدولية، أي أحاديثها القطبية، مقابل إقصاء أية قوة دولية صاعدة من المحتمل أن تهدد مكانتها أو تدفع الساحة الدولية إلى الشكل التعددي القطبية. لقد شهدت مسيرة التاريخ نهوض وسقوط العديد من الأمم والحضارات، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى ميلاد عالم جديد تسيطر بموجبه على كافة أنحاء الأرض سياسياً وعسكرياً واقتصادياً إلى أطول فترة ممكنة إذا لم يكن إلى الأبد. وكون المشاريع الأمريكية تستهدف الشرق الأوسط على وجه التحديد فقد تمت دراسة الشرق الأوسط من حيث الدولة القومية وشرعيتها وواقعها، ومن حيث المجتمع ومختلف تياراته السياسية وتوجهاته الاجتماعية والاقتصادية. وذلك لربط واقع العالم العربي بعدة ظواهر دولية مثل العولمة والحرب على الإرهاب، وأطروحات صدام الحضارات.

ومن ثم لا بد من تحليل الأرضية التي استغلتها واستندت إليها هذه المشاريع، وكيف انعكس هذا الواقع على مصالح الولايات المتحدة الحيوية والاستراتيجي القديمة والحديثة بالمنطقة؟، ومن ثم فإنه لا بد من الإشارة المباشرة إلى أحداث 11/سبتمبر كونها مفصلاً وتحولاً هاماً في تاريخ العلاقات الدولية والهيمنة الأمريكية. ولدراسة سلوك الولايات المتحدة على الساحة الدولية كان لا بد من إلقاء نظرة على تطوّر سياستها الخارجية وانعكاساتها المحلية والإقليمية والدولية، لذلك فإنّ الدراسة تحاول تفحص الواقع الراهن للولايات المتحدة من حيث نقاط الضعف وأوجه القوة، ومن حيث مدى نجاح هذه المشاريع أو فشلها، وانعكاس ذلك على الولايات المتحدة كقوة عظمى من حيث الزمن الحاضر والمستقبل. مشروع الشرق الأوسط الكبير والخطط المطروحة من أجل واقع مختلف بالمنطقة أطلق عليه مسمى "الشرق الأوسط الجديد"، درست من المنظور والمنطق الإمبراطوري الخاص بالولايات المتحدة الأمريكية، وقد أخذت حساسية المنطقة وواقعها الجيوسياسي والاستراتيجي في شتى خطوات الدراسة بعين الاعتبار.

Abstract

The study focus on the last US projects towards the Middle East in analyzing and clarifying with the logic and wishes of the empire USA, as it is trying to devote and deepen its **single international administration** on the global yard. And its **unilateral**

polarity in return eliminating any ascending international power that may **threaten its position** or push the international yard to the **multipolar plurality**.

The march of History has witnessed the rising and falling of many nations and civilizations; but the USA is trying **to a new global birth** to enable it to dominate all aspects of the world military, politically and economically, to the longest possible **hegemony** period if not forever.

As the US project aim the Middle East specifically, the Middle East study has been completed through the **national state** and its legality. And as far the **society** and its **political currents** and its **social and economical trends**, for relating the Arab world reality with global phenomena like **globalization** and **war against terrorism**. and hypothesis of **clash of civilization**, and how the reality reflected on the new and old strategically **vital interests** of the USA in the region.

And there we must study the direct reference to **September 11 events**, because of its important turn in the history of the international relations in general, and the US domain in specific. To study the behavior of the USA on the international yard, we have to study and analyze the evaluation of its **foreign policy** and its local and regional and international reflections.

For this, the study tries to examine the current reality of the USA through the points of weakness and power in the new American projects and the reflection of this on the USA as **a super power** at present or in the future. USA subtract the big Middle East Project and the submitted plans because of or different reality in the region named "The New Middle EAST" and they were studied from the prospective and empire logic concerning the USA. Subsequently we will take the sensitivity of the region and its geopolitical and strategic reality of the various steps of the study in consideration.

فهرس المحتويات

-----*الإهداء

-----*ملخص باللغة العربية والإنجليزية

1- المقدمة والإطار النظري.....ص 1-ص

.32

• المقدمةص

1-ص 7.

• تمهيدص

7-ص 9.

• الإطار النظريص

10-ص 22.

• ماهو المنطق الإمبراطوري؟ "مفهوم المنطق الإمبراطوري"ص

23-ص 28.

• تاريخ الهيمنة الإمبراطورية الأمريكيةص

28-ص 32.

2- الفصل الأول: "الشرق الأوسط تحت المجهر".....ص 33-ص

.82

- الواقع الاجتماعي، والسياسي، والفكري في العالم العربي.....ص 34-ص

.45

- التيارات الاجتماعية، والسياسية، والفكرية في العالم العربي.....ص 46-ص

.54

- العولمة وانعكاساتها على الواقع الاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي في الشرق الأوسط.....ص 54-ص

.59

- نظرية صراع الحضارات، احتمالات التطبيق، أو الاستبعاد في الشرق الأوسط.....ص 59-ص
63.
- الإسلام السياسي، وتأثيره على مستقبل الدولة القومية، والنظام السياسي في الشرق الأوسط....ص 63-ص
68.
- الأدوار التي تلعبها كل من إيران، وتركيا، وأفغانستان، وإسرائيل في الشرق الأوسط.....ص 69-ص
79.
- الخلاصة والنتائج "الشرق الأوسط تحت المجهر"ص 80-ص 82.
82.
- 3- الفصل الثاني: الولايات المتحدة في الشرق الأوسط**ص 83-ص
122.
- المصالح الأمريكية القديمة في الشرق الأوسط.....ص 84-ص
86.
- المصالح الأمريكية الحديثة في الشرق الأوسط.....ص 87-ص
109.
- مفهوم الإرهاب، والإشكالات التي تكتنفه عالمياًص 109-ص
116.
- أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والحرب على الإرهاب، والمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط
.....ص 116-ص
119.

- الخلاصة و النتائج "الولايات المتحدة في الشرق الأوسط".....ص 120-122.
- 4- الفصل الثالث: المنطق الأمريكي الإمبراطوري في الشرق الأوسط.....ص 123-185.
- نظرة موجزة حول تطور السياسة الخارجية الأمريكية وطبيعتها.....ص 125-136.
- قراءة تحليلية في الخطط الاستراتيجية الأمريكية.....ص 137-147.
- مشروع الشرق الأوسط الكبير، رؤية تحليلية.....ص 148-155.
- مشروع الشرق الأوسط الجديد، رؤية تحليلية.....ص 156-166.
- دراسة معمقة وتحليلية في النتائج المترتبة على محاولات تطبيق الولايات المتحدة المشروعين من منطلق إمبراطوري، وكقطب أوحده على الساحة الدولية.....ص 166-173.
- الخلاصة والنتائج "المنطق الأمريكي الإمبراطوري في الشرق الأوسط".....ص 174-177.
- الخلاصة والاستنتاجات النهائية.....ص 178-185.

5- التوثيق ص 186-

.195

6- قائمة المصادر والمراجع 196-199.

المقدمة:-

هكذا هو عنوان الدراسة " المنطق الإمبراطوري في المشروع الأمريكي، الشرق الأوسط الجديد"، إذن الدراسة تدور حول محورين: الأول هو المنطق الإمبراطوري للدول العظمى، وبالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية، والثاني هو منطقة الشرق الأوسط، وتجدر الإشارة إلى أنّ مفهوم الشرق الأوسط بحد ذاته محط تداول واختلاف، البعض يسميه العالم العربي، والبعض يسميه الوطن العربي، وآخرون يطلقون عليه العالم الإسلامي. والسؤال المُلح بهذا الصدد يدور حول موقع كل من دول آسيا الوسطى (أفغانستان، باكستان، إيران، وإسرائيل، وتركيا)، في هذا الإقليم الجغرافي؟، وبناءً على ذلك التراكم التاريخي والسياسي المعقد في هذه البقعة الجغرافية تم اعتماد مفهوم الشرق الأوسط في سبيل احتواء كافة الدول، والتفاعلات السياسية فيما بينها، وحتى تتمكن عدسة المجهر من رصد تلك التفاعلات الدولية والسياسية والاجتماعية وتحليلها في هذا الموقع الجغرافي الحساس.

أمّا المنطق الإمبراطوري للدول العظمى فهو أكثر تشعباً، العديد من الدول العظمى والإمبراطوريات تهاوت على مرّ التاريخ، هل هو السياق الطبيعي لمسيرة الإمبراطوريات والحضارات؟ أم أنّها دورة التاريخ، تلزم هذه البوتقة من الأمم بالانحسار لمصلحة بوتقة أخرى من الأمم الأخرى؟، لماذا انهارت الإمبراطورية الرومانية وكذلك العثمانية؟، لماذا لم تعد بريطانيا "الدولة التي لاتغيب عنها الشمس"؟، وماذا عن الاتحاد السوفيتي، لا يوجد إجابة شاملة ومحددة حتى اليوم تحدد أسباب هذا الانهيار؟. يجري تداول العديد من النظريات والأفكار ووجهات النظر في هذا السياق، إلّا أنّ السؤال مازال معقداً بعد، كون الإجابات متعددة، هذا مع الإشارة إلى أنّ بعض المؤلفين مثل فرانسيس فوكوياما قد سطر نهاية التاريخ مع الليبرالية الرأسمالية، فهل هي نهاية التاريخ فعلياً أم أنّ المعطيات تشير إلى غير ذلك؟! لقد وقعت منطقة الشرق الأوسط رهينة هذا المنطق الإمبراطوري على مرّ مراحل التاريخ، وتهاقت عليها الدول العظمى والإمبراطوريات، وفي كل مرة كان هناك منظومة من الشعاعات والغايات تمثل جواز السفر في سبيل العبور إلى هذه المنطقة، سواء ثقافياً أم دبلوماسياً أم بالتدخل العسكري المباشر وغيره، وكان يتم التستر على تلك الأهداف والغايات السياسية والاقتصادية والعسكرية الإستراتيجية الحقيقية لهذه الإمبراطوريات في المنطقة.

الشرق الأوسط منطقة تقع في قلب العالم من حيث الجغرافيا السياسية، وتمثل شبكة حساسة جداً من نقاط الاتصالات والمواصلات ، وتشرف على مضائق مهمة، وتمتلك موارد طبيعية حيوية وجيوستراتيجية، ويغلب على معظم دولها الطابع العربي الإسلامي، كل هذه السمات وغيرها جعلت بوصلة الدول العظمى موجهة إليها بصورة مباشرة، حيث كان وما زال الشرق الأوسط منطقة نفوذ الدول المهيمنة والإمبراطورية عبر التاريخ، كما هو مسرح الولايات المتحدة الأمريكية بالوقت الحاضر، والتي تعمل حثيثاً على إعادة صياغته جغرافياً وسياسياً واجتماعياً وفكرياً واقتصادياً وعسكرياً. هذا لا يعني أنّ المنطقة تشكل تهديداً مباشراً للولايات المتحدة مقارنة بدول جنوب شرق آسيا، إلا أن كليهما يشكل خطراً واضحاً على هيمنتها كإمبراطورية، وعلى مصالحها الحيوية كدولة عظمى تسعى إلى تعزيز وجودها وهيمنتها لأطول فترة ممكنة، وذلك من خلال التوسع والامتداد في مختلف بقاع العالم، بما يتلاءم ومصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية الحيوية، وبما يعزز أمنها داخلياً وخارجياً. لكن السؤال المحوري في هذا الصدد يكمن في مقدرة الولايات المتحدة على استخدام هذا التوسع لتكريس هيمنتها كقطب أوحده إلى جانب تعزيز مصالحها وحمايتها وليس العكس؟.

كما وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى ذلك الحراك الفكري والاجتماعي والتحولت السياسية التي تصبغ المنطقة، فالحرب على الإرهاب هي حرب واضحة ضد بعض التيارات الإسلامية مثل (تنظيم القاعدة)، وظاهرة الإسلام السياسي التي لم تقتصر على العالم العربي فقط بل أصبحت عابرة للقارات. أين مصلحة الولايات المتحدة بهذا السياق؟ وأين يكمن الخطر المباشر عليها؟ هذا إلى جانب التأثير والانعكاس لظاهرة الإسلام السياسي على النظام السياسي ومستقبل الدولة القومية في المنطقة، دون إغفال آثار الاستبداد السياسي والاجتماعي، وهشاشة التحول الديمقراطي على الغالبية العظمى من دول المنطقة، ومع معالجة الطرح الأمريكي الذي يعتبر إسرائيل الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، ومن ثم هل الإسلام هو الخطر الجديد الذي لا بد من احتوائه بعد التخلص من شبح الشيوعية؟ هذه المنطقة خصبة لإجراء العديد من الإختبارات، والاختبار بهذه الدراسة سيتم بالتوازي مع هيمنة الولايات المتحدة كإمبراطورية، وكقطب أوحده على الساحة الدولية التي تعتبرها "رقعة شطرنج"، لا بد أن تكون هي الملك المنتصر عليها.

فرضية الدراسة الرئيسية هي : " اختبار السيناريوهات التي تشير إلى تراجع الولايات المتحدة كقطب

أوحد على الساحة الدولية، واختبار احتمالات تراجع الولايات المتحدة على الساحة الدولية كدولة إمبراطورية "

إذ تشير بعض الدراسات إلى كون الولايات المتحدة الأمريكية قد دخلت في مرحلة الانحسار والتراجع كإمبراطورية وقطب أوجد على الساحة الدولية، واختبار ذلك سيتم من خلال النتائج المترتبة على محاولاتها تطبيق مشاريع الشرق الأوسط الكبير والجديد، وهشاشة محاولاتها الرامية إلى تطويق القوى السياسية والدول التي تشكل خطراً مباشراً على مصالحها ومناطق نفوذها، مع الأخذ بعين الاعتبار المآزق الذي وقعت به في العراق. **اختبار هذه الفرضية يتم من منطلقين: الأول** هو منطلق المنطق الإمبراطوري وانعكاسه على الولايات المتحدة وسياساتها الخارجية، والمشاريع التي تطلقها، وخشيتها من القوى الصاعدة في العالم، **والثاني** هو منطلق التحولات السياسية والعسكرية والاجتماعية الفكرية في الشرق الأوسط، وبالتحديد ظاهرة الإسلام السياسي التي تبرز تفاعلاتها وانعكاساتها على المنطقة والساحة الدولية.

أما هدف الدراسة المحوري فيتمثل في محاولات تحليل المنطق الأمريكي الإمبراطوري، من منظور الهيمنة والقوة والذي يترجم ضمن مشروع الشرق الأوسط الكبير والجديد، مع الدراسة التحليلية للنتائج المترتبة على محاولات تطبيق كلا المشروعين، وكيف تنعكس السياسات الأمريكية على مجمل دول المنطقة، وعلى الولايات المتحدة نفسها؟.

سيكون الإطار النظري بداية البحث، حيث إنّ **نظرية الواقعية الجديدة** ستكون العمود الفقري للدراسة، إذ سيجري العمل على تحليل الولايات المتحدة ودراساتها كدولة عظمى تسعى لتعزيز أحاديثها على الساحة الدولية، وذلك من منطلق القوة، والسيطرة، وتعزيز المصلحة القومية والأمن سواء أكان داخلياً، أم خارجياً من حيث حماية مصالحها وحلفائها. ومن ثم سيتم الحديث عن أحادية القطبية، وانعكاسها على الساحة الدولية، كون الولايات المتحدة القوة الوحيدة على الساحة الدولية، والتي تعكس تفاعلات قوتها على الشرق الأوسط بالدرجة الأولى، وسيجري التركيز على كلا البعدين: الداخلي والخارجي لجانبَي الدراسة المتمثلين في الولايات المتحدة والشرق

الأوسط، من حيث أسس الاقتصاد والاجتماع السياسي. كما سيتم الحديث عن حالة توازن القوى في العالم اليوم، وطبيعة التحالفات والتكتلات الموجودة، إلى جانب الحديث عن القوميات والإثنيات والأقليات، وذلك من حيث المفهوم والانعكاسات السياسية لدورها في تأجيج الصراع السياسي على الساحة الدولية. كما سأتناول نظرية التبعية في سبيل البحث في تلك العلاقة التاريخية التي تربط الدول الصغيرة والضعيفة بالدول العظمى وعلى وجه التحديد الدول الرأسمالية، وقد وجدت في نظرية الواقعية الجديدة الإطار الأشمل القادر على تحليل كافة هذه المعطيات.

عقب ذلك سيتم العمل على دراسة وتحليل الواقع الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي لشعوب دول منطقة الشرق الأوسط، وعلى وجه التخصيص الدول العربية، وذلك من حيث طبيعة الأنظمة السلطوية الحاكمة، وحالة الاستبداد السياسي، إلى جانب غياب الديمقراطية، وانتهاك حقوق الإنسان، وغياب الحريات الأساسية العامة، وتزدي الأوضاع المعيشية وسوء الظروف الاقتصادية. ودور المعطيات السابقة في بلورة ظواهر التخلف المختلفة، و تأجيج العنف بكافة أشكاله، هذا إلى جانب تسليط الضوء على تلك التيارات السياسية والفكرية المتعددة والمتشعبة، والتي عجزت حتى اللحظة عن تحقيق التغيير والنهضة المنشودة، والتي تتراوح ما بين التيارات العلمانية و القومية والوطنية والدينية. إذ على الرغم من اختلاف المسميات وتعدد الأهداف، يصعب التوصل إلى ذلك الخيط الرفيع الذي قد يسهم في إيجاد تيار قادر على حسم الخيارات وترتيب الأولويات، هذا إلى جانب خلق حالة من الإجماع السياسي الرسمي والشعبي حول نقاط محددة، ومحاوِر إستراتيجية تسهم في النهضة الشاملة، دون التعدي على التفاعل المشروع ما بين التيارات المختلفة من منطلق تعددي.

ومن ثم سيتم الحديث عن الانعكاسات السياسية والاجتماعية المترتبة على وجود إسرائيل بالمنطقة، وتداعيات وجودها دولياً، والهدف من ذلك هو تشخيص الواقع العام في الشرق الأوسط من كافة الجوانب، وبالتحديد واقع الدول العربية، وذلك تبعاً للدور الأساسي الذي يلعبه هذا الواقع في التنشئة السياسية وتشكل القيم والثقافة المجتمعية، ولعلاقتها الوثيقة في ظاهرة الإسلام السياسي الممتدة بالمنطقة، والتي تؤثر بصورة مباشرة على مستقبل النظام السياسي والدولة القومية، فالتيارات السياسية الإسلامية منتشرة وتجد تأييداً شعبياً كبيراً، والعديد منها يشارك في الانتخابات، ويطرح البرامج الانتخابية، ويصل إلى مراكز صنع القرار، ويساهم في صنع

السياسات، والسؤال المشروع هنا، هل تشكل هذه التيارات فعلاً خطراً على الأنظمة السياسية التقليدية، أم أنها حالة مخاض لأشكال جديدة من الأنظمة السياسية بالمنطقة؟. وعلى الرغم من شيوع التصنيفات حول هذه الحركات والتي تتراوح ما بين الأصولية والاعتدال والانفتاح إلا أنّ المشهد مازال ضبابياً ويحتاج إلى الكثير من التأملي والدراسة، ويأتي التركيز على هذه القضايا لأنّ المشاريع الأمريكية تستهدف هذه البقعة الجغرافية بالتحديد. كما لا يمكن إغفال الدور المركزي الذي تلعبه العولمة، والاقتصاد العالمي وحالة الاعتمادية الاقتصادية الدولية المتبادلة، والثقافات المتخطية للحدود والهويات، إلى جانب الثورة الضخمة في عالم الاتصالات والمواصلات والمعلومات. ومن ثم سيجري اختبار افتراض صموئيل هانتنتغتون حول شكل النزاعات العالمية، وقضية صراع وصدام الحضارات، والخيارات المفتوحة في هذا الاتجاه، وكيف يجري استغلال هكذا أطروحات في سبيل تعزيز الهيمنة الأمريكية وتمرير المشاريع اللازمة؟ ولأنّ العلاقة ما بين السياسات والتفاعلات الداخلية في الدولة والسياسة الدولية عضوية وتبادلية، ولا يمكن فصل إحداها عن الأخرى.

ومن ثم سيتم الانتقال إلى التحليل التاريخي الذي يدور حول تطور المصالح الأمريكية في المنطقة، فالمصالح القديمة للولايات المتحدة باتت واضحة من حيث الدعم المطلق لإسرائيل كحليف إستراتيجي، وإعاقة أي جهد وحدوي نهضوي عربي قد يلد تحدياً جديداً للولايات المتحدة، ولاحتواء الخطر الشيوعي قديماً، هذا إلى جانب تسهيل وصول النفط إلى الدول الغربية عموماً والولايات المتحدة خصوصاً، بأسهل الطرق وأرخص الأثمان. عقب ذلك سيجري العمل على تحليل المصالح الأمريكية المستجدة بالمنطقة، وأهدافها في تطويق إيران وتجاربها النووية، والتصدي لأهدافها المعلنة ضد إسرائيل والسياسات الأمريكية بالمنطقة هذا إلى جانب التواجد في أفغانستان حيث حقول الغاز الطبيعي، وحيث الخطوط القريبة من القوى الصاعدة في جنوب شرق آسيا، فهناك الصين والهند وروسيا، مع الأخذ بعين الاعتبار بأنهم جميعاً قوى نووية واقتصادية، وبهذه الحالة تتوسط الولايات المتحدة المنطقة الواصلة ما بين جنوب شرق آسيا ودول الاتحاد الأوروبي، بالإضافة لعملها على إضعاف دول الشرق الأوسط من خلال تعزيز النعرات الطائفية والدينية لتجزئة الجزأ، وتقسيم المنطقة بمزيد من الكيانات السياسية بحيث تتم كفالة الهيمنة والسيطرة الإمبراطورية الأمريكية، وتعزيز مصالحها الحيوية.

جميع ما سبق ذكره سيعطينا رؤية متكاملة للمشهد السياسي في الشرق الأوسط، وللدور الأمريكي بالمنطقة، وسيساهم في بلورة الإطار التحليلي للخطط الإستراتيجية الأمريكية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، ومنطق أحادية القطبية الأمريكية إلى وقتنا الحاضر. وسيتم العمل بصيغة تفصيلية على تحليل ودراسة ومقارنة المشاريع الأمريكية، الشرق الأوسط الكبير/ والجديد، كونها حالات تطبيقية وعينات اختبار لخطط الهيمنة الأمريكية، وما هو الفرق بين المشروعين؟ وما هي الأهداف الأمريكية المعلنة والكامنة خلفهما؟ وما هي العلاقة التي تربط بينهما؟ وما هي النتائج المترتبة على محاولات تطبيقهما؟ وهل تأتي هذه المشاريع في إطار الحرب الأمريكية المعلنة على الإرهاب؟ أم أنها تأتي من منطق إمبراطوري أمريكي يجسد نفسه، وي طرح ذاته تحت ظل الحرب على الإرهاب؟ أم أن الخارطة الآتية للشرق الأوسط تجسد تاريخ الهيمنة البريطانية الفرنسية؟ ولا بد من العمل على تشكيل خارطة جديدة تعكس تاريخ ومستقبل الهيمنة للولايات المتحدة الأمريكية؟. وتجدر الإشارة بأنه لا يمكن الحديث عن هذين المشروعين بمنأى عن تحليل السياسة الخارجية الأمريكية وأدواتها وشعاراتها، تاريخياً واستراتيجياً، حيث إن "مبدأ مونرو" مثلاً عبارة عن تعبير وإعلان صريح عن منطقة نفوذ حيوية للولايات المتحدة الأمريكية تتمثل في منطقة "أمريكا اللاتينية"، مما يعني أن المساس بها بمثابة اعتداء على الولايات المتحدة نفسها، ومن هنا فإنه لا يمكن الحديث عن مشاريع الشرق الأوسط الكبير والجديد بمعزل عن تطور السياسة الخارجية الأمريكية وأهدافها والشعارات التي تنتقل بالعالم من خلالها، ومن هنا فإن الحديث عن منطق الولايات المتحدة المهيمن كإمبراطورية يتطلب وعياً بمصالحها وخططها الاستراتيجية، وأهدافها وغاياتها البعيدة المدى.

لذلك لا بد من الحديث عن الولايات المتحدة كدولة، تعمل على تعزيز وحماية مصالحها بكافة الوسائل، وبظل العديد من الشعارات، وذلك في سبيل تعزيز مصالحها القومية وأمنها داخلياً وخارجياً، كما تعمل حثيثاً على تكريس بقائها كإمبراطورية وكقوة عظمى، وقطب أوحده، يرفض أن تشاركه أطراف أخرى بسيادته العالمية، وخصوصاً في ظل فوضى دولية يهيم فيها القانون الدولي. وأبرز مثال على ذلك هو هيمنة الولايات المتحدة على هيئة الأمم المتحدة وما يمارسه الجيش الأمريكي من انتهاك علني لحقوق الإنسان في سجن غوانتانامو وأبو غريب، وفي ظل التنافس العسكري ما بين الدول، وبروز القوة النووية كمعلم رئيسي للعصر، لا بد للولايات المتحدة

من انتهاج كافة السبل الكفيلة بالحفاظ على بقائها وأمنها، ومن هنا فإن إشكالية الدراسة وسؤالها الأساسي، هو ما هي النتائج المترتبة على محاولات الولايات المتحدة تطبيق مشاريع الشرق الأوسط الكبير والجديد؟ وكيف ينعكس ذلك على الولايات المتحدة كإمبراطورية مهيمنة؟ وهل يمكن أن نتوقع بقاء الولايات المتحدة كقطب أوحده على الساحة الدولية أم تراجعها؟ وما هي المعطيات التي تعزز أياً من الخيارين؟، تتعدد وتتشعب الأسئلة حول الولايات المتحدة الأمريكية كإمبراطورية، هل ستبقى كذلك، أم أنّ الإمبراطورية الجديدة ستكون الصين مثلاً؟ أم أنّ المعلم المستقبلي الأبرز للساحة الدولية هو تعددية القطبية؟، وتعددية القطبية فيما إذا كانت الخيار الأقوى فهذا يستوجب تراجع الولايات المتحدة كإمبراطورية، وهذا التوقع يحتاج إلى الكثير من البحث والدراسة....

تمهيد: ما هو شكل النظام الدولي اليوم؟ " نظرة عامة"

لابد من التمهيد للدراسة من خلال نظرة على المشهد الذي يكتنف الساحة الدولية اليوم، تتعدد المحاور والعناصر وتتفاعل، لكن الصعوبة تكمن في ذلك المشهد الذي يجمع ما بين تضخم الفجوة بين الشمال والجنوب، وتزايد أعداد الفقراء بكافة أرجاء العالم، حيث لا يوجد حداً للمجاعات والأمراض والفقر والبطالة، بنفس اللحظة التي لا يوجد فيها حداً للتراكم الرأسمالي، هناك طرفان أساسيان في ذلك المشهد: الأول هو الدول الرأسمالية العظمى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، والثاني هو الدول التي تأتي بالمرتبة الوسطى والثالثة، والتي تدفع ثمن هيمنة الدول العظمى بالعالم، وهذا الطرح لا يلغي الأمم أمام الدولة بقدر ما يشير إلى ذلك النسق الذي تتفاعل فيه هذه الدول بشرط محافظة الدول العظمى على مكانتها، إذ بالنهاية تعتبر مصلحة الدولة القومية هي الفيصل، كما تجدر الإشارة إلى تعدد المؤسسات والمنظمات الدولية بأنواعها في العالم، بنفس الوقت الذي تبقى به جميعها رهينة الدولة القومية، وغالباً ما يجري استغلالها لتمرير مصالحها، وتبقى الدولة محور التمرکز.

وفي هذا الصدد يُذكر أنّ "السياسة العالمية لم تعد تُعرف بالصراع العقائدي كالذي كان بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، والأسرة الدولية منشغلة اليوم بقضايا التفاوت في الثروة بين الدول المتقدمة والدول النامية والقضايا البيئية"⁽¹⁾، وهذا طرح محط تساؤل لأنّ الواقع لا يعكس ذلك، إذ مازالت الدول العظمى تعمل على

تعظيم منافعها بشتى الطرق، وما زالت الدول الأخرى بحالة من التبعية، بل بالعكس تعمل الدول العظمى وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية على ابتلاع أية قوة صاعدة قد تعمل على رأب الصدع ما بين الشمال والجنوب، أو المس بأركان الرأسمالية العالمية وتحديدها، وبحال انتهت الصراعات الأيديولوجية بالعالم مع انتهاء الحرب الباردة، إذن ماهو سر الحرب الأمريكية على الإرهاب؟ وأين هو دور المنظمات الدولية في هذا المعادلة المركبة؟ وكم من الدول تم عبورها لتحقيق مصالح الدول العظمى تحت شعارات الديمقراطية والتدخل الإنساني؟.

ويذكر Ken Booth: "أنّ القوة في الشؤون العالمية تتحدد على نحو متزايد بالنجاح الاقتصادي بدلا من الإحصائيات العسكرية"⁽²⁾، وهذه إشارة إلى تغير وتراجع القوة العسكرية لصالح القوة الاقتصادية، إذ لم تعد القوة العسكرية هي الحاسم، لكن لماذا تخشى الولايات المتحدة من القوة المتصاعدة للاقتصاد الصيني، ومن الاتحاد الأوروبي، وتسعى حثيثاً إلى تهميشهم سياسياً؟، وهل أكسبت القوة الاقتصادية جميع هذه الدول القدرة على مواجهة الولايات المتحدة وسياساتها الخارجية في العالم؟ لا بد من الاعتراف بأنه لا يمكن عزل البعد الاقتصادي عن العسكري في تحديد معالم قوة الدولة، بل أنّ الارتباط بينهما عضوي.

الأمر الذي أشار إليه بول كيندي بطرحه "أنّ حصيلة التفاعل بين الاقتصاد والاستراتيجية دفعت دول الطليعة بالعالم إلى تعزيز ثروتها وقوتها العسكرية لتبقى ثرية وقوية، وأنّ هناك ارتباطاً ما بين التوازن العسكري والتوزيع العالمي للمصادر الاقتصادية، وأنّ عملية نشوء وسقوط القوى العظمى هي عملية ذات نسب نمو وتغيرات تكنولوجية متباينة أفضت إلى تغيرات في موازين الاقتصاد العالمي الذي يعتمد بدوره وبشكل تدريجي على الموازين العسكرية والسياسة"⁽³⁾، كما أشار أيضاً أنه "لو حصل أنّ اليابان قررت أن تمتلك حضوراً عسكرياً فاعلاً في الشؤون العالمية فلعل ذلك يعود إلى أنه لم يعد بوسعها المحافظة على مصالحها من خلال تقمص دور الدولة التجارية ببساطة"⁽⁴⁾.

من ناحية أخرى يُذكر أنه قبل أكثر من عشر سنوات كانت الشركات المتعددة الجنسية تشكل ربع التجارة العالمية وربع الناتج القومي الإجمالي للعالم، واليوم تشكل هذه الشركات 90% من مجموع الاستثمارات

الخارجية في العالم(5)، ويضاف أنّ الانتشار العالمي والعلامات التجارية العالمية للشركات المتعددة الجنسية تتمركز في العالم المتطور، وأن معظمها منظمات على أساس إقليمي وتتمركز في ثلاثة أسواق، هي أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا(6)، هذه المعطيات تنقلنا إلى العولمة، وأخص بالذكر العولمة الاقتصادية الرأسمالية، فباعقادي أنّ العولمة ظاهرة قديمة رافقت جميع الحضارات، لكن مايميز العولمة اليوم هو رأسماليتها. العالم اليوم شبكة من الخطوط الاقتصادية والإنتاجية والتمويلية الرأسمالية العابرة للقارات، فحالة الاعتمادية الاقتصادية هي المعلم الأبرز للساحة الدولية التي تلعب بها منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي أدواراً مركزية إلى جانب الدولة، وبينما يعتقد البعض أنّها تتجاوز الدولة، فالظنّ أنّها ستُنتهك إذا ماغابت الدولة، وخصوصاً الدولة الرأسمالية التي تراكم أرباحها من خلال هذه المنظمات، وإدعاءات حرية انتقال رأس المال و المنتجات وحرية السوق.

وبهذا الصدد يذكر روبرت إسحاق "تشجع العولمة أولئك المتمكنين من استخدام أدوات اقتصادية وسياسية من أجل استغلال فرص السوق، والذين يستطيعون تعزيز الإنتاجية التقنية، وجني المكاسب المادية القصيرة الأجل إلى أقصى حد، وكانت النتيجة زيادة في التفاوت ما بين المحظوظين والفقراء"(7). كما ويضيف "مع بداية القرن الحادي والعشرين أصبح معدل الكسب اليومي للمدير التنفيذي في الولايات المتحدة في اليوم الواحد هو معدل ما يجنيه العامل العادي نفسه في سنة كاملة، وهذا هو الوضع في أغنى دولة بالعالم، أمّا زامبيا مثلاً، تعاني أسوأ أوبئة الايدز على الأرض، وهناك يستطيع أقل من واحد بالمائة، من أصل (200,000) مواطن زامبي من الذين يحتاجون إلى الأدوية من العلاج، ولا يستطيع هؤلاء ولا حكوماتهم تحمل نفقات العلاج"(8).

لقد كانت هذه مقدمة تمهيدية لشكل الساحة الدولية اليوم، وما سيجري العمل عليه عقب ذلك هو محاولة تطبيق النظرية الواقعية الجديدة واستخدام أدواتها ضمن الإطار النظري في سبيل فهم أدق للساحة الدولية اليوم، و ذلك في سبيل الإحاطة بمنطق الولايات المتحدة الإمبراطوري، و فهم سياساتها في العالم عموماً والشرق الأوسط خصوصاً. فالولايات المتحدة هي القطب الأوحد على الساحة الدولية تسعى لأن تبقى كذلك، والنظام الدولي في حالة تحول وانتقال من أحادية القطبية إلى التعددية، فما هي خيارات الولايات المتحدة كدولة رأسمالية عظمى أمام هذه التحديات التي تواجه هيمنتها وأحاديتها؟ هل هي بمرحلة تكريس الإمبراطورية أم وداعها؟.

الإطار النظري:-

سيشتمل هذا الجزء من الدراسة على حوار نظري يتناول المنطق الإمبراطوري الأمريكي على الساحة الدولية بالتحليل، وذلك من منظور نظرية الواقعية الجديدة. وقبل البدء بالحديث عن نظرية الواقعية الجديدة أود أن أشير إلى الأسباب التي أدت إلى تجاوز النظرية الليبرالية، والليبرالية الجديدة وبالتحديد من حيث المبادئ والأسس، كون الولايات المتحدة الأمريكية دولة ليبرالية كما تدّعي. ومن ثم سأحدث عن الأسباب التي دفعت باتجاه نظرية الواقعية الجديدة بنفس الطريقة، إذ تتعدد نظريات العلاقات الدولية كما هو الحال في كافة الحقول العلمية الأخرى، إلا أنّ الصعوبة تكمن في اختيار الإطار الأفضل لتفسير وفهم وتحليل الظواهر قيد البحث.

بدايةً ومن النظرية الليبرالية التي تعترف بغياب سلطة عالمية تتحكم في تصرفات الدول وحالة الفوضى والتنافس فيما بينها، نجدها تطرح بدائل كتعزيز التبادل التجاري والاقتصادي والربح مابين الدول، حيث قد تتنازل الدولة عن ربح بسيط مقابل أرباح كبيرة ومطلقة على المدى البعيد. إذ تجتمع الدول معاً على قاعدة المصالح الاقتصادية المشتركة، وعلى أرضية الأمن الجماعي لتعزيز هذه المصالح، هذا إلى جانب أنّ الهدف المركزي لديهم هو زيادة وتعزيز الربح والثروة. هذا إلى جانب زيادة الإنتاج بصورة كبيرة و بأقل التكاليف والخسائر، وتحقيق أكبر منفعة ممكنة من التبادل الاقتصادي الحر، و بحسب الليبراليين فإن جميع الأطراف تكسب وتربح لكن بنسب متفاوتة ، ويجد الليبراليون أنّ المؤسسات والأنظمة والأنشطة الاقتصادية هي المساهم الأبرز في تحقيق الأمن الدولي والتقليل من نسب الحروب والنزاعات بين الدول على الساحة الدولية(1).

وبناءً على ذلك لايمكن إنكار الدور الذي يلعبه النشاط الاقتصادي في التقريب مابين الدول، كما لايمكن إغفال الآثار الناجمة عن تزايد الأرباح الاقتصادية التي تجنيها على استمرار العلاقات السلمية بينها والتقليل من الحروب. لكن السؤال هنا عن نسبة الفروق بالأرباح النسبية مابين الدول؟، مازالت الدول الرأسمالية تنهض وتنمو ومازالت الدول النامية تعاني من الكثير من المشاكل الاقتصادية على الرغم من الأرباح التي تجنيها، مازالت الفجوة مابين الشمال والجنوب تتسع؟، بل على العكس باتت الدول النامية تتعاون في سبيل التخلص من سيطرة

الرأسمالية العالمية عليها، وإلا فما هو سر تشكيلة "مجموعة العشرين" في منظمة التجارة العالمية؟، هذا بالإضافة إلى أنه وعلى الرغم من حالة التناغم الاقتصادي بين الدول الرأسمالية إلا أنها لا تعكس بالضرورة تناغماً سياسياً. والسؤال هنا هل فرنسا وألمانيا راضيتان عن حالة الاتحاد الأوروبي السياسية على الساحة الدولية؟ ولماذا تكرر اليابان مطالبها بالحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن؟ ومن ثم أليس النفط هو السبب الاقتصادي المحوري الذي دفع بريطانيا سابقاً والولايات المتحدة حالياً للتواجد في منطقة الخليج العربي؟ ولماذا تخشى الولايات المتحدة من النقد الاقتصادي الصيني على الرغم من علاقات الصين السياسية والخارجية السلمية؟.

من ناحية أخرى تركّز نظرية الليبرالية الجديدة أو "المؤسسية" على أهمية المؤسسات والمنظمات الدولية ودورها المركزي في التخفيف من حدة الصراعات والنزاعات في العالم، من خلال فكرة الأمن الجماعي، وتجد أنّ الدول العقلانية بحسب هذه النظرية ولتحقيق مصالحها لابد لها أن تنضم للمؤسسات الدولية وتتعاون مع غيرها من الدول، بل وستستخدمها لتعظيم منافعها، وتخفيض احتمالات الغش فيما بينها، وبهذه الحالة ستجد الدول نفسها في طريق التعاون في معظم الأحيان، خصوصاً إذا كانت جميع الأطراف تربح، وإن كان بنسب متفاوتة. وهذه النظرية تجد أنّ الدول ستضع ومن خلال المؤسسات القيود اللازمة لتعزيز التعاون واستبعاد الحرب وتخفيض نسب نشوء الصراعات، وتعتبر عمليات التبادل التجاري الحر بين الدول والأرباح الناجمة عنها العامل الأبرز في تحقيق الاستقرار والأمن الدولي، ولأنّها تفترض بأنّ الدولة العقلانية تتعاون مع الدول الأخرى في سبيل تحقيق مصالحها. وتعتمد هذه النظرية كذلك على معضلة السجين في نظرية اللعبة حيث أنّ تعاون الطرفين يدفع الطرفين لتحقيق الأرباح والمكاسب، بينما يدفع الاعتقاد السلبي بغش الطرف الآخر إلى مخاسر لكلا الاتجاهين(2).

كما نجد أنّ هذه النظرية تشترك مع الليبرالية بتركيزها على أهمية الدور الاقتصادي، لكنّها تركّز بصورة أكبر على دور المؤسسات الدولية في تعزيز التعاون والاستقرار الدولي، إذ تساهم المؤسسات الدولية في تعزيز العلاقات بين الدول، لكن هل تمنع الغش أم تعزز الفروق ما بين الدول؟. إذن هي طرق مبتكرة للغش لكن ليس بالتهديد المباشر والعسكري بل بصيغ اقتصادية، وبنفس اللحظة تعزز هيمنة وسطوة الدول القوية على هذه المؤسسات، وخصوصاً القوية عسكرياً واقتصادياً منها. فعلى سبيل المثال تعتبر كل من الولايات المتحدة واليابان

من أكبر وأبرز المساهمين مالياً في ميزانية هيئة الأمم المتحدة، لكن هل تجني اليابان نفس المكاسب والمنافع الأمريكية؟ وهل تمتلك اليابان نفس المكانة الأمريكية في المنظمة وبالتحديد في مجلس الأمن؟. وهل استمرار حلف الناتو عقب انهيار الاتحاد السوفيتي والحديث عن توسيع عضويته يعكس رغبة الولايات المتحدة بتعزيز التقارب الاقتصادي الأوروبي، أم أنها سياسات الهيمنة الأمريكية؟.

وفي ظل هذه الأطروحات يتحدث Robert Gilpin "بأنّ الفعالية والقوة الاقتصادية والتكنولوجية تخلق درجة عالية من الاعتمادية في الاقتصاد العالمي، وتقلل أهمية الحدود السياسية التقليدية للدولة القومية، ولكن ومن جانب آخر مازالت الدولة القومية تتفرد بصناعة القرار السياسي وتأمّر بالولاء له. كما أنه من الواضح أنّ سياسة الدولة العامة هي المحدد المركزي لإطار الأنشطة الاقتصادية، ودفعها لقنوات اقتصادية تدعم الطرف المهيمن، كما أنّ اختبارات القوة بكل أشكالها تحدد طبيعة النظام الاقتصادي الذي يأخذ بعين الاعتبار خلق وتوزيع الثروة، بينما السياسة هي عالم القوة، ويضيف أنّه على الرغم من المنطقية والعقلانية التي تركز عليها فكرة التعاون الاقتصادي، إلا أنّ البعض يعتقد أنّها جهود أمريكية إمبريالية تنزع إلى تقليص مراكز القوة"(3).

وفي سبيل تحليل سياسات الولايات المتحدة كدولة تعتبر نفسها ليبرالية، يتحدّث نعوم تشومسكي عن **إجماع واشنطن الليبرالي الجديد** وهو عبارة عن مجموعة من المبادئ ذات توجهات تخدم السوق، صممتها الولايات المتحدة والمؤسسات المالية العالمية التي تسيطر عليها، وتقوم هذه التوجهات على التجارة والتمويل والسماح للسوق بتحديد الأسعار والخصخصة، كما يشير إلى ما أطلقته صحافة المال والأعمال الأمريكية، وكما يسميها نواة "حكومة عالمية فعلية لعصر امبريالي جديد". وهذه النقطة تذكرنا بأنّ المؤسسات المتحكمة بالاقتصاد العالمي ليست مستقلة بل تعكس توزيع السلطة، والمتحكم بالسلطة السياسية بالولايات المتحدة اليوم هم سادة الاقتصاد الخاص والشركات العملاقة المسيطرة على حركة الاقتصاد الدولي، والتي تمتلك الوسائل التي تمكنها من تشكيل السياسة كما تريد(4). أمّا سمير أمين فيشير إلى التعديلات في النموذج الليبرالي التي منحت الشرعية لسياسات الدولة التي تساند التنافس في النظام العالمي، والتي تتمركز حول تكتلات محلية مهيمنة تعزز قدرات احتكارات رؤوس الأموال.

ويضيف بأن الشركات المتعددة الجنسية تظل وطنية خصوصاً بتحكمها وتملكها لرأس المال، وعلى الرغم من تعدي أنشطتها حدود البلد الأصلي فإن انتشارها بحاجة إلى مساندة جدية من الدولة، ويجد أن العولمة تبدو وكأنها أرخبيل داخل المحيط وكثافة توزيع جزر هذا الأرخبيل متفاوتة، فهي قوية في المناطق المركزية حيث تتركز الشركات المتعددة الجنسية، ومتوسطة في المناطق ذات التصنيع المتوسط، وضعيفة في التخوم(5).

والاستنتاج الهام حول النظرية الليبرالية والليبرالية الجديدة (المؤسسية)، أنها على الرغم من طرحها للأسس الاقتصادية، ولفكرة الأمن والتعاون الدولي، تبقى أسيرة الدولة وسياساتها العامة، ومصالحها القومية. كما أنها لا تقدم ذلك البديل المؤسسي المقنع فعلى الرغم من حالة الهدوء النسبي التي تكتنف الساحة الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، مازالت الدول العظمى وبالتحديد الولايات المتحدة قادرة على لعب الأدوار المركزية سياسياً واقتصادياً، ومازالت قادرة على صياغة العالم بما يتمشى ومصالحها بالعولمة الرأسمالية، والبقاء كقطب مركزي أوجد على الساحة الدولية. هذا يعني أنها دولة واقعية، لكن بثوب ليبرالي مؤسسي، والمؤسسات والمنظمات الدولية بالنسبة لها أداة تزيّن بها سياساتها الإمبريالية، ووسيلة من خلالها تلقي على نفسها هالة من الشرعية.

جون ميرشايمر ردّ على نظرية الليبرالية الجديدة بدايةً بسؤال هو هل المؤسسات الدولية ستمنع الحرب من خلال تغيير سلوك الدولة؟. المؤسسات لا تستطيع منع الدول من تعظيم قوتها، كما أن المؤسسات لا تعكس سوى حسابات رسمية من المصالح الشخصية والتي تستند بالدرجة الأولى على مخاوف من حالة القوة النسبية بين الدول، المؤسسات لا تمتلك الاستقلالية الكافية للتأثير على سلوك الدول. ويجد الواقعيون أن المؤسسات وبالتحديد الأحلاف تدفع باتجاه حصول الدولة على مزيد من القوة والهيمنة العالمية(6). المؤسسات تحقق السلام، ولكن انطلاقاً من تصرف الدولة المستقل، والدول العظمى وبالتحديد تستعمل المؤسسات لتعظيم منافعها، والحسابات التي يجريها صانع السياسة خصوصاً عند الحديث عن الأحلاف هي حسابات الجغرافية السياسية والقوة، وليس المثاليات، ويضيف أن الأحلاف التي تحقق السلام تعمل من خلال الردع، والذي هو سلوك واقعي(7).

ويذكر أنه من الصعب تناول أي دولة عظمى بالعالم بالدراسة إلا من خلال المنظور الواقعي، وبالتحديد الواقعية الجديدة، فاستخدام الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الدولية، ولل فكر الليبرالي، لا يأتي إلا في سبيل تعزيز هيمنتها وبقائها كقوة عظمى على الساحة الدولية، وهذه فكرة واقعية صرفة. حيث إن تشكيل حلف شمال الأطلسي، وخطة مشروع مارشال التي دُفعت باتجاه الاتحاد الأوروبي لم تأتي من منطلقات ليبرالية بقصد التعاون وتخفيف النزاعات، بل انطلقت من رؤية الولايات المتحدة المهيمنة تجاه أوروبا وبالتحديد الغربية، فالقاعدة السياسية القاضية بأن تفاعل الدول مع بعضها البعض يهدف بالضرورة لتحقيق أهدافها ومصالحها، والتي بالغالب تكون متضاربة، هي قاعدة منطقية. لأنه ليس شرطاً أن تكون الأهداف والسلوكيات المعلنة هي المعبر عن الأهداف الحقيقية للدولة، هكذا هي السياسة تماماً كما طرحها ميكافيلي " الغاية تبرر الوسيلة".

ومن هنا نجد هانز مورجنثاو يتحدث عن الساحة الدولية واصفاً إياها بعالم المصالح المتناقضة والمتنازعة، بحيث لا يمكن تطبيق المبادئ الأخلاقية فيها كلياً، بل يمكن الاقتراب منها عبر التوازن المؤقت بين المصالح والحل المؤقت للنزاعات. كما يجد ريمون آرون أنّ النقطة الرئيسية على الساحة الدولية هي التناقض بالمصالح، والمنافسة بين الدول. أمّا فكرة الفوضى على الساحة الدولية، فهي عائدة إلى ثيوسيدس الذي أشار إلى أنّ الحرية مع الجيران والتي يجب أن تنقلص دائماً إلى القدرة على مواجهتهم. في الوقت الذي يطرح فيه هارت مان أنّ مفهوم الأمن القومي يعني صيانة المصالح الحيوية للدول وقدرتها على حماية نفسها، لذلك على الدولة مراعاة مصالحها القومية والوطنية عندما تصنع سياستها الخارجية، كما أن عليها الاستناد إلى مقوماتها الداخلية وظروفها التاريخية والجغرافية وخططها الاستراتيجية، لتضمن بقاءها، ولتحمي نفسها من التهديدات، ولتعزز قدرتها على مواجهة التحديات. وبناءً على ماسبق فإنّ النظرية الواقعية تتمركز حول قوة الدولة القومية الاقتصادية والسياسية، والتي تعمل على حماية أمنها وتعزيز بقائها من خلال حساباتها العقلانية(8)، وهذه مفاتيح مركزية لا يمكن دراسة سياسات الولايات المتحدة الداخلية والخارجية بمنأى عنها.

أما الواقية السياسية التقليدية فتعتبر أنّ السياسة الخارجية العقلانية رشيدة، وهي وحدها تستطيع التقليل من المخاطر، والبلوغ بالمنافع لأقصى الحدود. والمصلحة هي وحدة الصلة بين الدول والأفراد، والعلاقة بين المصلحة والدولة القومية قوية، ولا يمكن الحديث عن إحداهما بمعزل عن الأخرى، كما وترى أنّ الأخلاق لا يمكن أن تطبق على سلوكيات الدولة، إذ لا بد أن يكون سلوك الدولة عقلياً متلائماً مع ظروف الزمان والمكان(9).

كما أكد توماس هوبز على الطبيعة الإنسانية الشريرة، وكما أكد على ضرورة استخدام القوة في سبيل تنظيم المجتمعات، جاء ميكافيلي عقب ذلك ليؤكد على ضرورة استخدام الدولة للقوة وللوسائل المشروعة وغير المشروعة في سبيل بقائها. لذلك تعتبر النظرية الواقعية أن قوة الدولة السياسية فوق الأخلاقيات، ولأنّ النفس الإنسانية شريرة والبشر هم قادة الدولة فمن الطبيعي أن تكون سياسات الدولة الخارجية أنانية. من هذا المنطلق فإن الافتراضات الرئيسية لهذه النظرية تجد أنّ الدولة هي الفاعل الوحيد على الساحة الدولية، وعليها أن تكون عقلانية في سياساتها حتى تحافظ على بقائها، وحتى تعزز قوتها، في سبيل التصدي لأي عدوان محتمل في ظل ساحة دولية تتضارب فيها المصالح، وتسودها حالة من الفوضى نتيجة غياب سلطة دولية مركزية (10).

أما الواقعية الجديدة فهي بحسب كينيث والتز رائد نظرية الواقعية الجديدة تعالج القضية انطلاقاً من اعتبار أنّ السبب المباشر لحالة الفوضى على الساحة الدولية هو طبيعة توزيع الإمكانيات والقدرات بين الدول على الساحة الدولية، ويضيف بأنّ التطور التقني يدفع باتجاه تطوير الأسلحة، ويساهم في تشكيل التحالفات بين الدول. ويجد أنّ التغيرات في المستوى الداخلي للدول تنعكس على شكل التفاعل بينها، لذلك تتميز بنية الساحة الدولية بالديناميكية، لأن هذه البنية الفوضوية تفسّر معظم المعطيات(11). ففكرة بنية النظام الدولي ومفهومه تتبع من أنّ وحداته موزّعة بشكل مختلف، وتتصرف بطرق مختلفة، وتكون النتائج المترتبة على سلوكياتها مختلفة. كما ويضيف والتز أنّ هيكل السياسة الداخلية يساهم في فهم سلوك الدولة الخارجي وتوقع النتائج المترتبة عليه، لأنّ التفاعلات السياسية داخل الدولة تلعب دوراً مباشراً في صياغة سياستها الخارجية، وتحديد شكل مصالحها، كما يؤكد على أنّ السياسة الداخلية للدولة منظمة، وتحكمها القوانين، إلا أنّ بنية الساحة الدولية فوضوية(12).

أما روبرت بوجل فيتحدّث عن قوة الدولة لكن بصيغة مختلفة، إذ يطرح عدة أسئلة حول الحروب، من حيث الدور الذي تلعبه طبيعة توزيع القوة على الساحة الدولية في نشوب الحروب؟. إذ أن تعدد القوى وطبيعتها تؤثر في طبيعة تفاعل الدول، كذلك تلعب المعلومات أدواراً مركزية في تعزيز حالة الفوضى، فمعلومات الدول عن بعضها البعض سواء أكانت مكتملة أم ناقصة، إلى جانب التأثيرات والقدرات التكنولوجية تتعكس على تفاعلاتها على الساحة الدولية. فمثلاً توازن الرعب النووي الذي ساد فترة الحرب الباردة يفسّر هذا الطرح، إذ إنّ الضربة الأولى تكون هي القاضية، هذا إلى جانب تركيزه على دور الأجهزة السياسية الرسمية داخل الدولة، ومصالح الفئة الحاكمة. كما يضيف بأنّ ماتملكه الدول من مصادر وقدرات وموارد أمر مهم، لكن تزداد أهميته إذا ما درست آليات استخدامها، ولاشك أنّ هذه الفكرة تؤثر بسياسات الدول، وتجاريتها مع الدول الأخرى سواء أكان ذلك على نطاق عسكري، أم اقتصادي(13).

كذلك تطرح هيلين ميلر مصطلح الفوضى، وغياب السلطة المركزية عن الساحة الدولية "Anarchy"، وتشير إلى الفرق بين السياسات الداخلية للدولة الناجمة عن تراتبية وسلطة مركزية، وبين الساحة الدولية الفوضوية التي تعمل الدولة ضمنها على تعزيز قوتها إلى أقصى درجة ممكنة في سبيل الحفاظ على بقائها ووجودها، مع الأخذ بعين الاعتبار غياب السلطة المركزية. وتعزز وجهة نظرها من خلال أطروحات كينيث والتز القاضية بأنّ الدول ليست متساوية لاختلاف قدراتها وإمكانياتها، لأنّ قدرات الدول هي القضية المركزية على الساحة الدولية، ولأنّ الدول العظمى والكبرى قليلة على الساحة الدولية، فبالغالب تنشأ التكتلات وتتحالف الدول الأضعف معها، كما تشير إلى عجز المؤسسات الدولية عن التدخل في السياسة الداخلية والخارجية للدولة، لذلك فإنّ القوة هي الحكم(14).

إنّ الحديث عن طبيعة توزيع القدرات والإمكانيات على الساحة الدولية كمحدد لسلوك الدولة الخارجي أكثر منطقية من الحديث عن الطبيعة الإنسانية الشريرة وانعكاسها على سياسات الدولة، وإن دراسة منطق الولايات المتحدة الأمريكية الإمبراطوري بحاجة إلى الفحص الدقيق للتفاعلات السياسية داخل الدولة، وانعكاساتها خارجياً، الأمر الذي قد يوفر إجابات حول الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة لاستهداف منطقة الشرق الأوسط،

التي هي أيضاً تتضمن مجموعة كبيرة من الدول التي نحن بحاجة إلى دراسة كافة معطياتها الداخلية لفهم سياساتها، وتأثيرها على الولايات المتحدة كدولة عظمى، وهي كذلك معطيات تعالج الروابط العضوية بين سياسات الدولة الداخلية والخارجية. جميع ماسبق ذكره يعتبر بمثابة مفاتيح تساعد على فهم وتحليل سلوك الولايات المتحدة كقوة عظمى على الساحة الدولية، حيث أنّ قدرات وإمكانيات الدولة هي محور التحليل، والولايات المتحدة تسعى لتعزيز قدراتها لأقصى درجة ممكنة حتى تحافظ على نفسها كقوة عظمى، كذلك تسعى إلى استغلال إمكانيات الدول والشعوب الأخرى (النفط، الغاز الطبيعي) لتكريس ذات المنفعة، وهي بالضرورة لا تدافع عن أمنها وبقائها بقدر ما تسعى لتعزيز هيمنتها وأحاديتها وهي قضايا تدرج بحد ذاتها في إطار المصلحة.

أمّا كينيث والتر فقد فسّر الحروب من خلال ثلاثة مستويات: الأول هو الأفراد "صنع القرار" بالدولة، والثاني هو مجتمع الدولة، والثالث هو النظام الدولي، إذ يجد أنّ من الأسباب المباشرة للحرب تلك المتعلقة بطبيعة صانع السياسة وسلوكه داخل الدولة، ومن ثمّ ينتقل إلى الحديث عن مجتمع الدولة وسيكولوجيته السياسية، والحكومة السياسية التي يختارها، والتي قد تدفع الدولة لشن الحرب، ويضيف أنّ بنية النظام السياسي الداخلي للدولة، وطبيعة الحكومة، وموقعها الجغرافي، ومصالحها، قد تساهم في تسبب الحروب. ويركّز والتر على أنّ البيئة الداخلية للدولة تؤثر على طبيعة الفئة الحاكمة وصانع السياسة في الدولة، تماماً كما تؤثر البيئة الخارجية والنظام الدولي على الدولة، وفي غياب سلطة قوية وفوضى على الساحة الدولية نجد أنّ الدول تلجأ إلى الحروب، وعلى الدولة أن تضاعف قوتها في سبيل تعزيز مصالحها القومية وأمنها وبقائها(15).

بيتر ليبرمان يقدّم إضافة هامة في هذا السياق، حيث يشير إلى أنّ الدول حساسة جداً من قضية المكاسب والمنافع النسبية وغير المتساوية، هذا إلى جانب فقدانها جزءاً من استقلاليتها بدافع التعاون، لذلك تصبح الصراعات أشد خطورة، إذ لا بد من فهم الصلة بين الأمن والتعاون الاقتصادي لتوقع مستقبل أكثر أمناً للعلاقات بين الدول. إذ يؤكد أنّ مسألة المكاسب النسبية تؤدي إلى نزاعات بسبب توزيعها، ولا يمكن حلها بسهولة من خلال المؤسسات الدولية، كون الربح النسبي يتأثر بالقدرات العسكرية والسياسية بين الأمم ويعتمد على موازين

الدفاع والهجوم في النظام الدولي، والفجوات في المكاسب النسبية بين الدول تزيد من احتمالات التهديد في النظام الدولي، ومن الصعوبة أن تساهم المكاسب الاقتصادية النسبية في التعاون في ظل نظام متعدد الأقطاب(16).

لذلك نجد بأنه على الرغم من العلاقات السياسية السلمية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكل من دول الاتحاد الأوروبي واليابان، إلا أن التحليل الاستراتيجي الأمريكي يستند إلى طبيعة الشكل القادم للنظام الدولي الذي قد يصبح متعدد الأقطاب. وذلك في ظل ارتفاع أصوات الدول التي تطالب بأدوار سياسية مركزية على الساحة الدولية، مثل فرنسا واليابان، الأمر الذي يفسر خشية الولايات المتحدة وتوسعها المحموم في عدة نقاط من العالم، ومما لا شك فيه أن هذه الدول قد فقدت جزءا كبيرا من استقلاليتها السياسية ومكانتها الدولية التي باتت تبحث عنها، والتي قد تساهم في تأجيج الصراع، ألم يكن للأرباح النفطية الضخمة التي تجنيها الولايات المتحدة من حروبها المتكررة في الخليج العربي دور في تشكيل المعارضة الفرنسية الألمانية للحرب على العراق؟.

من ثم يطرح جيفري تاليفيرو بأن غياب السلطة المركزية على الساحة الدولية، وحالة التنافس بين الدول تعطي حوافز للتوسع، حيث تسعى جميع الدول إلى تعظيم قوتها مقارنة مع غيرها من الدول، ووحدها الدول العظمى هي التي تستطيع ضمان بقائها. كما يطرح تساؤلاً، هل الولايات المتحدة تريد ضمان أمنها الطويل الأمد من خلال إستراتيجية محكمة لإضعاف منافسين محتملين كالصين؟(17).

أن قضية المنافع الاقتصادية النسبية، واختلاف قدرات الدول عن بعضها البعض تنصدر واجهة الرصد والتحليل. فالحديث عن التفاوت الاقتصادي بين الدول ليس وحده هو القضية المركزية، بل ماتعكسه هذه القوة الاقتصادية من أبعاد لقوة عسكرية وسياسية قد تترجم بتأثير على مجريات الأحداث على الساحة الدولية، ومن هنا فإن ارتفاع أصوات الدول القوية اقتصادياً والضعيفة في تأثيرها السياسي، قد يكون من الأسباب المباشرة التي تدفع الولايات المتحدة إلى التوسع في الشرق الأوسط خصوصاً، وللتدخل في القضايا العالمية عموماً؟.

أما جريكو مثلاً فيجد بأنّ قضية التعاون بين الدول واستمراريتها صعبة، وتعتمد بالدرجة الأولى على قوة الدولة (18) ويشير بالدوين أنّه من التضليل اعتبار حصول بعض الأطراف على الأرباح المطلقة، بينما تحصل أطراف أخرى على أرباح نسبية تعاوناً. فالدول غالباً ما تفكّر في كيفية حماية نفسها وتحقيق أرباحها ومراكمتها؟، وقد تسعى الدول إلى تدمير بعضها البعض تحت غطاء التعاون، بل وقد تجده وسيلة لتعزيز قدراتها وإمكانياتها على حساب غيرها من الدول، حيث تسعى الدول للتعاون الجماعي في سبيل تعزيز مكاسبها الذاتية المطلقة (19).

ومن هنا فإنّه على الرغم من أن البنية اللاسلطوية للنظام الدولي والمحورية في نظرية الواقعية الجديدة هي محور نقد النظرية الليبرالية، إلاّ إنّها ليست إلاّ مجموعة من المعايير والقواعد التي تنظم العلاقة بين الدول ضمن المؤسسات من منظور ليبرالي والتي تستنزل بشعارات خادعة مثل القواعد والأنظمة الدولية، لأنّ هذه المؤسسات تعكس توزيع القوى المختلفة ومصالحها. فمكانة ألمانيا في الاتحاد الأوروبي تختلف عن إيطاليا، ودور بريطانيا في حلف شمال الأطلسي يختلف جذرياً عن دور إسبانيا، فالمؤسسات الدولية إطار جديد تعمل الدول العظمى من خلاله على تعزيز مصالحها.

أما كينيث أوي فيشير بمقالة بعنوان " التعاون في ظل غياب حكومة مركزية عالمية الفرضيات والاستراتيجيات" إلى عدة أسئلة يجب عليها من خلال عدة فرضيات ، ويخلص بنتائج من خلال مقترحات عدة منظرين في مجال السياسة الدولية، تتمحور حول طبيعة التعاون بين الدول العظمى ومدى الانسجام فيما بينها وطبيعة قوتها ومخططاتها المهيمنة، الأمر الذي ينعكس بالضرورة على ديمومة التعاون حتى في حال غياب السلطة العالمية المركزية، هذا إلى جانب تأثير الفكر القومي والأيديولوجيات وشكل نظام الحكم على صانعي القرار في الدول المختلفة، وعلى احتمالات التعاون أو الحرب، مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير الإمكانات الاقتصادية والقدرات العسكرية في طبيعة العلاقات، وطبيعة التبادلات التجارية والمالية، وما يترتب عليها من أزمات محتملة، ويشير إلى أنّ انخفاض احتمالات نشوب الحرب لا تعتمد على التعاون الاقتصادي بقدر ما تركز على طبيعة الأسلحة المدمرة التي راجت في القرنين التاسع عشر والعشرين التي دفعت باتجاه حسابات أكثر عقلانية بين الدول (20).

هذا التحليل يساهم في فهم شكل النظام الدولي اليوم ودراسته، فالعلاقة القائمة بين الولايات المتحدة كدولة عظمى، وروسيا والصين ودول الاتحاد الأوروبي كدول كبرى هي علاقة سلمية، مبنية على أسس اقتصادية ليبرالية، لكن هل هذه العلاقة تحمل سمة الديمومة؟ ولماذا تخشى الولايات المتحدة الصين؟ ولماذا باتت تتدخل روسيا بقضايا الشرق الأوسط مؤخراً على الرغم من اعتبار الشرق الأوسط منطقة نفوذ حيوية بالنسبة للولايات المتحدة؟ ولماذا يبرز بين الحين والآخر ذلك الخلاف التاريخي بين فرنسا وبريطانيا في أطر الاتحاد الأوروبي؟

أمّا روبرت جيرفس فيرى أنّ الافتراض بأنّ البيئة الدولية تؤثر في سلوك الدول يدفع باتجاه أن تكون ردود فعل الدول متشابهة إزاء أي ظرف موضوعي خارجي قد يؤثر عليها، ومن ثمّ فإنّ تغيير النظام داخل الدولة، وبنيتها البيروقراطية، وأفكار وآراء قادتها لا تؤثر بسلوكها الخارجي، لكنّ التغيير في بيئة النظام الدولي حتماً ستؤثر عليها(21). ومن ثمّ يطرح أنّ الافتراض بأنّ البيئة الداخلية للدولة هي المؤثر المركزي وبأنّ الدول لا تتحرك بصورة متشابهة إزاء التهديدات الخارجية يعطي اعتباراً لضرورة الأخذ بآليات صنع القرار، وبشكل البنية الاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة وموقعها الجغرافي، ومن هنا يؤكد جيرفس على انعكاسات البيئة الداخلية للدولة على سياستها الخارجية(22). هذا الطرح يساهم في تحليل الدوافع الكامنة وراء سعي الولايات المتحدة لتطبيق مشاريع الشرق الأوسط الكبير والجديد، سواء أكان من حيث البيئة الدولية الخارجية، أم البيئة الداخلية المتمثلة بحثيات صناعة القرار داخلياً، ودور جماعات الضغط والمصالح، ومراكز التخطيط الاستراتيجي والبحث القومي.

من جانبٍ آخر يطرح البعض بأنّ النشاطات العسكرية تفعل في أربعة مستويات مختلفة، وهي السياسات، والاستراتيجيات، والتكتيك، والعمليات، والقوات المسلحة بحاجة إلى دعم اقتصادي ومالي يلبي متطلباتها المتغيرة إلا أنّ المشكلة تكمن في قضية الندرة الاقتصادية. هذا الأمر بحاجة إلى حسابات في الميزانية، وإذا لم تؤخذ بعين الاعتبار تتعرض الدولة إلى مخاطر، لأنّ القوات المسلحة بحاجة إلى المعدات وإلى الدعم المالي والتكنولوجي(23). وبهذا السياق يتحدّث نيكولاس سبيكمان عن السياسة الدولية، فهي سياسة القوة ومحورها القوة العسكرية(24). ومن هنا فإنّ القادة، وبالتحديد العسكريين يتحملون المسؤولية والعبء الأكبر من المخاطر، ولا يطلب منهم الإبقاء على الوضع العسكري الراهن أو الحفاظ عليه بقدر ما يطلب منهم تغييره والنهوض به، وهذا شديد الارتباط بالبيئة

الداخلية للدولة، وهذا يدفع باتجاه ما يسمى "توازن المصالح" (25). هذا التحليل سيساهم في فهم السياسة الخارجية الأمريكية من حيث الإمكانيات الداخلية المتمحورة حول القدرات العسكرية والاقتصادية التي تلعب التكنولوجيا من خلالها دوراً مركزياً، إذ إنّ أبرز ما تتميز به الولايات المتحدة اليوم هو الاحتكار المعرفي والمعلوماتي، والإمكانيات العسكرية الضخمة، أمّا عن الجوانب الاقتصادية فالكثير من دول العالم باتت قريبة جداً منها.

كينيث والتز يلخص كل ذلك من خلال حديثه عن البنية الفوضوية واللاسلطوية على الساحة الدولية من خلال المقارنة بين البنية الداخلية والخارجية للدولة، وذلك من خلال العوامل المؤثرة على الدولة على مستوى الوحدة السياسية وعلى مستوى النظام الدولي، وانعكاسات ذلك على سلوك الدولة وتفاعلاتها الخارجية. ويضيف أن البنى الداخلية للدول غالباً ما تتسم بالتغير على الرغم من وجود النظام والدستور، بينما بنية النظام الدولي اللاسلطوية أقرب للثبات، حيث تحكمها علاقات القوة والتبعية. وبينما يتمتع الواقع الداخلي للدولة بوجود حكومة وسلطة مركزية، وقانون يحكم العلاقة بين الجهات المختلفة، يفتقر النظام الدولي إلى وجود هذه الحكومة المركزية، وإلى توزيع القدرات المتكافئ بين الدول الذي يغيب احتمالات تعزيز العلاقات القانونية بين الدول. ومن ثم ينقل بالحديث إلى الرجل الاقتصادي الذي يسعى إلى تعظيم أرباحه وقوته الاقتصادية بالدرجة الأولى في سوق متغير ومنحول، ويشير إلى اقتراحات آدم سميث حول المصالح الذاتية التي تتأثر بمتطلبات المجتمع وواقعه السياسي والمنافسة الحرة، ساحباً ذلك الطرح لتفسير بنية النظام الدولي وفهمه (26).

هذا التحليل لكينيث والتز يساهم في فهم مجمل تطورات الأحداث على الساحة الدولية وتحليلها، ويساهم في فهم الدور التي تلعبه القيادات وبالتحديد الاقتصادية في رسم سياسات الدولة الداخلية والخارجية، ففي سبيل تعظيم أرباحها وقدراتها الاقتصادية. وكما جرى التركيز على الأبعاد العسكرية لابد من الإشارة إلى أهمية الإمكانيات والقدرات الاقتصادية ودورها في دعم الواقع العسكري، وكيف يسعى الاقتصادي الواقعي لتعظيم أرباحه في نطاق المصلحة القومية للدولة، كما أنّ فهم الطبيعة اللاسلطوية لبنية النظام الدولي يسهم في تحليل مواقف مختلف الدول الأطراف، كما يسهم في نسج علاقات القوة والتبعية بين الدول التي تترجم في التحالفات والتكتلات والتجمعات الدولية، ومن هنا نجد أنه حتى مع وجود القانون الدولي العام ومنظومة حقوق الإنسان،

فإنها تبقى جميعاً رهن إرادة الدولة القومية، وتبقى مشلولة مالم يوجد جهة دولية قوية قادرة على فرضها وتطبيقها، وما مجلس الأمن في هيئة الأمم المتحدة إلى دليل واضح على رجحان كفة القوة والدولة القومية.

وكرجمة عملية لسلوك الدولة الخارجي نجد سنتيفن فان إيفيرا يتحدث عن أسباب الحروب انطلاقاً من الأبعاد الإمبراطورية للدول العظمى في العالم، إذ يجد أنه من السهل على الإمبراطوريات أن تغزو بعضها البعض لتحقيق مصالحها، الأمر الذي يدعو الدول الأخرى لانتهاز الفرصة والاعتداء على دول معينة قد تحقق مصالحها إذا ما اعتدت عليها، ودفاع هذه الدول عن نفسها أمر صعب، خصوصاً إذا ما كانت دولاً ضعيفة، وتفتقد للأمن والقدرات الاقتصادية والعسكرية، الأمر الذي قد يدفعها للاعتداء على غيرها من الدول لدوافع الوقاية والحذر. تعاطم حالة غياب الأمن تدفع الدول للاعتداء على بعضها البعض، وقد نجد أن بعض الدول تربح من هذه المعادلات وقد تشن الحرب تبعاً للاعتقاد بتهديد ما لمصالحها، بحيث تصبح مسألة شن الحرب مبررة، وتدخل الدول بحالات نزاعات وسباق تسلح، يصبح من الصعب السيطرة عليها أو ضبطها، وغالباً ما يربح الطرف الأقوى، الأمر الذي يدفع الدول لإنشاء التكتلات والتحالفات عقب التفاوض فيما بينها في سبيل حماية بعضها البعض، والتخفيض من حالات التهديد المتبادل(27).

بناءً على ما سبق نستنتج بأن الحرب هي المعلم الأساسي على الساحة الدولية، لم نرى حروباً كبيرة وممتدة كالحربين العالميتين الأولى والثانية منذ العام 1945، لكن شهد التاريخ عدة حروب وإن كانت منفردة جغرافياً وزمنياً بين عدة دول، والغالب أن هذه الحروب كانت تصب بالنهاية في خانة أرباح الدول الكبرى وبالتحديد الولايات المتحدة. لكن ما جرى سابقاً في فيتنام، وما يجري اليوم في العراق، وما جرى في الحرب الإسرائيلية اللبنانية "حزب الله" الأخيرة يعطي إشارة بأن الخانة باتت تضيق. الحصار الاقتصادي، والتدخل في شكل الأنظمة السياسية وطبيعة العلاقات الخارجية للدول، إلى جانب الحرب العسكرية التقليدية، جميعها طرق ووسائل تصب في مصلحة الدولة القومية وأمنها السياسي والعسكري المرتبط بصورة وثيقة بقدراتها التقنية والتكنولوجية، وبناء على هذه النقاط نستطيع تفسير سلوك الولايات المتحدة كقوة عظمى في المشهد الدولي اليوم.

ما هو المنطق الإمبراطوري؟ "مفهوم المنطق الإمبراطوري"

الولايات المتحدة الأمريكية دولة قوية اقتصادياً وتكنولوجياً، سياسياً وعسكرياً، معروفاً ومعلوماتياً، عقب انهيار الإتحاد السوفيتي في مطلع التسعينات، أصبحت القوة العظمى والقطب الأوحده على الساحة الدولية. وبناءً على ذلك هي اليوم تحمل منطقها الإمبراطوري الخاص الذي يميّزها، فهي تسعى إلى الحفاظ على أحاديثها وقوتها المنفردة على الساحة الدولية، كما تسعى كذلك إلى إعادة رسم خارطة العالم ليس فقط جغرافياً بل وإثنيًا وعرقياً ودينيًا بما يخدم هذه المصلحة، مصلحة البقاء كقوة عظمى دون منافسين محتملين. وعندما نتحدث عن المنطق فنحن نشير إلى نمط محدد من العمليات المعرفية تخضع لمجموعة من الأسس الفكرية التي تستند إلى العقل بصورة مباشرة، وعندما نربط هذا النمط في الإمبراطورية الأمريكية فنحن نتحدث عن إستراتيجيات هذه الدولة كطرف يسعى إلى الهيمنة الشاملة على العالم عمومًا والشرق الأوسط خصوصاً، ولفهم منطق الولايات المتحدة الإمبراطوري سيجري العمل على تحليل عدد من الأطروحات ذات الطابع الفكري السياسي والإستراتيجي.

ووسانغ كيم مثلاً تحدّث عن نظريات توازن القوى حيث أنّ وجود حالة من المساواة النسبية بالقوة ما بين الدول تخفّض من احتمالات الحرب بين الدول العظمى، وبالجانب الآخر هناك أطروحات تجد تحولات القوة والسيطرة تدفع الدول العظمى للتقدّم باتجاه الحروب، وتعتبر تقدم بعض الأطراف عسكرياً واقتصادياً تحدياً لها، ويدفعها ذلك للاعتداء وشن الحرب، ما يميز الحروب بين الدول العظمى هو التوزيع المتساوي تقريباً للقوى بين الدول. كما وبصيف بأنّ ذلك يعطي دوراً للتحالفات التي تدعم نظريات توازن القوى وانتقال القوى، فنظريات انتقال القوى تعتمد على التنمية الداخلية والتصنيع، كوسيلة رئيسية للتغيير في موازين القوى، والنمو السكاني والاقتصادي يدعم قوة الدولة واستراتيجياتها العسكرية، ويعزز مكانتها على الساحة الدولية(28). وبناءً على هذا الطرح نستنتج بأنّ وجود أدنى درجات الشك لدى الولايات المتحدة الأمريكية بأي طرف دولي قد يحدث تحولاً في معادلات القوة السياسية العسكرية أو الاقتصادية العالمية سيدفعها إلى اعتباره تهديداً لها، وليس شرطاً من باب أمنها القومي، بل من باب أحاديثها، وبهذه الخانة يمكن طرح دول مثل الصين وإيران.

في مقالة لجاك سنايدر وهيلين ميلير حول الهيمنة، يطرح سنايدر بأن قدرات الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادية والعسكرية قد تراجعت في الفترة الواقعة ما بين 1970-1985 في الإنتاج الاقتصادي العالمي، وهذا الاتجاه يشمل الإنتاجية والتجارة في القطاعات التكنولوجية العالية التطور والخدمات، وكان هذا التحليل نتاج المقارنة بين سنوات 1950، 1960، 1970، حيث يتحدث الكاتب بأن التراجع بالتأكيد ظاهر، ويشير كذلك إلى جداول وردت في أطروحة بول كينيدي "بروز وسقوط القوى العظمى" تفيد بأن مردود إنتاج التكنولوجيا عالية التطور قد تراجع من سبعة وعشرين بليون دولار عام 1980 إلى أربعة بليون دولار عام 1985، وتحوّل بسرعة إلى عجز، مما دفع الكاتب للإشارة بأن هيمنة الولايات المتحدة بدأت بالتراجع (29).

أمّا ريتشارد ب. دوبوف فيشير إلى مصطلح "الهيمنة الكونية" ويصفه بأنه وضع تلعب فيه دولة قومية معينة دوراً مسيطراً، في تنظيم الاقتصاد السياسي واستقراره، حيث أن استخدام القوة جزء لا يتجزأ من الهيمنة، لكنّ القوة العسكرية تعتمد على الموارد الاقتصادية المتوفرة، والتي لا يمكن نشرها للرد على كل تهديد تتعرض له المصالح الجغرافية السياسية الاقتصادية. فهي تثير خطر نشوء توسع إمبراطوري مفرط، كما كان الحال بالنسبة لبريطانيا في جنوب أفريقيا (1899-1902)، والولايات المتحدة الأمريكية في احتلالها لفييتنام (1962-1975)، ومن ثم يضيف الكاتب بأن الولايات المتحدة عام 1950 كانت تزوّد العالم بنصف إجمالي إنتاجه، بينما تقوم الآن بتزويده ب 21% فقط، هذا إلى جانب سيطرة الشركات غير الأمريكية على الصناعات الرئيسية في عام 2002، بما في ذلك على 9 من أكبر 10 شركات منتجة للأجهزة الإلكترونية والكهربائية، و 8 من أكبر 10 شركات لصناعة السيارات والأجهزة الكهربائية، و 7 من أكبر مصافي النفط في العالم، و 6 من أكبر 10 شركات للاتصالات. كما وكانت الولايات المتحدة تملك 23 من بين أكبر 100 مؤسسة عملاقة (كوربوريشن) في العالم عام 2000، تم تصنيفها وفق الأصول الخارجية، بينما كان لألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وهولندا معاً 40 مؤسسة عملاقة، وكان لليابان وحدها 16 مؤسسة. أمّا أسهم الاستثمار المباشر الأمريكي في البلدان الأخرى فقد كانت بالعام 2001 21%، بينما كانت عام 1960 حوالي 46% (30).

بناءً على المعطيات السابقة يمكن أن نستنتج بأن تراجع الولايات المتحدة في العديد من الاتجاهات مقابل نهوض العديد من القوى في العالم مثل الصين، والإتحاد الأوروبي، يشكل ناقوس خطر. الصين مثلاً تحقق نسب نمو اقتصادي تقارب 10-12% سنوياً، أما الإتحاد الأوروبي فهل تخبأ خطوات التقارب والاندماج الاقتصادي إتحاد سياسي على المدى البعيد، وماذا عن روسيا المنافس القديم للولايات المتحدة، هل عادت للتأثير في الساحة الدولية مجدداً، من حيث دعم إيران، والتقارب مع الصين. بناءً على فكرة الهيمنة الكونية السابقة الذكر يمكن أن نفهم خطوات الولايات المتحدة اليوم في العالم، فهي تسعى إلى أن تبقى الدولة الوحيدة القادرة على السيطرة في السياسة والاقتصاد العالمي، مع الأخذ بعين الاعتبار سعيها المتواصل إلى الحفاظ على قدراتها العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية بصورة متميزة ومتفردة عن غيرها من الدول.

وتأكيداً على ماسبق نجد طه المجذوب يضيف بأن الظاهرة العالمية للهيمنة الأمريكية تعود بأصلها لثوابت موضوعية تتعلق بالقدرات الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية الأمريكية، فضلاً عن سياسة خارجية ناجحة ساهمت في بناء قاعدة صلبة من التحالفات الواسعة النطاق، فلماذا تلجأ الولايات المتحدة لضرب العراق والسودان ويوغسلافيا؟ لأنها تعتبر ذلك ضرورياً لفرض سياساتها والحفاظ على مصالحها الحيوية بالعالم، ففي أزمة البلقان مثلاً، لاشك في وجود مصالح أوروبية حيوية تستدعي التدخل بالقوة المسلحة، غير أن ذلك لا ينفني إصرار الإستراتيجية الأمريكية على فرض الزعامة العالمية للولايات المتحدة، وهيمنتها على السياسة العالمية باستخدام الوسائل السياسية والدبلوماسية والضغط الاقتصادي القاسية وصولاً إلى استخدام القوة المسلحة، فبعد اكتمال عناصر الهيمنة الأمريكية بسقوط الاتحاد السوفيتي أصبحت الدولة السيدة التي تسيطر وتتحكم وتعمل بكل السبل للاحتفاظ بالهيمنة على شئون العالم(31).

أما إيمانويل ولرشتاين فيبدأ مقاله "النسر قد تحطم وهوى أرضاً" بعبارة مركزية تفترض بأن السلام والاستقرار الأمريكي قد انتهى، والتحديات بدأت من فيتنام إلى البلقان إلى الشرق الأوسط إلى أحداث 11/سبتمبر. ومن ثم هل سترجع الولايات المتحدة بهدوء أم أن المحافظين سيقاومون السقوط بصورة تدفع باتجاه سقوط سريع وخطير؟. ويطرح بأن إزالة التبرير الأيديولوجي الوحيد للهيمنة الأمريكية، وانهيار الشيوعية كان بالفعل انهيار

للبرالية، وبأن الولايات المتحدة كقوة عظمى اليوم تفتقد لمقومات القوة الحقيقية كقائد دولي، واعتبر الولايات المتحدة أمة تحترف بظل فوضى عالمية لاتستطيع السيطرة عليها(32)، وبالنهاية يشير ولرشتاين إلى أن السؤال الحقيقي ليس حول سيطرة الولايات المتحدة وهيمنتها، بل حول محاولة الهبوط بأقل دمار وخطر ممكنين(33). الولايات المتحدة اليوم آخذة بالتوسع عسكرياً، حيث نجد الجيش الأمريكي اليوم في أفغانستان والعراق، ونجد الفتن الطائفية والدينية في العراق ولبنان والصومال واليمن، هل هذه ملامح قوة؟، أم أنها إشارات واضحة لمخططات إستراتيجية تسبق التراجع؟، هل هي محاولات تقوية لإمبراطورية بدأت بالتهوي؟، أم أنها محاولات تعزيز للقوة وتثبيت للهيمنة الأمريكية؟، هذا ما تسعى الدراسة لفحصه، فجاح أو فشل الولايات المتحدة بتحقيق غاياتها هو المحك الفعلي، والاختبار الحقيقي؟.

ويشير جورج ليزيت إلى شكل الصراع من أجل الهيمنة في العالم، بسمتها حالة يجري التنازع عليها، وحالة يفرض فيها على الشعوب قيادات وسلطات لاتعترف بشرعيتها، وغالباً مايجري تشكيل تحالفات على أسس أيديولوجية وغير أيديولوجية وتبعاً لحسابات المصلحة القومية، لكن قد تتفكك إذا ما نشبت الصراعات السياسية بين مختلف الأطراف، ومن ثم يضيف بأن "الحروب من أجل المواقع" تقع في خانة الصراعات من أجل السيطرة والهيمنة، ولذلك فإنّ الهيمنة قضية يجري النزاع عليها بين الدول، لكنها ليست قضية ذات صلة بالمجتمعات نفسها، التي تقع ضحية الحرب السياسية والأيدولوجية من أجل المواقع، والمجتمعات تعيد توزيع القوة والثروات فيما بينها بهذه الحروب، ولكن من خلال الدولة(34).

ماسبق ذكره يفسر تواجد الجيش الأمريكي في أفغانستان والعراق كمواقع إستراتيجية من الناحية العسكرية والاقتصادية، ويأتي في خانة الحروب من أجل المواقع، أما اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق "رفيق الحريري"، وانتخاب السنيورة، ومحاصرة الحكومة الفلسطينية المنتخبة وإحلال حكومة سلام فياض مكانها، فجميعها حالات تدرج في خانة فرض القيادات والسلطات على الشعوب، وهذا على الصعيد الشرق الأوسط. أمّا على الصعيد العالم فنجد بان كي مون رئيساً لهيئة الأمم المتحدة كوسيلة لمهادنة وتخدير شعوب جنوب شرق آسيا، ونجد الرئيس الفرنسي ساركوزي المهادن للولايات المتحدة على عكس النهج السياسي الفرنسي بالسنوات الأخيرة.

وتأكيداً لما سبق، يطرح سمير أمين (أن خيار الهيمنة في أوساط الطبقة الأمريكية الحاكمة بالولايات المتحدة بجناحيها الديمقراطي والجمهوري، بدأ بالظهور مع نهاية الثمانينات وبرز ملامح انهيار الاتحاد السوفيتي، وذلك من خلال سلسلة من التدخلات العسكرية منذ عام 1990 في كل من الخليج و يوغسلافيا وآسيا الوسطى وفلسطين والعراق، وفي إطار هذا الهدف توفر السياسة الأمريكية الذرائع المطلوبة مثل مواجهة الإرهاب، والتصدي لتجارة المخدرات، وتوجيه اتهامات بإنتاج أسلحة الدمار الشامل، وهي ذرائع ملفقة أتاحت للمخابرات الأمريكية المركزية صناعة عدو على المقاس، ويضيف بأن الإدارة الأمريكية لاتعرف إلا هدفاً واحداً، وهو "جمع المال"، فهي لا تسعى إلى إدارة المجتمعات لغاية دمجها في نظام رأسمالي متماسك، وإنما نهب مواردها لتعظيم العائد القصير لرأس المال المهيمن، والذي تدعمه الآلة العسكرية الموسوعة في خدمته(35).

كما يشير سمير أمين إلى تصريحات الدوائر الأمريكية الحاكمة بأن أمامها فرصة مدتها عشرين عاماً لتثبت سيطرتها على العالم، وتلغي أية فرصة لظهور منافسين محتملين، وليس بالضرورة أن يكونوا مؤهلين لملء دور سيطرة البديل، ولكن مجرد أن يكونوا قادرين على تأكيد استقلاليتهم في نظام عالمي سيصبح عندئذ دون سيطرة أو نظام متعدد المراكز، وهؤلاء المنافسون هم الاتحاد الأوروبي، وروسيا، والصين، إلى جانب أطراف أخرى مثل البرازيل والهند وإيران وجنوب أفريقيا. لذلك عليها العمل على حرمانهم من القدرة على أية مبادرة عالمية فاعلة. وفي إطار هذه الإستراتيجية اختارت الولايات المتحدة توجيه الضربة الأولى في المنطقة الممتدة من البلقان حتى آسيا الوسطى، مروراً بالشرق الأوسط والخليج، وهذا الخيار ليس بسبب احتمال وجود أعداء أقوياء، وإنما لأن المنطقة تمثل البطن اللين للنظام العالمي، إلى جانب غناها بالغاز والبترو، وإلى جانب أن إقامة قواعد أمريكية في قلب أوراسيا يسهل القيام بالحروب المقبلة، إنها أفغانستان(36).

ويؤكد توماس ماكورمايك بأن الولايات المتحدة كدولة مسيطرة أصبحت ترغم الدول الأخرى على زج نظامها الاقتصادي وتحكمها الوطني باقتصادها في عالم التبادل التجاري الحر وتدفق الأموال والاستثمار وتحول العملات، وكقوة اقتصادية مسيطرة فإن الدول الأقوى اقتصادياً تحصد أعلى نسب من الأرباح من التجارة الحرة، ولأنها الخاسر الأبرز من تقييد الدول الأخرى لحركة التجارة الحرة وحرية انتقال السلع والبضائع والأيدي العاملة

ورؤوس الأموال، ابتكرت الدول العظمى أمثال بريطانيا والولايات المتحدة مؤسسات وقواعد اقتصادية دولية في سبيل تعزيز الرأسمالية الدولية، لذلك لابد من إتباع سياسات الباب المفتوح والتبادل التجاري الحر ليبقى التراكم الرأسمالي هو المحور. والولايات المتحدة كقوة رأسمالية عالمية وجدت نفسها بمثابة قوة شرطية حارسة لليبرالية بالعالم وتسخر قوتها العسكرية لتحقيق ذلك، ويخلص ماكورمايك بنتيجة مفادها أن الهيمنة تحمل في بذورها فساد وتلف اقتصادها، بريطانيا العظمى لمست ذلك، والولايات المتحدة مقبلة على فهم ذلك (37).

تاريخ الهيمنة الإمبراطورية الأمريكية:-

وفي هذا السياق يتحدث فهد بن عبد الرحمن آل ثاني عن تضافر العوامل التاريخية السياسية والاقتصادية في خدمة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى، فيبدأ من مسألة ازدواجية القارات، وذلك تحقق من خلال مبدأ مونرو، حيث جرى تركيز القوة العسكرية والموارد البشرية المؤهلة، والتكنولوجيا المتطورة، ورؤوس الأموال الضخمة في قارة أمريكا الشمالية. بينما تركزت الأيدي العاملة، والمواد الأولية، والأسواق في أمريكا الجنوبية التي باتت تابعة لاستثمارات الشمال، واستمر الأمر إلى نهاية الحرب العالمية الثانية التي دخلتها الولايات المتحدة ضمن الأحلاف ضد المحور، وتمكنت الولايات المتحدة بمفاوضاتها مع الحلفاء من وضع إستراتيجية اقتصادية للعالم، تمثلت في نظام "بريتين ودز" الذي اعتمد الدولار الأمريكي عملة رئيسية عالمية ومخزناً ومقياساً لقيم العملات الأخرى، ووسيلة مركزية للتبادل الاقتصادي. ومن ثم جرى تشكيل البنك الدولي للإنشاء والتعمير 1942، وصندوق النقد الدولي 1943، والاتفاقية العامة للتجارة والتعريف الجمركية "الجات" 1947 التي تطورت لتصبح منظمة التجارة العالمية 1995.

من ثم جاء مبدأ ترومان من خلال الكونغرس في العام 1947 الذي منح الولايات المتحدة القدرة على التدخل في شؤون جميع الدول وفرض المخططات السياسية والاقتصادية والعسكرية، بصفتها حامية العالم الحر والديمقراطية، وبحجة احتواء الشيوعية تدخل أمريكا أوروبا من خلال خطة مارشال عام 1947، ومن ثم أصبحت استراتيجية إنشاء الأحلاف العسكرية متوازية مع التصور العالمي للإستراتيجية الاقتصادية الأمريكية، فكان أهم هذه الأحلاف حلف شمال الأطلسي الذي وقعت اتفاقيته في العام 1949 والذي يعكس الهيمنة الأمريكية بالدرجة

الأولى، ويضيف بأنه وعقب انهيار الاتحاد السوفيتي وبداية مشروع العولمة باتت الحكومات تسعى لإيجاد آليات لتفعيل دور العولمة، إلا أن الشعوب رافضة لذلك، و يتوقع الكاتب نشوء أيديولوجيات سياسية جديدة بالأمريكتين، قد تتحول إلى جماعات ضغط وأحزاب سياسية، وقد يكون لها مراكز بالحكم مستقبلاً، لذلك فإنّ الشغل الشاغل لمراكز اتخاذ القرار العالمي هو إقناع الشعوب بأنّ العولمة في مصلحتها، وذلك في سبيل امتصاص نفقتها(38).

حديثاً بريجنسكي أكدّ على أطروحات الهيمنة من خلال كتابه "رقعة الشطرنج الكبرى"، حيث يعقد مقارنة بين نسب النمو الاقتصادي لدى دول جنوب شرق آسيا وبالتحديد الصين، ودول الاتحاد الأوروبي وبالأخص إذا توحدت سياسياً، الأمر الذي بات مقلقاً للولايات المتحدة الأمريكية، ومهدداً لأمنها القومي، ولبقائها كقوة عظمى وقطب أوحده يتميز بأعلى نسب التفوق العسكري والنمو الاقتصادي. كما يجد أنّ على الولايات المتحدة الأمريكية ممارسة قوتها المتفوقة بالمناطق الحيوية من الناحية الجيوسياسية، والنطاق المقلق للولايات المتحدة هو قارة أوراسيا التي يعتبرها مركز الثقل في السياسات الدولية، حيث أعلى نسب الكثافة السكانية، وحيث القوى النووية، الطرف الغربي هو أوروبا، والطرف الشرقي هو الصين واليابان وروسيا. ولضبط النظام على الساحة الدولية لابد من مثلثين: الأول هو الولايات المتحدة والصين واليابان، والثاني هو الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا، وذلك لأن تحالف أي من أعضاء المثلثين بمعزل عن الولايات المتحدة يهدد الأمن والاستقرار الدولي ويؤدي إلى الفوضى. فتوسع الاتحاد الأوروبي ليشمل دول أوروبا الوسطى والبلطيق وتركيا، سيعزز مكانة الاتحاد الاقتصادية، وبالتالي هل ستوحد أوروبا وتصبح قوة منافسة أم ستبقى شريكة للولايات المتحدة؟ خصوصاً إذا ما أخذت المصالح الأوروبية بمنطقة البحر الأبيض المتوسط بعين الاعتبار. أمّا التحالف الاستراتيجي المحتمل بين الصين والهند وروسيا فيجد بريجنسكي بأنه لا يوجد رابط واحد مشترك لاستمرار أية علاقة ما بين هذه الدول حتى تعتبر تهديداً لأمن الولايات المتحدة، إلا أنّ الشكوك تدور حول القوة الاقتصادية والعسكرية للصين التي تعتبر قوة إقليمية هائلة، وبها أكبر تعداد سكاني، وأضخم رقعة جغرافية بالعالم، وأضخم ثالث ترسانة نووية(39).

ويؤكد سمير أمين على ذلك من خلال تناوله طرح ديغول حول الهيمنة الأمريكية الممتدة عبر أوراسيا، ومن ثم يتحدث أمين عن مشروع الإدارة الأمريكية الحالية بقيادة جورج دبليو بوش والفاضي بتوسيع مبدأ مونرو

وعقيدته التي تمنح الولايات المتحدة الحق في إدارة العالم كله وفق مصالحها، لتشمل العالم كله. ويقتضي المشروع سيادة المصالح الأمريكية فوق كل مبدأ آخر⁵³. ويضيف أمين بأن الطبقة الأمريكية الحاكمة أعلنت بلا تردد أنها لا تحتمل إعادة بناء قوة اقتصادية وعسكرية قادرة على خرق احتكار سيطرتها، ومن ضمن هذه القوى روسيا التي خسرت الحرب، لكن لم تخسر السلام، والولايات المتحدة تسعى إلى التدمير النهائي للخصم المهزوم، ومن ثم تأتي الصين التي تقلق الولايات المتحدة بحجمها ونجاحها الاقتصادي، وتعتبر تفكيكها وإضعافها هدفاً استراتيجياً، أما الخصم الثالث فهو التحالف المحتمل بين باريس - برلين - روسيا مما يعني الابتعاد عن الهيمنة الأمريكية، ويضيف بأنه منذ بضعة عقود كانت الشركات لاتزال تخوض معاركها التنافسية في أسواق وطنية بالدرجة الأولى، لكن الولايات المتحدة والدول الأوروبية اليوم تخوض منافستها بالجملة في سوق عالمية(40).

وبناءً على ماسبق كيف يمكن أن تتعكس سياسات الولايات المتحدة الحالية في العالم عليها كدولة إمبراطورية، وكقوة عظمى، غالباً ما يكون التوسع في غير صالح الإمبراطورية، وغالباً ما تكون المنافسة سبباً مباشراً للحروب والنزاعات، سواء أكانت اقتصادية أم سياسية. خوض الحرب ليس بأهمية النتائج المترتبة على شنها، النتائج قد تكون نصراً على المدى القصير وهزيمة على المدى الطويل، المنافع المترتبة على الحرب قد تسمح بسيطرة دولة على مجموعة كبيرة من الدول. أما الهيمنة فهي عدة أشكال، هناك السيطرة العسكرية التقليدية المباشرة، وهناك الهيمنة من خلال الاقتصاد، وهناك الفتن الدينية والطائفية والحزبية، أي الهيمنة من خلال زعزعة أمن واستقرار الدول والشعوب.

جميعها أساليب واضحة لكن النتائج المترتبة عليها ليست كذلك، ماهو الثمن الذي ستدفعه الولايات المتحدة كنتيجة لكل ذلك؟، هل ستبقى إمبراطورية أم ستؤول الأمور إلى غير ذلك؟. حديثاً الولايات المتحدة شنت حرباً مباشرة على أفغانستان والعراق، وزعزعت استقرار دول وشعوب الشرق الأوسط، وقلبت أنظمة الحكم تحت مسميات الديمقراطية وحقوق الإنسان، فكيف سينعكس عليها ذلك؟.

هيجل يفسر ذلك فيذكر بأنه لا يمكن إنكار دور الحرب في تطوّر الإنسان، لأنّ مجموعة كبيرة مما تم إنجازه طوال التاريخ جاء نتيجة للحرب والنزاع أكثر مما جاء عن طريق الاتسجام والتعاون بين البشر، ويجد بأنّ أية أمة ترغب في الظهور إلى الوجود عليها أن تؤكّد فرديتها وروحها بالظهور على مسرح التاريخ، أعني بأن تقاوم الأمم الأخرى، الحرب هي أم كل شيء وملكته، والحرب عدل وحق، وتاريخ العالم هو محكمة العالم، والصحة الأخلاقية للشعوب هي نشاطها الحربي واستعدادها للقتال، والدولة بعلاقتها مع الدول الأخرى معفاة من الأخلاق، ومن ثم علينا أن نتوقع أنّ الحرب ليست شراً أخلاقياً(41). الإشارة إلى هذا الطرح لاتأتي بسياق تبرير السياسة الخارجية الأمريكية، بل تأتي في سياق فهم خطط الهيمنة الأمريكية والوسائل التي تنتهجها في سبيل تحقيقها، وفي محاولة لبلورة الفهم الصحيح للمنطق الإمبراطوري الأمريكي.

كذلك نجد أحمد عبد العظيم يشير إلى ما طرحه جون ستوارت مل وهو بمثابة عمود مركزي في الفكر الرأسمالي الليبرالي الذي تنتشر الولايات المتحدة به، وتكرّس مصالحها الواقعية من خلاله، تحدّث عن معضلات كبرى في نظريته الشهيرة عن الحرية المتمثلة في حقيقة كونه ديمقراطياً في بلده، وطاغية في بلد آخر، الأمر الذي يتطلب تعديلاً للديمقراطية كأيدولوجية غزو، أو كأداة سياسية في ثقافة التملك الاستعماري. ومن ثم يتحدّث عن سارتر الذي يعتبر النزعة الإنسانية ذاتها متواطئة مع سلبية عنف الإمبريالية، وكان لها دور مهم في أيديولوجيتها، حيث جرى تشكيل أفكار الطبيعة الإنسانية، والصفات الكليّة للعقل الإنساني باعتبارها الصالح العام للحضارة الأخلاقية في نفس تلك القرون شديدة العنف في تاريخ العالم والتي تعرف الآن باسم حقبة الإمبريالية الغربية، حيث كان أثر ذلك متمثل بنقض إنسانية العديد من الشعوب، ومحو تقاليدها، وإحلال لغتنا محل لغتها، وتقويض ثقافتها دون أن نمحها ثقافة، ويضيف عبد العظيم إلى أنّ أحداث 11/سبتمبر 2001 قد أعطت زخماً جديداً لليبرالية، وإن كان مؤقتاً، ويجد بأنّ الحرب الإمبريالية الأمريكية تختفي وراء الأيديولوجية الليبرالية(42).

تاريخياً يطرح ألكسندر موتاي أسئلةً محورية حول انهيار الإمبراطوريات وبروزها، ويعالجها من خلال عدة أوجه، فهو يجد أنّ من أسباب انهيار الإمبراطوريات وتفككها السريع والشامل هو حالة التوسع التي ينجم عنها غياب الاستقرار الإقليمي والاستنزاف، ومن ثم عدم الاهتمام بتعزيز قوتها العسكرية وتطويرها لها بصورة

مستمرة، إلى جانب تراجع النخب الداعمة للجهة الحاكمة في الإمبراطورية، وغالباً ما يرتبط توقيت انهيار الإمبراطورية بفقدان السيطرة الدستورية والقانونية في شتى أقاليمها، ويضيف بأن قدرات الدولة وإمكاناتها هي أهم ما يمكن أن يساهم في بقائها، هذا إلى جانب مدى التجانس والتناغم بين سكان الإمبراطورية، ومدى الاعتمادية والتبادلية السياسية والاقتصادية بين الوحدات الملحقة للإمبراطورية، ويصل إلى نتيجة مفادها أنّ الإمبراطوريات تتراجع بصورة عامة بسبب مشاكل في تراكيبها المختلفة، حيث يشير الكاتب أيضاً إلى تأثير توجهات الأفراد والقادة السياسيين وأيديولوجيتهم وأنشطتهم في قوة أو ضعف الإمبراطورية(43).

كذلك يشير بيتر جوريفتش إلى تأثير السياسات الدولية على السياسات المحلية داخل الدولة، فطبيعة القواعد والتكتلات والتحالفات على الساحة الدولية تنعكس بصورة مباشرة على السياسة المحلية، ويشير إلى أنّ أدبيات الدراسات الدولية ثرية بالإشارة إلى العلاقة الوثيقة مابين السياسات المحلية والسياسة الدولية، فمثلاً كتابات كيسنجر وأليسون تتحدث عن البيروقراطية والجماهير، ويلسون ولينين أشاروا إلى قوة الدولة واستقلاليتها، جبلن وكراسنير تحدثا عن أسس الاقتصاد الرأسمالي، لينين وماغدوف وبارن أشاروا إلى دور النخب والقادة السياسيين، بينما تحدّث هوفمان عن النماذج الوطنية، وكورث عن التنمية الصناعية، في الوقت الذي تحدّث به كاتزينستين عن التحالفات وقوى الضغط الداخلية، ومورسي عن مستويات التحديث، ومن ثم ناي وكيوهان والوزن النسبي للعوامل والفواعل المتخفية للحدود(44). جميعها محاور تؤثر بصورة مباشرة في مكانة الدولة على الساحة الدولية، وفي طبيعة التكتلات والتحالفات التي تنضم إليها أو تقاطعها.

جميع ما سبق ذكره كان بمثابة محاولة لفهم منطق الولايات المتحدة وسياستها الخارجية كدولة إمبراطورية. فهو بمثابة مفاتيح تسهم في فهم وتحليل العقل الإمبراطوري الأمريكي ومخططاته الإستراتيجية، إذ يصعب دراسة مخطط بحجم الشرق الأوسط الجديد بمنأى عن دراسة الولايات المتحدة كإمبراطورية. وكدولة يجري تحليلها من منظور واقعي، من حيث المصالح القومية، والأمن، والتحالفات والتكتلات، وحالة اللاسلطوية والفوضى الناجمة عن تفاوت قدرات وإمكانات الدول وسبل توزيعها على الساحة الدولية، هذا إلى جانب سعيها للحفاظ على ذاتها كقطب أوحده، في عالم يتجه نحو الشكل التعددي.

الفصل الأول:- " الشرق الأوسط تحت المجهر "

إن أهمية هذا الجزء من الدراسة تكمن في توجيه البوصلة باتجاه العالم العربي بالتحديد، لأن الدول العربية هي المستهدف الأول ضمن المشاريع الأمريكية قيد التطبيق في المنطقة، ولأن الدول العربية تشترك معاً في جملة من السمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تدفعنا للتفكير بأن هذه الدول هي دول مختلفة. وذلك دون إغفال السياق التاريخي الذي سندرس من خلاله التيارات السياسية والاجتماعية المختلفة في العالم العربي وعجزها عن علاج الثغرات المختلفة، وتقديم الطرح المنشود للنهضة الشاملة، في ظل الضعف اللامتاهي الذي يكتنف هذه المجتمعات من حيث الشرعية السياسية للدول والسلطات الحاكمة، وتصدع المجتمع المدني والأهلي، وتهميش حقوق المواطنة، والتخلف الاقتصادي والتكنولوجي، والتبعية السياسية والاقتصادية.

ولن يستبعد التحليل دراسة عدة دول أخرى كإيران وإسرائيل وتركيا وأفغانستان، وذلك في سبيل تشكيل الإطار الأوسع للتحليل على صعيد الشرق الأوسط بالمجمل. حيث أن الدور الإيراني بات مركزياً وفاعلاً بالمنطقة، وبالتحديد في ظل الحديث عن نظام سياسي إسلامي يسعى لامتلاك الوقود النووي. أما تركيا فقد كان لها الدور التاريخي الأبرز، والأثر المباشر على العالم العربي، وبالتحديد في ظل دولة الخلافة العثمانية، والآثار التي تركتها على المجتمع العربي بالتحديد، إلى جانب طبيعة العلاقات الأمريكية التركية، وانعكاساتها على المنطقة. أما أفغانستان فلا بد من الإشارة لها كموقع جغرافي حساس لعب دوراً في انهيار الاتحاد السوفيتي، كما يلعب دوراً جيواستراتيجياً اليوم في معادلات القوة بين الولايات المتحدة والقوى الصاعدة في جنوب شرق آسيا. أما إسرائيل الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة في المنطقة لا بد أن تكون حجر الزاوية في تحليل مختلف الوقائع والسياسات، وذلك تبعاً لما تلعبه القضية الفلسطينية من دور مباشر في التأثير على سياسات الدول، وخصوصاً العربية وعلاقتها مع الخارج، هذا إلى جانب انعكاسها على الشعوب في العالم العربي الإسلامي.

من ثم لا بد من تحليل ظاهرة الإسلام السياسي المتصاعد في العالم العربي، والدور المركزي الذي باتت تلعبه على صعيد الدول والشعوب، وتأثيرها على مستقبل الدولة في الشرق الأوسط، والدور المركزي الذي تمثله

في السياسة الدولية، وفي رسم مجريات الأحداث في الشرق الأوسط. وذلك سيتم بالتوازي مع دراسة نظرية صدام الحضارات، كونها الإطار الذي باتت تنطلق منه الولايات المتحدة للعالم، باعتبار أنّ البديل الأبرز للعداء الأمريكي للشوعية هو العداء الأمريكي للإسلام. من ثمّ ستدرس العولمة كظاهرة اقتصادية وثقافية في سبيل تحليل انعكاساتها على الدولة والشعوب بالشرق الأوسط، وذلك في ظل روابط التبعية الاقتصادية، والفجوة الساحقة بين الشمال "الولايات المتحدة"، والجنوب "العالم العربي" وذلك على سبيل المثال. إلى جانب الحديث عن مستقبل الدولة القومية العربية في ظل تأثير العولمة على الشرق الأوسط، ومن هنا فإنّ العوامل الأبرز والمساهمة في صياغة التحولات بالمنطقة تتمثل بالعولمة الرأسمالية إلى جانب الإسلام السياسي.

الواقع الاجتماعي، والسياسي، و الفكري في العالم العربي:-

لقد كانت معظم دول العالم العربي متحدة ومتماسكة قبل ميلاد اتفاقية سايكس بيكو عام 1916، التي عملت على ترسيم حدود الدولة القومية بالعالم العربي من خلال نظام الانتداب، حيث تقاسمت الدول الاستعمارية العظمى التي كان أبرزها بريطانيا وفرنسا، أجزاء الأراضي العربية، بعدما كانت تابعة لدولة الخلافة العثمانية وجزء لا يتجزأ من أراضيها. وبدأت مسألة تبلور القطرية العربية مع بداية حركات التحرر الوطني العربي، وبعدها خرج الاستعمار من هذه الأقطار ترك خلفه مجموعة من الفئات النفعية الحاكمة والمتأخرة. ويلخص أحمد يوسف أحمد ذلك فيتحدث عن طبيعة بندولية للنزاعات العربية - العربية، حيث يجد أنّ طبيعة التفاعلات بين الدول العربية تنتقل من التعاون إلى الصراع، مع تباين الفترات الزمنية التي يحدث فيها هذا الانتقال.

ومن ثم يطرح عدة أمثلة تعزز هذه الفرضية، فقد تضامن العرب عام 1948 ضد إنشاء دولة إسرائيل ليختلفوا في العام 1950 على ضم الأردن الضفة الغربية لأراضيها، وليختلفوا مرة أخرى في العام 1955 نتيجة الارتباط بالأحلاف الغربية، والخلاف العربي حول الثورة اليمنية عام 1962. ومن ثم تعود حلقة التضامن العربي لتمتد من عام 1967، والحرب العربية -الإسرائيلية، إلى عام 1973، وحرب الاستنزاف، ليتأجج الصراع من جديد نتيجة سياسات التسوية السلمية التي قادتها مصر مع إسرائيل، والخلاف السوري العراقي الناجم عن الحرب الإيرانية - العراقية، وفي قمة عمان عام 1987 تأتي محاولة استعادة التضامن العربي، لكن سرعان ما تنتهي

مع أزمة الخليج عام 1990. ويجد الكاتب أنّ مرد هذه الحالة عائد إلى سياسات التهذئة وليس الحل، من ثم ينتقل ليشير إلى النزاع بين الفصائل القومية العربية، الممتدة داخل الفصيل الواحد، ومصدر الخطر هنا يأتي من افتراض أن تكون هذه الفصائل الطرف المسؤول عن قيادة النظام العربي نحو غاياته القومية، وتناحرها يغيّب هذه القضية. ويشير الكاتب إلى أنّ العالم العربي يعاني من الضعف الذاتي، وذلك لتعرضه المستمر للضغوط الخارجية التي تقلل تماسكه وتفككه، ويجد بأنّ هناك انقسام حقيقي داخل النظام العربي، إلى جانب النزاعات العربية - العربية التي تأخذ الطابع الاستنزافي.

ومن ثم يعتقد الكاتب بأنّ الحل يكمن في تطور سياسي مؤسسي ديمقراطي حقيقي تستطيع الجماهير والنخب العربية أن تشارك بموجبه في صنع القرار الرشيد نحو المستقبل، لأنّ الوطن العربي في مهبط تغيرات إقليمية وعالمية خطيرة (45). وبناء على ماسبق ذكره نستنتج طبيعة وخصوصية النشأة التي تنسم بها هذه الدول، هذا إلى جانب طبيعة العلاقات السائدة فيما بينها، والتي غالباً ماتتسم بالنزاع واللاتكامل، لكن ماغاب عن الكاتب هو مسألة الدور الخارجي - وبالتحديد للدول العظمى - في نشوء الشقاق بين الأقطار العربية وتكريسه، ولا تكفي الإشارة السريعة إلى هذا الموضوع وهو عصب النزاع. وأبرز مثال على ذلك نهج الولايات المتحدة الحديث في الشرق الأوسط، والمتمثل في سياسة المحاور، حيث تسعى الولايات المتحدة إلى تشكيل محور الاعتدال (الأردن، مصر)، ومساندته ضد محور التطرف (سوريا) شاققة بذلك الصف العربي، حيث تعمل الولايات المتحدة على تقسيم العالم العربي لمحاور متعادلة، وتبعث روح الاستقطاب بينها، والمحاور لا تعني تقسيماً جغرافياً بقدر ما تعني تقسيماً وظيفياً لخدمة المصالح الأمريكية (46).

أمّا فيما يتعلق ببنية الدولة القومية العربية فيشير خميس والي إلى تقسيم العالم العربي لمشايخة وإمارة وسلطنة ومملكة وجمهورية وجمهورية، تشكلت بعد خروج الأنظمة السياسية إلى الوجود بعد قرون من السيطرة الاستعمارية، والركود الاقتصادي والاجتماعي. وهذه الأنظمة بمثابة خلط عشوائي لمظاهر الحداثة مع الثقافة التقليدية العربية الإسلامية، وهي حالة من التناقض بين موقفين: الأول هو تمثيل الهوية العربية الإسلامية، والثاني هو معايشة الواقع المتمثل بالقطرية والحداثة. من ثم يتناول والي طرح هديسون القاضي أنّ النقص الحاصل في

شرعية الأنظمة السياسية العربية هو سبب السياسات المتقلبة والسمات الاستبدادية للأنظمة العربية. وعلى مستوى الواقع الدستوري فإنّ كل الدساتير العربية تظهر حالة من التوازن بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، لكن الحقيقة على أرض الواقع تثبت بأنّ السلطة التنفيذية ورئيس الدولة يهيمنان على السلطة التشريعية التي يفترض أنّها سلطة الشعب. ويفصل الكاتب هنا بين شرعية الكيان وهي قدرة الدولة على توفير الشعور بالانتماء للجماعة، وشرعية النظام السياسي المتمثلة بقدرة المؤسسات الحكومية على القيام بوظائف معينة، كالدفاع عن أمن المجتمع وتوفير حد ملائم من وسائل العيش(47). ويجد والي أنّ أزمة الشرعية العربية تتمثل في سعي الرؤساء العرب من أجل السلطة المطلقة، وفي ظل انتهاكات حقوق الإنسان، واستخدام الإرهاب من جهة ثانية، فمعظمهم رؤساء دول مدى الحياة، وسلطاتهم مطلقة، والأمن الداخلي والخارجي هو الهاجس الأول للسلطات العربية على مختلف أنماطها وأنظمتها وأيديولوجيتها(48).

وبناءً على ذلك لابد من الاعتراف بأن قبول المواطن العربي بالدولة لم يكن طوعياً ولا ناجماً عن إرادة الشعب، بل كان منوطاً بتلك الانتخابات الشكلية، مع الأخذ بعين الاعتبار تلك المؤسسة الأمنية الضخمة داخل الدولة، مع العلم بأنّ الأعم من الشعوب العربية لا يؤمن بشرعية النظام والدولة، ولا يشعر بالانتماء لها، من ثم ما هو المدى الذي تصله الحكومات والمجالس التشريعية العربية كتمثل لرأي الشعب والأغلبية؟ والقائم بين المواطن العربي والنظام هو علاقة تبعية واستبداد أبعد ما تكون عن التفاعل الإيجابي، هذا إلى جانب أنّ الأزمة الدستورية التي تعاني منها الأنظمة العربية تحمل سمة الانفصالية، لأن الوارد بالدساتير العربية أبعد ما يكون عن الواقع الحقيقي. هذا إلى جانب انفصالية الهوية المتمثلة بالأبعاد العربية الإسلامية، وإلى جانب الحداثة التي وصلت العالم العربي، لكنها بالتطبيق على أرض الواقع مشوّهة، نتيجة الاستبداد السياسي والأنظمة الشمولية التوليتارية، التي حولت الشعوب العربية إلى جماعات من المهاجرين فكرياً وثقافياً والمغتربين بالهوية عن الواقع العربي. هذه الشعوب التي وقعت أسيرة لحدود اتفاقية سايكس بيكو، وزعامات تستمد قوتها وليس شرعيتها من الاستعمار بأشكاله القديمة والحديثة، هي محور التحليل، إذ أنّ التبعات النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهذا الواقع

على الشعوب باتت ضرورة في تحليل توجهات المجتمع العربي الفكرية والسياسية والدينية التي ترجمت في الأحزاب والحركات السياسية المنتشرة في العالم العربي.

إنّ لابد من دراسة حالة المواطنة بالعالم العربي، والسؤال الملح هنا يتمحور حول تنشئة المواطن العربي سياسياً واجتماعياً ليقوم بأدواره بخدمة الدولة؟. وتلك الروابط القانونية التي تنظم علاقة الفرد بالدولة بشكل ثابت، وتحدد هذه العلاقة حقوق الفرد وواجباته تجاه الدولة؟. وبهذا السياق يطرح علي خليفة الكواري بأنّ النظام الديمقراطي مالم يؤسس على قيم يجلبها المجتمع، ويؤدي لنتائج تدفع باتجاه العدل والمساواة، تبقى الديمقراطية فيه شكلاً أجوفاً ينخر فيها الفساد ولعبة في يد القوي. ولعل النقل الشكلي للديمقراطية إلى بلدان العالم الثالث وتوظيفها لتكريس مصالح الحكام وترسيخ قيم التبعية يفسر الإحباطات الكثيرة التي يشهدها الوطن العربي، الأمر الذي يضلل ويعيق الديمقراطية(49). من ثم يشير الكواري إلى طرح برهان غليون بأنّ فكرة المواطنة كتحالف بين أناس أحرار متساوين في القرار والمكانة، ومن رفض التمييز بينهم على درجة مواطنيتهم وأهليتهم وقدرتهم على استلهم المبادئ والتفسيرات الدينية، وكذلك ممارسة التفكير واتخاذ القرارات الفردية والجماعية، سوف تولد السياسة بمفهومها الجديد. ويضيف بأنّ كل ارتكاز للسياسة إلى مستوى العقيدة، دينية كانت أم علمانية، هو حكم عليها بالفناء، ومن ثم فإنّ قوة الأمم التي تمتلك مصير العالم وتمسك بزمام الحضارة تعود لإبداع المواطنة، والمشاركة الواعية لكل شخص دون استثناء من أي نوع في بناء الإطار الاجتماعي(50).

من هنا فإنّ الواقع في العالم العربي يعج بالتناقضات المتمحورة حول الولاء للقبيلة والقطر، الأمر الذي أضعف حقوق المواطنة، كما أنّ ضعف حقوق المواطنة ينعكس بالضرورة على واقع المجتمع المدني الكسيف في العالم العربي، مما يعني ديمقراطية شكلية مشوّهة الأبعاد، لأنّ الشعوب بالدرجة الأولى ترسخ للفقر والاستبداد، وتفترق إلى أبسط مقومات الحرية، فالتقسيمات الطبقية والعلاقات الفئوية شوّهت المجتمع والدولة العربية. كما يؤكد علي وطفة على أنّ تنامي مشاعر الانتماء الطائفي والقبلي دفعت باتجاه موجة عارمة من مشاعر التعصب، فمعظم المجتمعات العربية تعيش تحت تأثير موجات التمييز الطائفي والإقليمي والعشائري والعرفي، الأمر الذي يعني تعرّض الإنسان العربي لكل أشكال الاضطهاد والتسلط، وهذا أدى إلى تراجع قيم التسامح بصورة ملحوظة. ومن

ثم يطرح وطفة أسئلة محورية، هل نحن عرب أم مسلمون؟ هل نحن أبناء الوطن أم العشيرة؟ هل نحن أبناء الطائفة أم الدين؟(51). ومن ثم يطرح الكاتب أنّ القبلية عقلية وسلوك طبعت المجتمعات العربية منذ آلاف السنين، ومازالت بالأساس مبدءاً تنظيمياً يحدد الأطر العامة للعضوية في الجماعة، وهي مبنية على أسس القرابة والنسب. ومن هنا فإنّ الولاء للقبيلة أو العشيرة أو لطائفة في ظل المجتمع المدني يشكل حالة خالصة من التعصب الذي يفقد مبررات وجوده التاريخي، لأنّ هذا الشكل من الولاء يفقد مشروعيته في ظل التكوينات الاجتماعية والمدنية الحديثة، وهذا التقليد يتخلى عن وظائفه لصالح الدولة والمجتمع المدني(52). أمّا فهميه شرف الدين فتطرح أنّ المجتمع المدني يعني مباشرة اعترافاً بالتمايز بين المجتمع والدولة، ويعني اعترافاً بالفرد كمواطن، أي ككائن حقوقي، وتحرير المساحة الاجتماعية من القمع العملي والرمزي. من ثم تشير إلى هشاشة البيئة الحقوقية العربية باعتبارها لم توفر الشروط الكافية لحماية الأفراد أو الجماعات المختلفة كون الدساتير العربية تمنح الأفراد والجماعات حقوقاً متساوية، لكن الأهم هو التطبيق الفعلي للأنظمة التشريعية(53).

ومن هنا فإنّ المجتمعات العربية بمثابة كتل من التجمعات العشائرية والقبلية والطبقية التي أضعفت أواصر المجتمع، هذا بالإضافة إلى تعدد الولاءات، وتداخل الهويات التي ساهمت بصورة مباشرة في تمزيق المجتمعات، وتسهيل سيطرة الدولة والأنظمة المستبدة عليها. لذلك هي مجتمعات قبلية وأهلية أبعد ما تكون عن المجتمعات المدنية القائمة على أساس الولاء والانتماء المشترك والمواطنة الصالحة، والتي تتبلور في ظل الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية العامة التي تدفع باتجاه المواطنة. أي الولاء للمجتمع والدولة على أساس الحقوق المتساوية والمتبادلة، أمّا الدساتير الشكلية والحقوق غير المتداولة فهي حتماً دافع لتعدد الانتماءات، وسبب في تشوّه الهوية، الأمر الذي يعطي تصوراً عن ديمقراطية شكلية وحقوقاً ناقصة، وأنظمة ظالمة.

وهذا الأمر برأي عبد الإله بلقزيز دفع باتجاه تشكيل جماعات دينية تنتهج العنف وتمارسه للتعبير عن رفضها للواقع الراهن من خلال ضرب رموز النظام، وبالتحديد أجهزته الأمنية، واستنزاف السلطة بمعارك غير نظامية، في سبيل إسقاط النظام وإقامة الدولة الإسلامية. وهناك من يهاجم مؤسسات الدولة وليس النظام السياسي فقط، من خلال ضرب الاقتصاد والمؤسسات السيادية والسفارات، إذ لا يكفي استئصال السلطة الحاكمة بل لابد

أيضاً من تدمير الدولة، وهناك جماعات تنتهج العنف من خلال التكفير، وهي نوعان: الأول يكفر السلطة والدولة، والثاني يكفر السلطة والدولة والمجتمع، وبهذه الحالة تتعرض المجتمعات العربية إلى مجموعة من القواعد والمعايير الدينية التي تهك المجتمع بالاقتتال والدماء. والمشكلة أن هذه القوى مسلحة، وكل قوة منها تتزعج الشرعية عن الأخرى، وتتداخل في بوتقة الاقتتال، مما يعني انفلات العنف من عقاله. ويلخص الكاتب أسباب هذا العنف في غياب الشرعية الديمقراطية الدستورية، إلى جانب الإخفاق الذريع الذي مني به المشروع التتموي العربي المعاصر، وحالة الاستدانة والاختلال المالي، ورجحان كافة الاقتصاد الطفيلي(54). من ثم نجد أحمد الأصفر اللحام يضيف بأن التنوع في مكونات المجتمع العربي أدى لتنوع في بنى الفعل الاجتماعي، حيث غابت وحدة المعايير الضابطة للسلوك، وظهر التنوع بمحددات السلوك وقنواته. إلى جانب غياب المعايير المشتركة التي تحدد أشكال العلاقة بين الاتجاهات المتعددة والتيارات المتنوعة، وأصبح كل اتجاه يتيح لنفسه مالا يراه غيره(55).

هذا الطرح وما سبقه يشير بصورة مباشرة إلى ضرورة تعميم الديمقراطية، وتحكيم الدساتير والقوانين في العلاقات بين المجتمع والدولة، وذلك لتلافي حالة القمع المكرس من قبل السلطة، لأن إهدار السلطة لحقوق المواطن العربي وحرياته باتت السبب المباشر في تعزيز حالة الفوضى والعنف في الدول العربية. لكن هل حركات المعارضة بصورة عامة، وبالتحديد الإسلامية منها تنتهج العنف والتكفير، وتسفك الدماء في العالم العربي؟. ألا يشمل العنف بالضرورة على الإرهاب الفكري؟ وهل حالة العزلة والتهميش التي تعيشها المجتمعات العربية تدفع باتجاه التطرف الديني؟. وكيف تلعب الظروف الاقتصادية دوراً مركزياً في تأجيج ظواهر العنف واللجوء إلى التفوق الديني؟. الجلي هنا أن الديمقراطية باتت حاجة ملحة كوسيلة تضمن النهوض بالمجتمعات العربية نسبياً لتحقيق الاستقرار السياسي، لكنها لم ترق بعد إلى مستوى تصبح فيه مطلباً جماهيرياً وشعبياً، ولعل السبب المباشر عائد إلى تعدد التيارات والأحزاب السياسية المختلفة الأيديولوجيات، والمتنوعة الأهداف التي تتعامل مع الديمقراطية في معظم الأحيان كشعار شكلي.

وفي هذا السياق يطرح عمار علي حسن أن الخطاب السياسي والثقافي العربي على اختلاف مناهله السياسية والفكرية يقع في فخ المطالبة بمشروع النهضة الكاملة بالسرعة الفائقة، في سبيل الحصول على المكانة

والقيمة الدولية، وهذا الخطاب بالضرورة لا يعبر عن طموح بقدر ما يعكس تجاهل حركة الواقع وسنن التاريخ، وجهل في قراءة الإمكانيات الراهنة للعرب. فتكون النتيجة إما الاستسلام للبقاء في الظل، واستمرار الضعف بعد تكرار الفشل في النجاح مرة واحدة، أو الميل للتفسير التأمري لكل شيء، ومن ثم يطرح الكاتب بأن الأوان قد آن لإدارة معارك صغيرة، مثل تغيير الصورة النمطية عن العرب، وتقديم مساهمات عربية حضارية في مجالات البحث العلمي في العالم، وغيرها. ويعزي الكاتب حالة التراجع الحضاري في العالم العربي إلى ضرب السلطات الحاكمة أيدي النخب السياسية التي قاومت الاستعمار بقوة، الأمر الذي ساهم تدريجياً بالقضاء عليها، لرفضها نهج السلطة الحاكمة وأدائها عقب التحرر. ومع توالد العقود لم يبق سوى النخب السياسية الحاكمة، ومن حولها من ذبول، وفرغ حقل السياسة العربية من عناصره الحيوية، ليتراوح العالم العربي عقب ذلك بين مسميات (الأمة العربية)، و(الوطن العربي)، و(العالم العربي)، و(العروبة)، و(الشرق أوسطية)، و(الشرق الأوسط الكبير)(56).

ومن هنا فإنّ مختلف ظواهر العنف في العالم العربي قد تصبح قابلة للعلاج بصورة نسبية إذا ما جسدت أسس الديمقراطية على صعيد الدولة والمجتمع، وذلك لما تقتضيه الديمقراطية من مساحات يتسع في إطارها الحوار والتبادل الفكري، مما يعني أقل درجة ممكنة من علاقات العنف والقهر الناجمة عن تعدد التيارات واعتداء كل طرف فيها على الآخر. التنمية الحقيقية والنهوض الفعلي بالواقع العربي قد تتجسد من خلال النهج الديمقراطي الذي يساهم في تكريس الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي في المجتمعات العربية، ويحاصر شتى دوائر العنف. إنّ المتفحص في واقع العالم العربي يجد نفسه في مواجهة معضلة مختلفة الأبعاد، حيث تتشابك العوامل السياسية مع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية إلى جانب التاريخية والدينية، مولدة حلقة من العنف المتبادل. الأمر الذي فكك المجتمعات العربية وأضعفها من الداخل، وقلل من قدرتها على مواجهة التحديات الخارجية، فالإشكالية لا تبرز بصورة موازية لحالة التعددية في شتى المجتمعات، إن أكثر أصناف التعددية وأعدها تعالج وتهذب داخل أروقة الديمقراطية، ومن هنا فإنّ المشكلة لا تكمن بالتعددية بقدر ما تتجسد في حالة غياب الديمقراطية. وكما تلعب العوامل الاقتصادية والاجتماعية أدواراً مركزية، فإن للعوامل السياسية الدور الأهم والأبرز، وذلك من حيث طبيعة الحكومات الحاكمة فالعالم العربي، ومن حيث طبيعة البنى السياسية المختلفة.

عبد الله الجناحي يصف المجتمعات الديمقراطية بمجتمعات شبيهة بأوروبا، قوامها دولة المؤسسات والقانون، لكن لا بد من التمييز بين الجذور التاريخية التي أدت إلى نجاح النموذج الرأسمالي والواقع العربي الشرقي عامة، والتطور الاقتصادي والاجتماعي لمجتمعات الخليج العربية والجزيرة العربية على وجه الخصوص. حيث يمكن القول أنّ النموذج الرأسمالي يقوم على تقسيم واضح بين بنيتين: بنية تحتية اقتصادية، تشكل الصناعة عمودها، وبنية فوقية قوامها أجهزة الدولة ومؤسساتها والأيديولوجيات المرتبطة بها. أما المجتمعات العربية الإسلامية نتيجة للعديد من العوامل التاريخية والاقتصادية والسياسية والدينية، وكذلك الاستعمارية، لم تتطور بها الأوضاع إلى مرحلة يمكن أن نميز من خلالها بين البنيتين، بل تداخلت عناصر البنية التحتية الفوقية بصورة كبيرة لدرجة أنّ أغلبية الفعل السياسي والاجتماعي هو من نتاج تأثيرات البنية الفوقية التقليدية، على رغم وجود بنية تحتية اقتصادية حديثة تعتمد على وسائل النظام الرأسمالي المعاصر وطرقه فلا بد من التمييز بين الممارسة السياسية في الغرب الرأسمالي والشرق الإسلامي، فالوعي السياسي في المجتمعات الرأسمالية الغربية يرتبط فعلاً بالولاء الطبقي، في حين أن المجتمعات الشرقية يسودها الانقسام إلى جماعات تتميز مع بعضها بالحسب والنسب والمال والطائفة والقبيلة، فهي جماعات تحركها بالخفاء المصالح الاقتصادية، ولكن يحركها أيضاً التعصب القبلي والطائفي(57).

ومن هنا فإن التحول الديمقراطي يستوجب العمل في أكثر من اتجاه، الأول على صعيد النخب السياسية التي ستعمل على تكريس الديمقراطية وتعزيزها، والثاني على صعيد القوة الاقتصادية الصناعية، والثالث على صعيد المؤسسات القانونية. المعضلة في العالم العربي تتمثل في تشقق اتجاهات النخب السياسية، فلا يوجد إجماع كما لا يوجد تأييد كبير للفكر الديمقراطي بين النخب في العالم العربي، ومن هنا فإنّ تعقيد الأمر على مستوى النخب ينعكس بالضرورة على صعيد المجتمع والشعب، حيث لا بد من جهود منظمة من قبل النخب السياسية في سبيل نقل الديمقراطية للمجتمع وتكريسها كثقافة شعبية. أما الجانب القانوني والمؤسساتي فإنّ أشد ما تفتقر له الدولة في العالم العربي هو البناء المؤسساتي، هذا لا يعني بأنّ المؤسسات فيه غائبة بقدر ما يعني بأنها مشوهة وفوضوية، فهي مؤسسات عائلية وحزبية تكرر الانشقاق داخل المجتمع وتنفي عنه خصائص المواطنة، وبناء

على ذلك، وتبعاً لكون المواطنة و سيادة القانون والتركيبة المؤسسية أقطاب مركزية بالفكر الديمقراطي فإن ذلك يعطينا مؤشراً على حجم المشاكل التي تواجه الانتقال نحو الديمقراطية في العالم العربي. دون إغفال واقع الاقتصاد البدائي والرعي في معظم دول العالم العربي الذي ينعكس بالضرورة على معدلات دخل الفرد، ومستوى المعيشة، ومعدلات الدخل القومي، والتي هي بالغالب منخفضة.

وفيما يتعلق بإمكانيات تجاوز الأزمة فيطرح علي الجرباوي بأن الأيديولوجية الإسلامية التطويرية في بداية ظهورها عملت على تحويل الثقافة المحلية لشبه الجزيرة العربية لتقافة أساسية فاقت جاراتها بمقدرتها على التفاعل مع البيئة، مما أعطاها القدرة، ومكنها من التوسع وضم هذه الثقافات بمساعيها لتكون حضارة رائدة، وصلت أوج قوتها في العصر العباسي. لكن ككل الحضارات كان لابد للحضارة العربية الإسلامية من الأفلو، وقد بدأ هذا الطور من حياة الحضارة العربية الإسلامية خلال العصر العباسي الثاني حين تضافرت عدة عوامل لتضعف جذوة العناصر التطويرية للأيديولوجية الإسلامية بنفوس غالبية المسلمين، وقد نجم عن ذلك فقدان المسلمين لأهدافهم العالمية، وبدأت الدول الإسلامية بالانقسام لدويلات صغيرة، غالباً ما كانت تقاتل وتتنافس بعضها البعض. الأمر الذي سهل للأطماع الخارجية أن تجد لها منفذاً يخترق وحدة جسم الأمة، وأصبحت الأيديولوجية الإسلامية نظاماً عقائدياً جامداً، تحكمه قيود محددة، يتم التعامل ضمنها من خلال إقامة مجموعة من الشعائر الطقوسية، التي تضمن للفرد دخول الجنة(58).

وبناءً على ذلك نجد أنّ العالم العربي يفتقر إلى ذلك الفكر المنهجي المتكامل القادر على دفع هذه المجموعات الضخمة من البشر على النهوض بالمجتمع، ورفع قيمته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، كما أنه بحاجة إلى الأيدولوجيا القادرة على توحيد هذه الجموع، وجمعها على تلك النقاط والأهداف المشتركة. أنّ عملية تشويه الفكر الإسلامي ونقله من قيم الحركة والتغيير والتطوير بالمجتمع إلى قيم الانغلاق والتوقع ساهمت بصورة مباشرة في تخدير الشعوب في العالم العربي وإبطال فعاليتها، ونقلها من أرض الواقع إلى عالم الخيال والروحانيات، وما كان لهذا الأمر أن ينجح بمنأى عن تلك المجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية القاهرة التي تم استغلالها في سبيل الإيقاع بهذه الجماهير الغفيرة المظلومة.

وبناءً على ذلك نجد أن عملية التطوير والتغيير السياسي بالعالم العربي ليست بالعملية السريعة، ولا السهلة، فهي تحتاج إلى التغيير الجذري بالقيم الاجتماعية، والتحول التدريجي داخل أروقة المؤسسات السياسية، من خلال أدوار متكاملة تشترك بها النخب السياسية والاجتماعية التي تتحرك من خلال الابدولوجيا، مع الأخذ بعين الاعتبار تلك البنية التقليدية (القبلية والفتوية والعشائرية والأبوية) ، وتلك البنية السياسية التسلطية والوراثية على صعيد النظام السياسي. والأمر قد يتطلب الصراع بين أقطاب التغيير والتقليد لكنه قد يتم أيضاً من خلال التكيف والتحول السلمي، إن التحول نحو الديمقراطية يتطلب تحولاً تدريجياً لا ينتزع خصوصية العالم العربي بقدر ما يتوحد معها، مفرزاً تلك المنظومة القيمية الاجتماعية والسياسية القادرة على قلب الأوضاع رأساً على عقب، صوب مجتمع ودولة أكثر عدالة وأقرب إلى الديمقراطية.

بهذا الصدد يتساءل برهان غليون هل ينبغي أن ننتظر حتى يفرض علينا التكتل الدولي تغيير نظامنا السياسية؟، هل ينبغي أن ننتظر حتى تعلن الكتلة الدولية الصناعية نفسها وصية على ممارسة الحريات في بلادنا؟، قد أصبح من المتعارف عليه والمقبول دولياً اليوم أن النخب العربية التي تحكم في أحد أهم المناطق العالمية تنقصر للشرعية وتتكبر على شعوبها أي نوع من الحقوق السياسية بل المدنية، وأنها بسبب تخلفها وانعدام روح المسؤولية لديها قادت شعوبها نحو الفقر والانهيار، وأن من مصلحة الشعوب استبدالها، وفرض معايير المحاسبة والمشاركة الشعبية، أي الديمقراطية. وهكذا فبقدر ما أصبح أسلوب حكم هذه النخب يفنقر إلى الأخلاقية أصبح العمل ضدها بأي أسلوب مبرراً أخلاقياً، حتى من أعدائها الذين هم بالأساس حلفاؤها السابقون، ومن ثم ليس المطلوب إقامة ديمقراطية على الطريقة الأمريكية، ولا تقليد، أي نموذج آخر للنظم السياسية، المطلوب هو بناء إطار تفكير عام ووطني. كما أن المطلوب هو توسيع دائرة الحريات وحقوق المواطنة التي تسمح للرأي العام وللأفراد على اختلاف انتماءاتهم ومستوياتهم الثقافية والاجتماعية بالمشاركة في التفكير الجمعي الحر والمنظم في المستقبل. ليس التحدي الذي يواجهنا اليوم إذن هو بناء الديمقراطية كنظام كامل وجاهز، ولكن بدء عملية التحول للديمقراطية مهما كان طويلاً يحميننا من الكوارث ويجنبنا الصراعات والانفجاريات والحروب الداخلية، أي تفكيك نظام السلطة المطلقة، وإنتاج قوى جديدة لضمان المستقبل(59).

ويضيف ماجد كيالي بأنه من اللافت للنظر أن المشاريع الشرق أوسطية باتت تكتسي طابعاً دولياً، لاسيما مع توصل قادة الدول الثمانية الصناعية في اجتماعهم في جورجيا في يونيو/2004، إلى نوع من التفاهم الدولي القاضي بإعادة هيكلة الشرق الأوسط بدعوى إصلاح أوضاعه السياسية والاقتصادية والتعليمية، بما يتلاءم مع المصالح والأوليات والمعايير الغربية، ولاسيما الأمريكية. ويجد بأن الاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط ليس جديداً، فهي تختزل ثلثي الاحتياطي العالمي من النفط والغاز، وهي ثروة إستراتيجية، هذا إلى جانب الموقع الحساس والاستراتيجي من الناحية الجغرافية. ومن منطلق جيوبولوتيكي فإن من يسيطر على المنطقة يمكن أن يسيطر على مسار العلاقات الدولية، ومعنى ذلك أن تكريس هيمنة الولايات المتحدة على هذه المنطقة يضمن لها سيطرتها كقطب أوحده. وتستمد هذه الدعاوى شرعيتها من أوضاع المنطقة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتردية، لذلك فإن العالم العربي يواجه تحديات على صعيد الدول والقادة والشعوب والفكر والاقتصاد. ويخلص كيالي العوامل الدافعة للرئيس دبليو بوش لطرح المشاريع الشرق أوسطية بنمو النزعة الإمبراطورية والعسكرية في الولايات المتحدة، واعتقاد المخططين الأمريكيين بأن المنطقة باتت مواتية جداً لفرض مخططاتها وإملاءاتها. إلى جانب أحداث 11/سبتمبر/2001 التي سهلت سياسات الولايات المتحدة للعمل من خلال مسميات الحرب على الإرهاب، والحرب الوقائية، في سبيل فرض الوصاية والشروط على الدول العربية(60).

عبد الإله بلقزيز يطرح بأن أحداث 11/سبتمبر أذنت بميلاد حقبة سياسية دولية جديدة سمتها الجنوح المتزايد نحو الاستخدام اللامحدود للوسائل العسكرية، والضغط السياسية، في مواجهة القوى المعارضة لسياسات الهيمنة الأمريكية، دولاً كانت هذه القوى أكم جماعات سياسية. ولقد عنونت أهداف السياسة الأمريكية بالحرب ضد الإرهاب، ونزع أسلحة الدمار الشامل، وإحداث تغييرات سياسية في مناطق مختلفة من العالم. والرواية الأمريكية تجد بأن الإرهاب نما في رحم بيئة ثقافية ودينية لا بد من جثها، ومن الأسباب التي ساهمت في توجيه الاتهامات للمنطقة العربية، انعدام الحياة الديمقراطية، والانغلاق الديني، والمنهاج التعليمي المعادي للولايات المتحدة، الوهابية المؤسسات الدينية، المؤسسات الخيرية الداعمة. لذلك لا بد من تجفيف ينبوع الإرهاب بالعالم العربي، وتراهن الإدارة الأمريكية على قوة الدفع السياسية التي أطلقها احتلالها للعراق وحالة الهلع التي دبت في

أوساط النخب العربية الحاكمة. ومن ثم يجد بأنّ أزعومة الإصلاح السياسي الأمريكية ليست أكثر من ذريعة للتدخل في الوطن العربي وهندسة مصيره السياسي. وهي تعيد للأذهان تجربة الدول الأوروبية الكبرى مع الدولة العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن الماضي حين كانت الدعوة إلى إصلاح أوضاع السلطنة تكأة للتدخل في ولاياتها أولاً ثم قلبها ثانياً. ومن ثم يجد بلفزيز بأنّ الفساد بكافة أشكاله السياسية والاقتصادية تحول إلى نظام سياسي في الوطن العربي له طبقتة الإدارية وجيشه، وتعفتت أوضاع الدولة إلى حدود يشك في أن الطبقة السياسية الحاكمة تستطيع أن تنجز مشروعاً سياسياً دون أن تعرّض مصالحها للخطر(61).

وبناء على ذلك نجد أنّ العالم العربي اليوم على المحك، مطالب الإصلاح بالعالم العربي ملحة جداً، لكنّ الدول العربية لم تستجب لتلك النداءات الداخلية، والشعوب العربية لم تقم بذلك الجهد المطلوب في سبيل تحقيق التنمية والتغيير المنشود. وجاءت رياح الإصلاح إلى العالم العربي تحمل ذات المطالب وتجسد ذات المشاكل، إلا أنّها كانت البوابة الجديدة التي ستمر من خلالها الولايات المتحدة للعالم العربي، في سبيل تحقيق مصالحها، وتكريس هيمنتها الإمبراطورية، لقد كانت أحداث 11/سبتمبر فاتحة الحرب الأمريكية على الإرهاب، أي بداية التوسّع الأمريكي الإمبراطوري. إمّا مع هذا التوسّع والمهادنة، وإمّا ضد هذا التوسّع مما يقتضي العداء المتبادل ما بين الولايات المتحدة والطرف الآخر، وخير رفيق للولايات المتحدة اليوم هو إستراتيجية "الحرب الوقائية"، إذ لا بد من تغيير الواقع المستبد بصورة عامة بالعالم العربي في سبيل اجنتاث جنور الإرهاب الناجم عنه، وإن أسوتجب ذلك الاحتلال العسكري المباشر، وذلك بحجة حماية الأمن الأمريكي بوجه خاص، والاستقرار الدولي بشكل عام.

وبناءً على ذلك يطرح جميل مطر، وعلي الدين هلال بأنّ التحديات التي يواجهها العالم العربي حادة ومتازمة، فمنها تحدي الثروة النفطية الذي قسّم العالم العربي إلى دول غنية وأخرى فقيرة، وتحدي المواجهة العربية الإسرائيلية، وتحدي الطائفية التي تهدد الاستقرار الداخلي، وتحدي الواقعية السياسية المفرطة، والتركيز على المصالح القطرية والمشاكل الداخلية. ومن ثم فإنّ الأمة العربية تمر بحالة من القلق حول مصيرها ومستقبلها، والمطلوب هو البحث عن بدائل تحمي النظام العربي من احتمالات الذوبان وفقدان الهوية القومية(62).

التيارات السياسية، والاجتماعية، والفكرية في العالم العربي:-

مع بداية ضعف الدولة العثمانية بدأت التيارات السياسية والاجتماعية في العالم العربي بالنشأة والانتشار، هذا لايعني أنّ التيارات التي سبقت وجود الخلافة العثمانية لم تكن ذات تأثير أو لم يكن لها وجود، لكن الدراسة تحتاج للحديث من حيث بدأت الدولة العثمانية بالضعف، وبدأت الاتجاهات المختلفة تحاول استنهاض المجتمع والدولة. وبصورة عامة اقتصرت العلوم عند العرب على أصول الدين والنحو والصرف، واكتفى العلماء العرب باجتزار المعلومات القديمة دون الإقدام على أي تجديد، ورافق ذلك تفكك الدولة العثمانية وانحلال الولايات العربية عنها، وتمرد على السلطة المركزية، وانتشار الظلم والاستبداد، واستشرى نظام الامتيازات حتى غدا تدخلاً سافراً في شؤون الدولة الداخلية، وتنافساً دولياً على مناطق النفوذ فيها(63). بداية محاولات التغيير منذ 1703م كانت من خلال الحركات الإصلاحية السلفية، مثل الدعوة الوهابية في السعودية، واتجاه الألوسيان في العراق، إلى جانب الحركة السنوسية في الجزائر، وقد اجتمعت هذه المذاهب على قاعدة العودة بالإسلام كما كان في عهد الرسول والخلفاء الراشدين، وإجبار المسلمين على الصلاة والزكاة وأركان الإسلام، كما رفضت تأويل القرآن وكفرت كل من يقوم بذلك، لكنها بالمقابل دعت إلى فتح باب الاجتهاد، وتقية الدين مما لحق به من بدع وخرافات(64).

أما الاتجاهات الحديثة في التجديد الإسلامي فقد بدأت منذ العام 1839م على يد مفكرين مسلمين أمثال جمال الدين الأفغاني، والشيخ محمد عبده، ورفاعة الطهطاوي، وعبد الرحمن الكواكبي. وقد ارتكزت دعواتهم على وحدة الشعوب الإسلامية وإزالة الفوارق ما بين الفرق الإسلامية، وتحرير العقل من الخرافات، وتحرير الفكر الديني من القيود والتقليد وفتح باب الاجتهاد، إلى جانب التوفيق بين العقل والعلم والإيمان، وإصلاح التعليم العالي، وضرورة تلقي العلوم الحديثة(65). من ناحية سياسية صب هؤلاء الأدياء غضبهم على الظلم والاستبداد والحكم المطلق، ورفض الديكتاتورية، كما قارنوا بين النظم الأوروبية الحديثة والنظم الإسلامية، فكان على جمال الدين الأفغاني أن يوفق بين دعوته إلى الحرية والحياة الديمقراطية المستمدة من مبادئ الثورة الفرنسية، ونظام الشورى في الإسلام، لكن أصحاب هذا التوجّه انقسموا بين مهان لسلطة الدولة العثمانية ومعارض لها(66).

المؤسف أن كافة هذه التيارات قد فشلت في تحقيق ذلك التغيير أو النهضة المنشودة، ولم تسهم بذلك التحول الجذري والمحوري على صعيد العالم العربي، وعلى الرغم من تلك النقاط المتعددة التي اجتمعت عليها إلا أنّ هذه التيارات شهدت تشتت الجهود وضبابية الرؤية، ولم تغير من الواقع شيئاً، بل ساهمت في تمزيق الفكر، ليس من منطلق إقصاء التعددية، بل من منطلق تبعثر الأهداف.

وبهذا السياق يطرح عبد الله الشاهر أنّ الايدولوجيا العربية ليست واحدة، في تشكلها منذ بداية الوعي العربي وإلى يومنا هذا، وهي لا تزال ساحة صراع بين ثلاث قوى: الأولى هي القوى الفانطة من التغيير، والتي تتسلح بالأصالة لتتفي الحداثه والمعاصرة، أمّا الثانية فهي قوى فائعه بالإيقاع الراهن للتغيير وتتسلح بالواقعيه والعقلانية لتتفي ضرورة الخروج على شرعيات الأمر الواقع، والثالثة هي القوى الطالبة للتغيير والتي تبدأ من منطلقات نقدية مبنية على مرارة التجارب والخيبات الماضية، وضمن هذه الثلاثية بدأت أرضية الفكر العربي تأخذ بالتفاعل الذي أنتج جملة من التيارات الفكرية المتصارعة على الساحة العربية(67). ومن هنا نجد أنّ التيارات السياسية العربية تدور في دائرة واحدة، إمّا أن تكون سلفية دينية متشددة ترجع إلى السلف الصالح، وإمّا أن تكون توفيقية تأخذ من الفكر الإسلامي بعض القضايا وتضيف من الفكر الغربي قضايا أخرى، والجهة الثالثة هي التيارات القومية إلا أن المعضلة تكمن في تأرجحها بين الدينية والعلمانية، سواء كانت رأسمالية ليبرالية أو اشتراكية شيوعية، وهذا رد فعل طبيعي على تفاعلات المجتمع المختلطة والمشتتة.

أمّا حديثاً فيصنّف مهدي جرادات الواقع الحزبي في العالم العربي إلى ثلاثة أجزاء: الأول يتمثل في دول عربية تسمح بالعمل الحزبي مثل الأردن، والسودان، واليمن، ولبنان، ومصر، والثاني دول تسمح لبعض الأحزاب بالعمل وتمنع الأخرى مثل سوريا، وتونس، ودول تمنع الأحزاب بصورة كلية مثل السعودية، والكويت، والبحرين، وليبيا، وعمان، وبالرغم من الحرية المتاحة للعمل الحزبي في عدّة دول عربية، مثل الأردن، واليمن، والجزائر، إلا أن هذه الأحزاب لا تملك فرصة حقيقية في المشاركة بالسلطة على أساس التنافس الانتخابي، ولكنها قائمة على حكم الفرد والجيش وأجهزة الأمن، والسيطرة على الموارد والإعلام، وتواجه الأحزاب السياسية حالة

تشريعية رسمية، (قوانين الانتخابات البرلمانية)، تبدو وكأنها مصممة لمنع وصول الأحزاب السياسية للغالبية البرلمانية، أو إمكانية التحالف فيما بينها للتنسيق خلال الانتخابات(68).

الأحزاب بالأردن توزّع على أربع فئات: الأولى هي الحركة الوطنية الأردنية، وتشتمل على حزب الوسط الإسلامي، وحزب العمل الأردني، وحزب الأنصار العربي الأردني، وحزب النهضة الأردني وغيرها. أمّا الفئة الثانية المتمثلة بلجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة الوطنية الأردنية، فتشتمل على حزب البعث العربي الاشتراكي، والجبهة الأردنية الدستورية، وحزب جبهة العمل الإسلامي وغيرها. الفئة الثالثة وهي تجمع الإصلاح الديمقراطي ويشتمل على حزب اليسار الديمقراطي، حزب الوسط الإسلامي، وحركة لجان الشعب وغيرها. بحين تضمنت الفئة الرابعة التي يطلق عليها المجلس الوطني للتنسيق الحزبي الحزب الوطني الديمقراطي، الحركة العربية الإسلامية الديمقراطية "دعاء"، حزب الأمة وغيرها(69). أمّا في البحرين فالجدير بالذكر أنّ غالبية سكانها من المسلمين الشيعة، إلى أنّ الحكم بيد المسلمين السنة، الأمر الذي يتسبب في بعض الاضطرابات والقلقل. ففي العام 1994 ظهر ما يعرف بالانتفاضة الدستورية التي طالبت بها المعارضة الشيعية بإصلاحات سياسية دستورية تعيد التوازن السياسي بما يتماشى مع الوضع الديمغرافي الراهن، ولكن بعد التعديلات الدستورية الأخيرة وبعد إلغاء محاكم أمن الدولة، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، بدأ المشهد السياسي والاجتماعي يتشكّل تدريجياً، وأصبحت المعارضة تعمل بصورة سلمية. ومن أهم الأحزاب السياسية في البحرين، جمعية الوفاق الوطني الإسلامية (شيعية)، وجمعية العمل الوطني الديمقراطي (يسار ومستقلين)(70).

أمّا في تونس فقد شهدت الحركة الحزبية مدأً وجزراً، ففي فترة الثمانينات اشتدت حالة الاستقطاب بين حركة الاتجاه الإسلامي بزعامه راشد الغنوشي، واليساريين وبالأخص حزب العمال الشيوعي التونسي بقيادة حمة الهمامي، ومع تعاضم الأزمة سعد زين العابدين بن علي إلى السلطة الأمر الذي دفع باتجاه هدنة سياسية توجت بتوقيع كل المنظمات والهيكل والأحزاب ما يعرف ب"الميثاق الوطني"، وهي وثيقة تنظم الحياة السياسية بالبلاد، وترفض إنشاء الأحزاب على أسس دينية وعرقية، الأمر الذي دفع حركة الاتجاه الإسلامي إلى تغيير أسسها لتعرف "بحركة النهضة". لكن سرعان ما بادرت الدولة إلى إلغاء التراخيص التي منحها لمختلف الأحزاب،

وقامت بحملة اعتقالات واسعة، فر على إثرها رئيس حركة الاتجاه الإسلامي من تونس إلى السودان ومنها إلى لندن، ومن أبرز الأحزاب التونسية حزب التجمع الدستوري الديمقراطي "الحزب الحاكم"، حزب الاتحاد الديمقراطي الوحدوي، وحزب الوحدة الشعبية، وحركة التجديد "الحزب الشيوعي التونسي سابقاً"، وحركة النهضة(71).

أمّا سوريا وفي الفترة الواقعة بين الأربعينات إلى بداية الستينات، كان هناك خمسة وعشرون حزباً تعمل ضد الانتداب الفرنسي في النصف الأول من الأربعينات بعد الاستقلال، وفي ظل نظام جمهوري برلماني بقي حزب الشعب والحزب الوطني، وبرز الحزب الشيوعي وجماعة الأخوان المسلمين، وحزب البعث، والحزب القومي السوري الاجتماعي، والحزب التعاوني الاشتراكي، وشاركت جميعها في انتخابات عام 1947 وكانت النتائج لمصلحة أحزاب اليمين البرجوازية الإقطاعية مثل الحزب الوطني وحزب الشعب. كان أول انقلاب سياسي عرفته سوريا حيث تم القضاء على المناخ الديمقراطي وعلى التعددية السياسية، لتعود مجدداً مع انقلاب سامي الحناوي عام 1949. من ثم تمت الوحدة المصرية السورية في العام 1958 والتي انتهت مع العام 1961، وبعد الانفصال تعاقبت ست حكومات على الحكم في سوريا وكانت الاضطراب والانقلابات سيدة الموقف، إلى أن وصل حزب البعث إلى الحكم في العام 1963، ضمن جو دولي شهد تصاعد قوى اليسار، وإلى اليوم وعلى الرغم من وجود عدد كبير من الأحزاب في سوريا مثل الحزب الشيوعي السوري، والأخوان المسلمين، وحزب الاتحاد العربي الديمقراطي، مازال حزب البعث يستأثر بالحكم(72).

بناءً على ذلك جرى استعراض جزء من الدول العربية، كعينة عشوائية، وكانت النتائج بأنّ تشكيل الأحزاب في معظم الدول العربية جرى ضمن ثلاثة توجهات، إما وطنية وقومية، أو دينية، أو علمانية ليبرالية أو يسارية، وقد كانت مسألة التعددية السياسية مسألة مد وجزر، لكنّها في معظم الأحوال شهدت تدخلاً مباشراً من قبل الدولة. إن خصوصية الأقطار العربية الناجمة عن الاستعمار ودوره في تكوّن الدولة القومية العربية، ساهمت بشكل أو بآخر بواقع التفاعل الشعبي والحزبي داخل أروقة الدولة والمجتمع، وقد نجد أحزاباً قومية تسعى للتكامل والوحدة العربية بنفس اللحظة التي نجد بها أحزاباً وطنية ليبرالية تركز على المصلحة الوطنية للدولة.

ومن هنا نجد مفيد الزيدي يطرح بأن ظهور التيار الليبرالي مثلاً تزامن مع تدهور أحوال الدولة العثمانية، والغزو الاستعماري للعالم العربي، ونمو حركة التحديث في مصر وبلاد الشام والعراق. وقد تضمن نسيج هذا التيار اتجاهات تدعو إلى إصلاح الفكر الإسلامي والثقافة العربية، وإحلال قيم جديدة مكان القديمة، واتجاهات دعت إلى الديمقراطية البرلمانية الدستورية، ومشاركة المتقنين وذوي الخبرة في صنع القرار. وقد كانت بداية التفاعل مع الثورة الفرنسية ومبادئ الحرية والإخاء والمساواة، والتهديد الاستعماري للوطن العربي بعد الحملة الفرنسية على مصر عام 1798، وكسر حالة العزلة بين العرب والغرب، والتحول إلى الاقتباس من الغرب في النظم والفكر والسياسة والثقافة. وانتشرت الأفكار الليبرالية الداعية إلى الحكم العصري، وذلك وسط الفئات الاجتماعية التي خاضت تحولات اقتصادية مثل الطبقة البرجوازية الوطنية، والتجار وأصحاب المهن. وممن آمنوا بهذه الأفكار الإصلاحية خير الدين التونسي، وجمال الدين الأفغاني، وعبد الله النديم، وعبد الرحمن الكواكبي، وقد ركزوا على تجديد الفكر والحكم الإسلامي، وتحرير العقل من القيود التقليدية، ومواجهة الحكم المطلق والاستبداد. لكن الاتجاه الآخر فهو ليبرالي علماني، طرح العلمانية كبديل للخلافة، والعقلانية بديل عن الإيمان المطلق، والتحرر الاجتماعي بديلاً عن النزعة التقليدية، ومن ثم جرى الحديث عن القومية على أسس الإقليم واللغة، والسعي للتحديث والبناء على خطى التقاليد الليبرالية التقليدية(73).

أما عن الفكر القومي فيطرح الزيدي بأن الرابطة القومية العربية موجودة على أسس اللغة، والتاريخ والمصير المشترك، وأن الحركة القومية العربية تسعى لبناء مجتمع ينبذ العصبية القبلية والتمييز بين الأفراد على أسس الديانة، كما تسعى إلى الاستفادة من التراث العربي الإسلامي في توافق مع متطلبات العصر وروح التطور. وتعود بدايات الفكر القومي إلى القرن التاسع عشر، حيث ساد الشرق العربي تيار مناهض للدولة العثمانية، وبرزت دعوات امتلاك العرب لسلطة مستقلة عن السلطة العثمانية وترافق ذلك مع الغزو الغربي الذي شجع الحركة القومية على طرح القومية كفكرة مضادة للغزو الغربي. وعقب تحرر الدول العربية من الاستعمار حاول التيار القومي المزاجية بين القومية والإسلام، ونقد حكم العائلات التقليدية، والسيطرة الإقطاعية، ونشأت تنظيمات قومية ذات صفة شاملة هي حركة القوميين العرب، وحزب البعث العربي الاشتراكي(74).

وبخصوص التيار الإسلامي فيطرح الزيدي بأنه فكر إنساني قائم على أساس العقيدة الإسلامية، كما ويستند الفكر الإسلامي إلى مجموعة من التصورات المشتركة في ضرورة وضع برنامج يصور المرجعية النظرية للإسلام بوصفه ديناً وتنظيماً للحياة الاجتماعية للمسلمين. ينطلق هذا التيار من أفكار حول تخلي الأمة عن الدين وقواعده، وإتباعها للفكر الغربي المستورد، ويرى أصحاب هذا الاتجاه بأنّ الحل يكمن في حماية وصون الإسلام، والالتزام بالدولة الإسلامية ودستورية القرآن. ويضم هذا التيار الحركات والأحزاب ذات الصبغة الإسلامية، ويفسرّ الزيدي بأنّ الحركات الإسلامية الأصولية هي التي تسعى لتنظيم المجتمع والدولة تبعاً لرؤية سلفية تسعى لاستعادة أمجاد وماضي الحضارة الإسلامية، وتطهير المجتمع من الفساد والتحلل، ومنها التيارات السلفية التي ترفض الحضارة الغربية بالمجمل، وتدعو للعودة للماضي للتخلص من التبعية والتخلف. أمّا حركات الإسلام السياسي فترفض الواقع المنفصم والعلماني الذي جاءت به الحداثة، حيث لا بد من الدمج بين الدين والدولة، فالإسلام السياسي نتاج عملية العلمنة التي خلفت وراءها توفراً إلى المقدس في عالم السياسة، إلا أن هذا التيار ظل يعاني من عناصر النقص نتيجة ركافة موقفه كمعارضة سياسية تقف أمام السلطان الجائر. وقد ظهرت الحركات الدينية كرد فعل على التحدي الذي واجهه المسلمون من جراء الغزو الأجنبي، وسعيهم لإصلاح المجتمعات الإسلامية إصلاحاً شاملاً. وعند الحديث عن التيارات الإسلامية يمكن الحديث عن توجّهين رئيسيين: الأول رسمي يستخدم مقولات دينية لتسوِّغ الحكم والنظام القائم، والآخر احتجاجي ممثل بالحركات الإسلامية التي تصادمت مع النظام السياسي، وسعت لتطبيق الشريعة، وإقامة الدولة الإسلامية بالقوة (75).

أمّا الماركسية في العالم العربي، فيطرح الزيدي بأنّ أفكار العدالة والمساواة التي كانت سائدة بالعهد الإسلامي استعيدت مع وصول الفكر الاشتراكي للعالم العربي، وكان من أبرز رواده رفاة الطهطاوي، وشبلي شميل. من ثم انتشرت الماركسية على يد الأحزاب الشيوعية العربية التي باتت تنادي بإصدار تشريعات عمالية، وتحسين أوضاع العمل، وتشكيل التنظيمات العمالية، والنضال ضد الاستعمار. واشتدت قوة الماركسيين العرب في الأربعينات بعد أن عرضت الأحزاب الشيوعية قضايا الصراع من أجل الاستقلال والتغيير الاجتماعي، والإصلاح الزراعي. ومع ذلك عجز الماركسيون العرب عن تقريب المفاهيم الماركسية للشعوب العربية، وسرعان ما تراجع

هذا الفكر لصالح حركات الإسلام السياسي كملجأ نهائي عقب إخفاق التيار الماركسي والقومي في علاج مشاكل الدولة والمجتمع العربي عموماً، والهزائم المتلاحقة بالصراع العربي الإسرائيلي خصوصاً (76).

لقد جاء هذا العرض في سبيل الوصول إلى صورة شاملة، تتضمن طبيعة الحركات والتيارات السياسية في العالم العربي، وذلك في سبيل تحليل واقع التعددية السياسية وذلك الدور المحوري والحساس الذي تلعبه الاتجاهات السياسية في تغيير المجتمعات وتمييزها. ومن الواضح أنّ كافة هذه التوجهات عجزت إلى يومنا هذا عن طرح رؤية متكاملة للنهوض بالعالم العربي على صعيد المجتمع والدولة، ولم تصل بعد إلى ذلك الخيط الرفيع الذي تجتمع على قاعدته، ومن ثم تنطلق بصورة شاملة صوب النهضة الشاملة، إذ مازال الصراع سيد الموقف.

من هنا نجد السيد يسن يطرح بأنه ومع بداية الخمسينات ومع تخلص معظم الأقطار العربية من الانتداب ساد خطاب الوحدة الذي مورس تحت شعار القومية العربية، لكنّ هذا الخطاب لم يتقدم بإستراتيجية قائمة على أساس التعاون، وليس على أساس الصراع. ومن ثم فإنّ مناقشة التعددية في العالم العربي تأتي في إطار المسألة السياسية المتعلقة بمفهوم الأمة والدولة، إذ ليست القضية في الاعتراف بوجود التعددية ثقافية أو أودينية بالمجتمع العربي، لكنّ السؤال الجوهرى، لماذا في هذه اللحظة التاريخية بالذات تتحوّل التعددية إلى مشكلة سياسية؟. فالخطاب الوحدوي حرص على إبراز جوانب الاتفاق بين الأقطار العربية، حيث لم تكن الحدود إلاّ بأقلام الاستعمار، لكنّه بالضرورة أغفل جوانب الاختلاف الثقافي والاقتصادي والسياسي بين بلاد الوطن الواحد (77).

أمّا محمد لعشماوي فيقدّم دراسة متكاملة ومتماسكة ينقد من خلالها التيار الإسلامي، حيث إنّ اختلاط الأغراض السياسية بالأغراض الدينية، وتداخل الغايات الشخصية بالأبعاد الروحية، يؤدي لأمر خطير يؤثر بصورة بعيدة المدى على الدين والسياسة والمجتمع والأفراد. فالتيار الذي يتركب من كل هذه المخالطات والمداخلات ضيق الأفق، لأنّه يغلق نفسه على نفسه، ويحرم أتباعه من الفهم الصحيح والنقد اللازم، ويقدم نفسه ضمن حملة غوغائية، تتضمنه هو وحده دون غيره في سبيل الخلاص الوحيد، وفي حمى الصراع السياسي الذي غلب على التاريخ الإسلامي، ذابت قيم الإسلام السامية، وعاد المسلمون لأخلاقيات الجاهلية (78).

هذا هو الأثر الحتمي والنتيجة الطبيعية لاختزال الإسلام في السياسة، واعتبار أنّ السياسة هي الركيزة الأولى للدين والصيغة الوحيدة لإقامته وسيادته واستقراره وفعالته. وقد ظل هذا هو حال الإسلام والمسلمين حتى ألغيت الخلافة التي تركزت فيها كل معاني السياسة الدينية إلى أن انهارت الخلافة العثمانية في العام 1924، وعند ذلك اتخذت حركات تسييس الدين وتدين السياسة وضعاً آخر، أشد خطورة. وفي حمى التنافس توافقت قوى، وتناقضت أخرى، وتحالفت تيارات، وتصارعت، وبدأت الأمور في العالم السياسي مضطربة وغامضة، تشترك بها قوى محلية وتساهم بها عناصر خارجية، فلم يتضح المؤمن من العميل، وباتت التيارات الإسلامية تحترف التحزب والشعارات الرنانة. الأمر الذي يتناقض مع النهضة المنشودة القائمة على تجديد الروح وتحديث العقل، والتي تميز بين السياسة والدين، وتعتبر العمل السياسي عمل بشر ليسوا بمقدّسين، وبسمتهم حكّام مختارون من الشعب وليسوا معينين من الله(79).

لقد أقدمت أطروحات يسين على تناول مسألة القومية العربية كإطار جامع لكافة الشعوب والدول العربية، لكنّ هذا الإطار لم يحقق ذلك التماسك المنشود بين المجتمعات، لأنّ المشهد الذي يطفو على السطح اليوم هو مشهد النزاعات والصراعات سواء أكانت حزبية أم طائفية أم دينية، ومن هنا هل يمكن القول إنّ تيار القومية العربية أغفل مسألة الاختلافات والتنوّع داخل المجتمع العربي؟، أم أنّه لم يحصن نفسه بإطار تعددية سياسية قائمة على قواعد مشتركة نسبياً؟. أم أنّ غياب الإطار الديمقراطي، وضبابية جهود تطبيق الديمقراطية وهشاشتها ساهمت في تكريس الأزمة، لابل ساهمت بصورة مباشرة في مفاقمتها وتعقدها. بالنهاية لم يجري استعراض التيارات والأحزاب السياسية في العالم العربي، إلّا في سبيل فهم معضلة التحول الديمقراطي العالقة إلى اليوم، ومن ثمّ فعقب ما تمّ تشخيص الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي، لابد من فهم دواعي ديمومة التراجع والتأخر العربي وأسبابه، التي لعبت بها التيارات السياسية أدواراً مركزية. حيث إنّ دوامة الصراع التي تتحرك شتى التيارات في إطارها لا تفرز أي تغيير أو تنمية مطلوبة، بل على العكس تعكس حلقة متواصلة من الصراع والجهود المشتتة غير المنظمة، والتي أدخلت شعوب العالم العربي بحالة من اليأس. وهي ليست إلا دائرة مغلقة من التناقضات القائمة على المصالح الضيقة التي هي أبعد ما تكون عن نطاق المصلحة العامة للعالم العربي.

سيتم بمراحل لاحقة استعراض واقع الإسلام السياسي بالعالم العربي بصورة مفصلة لأنها ظاهرة باتت ملحة، وباتت موضع اتهامات داخلية وخارجية، وطرف مركزي في تحول شكل الأنظمة السياسية بالعالم العربي. ولأن هذه التيارات محط تساؤلات داخلية وخارجية، لا بد من تناولها بالتحليل والدراسة لأن المشاريع الأمريكية المستحدثة باتجاه الشرق الأوسط تستهدفها بصورة مباشرة، بل تستند إليها في مطالبها بالإصلاح السياسي، وتسد لها دواعي العنف والإرهاب على صعيد العالم العربي. وعلى المستوى الدولي، فهل هي جميعاً متشابهة؟ وهل هي فعلاً السبب المباشر لنقشي ظواهر العنف؟. هل هناك ضرورة تقتضي التقسيم والفصل الحاد بين الاتجاهات الإسلامية المختلفة في العالم العربي؟ أم أنها جميعاً تصب في خانة واحدة، إن أطروحات العشماوي حلّت معضلة التاريخ الإسلامي المتمثلة بالحكم والنظام السياسي، حيث لا يوجد نص أو صيغة واحدة لشكل النظام السياسي بالإسلام. وحتى إن أخذنا بعين الاعتبار نظام الخلافة بالإسلام فهو نظام وليد معارك دموية طاحنة أفرزت الشق الشيعي والسني العريض بالنظام الشعبي والسياسي الإسلامي، ومن ثم فهو يستثير نقاط حساسة حول منهجية هذه الحركات، حيث لا يمكن الحديث عن أشد التيارات السياسية اعتدالاً بمنأى عن الأبعاد الدينية الروحية والتي تعتبر مسألة مركزية بشئى الأديان. ومن هنا هل العقيدة الإسلامية عقيدة روحانية بحتة منغلقة على ذاتها، وتطوي مجتمعاتها، أم أنها عقيدة عقلانية قادرة على التفاعل الإيجابي مع الآخر، هذه تساؤلات لا بد من الإجابة عنها في سبيل التشخيص الموضوعي لأزمة العالم العربي والإسلامي التي تزداد تعقيداً وتداخلًا مع الوقت.

العولمة وانعكاساتها على الواقع الاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي في الشرق الأوسط:-

عقب تناول واقع العالم العربي ودور التيارات والأحزاب المختلفة في تطوّر أو تراجع هذا الواقع، لا بد من تناول ظاهرة العولمة الاقتصادية الظاهرة الأبرز على الساحة الدولية، وانعكاساتها المختلفة على الدولة والمجتمع العربي، فالعولمة ظاهرة عالمية تؤثر في شتى بقاع الأرض، لذلك لا بد من حصر تأثيراتها ورصدها، والدور الذي تلعبه في التأثير الإيجابي أو السلبي على العالم العربي، وذلك من حيث تراث المجتمع وثقافته، ومستقبل الدولة القومية. كما ستدرس ظواهر العنف في العالم العربي، فلقد كانت النتائج باتجاه عجز مختلف التيارات السياسية والفكرية عن طرح الخطة الشاملة المتكاملة للنهوض بالعالم العربي.

وبصورة عامة يتحدث عبد الله أبو هيف بأن العولمة ليست ظاهرة ثقافية فحسب لأنها في صلب التواصل الكوني تاجرتاً واقتصاداً واستهلاكاً للخيرات المادية والمعنوية، إذ لم تكف العولمة باختراق حدود الدولة بل تعمل على استحداث شبكة اتصالات كونية تنظم علاقات الأفراد والجماعات دون رقابة هذه الدولة، مما وضع الدولة على المحك. إذ لم يعد الانتماء الوطني أو القومي نقياً، و مازجته دوافع واتجاهات وميول يفرضها سياق العولمة، وتحكمت قوانين هذا السياق بمعايير الانتماء وما يليها من رضوخ أو إملاء لاستحقاقاته. وبهذه الحالة يصبح المجتمع المدني داخل الدولة محط تساؤل، حيث يتضح بجلاء معاينة أدوار المنظمات غير الحكومية التي توازي اجتماعياً وثقافياً وإنسانياً الشركات المتعددة الجنسية والعابرة للقارات، أي تتخطى حدود الدولة والأمة، ويتضاعف تأثيرها أمام المؤسسات التقليدية للمجتمع المدني ومؤسسات الدولة الحديثة. أما حق المواطنة فقد تبدل في ظل العولمة، وهو المنطلق الرئيسي لدعوات المجتمع المدني، ما دام مفهوم سيادة الدولة أو الأمة قد تبدل بسبب التعارض الحاد بين المواطنة على المستوى الوطني، والمستوى القومي والجغرافي والسياسي والديني، مما يؤثر سلباً على الهوية، وأبرز مثال هو أن قضية حقوق الإنسان باتت طيه للتدخل في الشؤون الداخلية للدول(80).

عقب دراسة ذلك الواقع العربي الذي يتميز بأعلى درجات التعقيد، والذي يعاني من عقبات كبيرة في قضايا الهوية والمواطنة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي، يمكن لنا أن نتصور حجم المشكلة التي تحيط بالعالم العربي بفعل مباشر من العولمة الثقافية والاقتصادية. الدولة القومية من الأساس ومنذ النشأة ضعيفة وتعاني من خلل في مسألة الشرعية، أما الشعوب العربية فظروفاً أفسى من أن تساعد على تشكيل المجتمع المدني، بما يتضمنه من عمل نقابي ومؤسساتي ومطلبي، حيث تركز قيم العشائرية والقبلية والعصبية الدينية للوصول إلى الغايات والمطالب المختلفة. العولمة اليوم تفرض نموذجها الثقافي والفكري الخاص على العالم العربي، وتتضح تأثيراتها وانعكاساتها في مختلف المستويات الفكرية والسياسية المنفصلة بالأساس، والمتناحرة على أرض الواقع، أما على المستوى الاقتصادي فالواقع يطرح الاقتصاد العربي بصورة بدائية ريعية متخلفة، تتضمن بالضرورة تبعية اقتصادية وتجارية للغرب، مما يسهل خطوات العولمة وتبعاتها على العالم العربي.

أمّا المنصف ونّاس فيتحدّث عن العولمة العسكرية، ويجد بأنّ احتلال العراق تعبير عن مرحلة مهمة من مراحل العولمة العسكرية، ومن ثم ما هو واقع الدولة الوطنية بالعالم العربي؟، الدولة الوطنية بنظر ونّاس مطلب مشروع لأنها بديل الاستعمار، وكان مطلب المواطنين أن يحكموا بلدانهم، لكن الدولة الوطنية في العالم العربي تحوّلت مع الوقت إلى نوع من الاحتكار السياسي والاقتصادي، وكانت نتيجة الروح التملكية بالسلطة تعميق مستويات الإقصاء السياسي والاقتصادي، وضيق دائرة المشاركة السياسية، كما غاب التوزيع العادل للثروة.

من ثم فإنّ الحكم في العالم العربي تعبير عن أحزاب سياسية وقبائل وأسر محددة، ولهذا تولّد تدريجياً الانغلاق على الذات، وعدم القدرة على التجديد الاجتماعي والسياسي للمجتمع، وما الأزمة الراهنة في العالم العربي اليوم إلا امتداداً لهذه التراكمات. وإن أردنا أن نفهم سبب عودة المنطقة للاستعمار التقليدي، فنحن بحاجة إلى أن نشخص عدداً من مستويات العجز البنيوي، فلا أحد يختلف اليوم على عجز النظام العربي بصورة عامة، والدولة الوطنية بصورة خاصة، على الرغم من تحقق بعض التحديث المادي. ولا خلاف اليوم بأنّ المنطقة العربية هي الشريان الأساسي في عملية تدعيم النظام العالمي من خلال استيراد التكنولوجيا الفاسدة، والقبول بصفقات السلاح المشبوهة، هذا إلى جانب سيطرة الإدارة الأمريكية على الطاقة العربية إنتاجاً وتمويلاً، مما يبرر الحرب على العراق التي يتوافر فيها أكبر احتياطي للنفط في العالم والذي يتراوح بين 220 و300 مليار برميل (81).

إنّ بنية الدولة الوطنية العربية قابلة للاختراق كونها غير محصنة بما فيه الكفاية، فهي ضعيفة السيادة في مرحلة لا تتسم فقط بشراسة التصميم الأمريكي على السيطرة الكاملة على مصادر النفط في العالم ومواقفه وتوزيعه، وإنما بتصميم أمريكي أكثر حدّة وشراسة على إلغاء مفهوم السيدة الوطنية في معناها العام، إذ أنّها هي مرحلة إقصاء السيادة الوطنية والإقليمية لصالح السيادة العالمية المرتبطة بالأحادية القطبية. من ثم يضيف ونّاس بأنه لا يخفى على أحد حجم إخفاق الدولة الوطنية العربية، ولكن أكبر هذه الإخفاقات هو إخفاق بناء الإنسان السوي، من ثم فإنّ أغلب التجارب الأيديولوجية والعقائدية ذات اللّون الحزبي أخفقت جزئياً أو كلياً في بناء

الإنسان المتماسك والمنتمي فعلاً. فهو يعيش أقصى حالات الاغتراب ولا يستفيد من ثروات الوطن وإمكانياته وهو مغيب في عملية صنع القرار السياسي والاقتصادي، كما أنه غير مستعد للدفاع عن الدولة (82).

بناءً على ما سبق نستطيع أن نلخص الأسباب التي تسهل مرور العولمة إلى المجتمع العربي وتخطي حدود الدولة القومية، بالأساس الإنسان العربي لا ينتمي لأية دولة عربية يعيش فيها، كما أن حقوقه في المواطنة والمشاركة بالسلطة وتوزيع الثروة مهضومة. أما ذلك البعد الثقافي والتراثي العميق والهوية الصلبة فهي في أدنى المستويات، إن العودة إلى سياسية الاستعمار العسكري المباشر، والتواجد العسكري النظامي على أراضي العراق ليست إلا بدافع من دوافع الهيمنة والسيطرة. لكن الكاتب يصفها بالعولمة العسكرية، لأن من غايات احتلال العراق النفط والاقتصاد، وكون الولايات المتحدة قمة الهرم الرأسمالي في العالم فإن المسألة باتت مسألة دولة عظمى تسعى لتعزيز سيطرتها وهيمنتها من خلال الاستعمار المباشر وإن كان تحت غطاء الديمقراطية وحقوق الإنسان المتبلورة ضمن العولمة الثقافية.

وليس ضمن مطالب المجتمعات العربية ورغباتها التي لا تعترف بدورها، ولا تمتلك أدنى نسب الانتماء والولاء لها، إن ميزة العقل الإنساني تكمن بالحركة ورفض الجمود، والرغبة بالتجديد، ومع تيه العقل العربي نجده اليوم على مفترق طرق حاسم يواجه أكبر التحديات، حيث لا يمكن للأفكار الجاهزة والقوالب الجامدة بعصر التغيير المتسارع أن تبقى على ما هي عليه. وهذا الأمر يحتاج إلى الاعتراف بحقيقة وجود التخلف والتبعية الاقتصادية والسياسية، ومن ثم الجمود الفكري والتجبر الثقافي، لذلك لا بد من الإجماع على ثقافة عربية واحدة، تدرس العالم بالمجمل، وتمتلك القدرة على التفاعل دون أن تنفي ذاتها ووجودها.

ماهي الثقافة العربية؟ وما هي الديمقراطية؟ وأين هي نقاط الالتقاء، وأين تكمن نقاط الاختلاف؟ وأين نحن من ثقافة الماضي والغد؟ وأين نحن من ثقافة اليوم؟ وهل الثقافة العربية بمثابة دائرة مغلقة انتهت عد حدود معينة بحيث لا يمكن التجديد والابتكار؟ فكل أدوات الاتصال والتكنولوجيا باتت وسيلة العولمة المباشرة، فأين نحن منها؟ هل التنظيمات الدينية هي الكفيلة بالتصدي للغزو الفكري والثقافي؟ أم أن العنف هو الخطوة الأولى

للمواجهة؟ والألا نستطيع مواجهة الحضارة الحديثة بالاحتكاك الإيجابي والمواكبة؟ أم علينا البقاء كرهائن لسياسة الاحتواء والتبعية؟، جميعها أسئلة حساسة تطرح نفسها بقوة في خضم إخطبوط العولمة السياسية والثقافية والعسكرية والاقتصادية بالدرجة الأولى، حيث لا يمكن أن يبقى العالم العربي في الهامش.

من الجدير بالعالم العربي أن يتراجع عن أحلام الماضي، والوقوف على أطلال حضارته البائدة، والوقوف وفقه صريحة مع الذات. والمواجهة هنا ليست بمدلولات القوة والصراع بقدر ما هي في سياق التفاعل الإيجابي مع الآخر، حيث لا يمكن تجاهل وجوده وتأثيره الكبير والمباشر، لكن بالمقابل لابد من بلورة صورة متكاملة للهوية والثقافة العربية وذلك لتفادي مسألة الذوبان التي لم تبلغ أوجها اليوم، لكنها بالطريق إلى ذلك.

أما سمير أمين فيطرح بأن دور الدولة قد تآكل من الأعلى ومن الأسفل، فالدولة تتآكل من أعلى من خلال جهود القوى العالمية التي تعمل على إضعاف سلطة الدولة المركزية، أم من أسفل فتتآكل الدولة نتيجة تبلور مطالب اقتصادية محلية لاوطنية، ولا تتم بالتماسك أو الارتباط بالإطار الوطني، وبعد أن تتآكل سلطة الدولة تبرز سلطة الشركات المتعدية الجنسية، إلى حيز الوجود وتفرض شرعيتها على الجميع. والجدير بالذكر أن مقومات هذه الشرعية تقوم على أسس وأهداف غير وطنية، وينسب الخطاب الرأسمالي المعولم التغيرات التي يشهدها العالم حالياً إلى الثورة التكنولوجية والتي جاءت مباشرة نتيجة للتقدم العلمي، وينظر إلى أدوات الثورة التكنولوجية وكأنها لا ترتبط بأي خلفيات اجتماعية أو اقتصادية. لابد إذن من التكيف مع آليات السوق من خلال المنافسة والتنافس الحر، كما يريد الخطاب السائد للرأسمالية المعولمة، ومن يستطيع أن يتكيف هو الفائز بالعولمة(83). أما غازي القصيبي فيطرح بأن كل قفزة تكنولوجية تجلب وراءها من التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية كما هائلاً يستحيل أي مفكر أن يتصور أبعاده عند قدوم القفزة، والحالة لا تختلف مع الثورة الإلكترونية الحالية التي توصف بأنها أنتجت أعظم التكنولوجيات تأثيراً على البشر في التاريخ(84).

والنتيجة المحصلة بأن مقومات المجتمع العربي وكذلك الدولة القومية ضعيفة جداً أمام تأثيرات وانعكاسات العولمة، وفي ظل شبكة الاتصالات والإنترنت وشتى أوجه الإعلام الأخطبوطية المتفشية بكافة أركان

العالم بصورة عامة، والعالم العربي بصورة خاصة. لا يمكن التنبؤ باستقرار المجتمعات العربية، كما لا يمكن التيقن من قدرة هذه المجتمعات على مواجهة الحضارية المطلوبة، تلك التي تسهم في التراكم الإنساني ولا تتناقض معه، أو تدخل حلبة الصراع ضدّه، المطلوب اليوم وفي ظل الانعكاسات الاجتماعية والثقافية للعولمة التسلّح بالقوة المعرفية، وتأسيس الهوية العربية الإسلامية المتينة، وإلغاء قيم التمييز والتفرقة الطائفية والقبلية.

ومن هنا فإنّ العولمة واحدة من الظواهر الخطيرة التي تواجه العالم العربي، والتي يعجز عن مواجهتها ليس بفعل العوامل الخارجية والقوة فقط، بل بسبب الضعف الداخلي على كافة الصعد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية، وذلك بموازاة ضعف الهوية والانتماء من قبل الشعوب للمجتمع والدولة العربية. وبناء على ذلك هل لنا أن نفترض بأن شكل التفاعل بين الدول المتقدمة المستقرة والدول العربية المزعزعة الأركان هو التفاعل السلبي بمعنى القوة والعنف؟، أم أنّ الصراع ناجم عن سياسات الدول الرأسمالية المتعاقبة في المنطقة؟، بما تشمله من احتلال واستعمار عسكري مباشر، أو استنزاف للموارد مثل النفط والبتترول؟، أو دعم للأنظمة الديكتاتورية؟ أو تحالف استراتيجي مع إسرائيل؟ بمعنى أن الأسباب المركزية للصراع المحتمل هي الاحتلال والاستغلال وعلاقات القهر، لكن ليس الصراع الديني؟ فالشعوب العربية تواجه القهر بالضرورة وليس الحضارة الغربية؟ الأمر الذي سنأتي على تفسيره بالجزء القادم من الدراسة.

نظرية صراع الحضارات، احتمالات التطبيق، أو الاستبعاد في الشرق الأوسط:-

يطرح صاموئيل هانتنتون بأنّ توازن القوى بين الحضارات أخذ في التغيّر، فالغرب يترجع نسبياً، والحضارات الآسيوية تضاعف قواها الاقتصادية والعسكرية والسياسية، والإسلام يتفجّر سكانياً مصحوباً بنتائج عدم الاستقرار للدول الإسلامية وجيرانها. من ثمّ فإنّ نظاماً عالمياً أساسه التنوع الحضاري أخذ بالانبثاق، وهناك مجتمعات تتقاسم روابط ثقافية تتعاون مع بعضها البعض، كما أنّ دعاوي العالمية والإنسانية التي يطرحها الغرب تضعه بشكل متزايد في صراع مع الحضارات الأخرى، وبشكل أكثر خطورة مع الصين والإسلام. ومن ثمّ يطرح بأنّ المصدر الأساسي للصراعات في العالم لن يكون أيديولوجياً أو اقتصادياً، بل أنّ الانقسامات بين البشر ستكون ثقافية وستظل الدول والأمم أقوى اللاعبين في الشؤون الدولية، ولكنّ الصراعات الأساسية في السياسات العالمية

ستحدث بين أمم لها حضارات مختلفة. وسيسيطر الصدام بين الحضارات على السياسات العالمية، ذلك أن الخطوط الفاصلة بين الحضارات ستكون هي خطوط المعارك في المستقبل.

وسيكون الصدام بين الحضارات هو الرحلة الأخيرة في تطوّر الصراع في العالم الحديث، ومن الواضح أن الحضارات تمتزج وتتداخل وقد تتضمن حضارات فرعية، فللحضارة الغربية صورتان أساسيتان متغايرتان: الأوروبية، والأمريكية، وللإسلام أقسامه الفرعية العربية والتركية والماليزية. بالنهاية سيكون الشكل العام تبعاً لحد كبير سبع حضارات كبيرة أو ثمانية: الغربية والكونفوشيوسية واليابانية والإسلامية والهندية والسلافية والأرثوذكسية والأمريكية اللاتينية والأفريقية. من ثم يتحوّل هنتنغتون لتحديد مواقع الصراع الرئيسية وقضاياها، فيقول: إن زوال الدول المحددة على أساس أيديولوجي في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق يتيح الفرصة للكيانات والعداوات الأثنية التقليدية أن تتقدم للصدارة، وتخلق الخلافات في الثقافة والدين الخلافات، وتتناقص قدرة الحكومات والمجموعات على حشد الدعم وإقامة التحالفات على أساس الأيديولوجية. ومن ثم يجري العمل على حشد الدعم من خلال الدين المشترك والهوية الحضارية، ومن هنا وعلى المستوى الجزئي تتصارع المجموعات المتجاورة على امتداد خطوط التقسيم بين الحضارات على السيطرة على أراضي بعضها البعض، وعلى المستوى الكلي تتنافس دول من حضارات مختلفة على القوة العسكرية والاقتصادية النسبية، وتتصارع على السيطرة على المؤسسات الدولية، وتتنافس على ترويج قيمها الدينية والسياسية الخاصة(85).

هذه النظرية تعتبر بمثابة تحدي آخر يواجه العالم العربي والإسلامي، إذ وعلى الرغم من حالة الفوضى وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي بالعالم العربي لا يمكن أن تطرح معادلات الاختلاف والصدام مع الغرب بصورة حضارية أو دينية، إذ لطالما سجّل التاريخ معارك دينية، لكنها فعلياً غايات اقتصادية سياسية مغلفة بالمسميات الدينية. ومن هنا فإنّ هذه النظرية ليست أكثر من مسوِّغ أمريكي حضاري مهيمن يخفى من وراءه منطلق التوسّع في منطقة الشرق الأوسط، وجنوب شرق آسيا. هذا لايلغي بالضرورة تأثير العقائد الدينية والمنظومة الحضارية على التفاعل بين الشعوب والدول، لكن ليس بالصورة الصدامية التي يشير لها هنتنغتون.

وبهذا الصدد يشير صلاح سالم إلى التعصّب الغربي للهوية المتشكّلة بفعل الحرية، والديمقراطية الليبرالية، والتي أعلنها الفكر الغربي ومارسها على أنّها حرّيته هو التي لا تتوقف عند حرية الآخر ولا تكثرث بالغالب به. هذا إلى جانب التعصّب الغربي ونزعة التمركز حول الذات التي دفعت الغرب للتعامل مع التاريخ بصورة اختزالية، حيث يعتبر فكره مرجعية تاريخية كاملة، ويبدو وكأنه التيار الوحيد المحرك للتاريخ، ومعياره الوحيد. وما نظرية صدام الحضارات إلاّ قراءة مشوّهة تهدف للحفاظ على وحدة الغرب وتجانسه، ومن ثمّ فإنّ عقدة صدام الحضارات صادرة عن شعور عميق بالخوف على التفوّق الغربي الذي رافقه قرون الحداثة ومحطاتها الكبرى، النهضة، وحركة الكشوف الجغرافية، والإصلاح الديني والتنوير، والثورة الصناعية. أمّا عربياً فالعقدة تتمثل بالخوف على الوجود لدى الجماعة العربية التي وجدت نفسها في أسر عالم حديث لا تستطيع أن تفرض نفسها عليه، ولا تستطيع بنفس الوقت الإفلات منه (86).

أمّا سيد يسين فيذكر بأنّ العالم المتغيّر الذي نعيش به يتضمّن ثلاث عمليات رئيسية، تحدد شروط وحصاد الحوار بين الحضارات في القرن القادم وهي الكونية، والتعددية، والقومية، حيث أنّ كلّاً من هذه العوامل سيكون وراء ظهور نوع من الوعي الكوني والإقليمي، ومن ثمّ سيمرّ هذا الوعي بأزمة إعادة تعريف الهوية التي ستلاحظ بالعالم العربي واليابان. ومن ثمّ يجد بأنّ الكونية ستصبح روح العصر في مجتمع المعلومات المقبل، وستمتد جذور هذه الفكرة للأزمات الكونية المتعلقة بنقص الموارد الطبيعية، ودمار البيئة الطبيعية والزيادة السكانية، والفجوة الاقتصادية والثقافية بين الشمال والجنوب. ومن ثمّ فإنّ تطور شبكة الاتصالات الكونية سيساعد على تبادل المعلومات وتعميق التفاهم الذي سيلغي المصالح الوطنية والثقافية المتباينة، ومن ثمّ فإنّ إنتاج السلع المعلوماتية سيتجاوز السلع المادية في القيمة الاقتصادية الكلية، مما سيعزز النظام الاقتصادي من نظام تنافسي يسعى لربح إلى نظام تشاركي قائم على المساهمات الاجتماعية.

أمّا إحياء القومية فسيساعد الناس على ممارسة الديمقراطية الكاملة والتعبير الحر عن الاختلافات الثقافية، ومن هنا ماهو تأثير الكونية على القومية؟ وهل ستكون الكونية ديمقراطية وتطبّق مبدأ المساواة؟ أم أنّها

ستقوم على واقع الهيمنة؟ إن تحول الكونية إلى هيمنة سيدفع الحضارات باتجاه أزمة بالغة. أمّا المنشود فهو نظام ما بعد الهيمنة الذي يستمد مضمونه من أرضية مشتركة بين التقاليد المكوّنة للحضارة الإنسانية (87).

أمّا ناصر الدين الأسد فيتساءل هل نستطيع أن نتحدّث عن العرب والمسلمين بذكرهما مجتمعين؟، وهل هم جانب واحد يقف أمامهم جانب آخر هو الغرب، الذي غالباً ما نقصد به المجتمعات الأخرى؟، وبذلك هل نستطيع أن نبحث حقاً طبيعة العلاقة بين جانبيين متماسكين، وندرس آفاق التعاون بين العالم الإسلامي والمجتمعات الأخرى؟. وفي هذا الجو القائم على تفكك العرب ومواقفهم السلبية، وتباعد المسلمين وعدم مبالاتهم؟ أصبح الكاتب يختار بآليات معالجة العالم الإسلامي كوحدة مترابطة؟ (88). وبناء على ما سبق نصل إلى أنّ احتمالات صدام الحضارات واردة، ليس بفعل التناقض الحضاري، أو الرغبة في تعنيف الآخر بقدر ماهي ناجمة عن سلسلة من الدواعي والمصالح السياسية والاقتصادية، التي غالباً ما تغلف بأقنعة الفكر والثقافة والدين. والواضح أنّ البوصلة التي وجهت هنتنغتون كانت تتمثل بالمصالح الأمريكية والخطط الإستراتيجية الأمريكية التي تجد منطقة الشرق الأوسط محور هيمنتها، ومنطقة جنوب شرق آسيا محورا جديدا لا بد من احتوائه لما يتضمنه من عناصر التفوق واحتمالات التحدي والمنافسة للقطب الأمريكي الأوحده. لكن المبرر المنطقي الذي أبرزه هنتنغتون عشية الفراغ السياسي الناجم عن انهيار الأيديولوجية الشيوعية كان الدين الإسلامي والحضارة الكونفوشسية، وبعض الملامح المشتركة المزعومة التي قد تدفع شعوب الشرق للتحالف ضد الولايات المتحدة الأمريكية.

لكن تجدر الإشارة هنا إلى أنّ العالم العربي الإسلامي وكذلك العالم الغربي لا يمثلان جبهتين متماسكتين ضد بعضهما البعض، فهناك فرق بين العربي والمسلم، وبنفس السياق هناك تيارات مختلفة بين العرب، وتيارات مختلفة بين المسلمين، واتجاهات متعددة عند الغرب. لكنّ بالنهاية فالمسئول المباشر عن انفجار الصراع هو مصالح الدولة الرأسمالية الغربية صاحبة المصلحة القومية العليا، من هنا فإنّ تأجيج الصراع الديني والحضاري يأتي في سياق الهيمنة الأمريكية، وخطوات تكريس القطبية الأحادية كونها تتمثل النموذج الحضاري الأمثل والأفضل تاريخياً. وبناءً على ذلك ينتقل المارد الأمريكي إلى مرحلة تعميم ثقافته الديمقراطية الليبرالية للعالم، التي بات العالم راصداً لشتى السيناريوهات المحتملة والمنبثقة عنها. لقد طرح يسين العديد من المحاور

القاضية بتعزيز التعاون والإثراء الحضاري مثل الكونية والقومية لكن على أرضية التعدد أو التعددية، حيث تبقى المساحة الفاصلة بين الأنا والآخر بمنأى عن سياسات الفرض والقوة، أو الإقصاء ونفي الآخر، إن السياق الديمقراطي التعددي الذي يدفع باتجاه التنوع الثقافي والتفاعل الإيجابي ليس مستحيلاً إذا ما رتب في سياق التراكم الإنساني، وجهود الحضارة الإنسانية المتراكمة.

الإسلام السياسي، وتأثيره على مستقبل الدولة القومية، والنظام السياسي في الشرق الأوسط:-

يتحدث أحمد الموصللي بأنّ العلاقات السياسية عند الإسلاميين الأصوليين المعاصرين تتطوي تحت أربعة مفاهيم أساسية، ولا يمكن بدونها فهم العلاقة الجدلية بين الأصوليين الإسلاميين وغيرهم. فالمفهوم الأول هو عالمية الإسلام، والثاني هو جاهلية العالم، والثالث هو الجهاد، والرابع هو السلام. ويشكّل مفهوم عالمية الإسلام الحقيقة النظرية المطبقة التي يجب التوصل إليها، أمّا مفهوم جاهلية العالم فهو الحقيقة الجزئية الفعلية والتي يجب التخلّص منها، أمّا مفهوم الجهاد فهو سبيل إنهاء التوصل إلى تحقيق الجزئية الفعلية، أمّا السلام فهو السبيل إلى التوصل لتحقيق الحقيقة المطلقة والنظرية. فعالمية الإسلام وجاهلية العالم لا يمكن لهما التعايش، أمّا الجهاد والسلام فهما وسيلتان وليستا أهدافاً بحد ذاتهما، وبما أنهما ليستا كذلك فقد وضع لهما الأصوليون شروطاً ومعايير محددة. ويؤثر الأصوليون بصورة مباشرة وغير مباشرة في الضغط على الدول التي يتعايشون فيها من أجل تغيير أو تحويل سياساتها الخارجية، ومن أجل تسييرها بالمسار الإسلامي، لذلك يمكن لمنتبع الفكر الإسلامي الأصولي ملاحظة تعابير مثل الشيطان والطاغوت في وصفه لممارسات ومرتكزات السياسة الخارجية للعديد من الدول (89).

ومن ثم يضيف الموصللي بأنّ مفهوم العلاقات الدولية عند الأصوليين المسلمين لا ينطلق من التطورات التاريخية أو المصالح القومية، كما أنّهم لا يبنون افتراضاتهم تبعاً لنظرية العلاقات الدولية، بل يطرحون بديلاً في رؤية الإسلام كإطار وحيد لتحديد السلوك السياسي الداخلي والدولي، وكأيولوجيا دولية غير مؤسسة على مفاهيم جغرافية أو قومية، بل مرتكزة على ألوهية الله للجميع. فهو تخطي للإطار الزماني والمكاني للسلوك السياسي عند

الأمة، وعليه فهذه الرؤية تحجب المفاهيم العملية والواقعية بالتعامل مع النظام العالمي وبالتالي القدرة على التأثير به وتغييره، وتطويعه لخدمة الأمة العربية الإسلامية(90).

من ثم يطرح الموصلي بأنّ الحركات الإسلامية التي ينظر إليها على أنّها حركة واحدة هي بحقيقة الأمر عدة حركات تتنوع وتختلف نظرياً، ولا بد من التمييز بين الرؤى المعتدلة والمتشددة من خلال المنهج الذي يوظّف لتنفيذ برنامج سياسي ما في الحياة العامة. فهناك توجه استبعادي يسمح بتوظيف وسائل عنيفة مع الآخر الذي يختلف معه بالرأي والمنهج، ويعيش هذا الاتجاه بعزلة اجتماعية وتحت ظروف الانقسام والعنف والاستبداد السياسي والمجتمعي. لذلك حولت هذه الإسلامية الاستبعادية خطابها السياسي إلى كلام ولاهوت سياسي، ومن ثم يرفضون التعددية والخلافات المفضية إلى التجزئة وتهديد وحدة المجتمع، وبالنهاية فإنّ توظيف الإسلاميين المتشددين كنموذج للثقافة الإسلامية والعربية هو خطأ منهجي يخفي تحيزاً دينياً وثقافياً.

لكن بالمقابل نجد التيار الإسلامي المعتدل يحدد أصل العنف في غياب المؤسسات الديمقراطية والمجتمع التعددي، لكنّ الدولة القطرية تحاول تهميش هذا التيار وإدخاله عنوة في دائرة العنف، فالدولة لا تريد التمييز بين معتدل ومتشدد، لأنها ترفض أية مشاركة شعبية، سواء أكانت إسلامية أم علمانية في السلطة. ومن ثم فإنّ تطوير الإسلاميين المعتدلين، لنظام إسلامي ديمقراطي استيعابي يجب أن يتحوّل لعامل استقرار داخل الأنظمة السياسية(91).

أمّا برهان غليون فيذكر بأنّ الإسلام لم يولّد السياسة والدولة من حيث أنهما ضروريتان للإيمان، وإنما من حيث هما نتائج جانبية لنشوء جماعة دينية مع غايات ومتطلبات دفاع وإدارة جديدة أيضاً، والهدف من ذلك القول بأنّ الدولة لم تكن مطلباً دينياً ولكنها كانت مطلباً دنيوياً نزع المسلمون لتحقيقه بموازاة تحوّلهم لجماعة سياسية دنيوية فاعلة على مسرح التاريخ(92). من ثم يشير غليون إلى نزعتين متناقضتين تتمثلان في الشرعية القانونية، أي تحويل الرسالة الدينية إلى مدونة قانونية ذات سمة مقدسة استجابة لطلب النظام الاجتماعي الذي كان يحتاج إلى الدولة وتجذر فكرتها كمصدر للتشريع القانوني يكون مرتبطاً بالدين، وتستمد الدولة شرعيتها من

حمايتها لتعاليم الدين. أمّا التناقض الآخر فهو التصوفية الشعبية التي انتشرت بعد أن خمدت جذوة التصوّف الكلاسيكي، ومن ثم حرمت الصوفية الشعبية من نشوء حقل حقيقي للأخلاق في العلاقات الاجتماعية، فبقيت العلاقات الاجتماعية شكلية وأصبحت النزعة الأخلاقية المستمدة من الدين والإيمان زهداً اجتماعياً وعقلياً(93).

ونجد منير شفيق يصنّف الحركات السياسية الإسلامية باتجاهين: الأول هو الاتجاه الذي أرتكز إلى الإسلام عقيدة ومنهجاً وشريعة، ويعتمد الأصول الإسلامية أسساً ومعايير في معالجة مختلف جوانب الحياة، واتخذ موقفاً حازماً في مواجهة حضارة الغرب، ورفض محاولات التوفيق والخلط بينها وبين الإسلام ساعياً إلى اعتماد الأصالة الإسلامية في الاجتهاد والتجديد، في مواجهة قضايا العصر وتحدياته. ومن أبرز رواده محمد بن عبد الوهاب، ومحمد المهدي. أمّا الثاني فهو اتجاه الفكر الإسلامي الذي حاول التوفيق بين الحضارة العربية الإسلامية والغربية، وحاول الانفتاح عليها. ومن أبرز رواد هذا الاتجاه جمال الدين الأفغاني، وعبد الرحمن الكواكبي(94).

هذه التحليلات تقودنا إلى العديد من النتائج، أهمها أنّ الحركات الإسلامية السياسية ليست واحدة في علاجها للقضايا الاجتماعية وتداولها للعمل السياسي، فهناك الأصولية العنيفة مثل تنظيم القاعدة وحركة طالبان، وهناك المعتدلة السلمية مثل حركة الإخوان المسلمين. مما يجعل اتهام الإسلام السياسي بالعنف بصورة إجمالية اتهاماً ناقصاً و قاصراً، من ثم لا بد من إدراك الدور الذي تلعبه الدولة الشمولية في سبيل إقصاء هذه الحركات، إلى جانب الضغط الخارجي الذي يدفع باتجاه استثناء هذه الحركات وإبعادها عن أنظمة الحكم. ومن ثم فإن مسألة السلم والحرب وتكفير الآخر أو التعايش معه ليست واحدة، بل أن ذلك يتبع لتصنيف هذه الحركات باتجاه الأصولية أو الاعتدال، أمّا الاستنتاج الآخر فيدور حول إمكانية حركات الإسلام السياسي المعتدلة من تطوير منظومة فكرية وسياسية تؤثر بأنظمة الحكم داخلياً، وفي شكل العلاقات الدولية خارجياً. لكن هذا الافتراض يحتاج إلى مزيد من الوقت للاختباره، واختبار إمكانات نجاحه، فإذا كان المراد من الدين هو السلم الاجتماعي فلمّاذا لا تكون الدولة تعبيراً عن هذا السلم؟، ووسيلة لحمايته؟.

وفي سياق الحديث عن حركات الإسلام السياسي يطرح أحمد حسن بأن هذه الجماعات تشكّل بالأساس حركة احتجاج اجتماعية وسياسية واقتصادية، لكنّها وسمت نفسها بمسمى ديني إسلامي، لأسباب عديد منها أنّ الثقافة الدينية هي الأقرب منألاً من أيديهم، والأكثر توافقاً مع تربيتهم وتشتتهم. وتقع هذه الجماعات خارج السلطة بالمجتمع، ولا تحظى بشرعية الوجود الرسمي، وتقوم بأدوار تهدف للوصول للسلطة من أجل إحداث التغيير المطلوب. من ثم يشير الكاتب إلى تحليلات مؤلفين مثل كاساندرنا وكيدي وروبرت بيانكي حول عوامل انتشار هذه التيارات واستمراريتها، والتعاطف المحيط بها، حيث يلعب الفقر الاقتصادي الذي تعاني منه مجموعات كبيرة من أفراد المجتمع دوراً مهماً بالالتفاف حول تيارات دينية ترفع شعارات العدل الاجتماعي، هذا إلى جانب تزايد الفجوة بين آمال الفرد وتطلعاته، والواقع الاجتماعي المعاش، وتزايد حالات الإحباط والرفض لدى الجماهير، وتبرز الحاجة للتغيير السياسي والاجتماعي. وهنا يأتي أصحاب المشروع الإسلامي البديل طارحين برامجهم الاجتماعية الخدمية، هذا دون إغفال نقص الشرعية التي يواجهها النظام، وتجمد النخبة السياسية الحاكمة(95).

كما يشير سعد الدين العثماني بأنّ تجارب الانتخابات في الجزائر وباكستان والأردن وتركيا وفلسطين تشير إلى تزايد شعبية الحركات السياسية الإسلامية، هذا إلى جانب زيادة مبيعات الكتب الدينية، والإقبال على المساجد وانتشار البرامج الدينية بالإذاعات، وتفشي ظاهرة الحجاب. ويرجى العثماني هذه الظاهرة إلى عدة عوامل، منها استمرار قوى الهيمنة الغربية في عرقلة محاولات النهوض، ودعمها للأنظمة القمعية وإطلاقها الحرب على الإرهاب، بحيث بات المواطن العربي يشعر بالظلم ويندفع إلى الحركات الإسلامية. هذا إلى جانب الانتهاكات المتواصلة لحقوق الإنسان العربي والمسلم، الأمر الذي ولد غضبا شعبيا دفع باتجاه هذه الحركات التي استفادت في الغالب من المشاكل التي تعيشها النخب السياسية والاجتماعية، والتي تعتبر المسئول المباشر عن واقع العالم العربي، هذا إلى جانب اعتبارات الشعوب القاضية بأنّ الحركات الإسلامية تقوم بمهام معارضة الفساد(96).

أمّا حامد قويسى فيطرح أنه تحت ضغوط مختلفة داخلية وخارجية ولأهداف غالباً ما تتعلق بمعادلات الحكم بدأت بعض الأنظمة بإجراء أنواع من الإصلاحات السياسية والتعددية، وبالتالي التخفيف من سمات النظام التسلطي وخصائصه. وبهذا الإطار شاركت تنظيمات الإخوان المسلمين في المغرب والأردن ولبنان وغيرها

بالانتخابات على المستوى المحلي والقومي. لذلك نجدها خطت خطوات جيّدة باتجاه الإصلاحات السياسية والتعددية، وخففت من سمات النظام التسلطي وخصائصه، لكن في ظل درجات قبول الأنظمة العربية الحاكمة. والواضح إنّ النمط الذي يتضمن مشاركة الإخوان في العملية الانتخابية وتوسيع تواجدهم في مؤسسات الأنظمة وصولاً إلى السلطة يمكن أن يكون السيناريو المتوقع خلال عشر السنوات القادمة، لكن هذا لا يفي بوجود تيارات إسلامية سلفية قوية تثير قضايا تتقاطع مع اهتمامات المواطن وخلفيته الدينية، وتعمل داخل المجتمعات العربية (97). وبهذا السياق يذكر منتصر الزيات بأنّه إذا كانت شرائح من النخبة قد أخطأت بأن أحاطت بالإسلاميين بمواقف استئصاليه، فإن الحركات الأصولية ارتكبت خطأ مماثلاً بالتوسع بالعنف (98). التحليلات السابقة تفسّر أسباب الالتفاف الجماهيري حول الحركات الإسلامية ومن كافة الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فغياب شرعية الأنظمة السياسية، وعجزها عن ضمان حقوق الإنسان العربي وحرّيّاته، وسوء توزيعها للثروة الاقتصادية، ساهم في تعزيز شرعية الحركات الإسلامية القادرة على تأمين بعض الحقوق والموارد الاقتصادية الخدمية. كما تعطينا التحليلات السابقة مؤشراً حول انقسام تيارات الإسلام السياسي بين الاعتدال والسلفية، حيث توجد بعض التيارات التكفيرية المتشددة التي تنتهج العنف والأساليب "الجهادية" المختلفة ضد المجتمع والدولة، وهي تأخذ طريقها داخل المجتمعات العربية. وهناك تيارات معتدلة تنتهج التداول السلمي للسلطة، والوصول إلى الحكم بصورة سلمية، بنفس الدرجة التي تتوغل بها داخل مؤسسات السلطة في سبيل قلب هذا النظام على المدى البعيد. والإشكالية الرئيسية هنا تكمن في الاختلافات الواضحة بين التيارات الإسلامية المختلفة حول مسألة التحوّل الديمقراطي، وتطبيق الديمقراطية في نظام الحكم، إذ أنّ المشكلة تكمن في النظرة المشوشة للدولة القومية؟ هل هي بنظرهم دولة خلافة، أم نظام سياسي يقتضي تطبيق الدين؟ أم أنّها أداة تسهّل أهدافهم وغاياتهم الحزبية؟.

وبهذا الصدد يذكر بأن قضية الديمقراطية في الإسلام، تشغل المفكرين المسلمين، فهم بين ناف لوجود أية ديمقراطية حقيقية نفيّاً قاطعاً، وبين قائل بأنّ جوهر الديمقراطية لا يختلف عن جوهر الشورى في الإسلام، ومن ثم فقد تتشابه الديمقراطية المعاصرة في بعض أسسها مع الإسلام، لكن لا يمكن الحديث عن أن الإسلام نظام ديمقراطي. إلا أن الإسلام يمتلك وجهة نظر خاصة حول الخالق والكون والإنسان والحياة، والاختلاف يكمن في

كون الغاية الرئيسية للديمقراطية هي مصلحة الشعب ممثلة برأي الأغلبية. بينما النظام الإسلامي يستهدف حماية الدين بحيث يكون صوت الشعب تنفيذاً لأحكام الله، وفي حالة الخروج عن هذا الهدف يضحى بصوت الشعب من أجل الإبقاء على حكم الله(99).

هذا الطرح يقودنا إلى حلقة جديدة من الاستبداد المحتمل في العالم العربي، إذ من الممكن أن تدخل النصوص الشرعية في سن القوانين والتشريع، كما يمكن أن تؤثر في طبيعة السياسات العامة، لكن لا يمكن أن تحل المؤسسات الدينية مكان المؤسسات المدنية. هذا الطرح يعود بنا للتاريخ، وللنزاع على الخلافة بين المسلمين، وغياب الشورى الذي أوجد الخوارج والمعتزلة وغيرهم. وكان ذلك بسبب النزاع على الحكم لا بل توريثه، فهل نظام الخلافة الوراثي الإسلامي بديل للأنظمة الديمقراطية التعددية، وهل دعاوي تطبيق حكم الله والسيادة الإلهية هي شكل الاستبداد القادم؟. ومن هنا فإنه لابد للحركات السياسية الإسلامية من إعادة بلورة، مفهومها ومنظومتها السياسية باتجاه نظام الحكم، وآليات تداول السلطة لأن هذه القضية باتت ملحةً وبحاجة إلى إجابات منطقية.

أما رجا بهلول فيذكر بأن إدغام الدين في السياسة يحمل في طياته احتمال التمييز في حقوق المواطنة ما بين المواطنين المنتمين إلى دين الدولة، وغيرهم من المواطنين، وقد تبرز حالات عدم المساواة بين أفراد الدين الواحد كتمييز بين الذكر والأنثى، وبين رجال الدين والعامة، ومن ثم قد يجد المواطن نفسه غير قادر على الالتزام بالعلمانية في جميع الظروف، فماذا لو أراد الشعب أن يعيش تدينه بطريقة متكاملة لا تفرق بين الدين والسياسة؟. أيصعب أن يكون الشعب ديمقراطياً لكن ليس علمانياً ماذا عن تعددية المذاهب؟ هل هناك إمكانية للتعايش السلمي في مجتمع واحد متعدد المذاهب؟. ومن ثم عند الحديث عن نظام سياسي إسلامي ديمقراطي فإن ذلك يستوجب بيان الكيفية التي يتم بها إلحاق الصفة الدينية بأي نظام؟ كما يجب علينا أن نبرهن أن بوسع هذا النظام أن يسمح بممارسة العملية الديمقراطية بشكل حقيقي ومقنع، فصياغة تصور عن ديمقراطية إسلامية ليس بالمشروع الذي يتوافق مع أي تصور للإسلام(100).

من ثم هل ستسعى هذه الحركات إلى تعزيز مصلحة الدولة القومية بغض النظر عن طبيعتها وشكلها، أم أنها ستسعى إلى تحقيق ماتراه مناسباً من ناحية دينية؟، وهل ستلغي الانتخابات لأنها ظل الله في الأرض وتستأثر بالحكم؟ أم ستبقي عليها؟، هذا إلى جانب نظرتها للمجتمع، هل ستسعى إلى تكريس السلوك والممارسة الدينية كما تريد، أم أنها ستترك الباب مفتوحاً ليمارس كل مواطن حريته بالطريقة التي يراها مناسبة؟. ماذا عن الإرهاب الفكري؟ هل سيسود خطاب الجنة والنار وعذاب القبر؟، أم أنّ العقلانية ستكون سيّدة الموقف؟، الكثير من الأسئلة الملحة تُطرح؟. وبما أنّ الحركات السياسية الإسلامية تمارس سلوكاً ديمقراطياً كالانتخابات، لماذا لا تساند هذه الحركات الديمقراطية بالعالم العربي وتسعى لتطبيقها؟.

الأدوار التي تلعبها كل من إيران، وتركيا، وأفغانستان، وإسرائيل في الشرق الأوسط:-

إنّ دراسة هذه الدول تأتي في سياق دراسة منطقة الشرق الأوسط التي لا تحتوي دول العالم العربي ومجتمعاته فقط، بل تشمل على دول ومجتمعات أخرى خارجة عن السمات المشتركة التي تجمع الأقطار العربية مع بعضها البعض، لكنّها ذات تأثير كبير في تاريخ المنطقة وحاضرها. لذلك لا بد من تناولها وتسليط الضوء عليها، بدايةً ومن إسرائيل التي تتراوح تسمياتها بين الدولة اليهودية، والدولة الصهيونية، والكيان الصهيوني، ودولة الاحتلال، ولكنّها بالنهاية دولة إسرائيل بكل ما تحمل كلمة دولة من معنى، فدولة ذات مقومات ومؤسّسات ووجود عسكري يضاهاى دول العالم العربي مجتمعة.

هذا لا يعني أنّها دولة يهود، ودولة الصهيونية العسكرية العنصرية، ودولة الاحتلال، لكنّ هذه التسميات لا تلغي وجودها الصارخ في المنطقة، والذي يؤثر على مجمل الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية، ولا يمحوا من ذاكرة الشعب الفلسطيني خصوصاً والشعوب العربية والإسلامية عموماً سيناريو المؤامرة الدولية حول أرض فلسطين وشعبها. لقد بدأت مسيرة وجود دولة إسرائيل مع اتفاقية سايكس بيكو عام 1916 حين بدأت الدولة العثمانية بالانهيار، وتقاسمت الدول المنتصرة بالحرب (بريطانيا وفرنسا) العالم العربي فيما بينها، وكانت فلسطين من نصيب الانتداب البريطاني. ومن ثم جاء وعد بلفور وزير الخارجية البريطاني عام 1917 الذي منح اليهود

الحق في إقامة وطن قومي لهم في فلسطين، وتمثلت الأهداف البريطانية في حينها بأن تكون الدولة اليهودية خط الدفاع الأول عن قناة السويس، وسببا مباشرا في تجزئة العالم العربي وإضعافه. ومن ثم دخلت القوات البريطانية بقيادة النبي إلى القدس في 11/12/1917 بعد 6 أسابيع من صدور وعد بلفور، وذلك للبدء في خطوات تكريس ماجاء بهذا الوعد على أرض الواقع، وتاماً كما جاء في بنود صك الانتداب البريطاني(101).

وعقب قيام دولة إسرائيل عام 1948، تراجعت بريطانيا كدولة عظمى وحلت مكانها الولايات المتحدة الأمريكية، عشية الحرب العالمية الثانية، وانتقل مركز الدعم والحشد لإسرائيل من بريطانيا إلى الولايات المتحدة. والجدير بالذكر أنّ الولايات المتحدة في الفترة الممتدة من وعد بلفور حتى نهاية الأربعينات لم تطلق سياسة معينة اتجاه الشرق الأوسط كونه منطقة نفوذ بريطانية، إلا أنها اعترفت بإسرائيل مباشرة عقب إعلان قيامها، دون إغفال الدور المركزي الذي لعبته في هيئة الأمم في سبيل صدور مشروع تقسيم فلسطين. أما المرحلة الممتدة من بداية الخمسينات إلى منتصف الستينات فقد تميزت ببداية بلورة السياسات الأمريكية الشرق أوسطية، وذلك في إطار سياساتها الرامية للتصدي للاتحاد السوفيتي، ومنع انتشار الأيديولوجية الشيوعية، هذا إلى جانب محاولات الولايات المتحدة امتصاص الحركة القومية العربية، والحيلولة دون تحالفها مع الاتحاد السوفيتي. أما المرحلة الممتدة من منتصف الستينات إلى مطلع الثمانينات فقد امتازت بدعم الأنظمة العربية المعادية للاتحاد السوفيتي إلى جانب إسرائيل التي غطتها بقوة في حرب عام 1967، وحرب عام 1973.

لتنفرد عقب ذلك بسياسات التسوية والحلول السلمية بين العرب وإسرائيل وبمنأى عن أي تدخل من قبل الاتحاد السوفيتي، واستمر الأمر كذلك إلى الوقت الراهن، فعلى الرغم من انهيار الاتحاد السوفيتي مازالت إسرائيل حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة¹²⁶. وبهذا السياق يُذكر بأنّ المساعدات العسكرية الأمريكية بمثابة الشريان الحيوي الذي يُمكن الجيش الإسرائيلي من إحراز انتصاراته على العرب، ليغدو القوة الإقليمية الأولى الوحيدة في الشرق الأوسط، ولا يمكن إنكار الدور الذي يلعبه اللوبي الصهيوني في واشنطن بهذا الصدد، وخلال حقبة الحرب الباردة سوقت إسرائيل نفسها على أنها خط الدفاع الأول أمام الزحف الشيوعي للشرق الأوسط المليء بالنفط.

وعقب انهيار الاتحاد السوفيتي تسوّق نفسها على أنها السد المنيع أمام انتشار الأصولية الإسلامية في العالم العربي، الأمر الذي أكسبها مكانة الحليف الاستراتيجي الأول والأهم في الشرق الأوسط(102).

ويطرح شون ل. تيونج بأنّ تفحص المكونات الاقتصادية والعسكرية لميزانية المساعدات الخارجية الأمريكية يكشف بأنّ إسرائيل تتلقى منها أكثر من ربع الإجمالي العالمي (1,12 مليار دولار للسنة المالية 1996)، ويذكر بأنّ دافعي الضرائب الأمريكيين قدموا لإسرائيل عام 1949 (23,122 مليار دولار) على شكل مساعدات اقتصادية. وفي الفترة الواقعة ما بين 1952-1974 قدّم لإسرائيل (94 مليون دولار) على شكل هبات اقتصادية (103).

هذا الطرح جاء في سبيل فهم المكانة التي حظيت بها إسرائيل على مر مراحل التاريخ المختلفة، وأهمية وجودها في الشرق الأوسط بالنسبة للدول العظمى، والآليات والقنوات التي من خلالها تحظى على التمويل والدعم. إذ من الصعب أن ندرس الشرق الأوسط بمنأى عن الدور الذي تلعبه إسرائيل في المنطقة، ودورها في الصراع العربي الإسرائيلي، وحالة التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة. إن وجود إسرائيل كقوة عسكرية ونوية أولى تضاهي مجمل الدول العربية لايعكس سوى مصلحة بريطانيا قديماً والولايات المتحدة حديثاً بوجودها كقاعدة مركزية متقدمة تخدم مصالحهم. أمّا الدعم المالي الأمريكي واللامحدود فهو يتخذ بعدين: الأول يتمثل بدعم إسرائيل كحليف استراتيجي، وحارس للمصالح، والثاني كنتيجة للضغوطات المختلفة التي ما زال اللوبي الصهيوني يمارسها على الإدارات الأمريكية المختلفة، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار سيطرته على الإعلام والصحف الحساسة، وامتلاكه للثروات والمؤسسات الاقتصادية الحساسة، مما يرتبط ويؤثر بصورة مباشرة على الحملات والدعايات الانتخابية للرؤساء الأمريكيين المختلفين.

ولفهم الدور المستقبلي الجديد لإسرائيل في المنطقة لابد من دراسة خططها الإستراتيجية بدايةً، لفهم الضغوطات المختلفة التي قد تمارسها على الولايات المتحدة، وعلى الدول المحيطة بها بالمنطقة. إذ أنّ وجودها بالأساس سبب مباشر لتوتر العلاقة بين بعض الدول والشعوب العربية، والدول الداعمة لها على مر مراحل

التاريخ المختلفة. فالعداء للولايات المتحدة لا يأتي فقط من دعمها للحكومات الديكتاتورية، واستغلالها للموارد النفطية العربية، والفجوة السحيقة بين الشمال والجنوب فحسب. بل ينطوي بالدرجة الأولى على دعمها المطلق لإسرائيل عقب مراحل التاريخ المختلفة، ومن هنا فإنه لا بد من تسليط الضوء على الخطط الداخلية الإسرائيلية لما تحمله من انعكاسات على علاقاتها مع دول الشرق الأوسط عموماً والدول العربية خصوصاً. ومن ثم على علاقتها مع الولايات المتحدة، وليس من المستغرب أن نبدأ بتسليط الضوء على إسرائيل من الداخل، إذ أنّ المشاكل الداخلية في هذا الكيان العنصري تنعكس بالضرورة على الخارج، حيث تزداد معدلات التطرف الديني داخل إسرائيل بصورة متصاعدة، ويطغى الجانب الديني على السياسي العلماني.

سلمان أبو ستة يطرح بأنّ أي خطة لدى أي دولة ترتكز على عمودي الأرض والناس، وأما الأرض فقد انتزعت من أهلها بقوة السلاح، ومساحتها تمتد وتتكمش بحسب امتداد الاحتلال الإسرائيلي أو انحساره، أما الناس فهم هاجس مفزع لإسرائيل، حيث ينطوي ذلك على نجاح إسرائيل في استقدام مهاجرين جدد ليحلوا محل الفلسطينيين، إلى جانب مدى قدرة إسرائيل على ردع أي حركة للاجئين بالعودة إلى ديارهم. أما الزيادة الطبيعية للسكان الفلسطينيين الذين بقوا في ديارهم عقب النكبة هي الهاجس الأبرز بالنسبة لدولة عنصرية مثل إسرائيل لا تؤمن بالمبادئ الديمقراطية لكل المواطنين، فإنّ الوضع الديمغرافي خطر على سياستها العنصرية، والواضح أن الخطط الإسرائيلية تسعى إلى ترحيل 150,000 فلسطيني من ديارهم في الجليل والمثلث وأمّ الفحم وبئر السبع لكي تقل الكثافة العربية في تلك المناطق، ولكي يمنع الفلسطينيين من تكوين أغلبية. ومن ثم فإنّ فكرة الترحيل خارج البلاد في العام 1995 لم تكن واردة، بل تقترح الخطط ترحيلهم إلى منتصف البلاد حيث الأغلبية اليهودية الكبرى، هناك لن يكون لهم أي تأثير يذكر، والأهم أنهم سيتركون أرضهم بتضييق الخناق عليهم، ومنعهم من التطور العمراني والاقتصادي، والحد من دعم الدولة لدفعي الضرائب. ومن ثم فإنّ منع الخدمات العمرانية والتعليمية عن القرى غير المعترف بها هو خطوة باتجاه هذه الغاية، كما أنّ الطريق السريع العابر لإسرائيل يفتت المناطق العربية ويحجّم امتدادها الطبيعي(104). ومن ثم تجد لوسيا رودنبرغ تتحدث بأنّ الجولة الثانية من النقاش حول مشروع إسرائيل 2020 كان في ظل حادث اغتيال رئيس الحكومة إسحاق رابين، وانتهت مع أربع هجمات

إرهابية تفجيرية قتل فيها أكثر من ستمين شخصاً. فهجوم من الداخل، وهجوم من الخارج، وتوتر داخلي وعدو خارجي، هذا هو تهديد وجودنا، انعدام الوحدة يشكل خطراً على اليهود في الشتات أكثر من الداخل، لأن الحرب المتواصلة تفرض الوحدة على شعب متنوع (105).

من جانب آخر نجد ألن سي براونفيلد يرجع جذور الصهيونية المسيحية إلى حركة الإصلاح الديني البروتستنتية في أوروبا، فقبلها كان جميع المسيحيين كاثوليك يلتزمون بالعقائد التي علمهم إياها القديس أوغسطين. حيث أن نصوص التوراة يجب أن تؤول ولا تفسر حرفياً، وإنّ صهيون والقدس عالمان سماويان مفتوحان للناس جميعاً وليساً مكاناً حقيقياً موجوداً على الأرض ويقطنه اليهود فقط. وعندما أخذ المسيحيون في القرنين السابع عشر والثامن عشر يشتركون التوراة ويفسرونها جعلوا مفهوم إسرائيل واليهود العوامل الرئيسية في النبوءة التوراتية وأصبحوا يؤمنون بأن العهد القديم هو التاريخ الوحيد لمنطقة الشرق الأوسط. حيث نجد ملكوم هيدنج في كتاب له عن "الصهيونية المسيحية وأسسها التوراتية" يتحدث بأن الصورة الحديثة لإسرائيل ليست حدثاً سياسياً أو مجرد نتيجة لمؤامرة صهيونية سياسية علمانية، بل تنفيذاً لكلمة الله وإيفاء بوعده (106).

هذا التحليل يوصلنا إلى قضية مركزية بالصراع العربي- الإسرائيلي، تتمثل بكون إسرائيل دولة صهيونية إحلالية، الأمر الذي يمكن تفسيره من خلال التلمود والتوراة والكتب الدينية والصهيونية، والتنشئة الدينية العنصرية الموجودة في شتى مؤسسات التربية والتعليم والجيش في إسرائيل. إسرائيل ترغب بتأسيس دولتها الكبرى من النيل إلى الفرات بمنأى عن أي عنصر غير يهودي، والقضية هنا تكمن في أنّ الجميع مستهدف في هذه الملحمة، وليس العرب الفلسطينيون الموجودين داخل إسرائيل فقط، بل مجمل الشعوب غير اليهودية، بالعرب والمسلمون. ومن ثم إذا ما أخذت العقائد بعين الاعتبار فيمكننا توقع تلك الروابط الوثيقة بين إسرائيل وأية إدارة أمريكية يعتنق أفرادها المسيحية الصهيونية، حيث يصبح الهدف مشتركاً. وهذا الاستنتاج لا يأتي جزافاً بل يأتي بناءً على تنامي التيارات الدينية في إسرائيل والولايات المتحدة على حساب التيارات السياسية العلمانية، ودليل ذلك حادثة اغتيال رابين كبرهان على تطرف المجتمع الإسرائيلي.

أمّا ظاهر شاش فيتحدّث بأنّ الولايات المتحدة اليوم هي اللاعب الدولي الرئيسي في الشرق الأوسط، تقوم بدور الوسيط الوحيد في عملية السلام بين الدول العربية وإسرائيل، وتخضع إيران والعراق لسياسة الاحتواء المزدوج، وتتولى حماية مصادر البترول الخليجية. كما وتغزو منتجات أسواق المنطقة، وتفرض عليها العولمة بمفاهيمها التي تحقق مصالحها، وتسعى لإقامة نظام إقليمي جديد في الشرق الأوسط، وتحارب ما تسميه بظاهرة الإرهاب. وتبذل المحاولات والضغط من أجل الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل في هذه المنطقة الحيوية لتكون إسرائيل هي الدولة النووية الوحيدة فيها(107).

ومن هنا فإنّ العلاقات الإسرائيلية الأمريكية لا تقتصر على الروابط الدينية، بل تمتد إلى المصالح الاقتصادية والسياسية، الأمر الذي سنأتي على تفسيره في الفصل الثاني من الدراسة حيث المصالح القديمة والحديثة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط. لكن لا بد من الإشارة إلى سعي الولايات المتحدة للبقاء كقوة دولية وحيدة قادرة على التدخل في الصراع العربي الإسرائيلي. كما أنّها طرف مركزي في تخفيض أو زيادة وتيرة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وغالباً ماتعمل إسرائيل على توطيد مصالحها بالعمل في فلك المصالح الأمريكية. إسرائيل تاريخياً سبب رئيسي للتوتر في المنطقة، أمّا إيران فهي الطرف الأكثر تأثيراً على المنطقة عقب إسرائيل، لذلك لا بد من الإشارة إلى التأثير الناجم عن سياساتها في المنطقة، سواء أكان على علاقتها مع إسرائيل أم مع الدول العربية المحيطة. هذا إلى جانب طبيعة النظام الذي وصل إلى سدة الحكم في العام 1979، ومدى رضا العالم الغربي عموماً والولايات المتحدة خصوصاً عن طبيعة هذا النظام، إلى جانب امتداده للتأثير على العلاقات من خلال الطبيعة الإسلامية والتاريخ الإسلامي السني الشيعي. والسياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة في المنطقة من حيث تفعيل الفتن والنعرات الدينية، ومن هنا لا بد من أن نشير إلى بنية العلاقة المتوترة والمشوشة بين الولايات المتحدة كدولة ذات مصالح إستراتيجية في الخليج، وإيران كدولة إسلامية معادية بصورة علنية.

ومن هنا نجد روبرت سنايدر يتحدّث عن العلاقات الأمريكية الإيرانية طارحاً أن هناك عداة مريرا بين الطرفين، حيث تجد إيران أنّ الولايات المتحدة تحاول القضاء على الحكومة والجمهورية والثورة الإيرانية. فقد قامت بمساعدة ودعم العراق في مطلع الثمانينات بحربه ضد إيران من باب سياسات توازن القوى، وعزل إيران

عن المجتمع الدولي. الولايات المتحدة التي تجد أنّ إيران تدعم الإرهاب، وتشهر عداها للولايات المتحدة، واخترقت القانون والعرف الدولي باقتحامها سفارتها، وتحاول حثيثاً نسف مسيرة التسوية السلمية بين العرب وإسرائيل، وتتّشط مشاعر العداة ضد الولايات المتحدة في الشرق الأوسط(108).

من ثم تحوّلت الولايات المتحدة من سياسات توازن القوى بين العراق وإيران إلى سياسات الاحتواء، ويذكر أنّ إدارة بيل كلينتون هي الأكثر تشدداً في سياساتها إزاء إيران مقارنة بالإدارات الأمريكية الأخرى. وفي فترة مبكرة من عام 1993 أعلن مارتن أندريك من مجلس الأمن القومي سياسة الاحتواء المزدوج الأمريكية الجديدة، وحسب هذه السياسة لن تضطر واشنطن بعد الآن إلى الاعتماد على توازن القوى بين إيران والعراق، وإنما هي على استعداد لاحتواء الاثنين(109).

أمّا بخصوص إسرائيل الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة فيشير عضو الكنيست أيفي أيتام إلى أنّه إذا لم تتحرك الأسرة الدولية مع إسرائيل لضرب القدرة النووية الإيرانية فإنني أخشى جداً من أنّها ستتزلق لامتلاك قدرة نووية تعرّض المنطقة للخطر، وتزعزع أسس نظرية الأمن الإسرائيلي، ولذلك يحظر بشكل مطلق تمكين النظام الإيراني من امتلاك قدرة الدمار الشامل(110).

وبناء على ذلك نجد أنّ إيران لاتحظى بشرعية وجودها من منظور الولايات المتحدة القطب المسيطر على الساحة الدولية، فبدايةً من حيث النظام وأيديولوجيته الإسلامية، ومن ثم عدائها الواضح لسياسات الولايات المتحدة بالشرق الأوسط، هذا إلى جانب عرقلتها لخطى التسوية السياسية بين العرب والفلسطينيين وإسرائيل، كل هذه الأسس كفيلة بتشويع العلاقات الإيرانية الأمريكية، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ إيران تسعى لامتلاك السلاح النووي وهي بذلك تخل بصورة مباشرة بتوازن القوى في المنطقة، حيث لا يمكن الحديث عن إسرائيل كقوة وحيدة بالمنطقة، الأمر الذي يخل بسياسة الأحلاف الإستراتيجية بالشرق الأوسط، هذا دون إغفال الموقع الاستراتيجي لإيران في الخليج العربي، وغناها بالآبار النفطية وحقول الغاز الطبيعي، وقربها من القواعد العسكرية الأمريكية.

نفين عبد المنعم مسعد تطرح أن الثورة الإسلامية كثورة ذات طابع أيديولوجي حرصت على إيجاد المؤسسات الناطقة بلسانها والمعبرة عن مبادئها والتي تعتمد في تكوينها بالأساس على درجة الالتزام العقائدي، كما إن الحديث عن أيديولوجية الثورة وعقائدية النظام لاينفي أنه في بعض الأحيان كان يتم تطويع المبادئ بما يتفق مع المصلحة ويخدمها. هذا إلى جانب أن هناك نوع من التوازن بين القوى والمؤسسات والتيارات المختلفة وربما كان ذلك يرتبط إلى حد ما بدور المرشد الذي يحرص على عدم إفراد طرف واحد بأدوات التأثير ووسائله، كما أنه من الضرورة بمكان الوعي بوزن المجتمع المدني الإيراني وعدم التعامل معه ككتلة صماء تحسب على الدولة ولا تتمتع بالاستقلالية(111).

ويذكر أن هذا التغيير الاستراتيجي بالنظام الإيراني تم على يد الثورة الشعبية الإسلامية التي أطاحت بشاه إيران الذي كان يتمتع بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة، وذلك في العام 1979، حيث كانت تلك الثورة بمثابة تحرك شعبي هائل. وكانت الثورة الإسلامية عملية إعادة بناء شاملة لإيران، واعتبرت أول تجربة معاصرة لدولة إسلامية، وقد أعتبر نجاح الثورة بمثابة ضربة للنظاميين: الرأسمالي الذي كان نظام الشاه حليفاً له، والشيعوي كذلك. حيث أن وجود دولة إسلامية جنوب الاتحاد السوفيتي السابق كان سينعكس على جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، ومن ثم نصجت الظروف للحرب الإيرانية العراقية مطلع الثمانينات والتي دعمتها الدول العربية الخليجية، إلى جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. والواضح أن جميع الأطراف التي شجعت على الحرب كانت تسعى إلى تدمير كلا الدولتين، فالعراق كانت قوة ناهضة من الناحية الصناعية، وتمتلك بنية تحتية قوية، قادرة على التنمية الشاملة، هذا إلى جانب البناء الجيد للقوات المسلحة العراقية، إما بصورة ذاتية، أو من خلال الدعم الأمريكي لها في حربها ضد إيران(112).

ومن ثم فإن دراسة العلاقات الإيرانية الأمريكية هي دراسة لمصالح دولة عظمى مثل الولايات المتحدة ترى في إيران دولة تهدد أهدافها ومصالحها بالشرق الأوسط، وتخل بالتوازن الاستراتيجي الإقليمي. أما إيران فهي دولة تسعى لإثبات ذاتها وقوتها رغم كل الضغوطات المحيطة بها، وتزرع استقرار الولايات المتحدة بالشرق الأوسط عموماً والخليج العربي خصوصاً. فإيران كدولة لم يقتصر تأثيرها على منطقة الخليج بل بات

ممتداً إلى العراق وسوريا ولبنان، وبتنا نرى علاقات جديدة في المنطقة تعكس اتجاهات معادية للسياسة الأمريكية، وتدعمها إيران بصورة مباشرة. لذلك نجد الولايات المتحدة تدعم العديد من الدول العربية (دول مجلس التعاون الخليجي) حتى تضمن حماية مصالحها بالدرجة الأولى ولتبقى هذه الدول قادرة على مواجهة القوة الإيرانية المتنامية، هذا إلى جانب سياسات التضييق والحصار السياسية والاقتصادية.

أما الدولة الأخرى التي تؤثر في مجريات الأحداث في الشرق الأوسط ولو بصورة أقل بكثير من إسرائيل وإيران هي تركيا، الدولة التي كانت إمبراطورية عثمانية مترامية الأطراف وهوت عشية الحرب العالمية الأولى. لكنها بالمقابل مازالت دولة مركزية وذات دور محوري بالشرق الأوسط، لا بد من اخذ علاقاتها مع الدول العربية، ومع دول الاتحاد الأوروبي، ومع الولايات المتحدة بعين الاعتبار. فهي ترتبط مع الدول العربية بروابط إسلامية، بينما ترتبط مع دول الاتحاد الأوروبي بروابط جغرافية، ومحور علاقاتها مع الولايات المتحدة هو المصالح المشتركة. أما عن العلاقات العربية التركية فيذكر أن تركيا هيمنت على الوطن العربي طوال الفترة الممتدة من القرن السادس عشر وحتى بداية الحرب العالمية الأولى وإذا كانت الرؤية القومية العربية ترى أن الوجود التركي في المنطقة العربية خلال هذه الفترة بمثابة استعمار اتخذ من وحدة الدين غطاء يخفي حقيقته كاستعمار سياسي، بينما ترى تركيا أنها دافعت عن العالم العربي طوال عقود طويلة. وبعد انتهاء الخلافة والروابط العربية التركية قام التيار الوحدوي العربي مستنداً إلى عاملين: الأول هو الالتزام بالحياد وعدم الانحياز، والثاني هو التعاون مع الاتحاد السوفيتي لمساندة الدول الضعيفة على التحرر من الاستعمار. أما تركيا فقد ارتبطت بالغرب وانضمت لحلف شمال الأطلسي في العام 1952، وتنتظر تسهيل انضمامها للاتحاد الأوروبي، هذا إلى جانب أن تركيا اعترفت بإسرائيل قانونياً بالعام 1950 وتبادلت معها التمثيل الدبلوماسي، وكانت تركيا عضواً في حلف بغداد عام 1957 الذي أنشأته القوة الغربية لتطويق العلاقات بين بعض الدول العربية والاتحاد السوفيتي.

هذا إلى جانب أن القوات الأمريكية "المارينز" والتي نزلت في بيروت عام 1958 انطلقت من قاعدة إنجيرليك بتركيا، إلى جانب سماحها باستخدام قواعدها ضد العراق ضمن دخولها في مجموعة دول التحالف بالعام 1991. لكن بالمقابل رفضت تركيا التعاون مع واشنطن بعهد الرئيس ريتشارد نيكسون عام 1973 عندما شكلت

الولايات المتحدة جسراً جويًا، لنقل الأسلحة إلى إسرائيل أثناء حرب تشرين، كما رفضت تركيا التعاون مع واشنطن بعهد الرئيس جيمي كارتر عندما أعدت الولايات المتحدة خطة لتحرير رهائن السفارة الأمريكية في طهران عام 1980. هذا وتكرر الأمر حين رفضت تركيا بعهد الرئيس دونالد ريغان التعاون في مسألة تشكيل القوات الدولية المتعددة الجنسية بين عامي 1982-1984، والتي أدت لتورط أمريكي عسكري ضد بعض أطراف الحرب اللبنانية من جهة، وضد القوات السورية من جهة أخرى(113).

وبناءً على ماسبق يمكن أن نتصور طبيعة العلاقات التي ربطت تركيا بالعرب، وأوروبا والولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي سابقاً. بدايةً ومن العلاقات العدائية التي ربطت العرب بتركيا منذ أواخر عهد الدولة العثمانية حيث ساد الفقر والجوع والاستبداد، الأمر الذي دفع العرب للتمرد والانقلاب عليها، من ثم كان للتعاون التركي الغربي، والعلاقات التركية الإسرائيلية دور آخر في تأجيج العداء العربي ضد تركيا. من ثم نجد أن علاقات تركيا ارتبطت بصورة مباشرة مع المعسكر الغربي إبان الحرب الباردة، وذلك إلى حد الدخول في حلف شمال الأطلسي، من ثم السعي للانضمام للإتحاد الأوروبي، على عكس الدول العربية التي كانت تجد الإتحاد السوفيتي مناصراً لقضاياها المتمثلة بالتححرر من الاستعمار والتنمية. ومن ثم فإنّ تتبع العلاقات التركية الأمريكية يؤدي بالنهاية إلى نتائج مفادها أنّ العلاقة كانت قوية وجيدة في معظم مراحل التاريخ.

عقب تركيا لابد من تسليط الضوء على أفغانستان، الدولة التي تسبب سقوطها في ضربة قوية للإتحاد السوفيتي، والدولة التي تسبب نظامها السياسي والحركات السياسية التي يدعمها، بكارثة جلبت للعالم حرباً ضروساً ضد ما يسمى "الإرهاب". الدولة ذات الموقع الاستراتيجي من حيث قربها من منطقة الشرق الأوسط، ومن إيران وروسيا، ومن دول جنوب شرق آسيا الصاعدة (الهند والصين)، هذا إلى جانب غناها بحقول الغاز الطبيعي. ولا يمكن إدراج أفغانستان كدولة قريبة جداً من الشرق الأوسط، لكن يمكن تضمينها كعنصر أساسي وفاعل في طبيعة السياسات الإقليمية لهذه المنطقة وآليات تشكيلها والتي لم تخضع لتعريف دقيق ومضبوط، والتي تتسع وتتكمش حسب مصالح الدول العظمى.

ومن ثم يذكر نفيز مصدق أحمد أنّ الأزمة الأفغانية التي دامت عشرات الأعوام كانت نتيجة مباشرة لتدخل الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي فيها فترة الحرب الباردة، وهذا التدخل تمثل في الانقلاب الذي شهدته أفغانستان عام 1978، وأدى لإحلال حكومة جديدة في العاصمة الأفغانية كابول، برئاسة نور محمد طراقي. أمّا موجة الاعتقالات التي قامت بها الحكومة السابقة بحق معظم قادة الحزب الشعبي الديمقراطي فعجلت من قيام حزب طراقي بهذا الانقلاب، وشكلت هذه الاعتقالات محاولة للقضاء على أي معارضة للحكومة التي كان يرأسها محمد داود. ومن ثم أطلق سراح قائد الحزب الشعبي الديمقراطي طراقي في انقلاب على يد قوات تنتمي إلى أدنى صفوف الجيش، وبيوم واحد أطيح بحكومة داود وقتل بالعملية، وكان معظم قادة الحزب الشعبي الديمقراطي قد تلقى التدريبات العسكرية في الاتحاد السوفيتي. ومن ثم يصبح الحزب الشعبي الديمقراطي أبرز منظمة شيوعية في أفغانستان يوجهها الاتحاد السوفيتي، إلى أن بدأت الحرب في أفغانستان بعد عدة أشهر من انقلاب سور في العام 1978 وأظهرت الحرب سعي القوتين للسيطرة على منطقة ذات أهمية جيواستراتيجية.

ومن ثم اعترف مستشار الأمن القومي السابق في عهد كارتر زينجو بريجنسكي أن الأمريكيين قاموا بعملية من أجل التسلل إلى أفغانستان قبل أن ترسل روسيا جنودها، ونفذت الولايات المتحدة عملية سرية دعمت من خلالها العصابات المناهضة لشيوعية قبل ستة أشهر من غزو الاتحاد السوفيتي. وقد أكد رئيس وكالة الاستخبارات الأمريكية السابق روبرت غيتس في مذكراته بأنّ الاستخبارات الأمريكية بدأت بمؤازرة الثوار في أفغانستان قبل ستة أشهر من تدخل الاتحاد السوفيتي، فقد وفرت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية بالتحالف مع الاستخبارات العسكرية الأفغانية مساعدة عسكرية سرية، وتدريب وتوجيه للثوار الأفغان. كما وشملت العملية التي رعتها الولايات المتحدة إرساء أسس عقيدة دينية متطرفة مشتقة من الدين الإسلامي إلا أنّها تحرّف تعاليمه الأساسية، وبأن الجنود السوفييت يدنسون الدين الإسلامي، ولا بد من إسقاط النظام الأفغاني اليساري الموجه من موسكو. وفي الفترة التي تلت الحرب الباردة ظلت أفغانستان تتخبط في حرب أهلية فوضوية برز طالبان فيها كحزب أقوى على الإطلاق، ومن بعد سلسلة من حروب الوكالة المدعومة من الولايات المتحدة والاتحاد

السوفيتي، وعندما تولى طالبان نظام الحكم في أفغانستان في العام 1996 أتضح أن وكالة الاستخبارات الأمريكية وشركة النفط الأمريكية "أونوكال" رحّبت بذلك(114).

هذه الدراسة السريعة لأفغانستان تأتي في سبيل فهم مجموع المعادلات الصعبة التي دخلت بها هذه الدولة إبان الحرب الباردة، وكيف انعكست على الأوضاع الإقليمية والدولية، فمختلف أنظمة الحكم التي توالفت في هذه الدولة وصلت وتشكلت بدعم من الاتحاد السوفيتي تارة، والولايات المتحدة تارة أخرى. حيث تجسّدت مصالح الولايات المتحدة في هذه البقعة من العالم مولدة نظام كطالبان، وحركة سياسية مثل القاعدة، تعمل في فلك القطب الأبعد على الساحة الدولية، وتعمل باتجاه تعزيز وحماية مصالحه، لا بد هنا من فهم الدور الذي لعبته عقائد ومصالح الدول العظمى في هذه البقعة بالتحدي، والتي من غير الممكن أن تدرس بمنأى عن تأثير مختلف الأطراف الدولية عليها، والمصالح المتضاربة فيها.

الخلاصة والنتائج " الشرق الأوسط تحت المجهر "

عندما تأتي الولايات المتحدة بمشاريعها إلى هذه المنطقة من العالم تجد أنه من السهولة اختلاق الذرائع وتسيق الأهداف، فمفهوم الشرق الأوسط بحد ذاته مفهوم غربي جاء مع الاستعمار الغربي والهيمنة الأمريكية، كما لا يمكن الحديث عن هذه البقعة الجغرافية من العالم بمنأى عن وجود إسرائيل وتركيا وإيران وأفغانستان. بنفس اللحظة التي يجمع فيها العرب على أنّ مسميات العالم العربي والوطن العربي أكثر صدقاً ونقلاً للواقع من مسميات الشرق الأوسط، والبعض الآخر يجد بأنّ الحديث بالأمة الإسلامية أفضل وأكثر صدقاً من كل المسميات الأخرى. ومن هنا فإنّ بداية المتاهة تتمثل في معضلة المفهوم والوصف، هذه المعضلة تعكس حجم التيارات والتوجهات السياسية بالعالم العربي، والتي لم تتمكن إلى اليوم من تحديد وجهة النهضة الشاملة والتنمية المتكاملة، كما تعكس حجم الأزمات السياسية والإخفاقات الاقتصادية والمشاكل الاجتماعية التي تعصف بمجتمعات ودول العالم العربي، الأمر الذي يجعل إخضاعها والهيمنة عليها أمراً متاحاً دون أية مصاعب.

الولايات المتحدة كدولة عظمى تسعى إلى تعزيز وتكريس مصالحها إلى أقصى درجة ممكنة سعت إلى تشكيل المحاور والأحلاف المختلفة بما يتماشى وأهدافها وغاياتها، فتارةً تستغل تركيا وأفغانستان، وتارةً تدعم وجود إسرائيل، وكل ذلك في سبيل إضعاف أية قوة محتملة في المنطقة قد تؤثر في أمنها وذلك انطلاقاً من الموقع الجيوستراتيجي أولاً، ومن آبار النفط والغاز الطبيعي ثانياً. حيث أنّ الشرق الأوسط كموقع متوسط في العالم يربط بين شتى القارات ومعظم الدول، ويشرف على محيطات وبحار ومضايق حيوية، يشكل حلقة الوصل بين مختلف الجهات بالعالم، الأمر الذي يفسّر توالي الدول الاستعمارية والقوى الإمبراطورية عليه. من ثم فإنّ وجود أكبر احتياطات النفط في العالم بهذه المنطقة بالتحديد وضرورة ضمان عمل الشركات الغربية والأمريكية، وضمان وصول إمدادات النفط للقوى الاقتصادية الكبرى بات أمراً مركزياً، لا يحتمل أدنى درجات التلاعب، هذا دون التغاضي عن أن العالم العربي بالتحديد سوق مفتوح لشتى منتجات الدول الكبرى، وأرض خصبة لاستقبال الاستثمارات الخارجية والشركات المتعددة الجنسية.

لقد استغلت معظم قوى العالم هذا الضعف لتمرر سياساتها ومصالحها للمنطقة، ولم تقصر في استخدام المؤسسات والمنظمات الدولية في سبيل تحقيق ذلك، فتارةً تغزو الولايات المتحدة الأمريكية العراق، وتحظى بقواعد عسكرية في الخليج العربي والكويت (1991)، وتخلق الفوضى والفتنة الطائفية في لبنان (2005)، تحت غطاء قرارات مجلس الأمن، وتارةً يشترط على تركيا قلب منظومتها الفكرية لتحظى بعضوية الاتحاد الأوروبي، وتارةً تحاصر سوريا من قبل منظمة التجارة العالمية لعدم فتحها حدودها وأسواقها أمام الاقتصاد الحر.

ومن ثم نجد خطاب العولمة المحتدم يخترق العالم العربي خصوصاً، والشرق الأوسط عموماً بدعوى الشرعية الدولية، وإن استلزم ذلك بعض القوة العسكرية، حيث أن تعزيز أمن الولايات المتحدة ومصالحها يغلف بوحدة من دعاوي العولمة المتمثلة بالشرعية الدولية، وهذا الأمر لا يمكن أن يتم بهذه السهولة لولا مختلف أوجه الضعف التي تكتنف العالم العربي. لقد طرح هذا الفصل بالدراسة في سبيل فهم واقع المنطقة المستهدفة بمنطق الولايات المتحدة الإمبراطوري، وطبيعة الأراضية التي تستند إليها وتستهدفها في طرحها المشاريع الإمبراطورية المختلفة، إمّا بسبب الخشية من تغلغل وتكرس الإسلام السياسي، أو بمبررات صدام الحضارات.

هذه الأرضية الهشة يتحدّث عنها أسامة عبد الرحمن طارحاً بأن الأقطار العربية دخلت إلى العصر متممة بسماوات الدولة ومخفية سماوات القبيلة، وتمثلت سماوات الدولة في شتى مظاهرها من وجود مؤسسات ونشيد وطني وعلم وسفارات وبنوك وجامعات وعضوية في هيئة الأمم وجامعة الدول العربية، لكن كل مظاهر الدولة لا تعني بأنّ القبيلة قد تخلت عن منطقتها وقيمتها ومفاهيمها. حيث إنّ الدولة لا تجسّد بالمظاهر بقدر ما تجسّد بالممارسة الفعلية التي تنوب القبلية فيها، وتخفي النعرات، والانتماءات والولاءات، في بوتقتها، لأنها مسئولة عن صياغة حركة المجتمع، الدولة هي الإطار الذي يجمع كافة الأفراد تحت إطار المواطنة، ومن خلال المؤسسة (115). ومن ثم فإن أبرز سماوات دول العالم العربي هي الضعف في الشرعية والمواطنة والمؤسسة وطغيان السمة القبلية الأمر الذي يجعلها طيه في يد العولمة وفكرة صدام الحضارات، كما يجعل قولبتها بصيغ جديدة من خلال حركات الإسلام السياسي ممكناً.

أمّا عن إسرائيل الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط من منظور الولايات المتحدة فيتحدّث عزمي بشاراً بأنه في تعريف إسرائيل لنفسها كدولة يهودية هنالك إقصاء من مفهوم الأمة الحديثة لغير اليهود، بهذا المعنى إسرائيل دولة يهودية لا يوجد فيها فصل بين الدين والقومية، إسرائيل دولة اليهود وليست دولة المواطنين، إنّها في تعريف نفسها دولة الكثيرين ممن ليسوا مواطنين فيها (اليهود في العالم)، وهي ليست دولة كثيرين هم مواطنون فيها (الفلسطينيين) (116).

كما تخشى الولايات المتحدة تفشي حركات الإسلام السياسي في العالم العربي ودول مثل تركيا وإيران، تخشى هذه الدول من هذا الكيان اليهودي الذي يتداول الدين بصيغته الأصولية. ومن هنا فإن المعضلة تنطلق من أرضية الدولة القومية بهذه المنطقة من العالم، ضعف العالم العربي، مصالح الولايات المتحدة، أمن إسرائيل، قوة إيران، وتراوح تركيا، واستغلال أفغانستان، ومنطق إمبراطوري أمريكي يترأس المشهد.

الفصل الثاني:- "الولايات المتحدة في الشرق الأوسط"

لا يمكن الحديث عن منطق الولايات المتحدة الإمبراطوري بمنأى عن الدراسة الدقيقة لمصالحها الإستراتيجية والحيوية في الشرق الأوسط قديماً وحديثاً، حيث تعكس هذه المصالح اهتمامات الولايات المتحدة بالمنطقة، كما تساهم في تحليل خططها الاستراتيجية وتفسيرها. لماذا اختارت الولايات المتحدة منطقة الشرق الأوسط لفرض نطاق هيمنتها وسيطرتها؟، هل هو الموقع الجيوبولتيكي؟، أم الثروات الطبيعية النفطية؟، أم المضائق والمفاصل الحساسة؟، أم أن السيطرة على هذا الجزء من العالم تقتضي بالضرورة التحكم بمعظم تحولات السياسة الدولية بالعالم؟. وهل الحرب على الإرهاب هي المدخل الجديد للسيطرة على العالم؟ وهل أصبح هذا المفهوم الفضفاض والمختلف عليه، والمتداخل مع غيره من المفاهيم الوسيطة الجديدة، والأداة الحديثة التي تستخدمها الولايات المتحدة للهيمنة على العالم؟. وهل الإسلام خطر حقيقي يهدد العالم الغربي والولايات المتحدة؟، وهل للولايات المتحدة دور في تشكل بعض الحركات السياسية العنيفة التي تسهل عليها مهامها الإمبراطورية؟، وهل باتت الولايات المتحدة بحاجة ماسة إلى عدو عقب انهيار الاتحاد السوفيتي وتراجع الأيديولوجية الشيوعية؟.

مثلاً أحداث (11سبتمبر\2001) شكّلت مفصلاً مركزياً وحساساً بتاريخ العالم عموماً، وبتاريخ الولايات المتحدة خصوصاً، حيث فتحت الباب على مصراعيه لمقولات صدام الحضارات والصراع الديني. والتشخيص الأسرع لمحاور الشر والإرهاب، لا يعكس سوى معادلة أمريكية مركزية، إمّا مع مصالح الولايات المتحدة

وهيمنتها، وإمّا ضدها؟، ولتوجه الولايات المتحدة البوصلة نحو قوى "الإرهاب الإسلامي" التي تعادي الليبرالية الرأسمالية والديمقراطية. ومع سيادة الاستبداد السياسي والفقر الاقتصادي عند معظم الدول العربية والإسلامية، وجدت الولايات المتحدة أرضية خصبة تبني عليها افتراضاتها، وتعزز من خلالها خياراتها بالحرب على الإرهاب. متناسية تلك الروابط التاريخية والاستعمارية والتبعية المباشرة وغير المباشرة التي ساهمت في تعزيز تخلف هذه الأقطار وتراجعها. إن ضرورة هذا الفصل تكمن في أهمية معرفة مصالح الولايات المتحدة القديمة والحديثة؟، وكيف ينعكس سعي الولايات المتحدة لتطبيق هذه المصالح على الشرق الأوسط؟، وماهي المغنم والمكاسب التي تحقّقها الولايات المتحدة من هيمنتها على الشرق الأوسط ووجودها فيه.

المصالح الأمريكية القديمة في الشرق الأوسط:-

يتحدّث محمد عبد العزيز ربيع بأنّ الاهتمام الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط ينبع من وجود الموارد النفطية، حيث أنّها السبب المباشر لتبني سياسة خاصة اتجاه المنطقة، الأمر الذي حدث مع بداية القرن العشرين، حيث ثورة المواصلات وصناعة السيارات والطائرات التي أعطت أهمية استراتيجية للبتترول كمصدر من مصادر الطاقة النقية والرخيصة نسبياً. وبحسب صك الانتداب الصادر عن عصبة الأمم يحق للدولة المنتدبة انتهاج سياسة "الباب المفتوح" والمتعلقة بالأمور التجارية خاصة عمليات التنقيب عن البترول ومصادر الثروة الطبيعية، ومن ثم كانت بريطانيا حريصة على إدخال الشركات الأمريكية دون غيرها من شركات الدول الأخرى كشريك في الاحتكارات البترولية التي استهدفت السيطرة على بترول دول منطقة الشرق الأوسط. لذلك قامت وزارة الخارجية الأمريكية في عام 1962 باتخاذ قرار بوجود تعاون شركاتها مع الشركات البريطانية، وتجنب الدخول في معركة تنافسية من شأنها فتح المجال أمام الدول الأخرى لتطالب بالمشاركة بالامتيازات البترولية. ومن ثم وقعت الشركات البترولية التابعة للطرفين اتفاقيات تقتضي السيطرة على صناعة إنتاج البترول وتكريرها وتسويقها. وفي العام 1944 ومع نهاية الحرب العالمية الثانية قامت الولايات المتحدة بانتهاج سياسة بترولية تقتضي إحلال بترول الشرق الأوسط في الأسواق الأوروبية والآسيوية مكان البترول الأمريكي، لأهمية البترول الحيوية، وفي محاولة لإطالة أمد بترول الولايات المتحدة لأقصى فترة ممكنة (117).

ومن جانب آخر يطرح محمد نجار بأن منشآت إنتاج النفط في الشرق الأوسط معرضة بصورة كبيرة لعدم الاستقرار والهجوم، ففي أواخر السبعينات شهد النفط الإيراني بسبب الثورة، كما أن إضراب عمال النفط الكويتيين العام 1995 ساهم بتخفيض صادرات النفط، وخلال الحرب الإيرانية العراقية بالأعوام تعرضت معظم المنشآت النفطية المحاذية للحدود والموجودة بالخليج للقصف، كما أن العدوان العراقي على الكويت في العام 1991 توازى مع تفجير عدد كبير من الآبار النفطية الكويتية(118). الأمر الذي يُعطى كامل الأولوية في التخطيط الاستراتيجي الأمريكي، لأن النفط عصب، فقدّه يعني الشلل.

أمّا عن العلاقة الأمريكية الإسرائيلية فيشير ربيع إلى تصريح الرئيس الأمريكي ترومان (1947) الذي تحدّث فيه " إنّ هدفي فيما مضى وفيما سيأتي هو تحقيق وعد بلفور وإنقاذ بعض ضحايا النازية، إنّ السياسة الأمريكية تقوم على أساس إنشاء وطن قومي لليهود". ومن ثمّ يشير الكاتب إلى الضغوط التي وجهها قادة الحركة الصهيونية إليه في سبيل دعم قرار التقسيم في هيئة الأمم(181)، ودفع الدول إلى الموافقة عليه. ومع نهاية الحرب العالمية الثانية وبروز الاتحاد السوفيتي قامت الولايات المتحدة بتطوير سياسة خارجية قوامها احتواء الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى ذات مصالح ومقاومة الأفكار الماركسية الشيوعية ومنع امتدادها، وذلك من خلال الأحلاف (حلف شمال الأطلسي)، و(حلف بغداد)، ومن خلال تقديم المعونات السياسية والاقتصادية للدول الحليفة (الأردن، السعودية)، ودعم إسرائيل كحليف استراتيجي.

ومع نهوض مصر الناصرية كقوة إقليمية ترفض الوجود الصهيوني بالمنطقة وتعادي المصالح الغربية والأمريكية، وتنتهج عدم الانحياز، دعمت الإدارة الأمريكية برئاسة إيزنهاور وكينيدي إسرائيل بوتيرة متصاعدة. ويذكر أنّ إدارة كينيدي كانت أول إدارة أمريكية وافقت على إمداد إسرائيل بالأسلحة، وذلك في سبيل تخفيض نسب العداء المتصاعد عند شعوب الدول العربية، وتطوير النظام الحاكم في كل من مصر وسوريا، وإخراج الاتحاد السوفيتي من خلال هزيمة حلفائه من الدول العربية. ومن هنا تم التأكيد على دور إسرائيل كأداة فعالة من أدوات الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط، لذلك كانت حرب عام 1967 نجاحاً وانتصاراً للولايات المتحدة قبل أن تكون انتصاراً لإسرائيل(119).

إلا أن حرب عام 1973 ساهمت في ردم افتراضين من الافتراضات التي قامت عليها سياسة أمريكا تجاه الشرق الأوسط: أولهما عدم قدرة العرب على مواجهة إسرائيل عسكرياً بسبب تفوقها العسكري عليهم، وثانيهما غياب الشجاعة الكافية عند العرب لاستخدام البترول كسلاح سياسي. ولقد كان ذلك دافعاً للرئيس نيكسون كي يعيد التأكيد على الالتزام بوجود إسرائيل وأمنها، والبدء في بلورة سياسة خارجية تقتضي حل النزاع العربي الإسرائيلي ومن ثم احتواء الدول النفطية بصورة مضاعفة سياسياً لمنع تكرار الحادثة. الأمر الذي دفع باتجاه رفع المساعدات الاقتصادية والعسكرية لإسرائيل، وتسليح جيش شاه إيران وتدريبه، ومن ثم قام كيسنجر بإقناع الرئيس المصري أنور السادات بضرورة وقف العمل بالقرارات النفطية. لذلك يمكن تحديد الأهداف الرئيسية لسياسة أمريكا اتجاه الشرق الأوسط بالحيولة دون نجاح السوفييت بامتلاك مواقع نفوذ في المنطقة، وتأمين حرية وصول النفط وسهولته، وضمان وجود إسرائيل وأمنها وتقدمها. إلى جانب تأمين وصول الشركات والبضائع الأمريكية إلى الأسواق العربية، وإضعاف عوامل عدم الاستقرار السياسي وتقوية عوامل الاستقرار (120).

والخلاصة هنا تشير إلى طبيعة مصالح السياسة الخارجية الأمريكية القديمة في الشرق الأوسط، حيث ضمان وصول إمدادات النفط بالدرجة الأولى، ومن ثم احتواء امتداد الاتحاد السوفيتي ونفوذه بالدرجة الثانية، وتطبيق هذه السياسات والتفاعلات لا يتم دون وجود حليف استراتيجي مثل إسرائيل قادر على تلبية المصالح والطموحات الأمريكية. لذلك كان لابد من الدعم الأمريكي لإسرائيل في سبيل تحقيق ذلك كما إن وجود أنظمة حكم معادية في الشرق الأوسط يمثل تهديداً مباشراً للمصالح الأمريكية في المنطقة، لذلك سعت الولايات المتحدة ومازالت إلى إفشال أية قوة أو حركة أو نظام سياسي قد يساهم في تغيير الأوضاع في المنطقة، وإن مبادرة العرب لقطع الإمدادات النفطية عن الولايات المتحدة وعن الدول الغربية أعادت بلورة المخططات الأمريكية من جديد، والمتمثلة في الحفاظ على النفط الأمريكي مقابل استهلاك واستنزاف النفط العربي.

أما الدول النفطية فقد عملت الولايات المتحدة على تطويقها سياسياً من خلال عدد من المعاهدات والاتفاقيات الاقتصادية، وذلك من خلال منظمة الأوبك والأوبك. هذا إلى جانب الدعم المطلق واللامتناهي لإسرائيل كقوة مركزية تسهم في تحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة، مع الأخذ بعين الاعتبار سقوط نظام الشاه

في إيران ووصول الثورة الإسلامية إلى سدة الحكم، الأمر الذي يعني سقوط حليف وبروز عدو جديد، وخسارة المزيد من الآبار النفطية والغاز الطبيعي. ومن هنا فإنه لا يمكن الحديث عن المصالح الأمريكية الجديدة في المنطقة بمنأى عن دراسة مصالحها القديمة وتحليلها، والبناء عليها لفهم كل جديد. مصالح الولايات المتحدة اليوم عالمية، لكن نقطة ارتكازها هي الشرق الأوسط، كونه المنطقة الجيوستراتيجية التي تمنح الولايات المتحدة فرصة الحفاظ على أحاديثها القطبية وعلى تفرد، وهذا ماسيجري العمل على توضيحه من خلال المصالح المستجدة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

المصالح الأمريكية الحديثة في الشرق الأوسط:-

إن دراسة المصالح الأمريكية المستجدة في الشرق الأوسط تعني الخوض في تفاصيل صورة مركبة تجتمع فيها العوامل السياسية والاقتصادية، الاجتماعية والفكرية والدينية بصورة مترابطة لا يمكن فيها فصل أحد العوامل عن الأخرى. ودراسة دولة عظمى وقوية كالولايات المتحدة من منظور المنطق الإمبراطوري تعني الخوض في مقومات القوة، وأسباب الضعف، ومن ثم تاريخ الإمبراطوريات، ومجريات التاريخ، بصورة متكاملة لا يمكن الإجماع من خلالها على عامل حاسم. فأسباب انهيار الإمبراطورية الإسلامية وكذلك السوفيتية وكذلك النازية متعددة لكن لا يمكن حسم الخيار الأوحده، ومن هنا فإن دراسة منطق الولايات المتحدة الإمبراطوري ومصالحها المستجدة بالشرق الأوسط تقتضي تقصياً لمجمل المتغيرات للحصر والتحليل وليس التحديد والحسم.

ومن هنا نجد عادل سليمان يتحدث عن ميزانية الدفاع الأمريكية لعام 2006، حيث تبلغ الميزانية الأمريكية حوالي 428,8 بليون دولار والمخصص منها لوزارة الدفاع 419,3 بليون دولار، ويأتي التعليم في المرتبة الثانية عقب ميزانية الدفاع حيث يخصص له حوالي 58,4 بليون دولار، ومن ثم يوزع الباقي على الصحة والعدل والشئون الدولية، وهذه الدلالات تؤكد أن الولايات المتحدة عازمة على المضي في تطبيق خططها الإمبراطورية وتنفيذها للسيطرة على العالم، كون القوة العسكرية هي مفتاح كل ذلك. وإذا ما قورنت ميزانية الدفاع الأمريكية للعام 2005 عن العام 2006 نجدها قد زادت بمقدار 4,8%. والتي تدرج ضمن مخطط "برنامج

الدفاع لسنوات المستقبل"، "Future Years Defense Program"، والذي يتضمن هزيمة الإرهاب العالمي، وإعادة بناء هيكله القوات المسلحة الأمريكية، وتطبيق رؤية الرئيس بوش للأمن العالمي، ودعم القدرات القتالية الميدانية وتطويرها، والرعاية المتكاملة للقوات(121). ولا يمكن الحديث عن المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط بمنأى عن دراسة سبل تحقيقها وحمايتها، والأموال التي ترصد في ميزانية الدفاع في سبيل ذلك، وما تزايد نسب الأموال المرصودة في ميزانية الدفاع إلاّ مؤشر على رغبة أمريكا في المضي قدماً نحو الإمبراطورية التي يصعب تحقيقها بمنأى عن مسميات الأمن القومي الأمريكي وكون الحرب بحاجة للعسكر والمال.

لذلك نجد سمير مرقس يتحدث عن أنّ مبدأ مونرو عام 1823 هو بداية النظرة الأمريكية للعلاقات الدولية، وبداية السعي في سبيل المصلحة الأمريكية العليا. حيث أعلن حلول الولايات المتحدة مكان الدول الأوروبية في السيطرة على دول أمريكا اللاتينية، بل أعلن تحذيره للدول الأوروبية من خطورة التدخل بهذه المنطقة من العالم. ولأن ذلك يمثل خطراً على أمن الولايات المتحدة، أي مبرراً للحرب، كما تضمن المبدأ أسساً حول حرية التجارة البحرية في الأطلسي، وحرية وصول المنتجات الأمريكية إلى أوروبا، وحرية المتاجرة والتوطن في كل القارة الأمريكية. ومن ثم فإنّ جوهر النظرة الأمريكية للسياسة الخارجية والدولية يقوم على المصلحة الأمريكية القومية العليا، والتي ألفت بظلالها على السياسة الخارجية، والتي تكونت من ثلاثة عناصر هي القيم والقوة والتجارة. ولأن تحالف الساسة ورجال المال والدين في أمريكا مثّل الخلفية الفكرية الحاكمة للمصلحة القومية العليا للولايات المتحدة والتي ألفت بظلالها على سياستها الخارجية ودورها في العلاقات الدولية(122).

ومن هنا نجد أنّ بداية التفكير الأمريكي التوسعي بدأ من أمريكا اللاتينية، وكانت الانطلاقة على أرضية تعزيز الأمن القومي، وتدعيم الاقتصاد، كواحد من محددات المصالح القومية الأمريكية. وعندما كانت أمريكا اللاتينية نطاق الهيمنة الأوروبية، أنتقل مركز النقل إلى الولايات المتحدة، وهي ليست توسعية بمعنى السيطرة العسكرية، أو السيطرة على الأراضي، بل بمعنى السيطرة والهيمنة، والمناطق الحيوية. أمّا حديثاً يطرح محمد رياض بأن إستراتيجية الولايات المتحدة بالقرن الحادي والعشرين تشبه الإستراتيجية البريطانية في القرن الثامن والتاسع عشر، وذلك من خلال الاستيلاء بالقوة على أقاليم كثيرة في قارات العالم، وإجبار دول عديدة على

عقد اتفاقيات حماية ذليلة أو اتفاقيات محجفة بحقوق سكان تلك الأراضي الشاسعة ومواردها الاقتصادية. مما ترتب عليه شيوع تسميات سياسية، أكثرها ترديدا بريطانيا العظمى والإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس.

وبالمثل نجد الولايات المتحدة أصبحت القطب الوحيد التي تنتشر قواعدها في أرجاء العالم كيفما يتفق مع استراتيجية الهيمنة العالمية الجديدة. ومن ثمّ إذا أرادت الولايات المتحدة البقاء كدولة عسكرية قوية على قمة العالم فهل تضطر إلى الاعتماد المتسارع على الطاقة من الخارج أكثر من أي وقت آخر، وتشدّد قبضتها إمّا من خلال الاحتلال أو الحكومات المحلية الموالية؟. وهل تدخل الولايات المتحدة بذلك متاهة متناهية التشعب لا مخرج منها، بل مزيد من الهيمنة والعسكرية وبالعكس(123).

من ناحية أخرى نجد محمد كمال يطرح بأنّ تيار المحافظين الجدد عبارة عن حركة فكرية يقودها عدد من المفكرين الغربيين الليبراليين أغلبهم من يهود نيويورك، وكانوا في البداية جزءاً من الحزب الديمقراطي ولكنهم انفصلوا تدريجياً عن التيار الليبرالي بسبب ما اعتبروه تحوّل اليسار والليبرالية والحزب الديمقراطي إلى الراديكالية في السبعينات. ولطالما دافع المحافظون الجدد بالماضي عن استمرار سياسة خارجية نشيطة بقيادة الولايات المتحدة في مواجهة الشيوعية، ونظر المحافظون الجدد إلى فكرة انسحاب أمريكا من العالم على أنّها فكرة خطيرة، لأنّ النتيجة المؤكدة لذلك هي أنّ الاتحاد السوفيتي سوف يملأ فراغاً كونياً ناجماً عن انسحاب الولايات المتحدة، فقد اعتقدوا أيضاً أنّ الانسحاب من العالم سيكون له تأثير سلبي على إسرائيل. وقد تبلورت أفكار المحافظين الجدد في مرحلة ما بعد الحرب الباردة في إطار مشروع عرف بالقرن الأمريكي الجديد، وهو مركز بحثي أسس عام 1997، ويهدف لترويج أفكار تتعلق بالقيادة الأمريكية للعالم، إذ لا بد من أن يكون لدى الولايات المتحدة رؤية وإرادة لقيادة العالم، وتشكيل القرن الجديد بما يتلاءم ويتوافق مع المبادئ والمصالح الأمريكية، كما أنّ الهدف الجديد للولايات المتحدة عقب انتهاء الحرب الباردة هو منع ظهور أي قوى أخرى تتنافس الولايات المتحدة على المسرح الدولي(124).

جميع ما سبق ذكره تؤكد بأنّ الولايات المتحدة كانت من البداية تسعى إلى تأكيد وجودها ومكانتها بالعالم، وذلك من حيث فرض هيمنتها على أمريكا اللاتينية بالدرجة الأولى. وكسلوك متوقع من الدولة القومية الواقعية فإنّ

الولايات المتحدة تسعى لتكريس وجودها وهيمنتها على العالم والمؤشر الأبرز على ذلك هو الإنفاق والرصد المتزايد للأموال لمصلحة العسكرية الأمريكية ولضمان تفوقها، والتي تضمن عمر أطول للإمبراطورية. أما تيار المحافظين الجدد الجمهوري فهو الدورة الدموية المتجددة التي ترفد البيت الأبيض بخطط الهيمنة واستراتيجيات الإمبراطورية بصورة حيوية. ومع الاعتراف بالخطوط المركزية للسياسة العامة الأمريكية إلا أن تيار المحافظين الجدد هو الأكثر تشدداً والأعنف بتاريخ السياسة الخارجية الأمريكية.

كما ويذكر أمين شلبي بأنه على الرغم من اختلاف المدارس السياسية والفكرية والأمريكية في النظر إلى القوة المتنامية للصين، بين قوة مهددة للولايات المتحدة ومنافسة لها، ومن يرى الصين لا تمثل أي تهديد، وإمكانية الحوار معها خياراً أفضل، لكن بالنهاية هناك إجماع على أن الصين تمثل أكبر تحدٍ للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين. ومن ثم يشير شلبي إلى أن بريجنسكي خير من تحدّث عن الصين ضمن قارة آسيا التي اعتبرها رقعة الشطرنج الكبرى، والقارة التي ستحسم خيار الولايات المتحدة بالمحافظة على قوتها العالمية. حيث اعتبر بريجنسكي الصين من اللاعبين الجيوسراتيجيين. ومن ثم يمكنها تحدي الولايات المتحدة، في منطقتها وفي العالم، لذلك ظهرت سياسية الاحتواء الأمريكية من جديد عقب التطور النوعي في عدد من السياسات الصينية المحلية والإقليمية والدولية التي تتصل بقضايا ذات أهمية حيوية بالنسبة للسياسة الأمريكية. حيث البرامج الصينية المتعلقة بتجارة الصين في الصواريخ والتكنولوجيا النووية، وبرامج التحديث العسكري الصيني ومشترياتها من السلاح ومنازعاتها الإقليمية في بحر الصين، ثم الفائض التجاري المتزايد مع الولايات المتحدة والذي بلغ 50 مليار دولار في مصلحة الصين. ولذلك تم التنبؤ بصعود الصين كقوة محاربة ستدفع باتجاه عدم الاستقرار في آسيا بصورة تضر بالمصالح الأمريكية الحيوية، كما أن الصين ستسعى لتحقيق قائمة طويلة من الطموحات الإقليمية، الأمر الذي يستلزم أن تواجهها الولايات المتحدة بحسم عن طريق دعم حلفائها على الحدود وزيادة الانتشار لقواتها في آسيا والشرق الأوسط(125).

من الناحية الاقتصادية نجد خديجة محمد تتحدّث بأن معدلات النمو الاقتصادي في الصين تصل إلى 9,4 % سنوياً الأمر الذي يتطلب تأمين احتياجاتها من الطاقة كالنفط والغاز، ومن ثم فإن الاستثمارات الخارجية

الصينية في مجال النفط أحد القضايا المهمة عند دراسة الاستراتيجية الصينية لتحقيق أمن الطاقة، وذلك من خلال سعي الصين لتحقيق أمن الإمدادات النفطية. وقد تمكنت الصين إلى حد العام 1992 من تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال النفط، إذ بلغ الإنتاج المحلي من النفط 142,10 مليون طن، في حين مثل الاستهلاك المحلي 133,54 مليون طن، إلا أنها من بداية عام 1993 بدأت بالاعتماد على استيراد النفط من الخارج، وذلك للإيفاء بمتطلبات الإنتاج المحلي الزائد. وتشير التوقعات إلى أن كمية الاستهلاك المحلي في الصين من النفط ستصل إلى حوالي 400 مليون طن، وذلك في عام 2015 مما يعني لجوء الصين إلى استيراد ما بين 200-300 مليون طن من النفط سنوياً. وتوسعى الإستراتيجية الصينية لتوفير أمن الطاقة، حيث بدأت تسعى داخلياً لبناء مخزون احتياطي استراتيجي، بحيث يصل إلى 15 مليون طن بحلول العام 2010، كما بدأت الصين تخطط للبحث عن بدائل للطاقة من بينها الهيدروكربون.

أما خارجياً فقد سعت الصين لاستيراد النفط من دول مثل الشرق الأوسط وروسيا وآسيا الوسطى، وبعض الدول الأفريقية، وقد مثلت الدول العربية النفطية أكبر مورد للنفط الخام للصين. إلا أن الصين بدأت في التفكير في بدائل أخرى من بينها التعاون مع بعض الدول غير العربية المصدرة للنفط بسبب الاضطرابات السياسية والحرب الأمريكية على العراق وارتفاع أسعار النفط، وبسبب صعوبة الوصول إلى النفط الموجود في آسيا الوسطى لتزايد القواعد العسكرية والشركات النفطية الأمريكية بهذه المنطقة من العالم. والملاحظ أن عدد من الشركات الصينية النفطية تستثمر في كندا منذ العام 1992 وإن أتسمت بطابعها المحدود، إلى جانب دول مثل غينيا والبيرو (126).

ومن هنا فإن النتائج تقتضي الاعتراف بأنّ الخوف والتهديد المركزي للولايات المتحدة لا يتأتى فقط من أقطاب ودول أخرى قوية قد تنهض على الساحة الدولية فقط، بل بحالة التعددية القطبية التي ستقتت حالة الأحادية القطبية والهيمنة الإمبراطورية الأمريكية كأكبر قوة بالعالم. ومن هنا فإنه لا يمكن توقع الصين كقوة عالمية مناوئة 100% للولايات المتحدة، بل يمكن توقعها كمحور مركزي وقطب حيوي في منطقة جنوب شرق آسيا بالقرب العاجل، وعلى الرغم من خطوات التنمية الشاملة المدروسة والدقيقة في الصين وعلاقتها المتوازنة مع كافة دول

العالم، وغياب خطاب التهديد لديها إلا أنها دولة صاعدة بصمت، الأمر الذي يدفع الولايات المتحدة للاعتقاد بحالة التهديد والغش من قبل الصين. خصوصاً بظل النمو الاقتصادي المتزايد والقدرة العسكرية الجيدة، وذلك دون إغفال امتلاكها للسلاح النووي أولاً، وتفوقها الاقتصادي على الميزان التجاري الأمريكي ثانياً. والطرح السابق يؤكد على حاجة الصين للنفط الذي تسعى الولايات المتحدة للسيطرة الكلية عليه، وذلك كمقدمة للهيمنة على الاقتصاد العالمي، والقوى الصاعدة مثل الصين. الحديث عن الولايات المتحدة قاصراً إذا لم تتم الإشارة إلى كونها دولة رأسمالية تعج بالاحتكارات الاقتصادية والعسكرية والمعلوماتية والنفطية، لذلك من مصلحتها تعزيز أرباح هذه الاحتكارات لتبقى الدولة الاقتصادية الأولى والأقوى في العالم.

وفي ظل تعاظم القدرات الاقتصادية الصينية، فهي حتماً بحاجة إلى الطاقة الذهبية المتمثلة بالنفط، وذلك من أجل تعزيز قدراتها وديمومة قوتها الاقتصادية، الأمر الذي يعني احتمالات كبيرة للاختلاف مع الولايات المتحدة على تقاسم النفط في العالم، والذي قد ينعكس على الشركات الرأسمالية والاحتكارية الأمريكية النفطية، ويضر بمصالحها، سيدخل الولايات المتحدة في صراع مع الصين. هذا إلى جانب أن تخفيض نسب النفط المصدر إلى الصين سيسهم في إضعاف إمكانياتها الاقتصادية، الأمر الذي لا يرضي الولايات المتحدة. من ناحية أخرى تسعى الصين لامتلاك مخزون احتياطي نفطي، الأمر الذي يعني أنها ستحافظ على ممتلكاتها النفطية وتستهلك النفط من الدول الأخرى، وهذا يقتضي توسعاً محتملاً وعلاقات اقتصادية متينة مع الدول النفطية على حساب الولايات المتحدة.

من الجانب الإقليمي نجد جمال مظلوم يتحدّث عن المصالح الصينية الروسية المتقاربة في منطقة آسيا الوسطى، حيث تتفق الدولتان على ضرورة التصدي للنفوذ المتصاعد للولايات المتحدة نتيجة استثماراتها الكبيرة خاصة بالدول الغنية بالبترول مثل كازاخستان، دون إغفال وجودها العسكري. الأمر الذي أقتضى تفعيل منظمة شنغهاي للتعاون الإقليمي والتي تضم كل من روسيا والصين وكازاخستان وأوزباكستان وطجاكستان، هذا إلى جانب عضوية المراقب لكل من الهند وإيران وباكستان. مع الأخذ بعين الاعتبار روسيا كقطب مركزي منتج للبترول، وكدولة تمر من أراضيها شبكة ضخمة من أنابيب النفط والغاز لأوروبا تسعى لتعزيز مكانتها الدولية عن

طريق التحكم في إنتاج النفط والغاز الروسي وتجارته. ومن هنا تسعى الولايات المتحدة عبر توثيق علاقاتها مع دول وسط آسيا إلى إنشاء خطوط جديدة لا تمر عبر الأراضي الروسية وذلك لتقويض نفوذ روسيا، أمّا بالنسبة للصين فإنّ مدّ خطوط أنابيب جديدة تمتد من روسيا وإيران وآسيا الوسطى إلى مناطق الاستهلاك الكبير في آسيا، مما يسبب تغييراً جذرياً في التوازنات العالمية لسوق الطاقة. وقد تصبح منظمة شنغهاي عقب عشر سنوات قوة إقليمية مؤثرة وذات ثقل، وتدعم الحركة نحو نظام دولي متعدد القطبية، وهو ما تسعى إليه الصين وروسيا، هذا إلى جانب تأمين اقتصاد الصين لحاجته للنفط بصورة متزايدة (127).

أن أكثر ما قد يثير قلق الولايات المتحدة ويهدد أمنها واقتصادها ومصالحها هو التحالف الثنائي بين روسيا العدو والمنافس القديم، والصين العملاق الاقتصادي المتعظم القوة وذي النظام الاقتصادي والسياسي المطعم بالاشتراكية والشيوعية. الأمر الذي يوضح مصلحة الولايات المتحدة بتكريس وجودها وهيمنتها على دول آسيا الوسطى، حيث يمكن أن تكون قريبة عسكرياً من كلا الدولتين في حال نشوب أي صراع محتمل، كما أنّها تضمن سيطرتها على النفط والغاز الطبيعي الموجود بالمنطقة، الأمر الذي سيكفل استقرار أسعار النفط بما يخدم مصالحها، كما يضمن تحجيم الاقتصاد الصيني المتفجر. هذا إلى جانب الحيلولة دون امتلاك الصين لاحتياطي نفطي استراتيجي يعطيها ميزة اقتصادية، ولأن المؤسسات الدولية تبعاً لتفسير جون ميرشايمر أداة لتقاسم المصالح بين الدول كانت منظمة شنغهاي أداة كل من الصين وروسيا لتعزيز مصالحهما وقلب الموازين في منطقة جنوب شرق آسيا بغطاء مؤسسي. من ثم ماهي طبيعة العلاقة التي تحكم منظمة شنغهاي بمنظمة التجارة العالمية؟.

كما أن شبكة الأنابيب النفطية التي تمر من روسيا إلى دول أوروبا تعطىها ميزة اقتصادية وهيمنة محتملة تقلق الولايات المتحدة التي تسعى لتميرر أنابيب نفطية من دول وسط آسيا الغنية بالنفط لأوروبا في سبيل إقصاء أي نفوذ روسي محتمل. ومن هنا يبرز مربع الرعب الروسي الصيني الهندي الإيراني الذي دفع الولايات المتحدة لجر جيوشها والعودة للاستعمار العسكري المباشر في كل من أفغانستان والعراق. فأفغانستان الموقع الجيوستراتيجي الملاصق لحدود هذه الدول، والعراق المخزون النفطي الضخم. وهذا قطب آخر أخذ بالتبلور ليس بقوة الصين، ولا بمقوماتها، إلاّ أنّه يشق طريقه بقوة، ألا وهو الهند، الدولة ذات القدرة النووية، وذات الكثافة

السكانية، وعضو مجموعة العشرين بمنظمة التجارة العالمية الراغبة في تعددية الأقطاب خصوصاً في جنوب شرق آسيا. الأمر الذي يدفع باتجاه فوضى دولية محتملة في جنوب شرق آسيا ناجمة عن تضارب المصالح، وهذا التضارب ينجم بين دول مربع الرعب، والأساس الذي تجتمع عليه هو تقويض الولايات المتحدة وقص أجنحتها في المنطقة، مع الأخذ بعين الاعتبار بأنّ هذا المربع يتحدى إمبراطورية، والإمبراطوريات لا تتراجع بسهولة، بل تبقى تقاقل إلى اللحظة الأخيرة.

كما وتؤكد نزيرة الأفندي بأنّ هناك قطب آسيوي جديد تتبلور ملامحه وترسم دعائم ومرتكزات انطلاقه ليس على صعيد القارة الآسيوية فقط، ولكنه يسير بخطى حثيثة هادئة ولكن ملموسة ليتخذ مكان ضمن أقطاب آسيا الفاعلة على الصعيد الدولي. وقد يكون بالكلمات التي تحدّث بها رئيس الوزراء الهندي فان موهان سينج في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت في سبتمبر 2004 توضيح للإستراتيجية الهندية الداعية "لتعددية الأقطاب الآسيوية"، واتخاذ موقع ملائم على الساحة الدولية، ابتداء من المنظمات والهيئات وحتى المشاركة في القضايا العالمية. فالهند تترك المسؤوليات وتتطور عن طريق التحولات الاقتصادية والتكنولوجية والتنمية الرائدة، من ثم فإنّه ومع توالي التطورات الدولية، وتمازج التجارب والسياسات الاقتصادية مع المزيد من المرونة السياسية، تبلورت ملامح التعددية القطبية الاقتصادية في آسيا مع انفراد الصين بالقوة الآسيوية المؤثرة على صعيد الساحة الدولية(128).

أمّا أحمد دياب فيشير إلى أنّ موسكو تعتبر سياسة التدخل الغربي بالجمهوريات السوفيتية السابقة بمثابة سلوكيات قد تسفر عن نتائج كارثية، خصوصاً إذا انسحبت على آسيا الوسطى التي قد تدخل مرحلة من الفوضى والحروب الأهلية. وتقترح موسكو بديلاً لذلك تعاوناً أمريكياً وروسياً لإقامة حزام أمن حول الحدود الروسية الأمريكية في دول الرابطة، لا سيما المساعي لنشر قواعد عسكرية في جورجيا وإقامة محطات لطائرات الاستطلاع "أواكس" في قبرقيزيا. الأمر الذي ترفضه موسكو معتبرة أنّه يشكل " مباركة أمريكية لتأسيس منظومة موحدة لجمهوريات آسيا الوسطى تستبعد مشاركة روسيا والصين وإيران(129).

أما سامي ربحانا فيتحدّث عن أبرز الصعوبات التي تعترض النظام العالمي الأمريكي والتي تبرز في روسيا، تلك الدولة التي ورثت الاتحاد السوفيتي المتفكك مع القسم الأكبر من عوامل قدراته القومية ومن تطلّعاته العالمية ورغبته في لعب دور الدولة العظمى في الأزمات الدولية، إنّ المتابع لتطورات السياسة الروسية خصوصاً في مجال العلاقات الدولية يلاحظ مؤخراً أنّ هناك تغييرات تظهر أنّ حكومات روسيا تسعى لامتلاك مكانة دولية من جديد، هذا إلى جانب صعوبات أخرى تعترض النظام العالمي الأوحده في الشرق الأقصى. تلك المنطقة المهمة جداً ديموغرافياً وجغرافياً واقتصادياً وعقائدياً، مع العلم بأنّ التاريخ الأمريكي في الشرق حافل بالتجارب القاسية.

فمن إمبراطورية يابانية محاربة وبادئة هجوماً كاسحاً في بيرل هاربر لم تنتهي نتائجه إلاّ بإلقاء قنبلتين نوويتين على هيروشيما وناكازاكي، إلى جانب فينتام التي كبّدت المؤسسة العسكرية الأمريكية أفسى الخسائر. إلى كوريا الشمالية والهند المالكة للسلاح النووي. والعالم المقبل تبرز فيه قوى كبرى أهمها أوروبا الموحدة مع احتمالات التعاون مع روسيا الدولة التي تمكنت من اجتياز المرحلة الانتقالية بين الاقتصاد المغلق واقتصاد السوق. وجبار صيني طور اقتصاده واستغل ثرواته وإمكانياته، ويمتلك قوى اقتصادية وعسكرية متقدمة، ومعدلات نمو اقتصادي هائلة، وقوة نووية، وحضور بارز خصوصاً في جنوب شرق آسيا(130).

لذلك يمكن الاستنتاج بأنّ الولايات المتحدة تسعى إلى تطويق هذه الدول وإضعافها واحتواءها من خلال دول آسيا الوسطى، في سبيل التصدي لأي حرب باردة أو طاحنة قادمة، ومن هنا لم تمنع القيم الديمقراطية، ولا قيم السوق الحر الأمريكية الولايات المتحدة من ترك أسواق جنوب شرق آسيا تعمل بحرية، بل تعمل حثيثاً على كسر إمكانياتها النفطية، في سبيل إضعافها اقتصادياً. هذا مع الأخذ بعين الاعتبار وجود اليابان التي يفترض بأنّها حليف الولايات المتحدة الاستراتيجي في الشرق. لكن هل ستبقى اليابان الدولة العظمى اقتصادياً والقزمة سياسياً وعسكرياً؟، هل ستتجاوز ذلك الحدث النووي في هيروشيما وناكازاكي وإن مر عليه التاريخ؟. لذلك فإنّ تعظيم الأرباح واحتكارها سلوك واقعي، سواء أكان من خلال سلوك الدولة القومية العقلاني نفسه، أم من خلال استغلال المؤسسات والمنظمات الدولية، لكن هل من العقلانية أن تتوسع الولايات المتحدة في جنوب شرق آسيا والشرق

الأوسط عسكرياً؟، فاحتلالها لأفغانستان والعراق بات واضح الأهداف، فالقواعد العسكرية المتكاملة في أكثر مناطق العالم حساسية لمصالح الإمبراطورية الأمريكية يشكل سقوطاً فادحاً للنظرية الليبرالية الجديدة.

وللتأكيد على ماسبق نجد عاطف عبد الحميد يذكر أن منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين تمثل أهم المواقع الجغرافية التي ثار بشأنها جدل واسع منذ العام 1991 بين مبالغ في قدرتها على تأمين الطاقة ومهون في إمكانياتها. وتزداد الأوراق اختلاطاً حينما تزدهم الخريطة بقوى دولية وإقليمية متنافسة للسيطرة على المنطقة، ليس فقط من قبل روسيا والصين وتركيا وإيران، بل بولوج الولايات المتحدة وإسرائيل بتطلعات وافدة طامعة في الإقليم وفي موارده. ومن بين دول آسيا الوسطى الخمس - كازاخستان وقرغيزيا وأوزباكستان وتركمنستان وطاجيكستان تشاطيء كازاخستان وتركمنستان الأحواض الترسيبية الكبرى على الساحل الشرقي لبحر قزوين، بينما تمثل بقية الدول التي لا تمتلك حقول نفطية ثروة من نوع آخر تكمن في موقعها الاستراتيجي لنقل النفط والغاز من هاتين الدولتين إلى أسواق شرق وجنوب آسيا. ومن بين دول القوقاز الثلاث أذربيجان وجورجيا وأرمينيا، تمثل أذربيجان أكبر دول قزوين امتلاكاً للثروة النفطية، بينما تكمن أهمية الدولتين الأخريين في فعالية الموقع الجغرافي لنقل النفط والغاز لتركيا وجنوب أوروبا، لذلك تعتبر منطقة حساسة ومصدراً هاماً للمواد الخام من قبل كل من تركيا والصين والهند.

وهو ما يجعل تصدير النفط والغاز من منطقة وسط آسيا والقوقاز محط تنافسات بين الدول القادرة على مد شبكات الأنابيب عبر أراضيها إلى السوق العالمية، وأهم هذه الخطوط تلك التي تمر عبر روسيا إلى أوروبا، وعبر جورجيا إلى تركيا، ومن كازاخستان إلى الصين، ومن تركمنستان إلى آسيا الجنوبية. وأهم هذه الخطوط تلك التي تلقى دعماً من الولايات المتحدة ذلك الأنبوب الذي يمر من العاصمة الأذرية باكو إلى العاصمة الجورجية تبليسي وصولاً إلى الميناء التركي جيهان على البحر المتوسط ومنه إلى السوق العالمية. ومن ثم غدت آسيا الوسطى بعد أحداث 11/سبتمبر 2001 جزءاً من خريطة القواعد العسكرية للولايات المتحدة التي تسعى إلى إرساء إمبراطورية برمائية في جنوب ووسط آسيا، فأقامت خمس قواعد في قرغيزيا، وطاجيكستان وتركمنستان. أما القاعدة الأمريكية في قرغيزيا فتقوم بمهام الإمداد والتموين للقوات الأمريكية في أفغانستان ويذكر أنها ستزود

بطائرات أو أكس ذات المهام التجسسية على الدول المجاورة، أمّا الوجود العسكري الروسي في قرغيزيا فيتألف من قاعدة "كانت" الجوية، إلى جانب قاعدتين عسكريتين لتوجيه الغواصات النووية عبر الاتصال بالأقمار الصناعية، ومحطة استقبال المعلومات من الأقمار الصناعية وتوجيه الصواريخ الباليستية (131).

هذه المنطقة باتت عصب النزاع والصراع القادم، فهل من المتوقع أن نشهد حرباً عالمية ثالثة تديرها الدول العظمى وتدفع ثمنها شعوب جنوب شرق ووسط آسيا، خصوصاً إذا ما استرجعنا مشهد الحروب العالمية الأولى والثانية المتعدد الأقطاب، والمتضارب المصالح. فأحادية القطبية الأمريكية اليوم تصارع في سبيل استمرارية هيمنتها، والقوى الصاعدة تصارع في سبيل اكتساب المكانة السياسية والاقتصادية والدولية في العالم، مشهد يقودنا إلى حروب طاحنة في الطريق، ومشهد يعيدنا إلى فترة الحرب الباردة والثنائية القطبية التي ضمنت نوعاً من الاستقرار النسبي في العالم. وهنا يبرز طرح كينيث والتز حين استنتج أن ثنائية القطبية هي النظام الأكثر استقراراً في العالم، والرصد التاريخي يشير إلى أن تعددية القطبية جلبت الكوارث للعالم، تماماً كما تجر أحادية القطبية في الوقت الحالي العالم إلى الهاوية في سبيل تعزيز الإمبراطورية الأمريكية وبقائها.

لقد سلّطت المعطيات السابقة الضوء على المصالح الأمريكية في جنوب شرق ووسط آسيا، لكن ما علاقة الشرق الأوسط بالمصالح الأمريكية والمخططات الاستراتيجية في هذه المنطقة؟، أم أنها حلقة متصلة من العوامل والاعتبارات الممتدة من الشرق الأوسط إلى آسيا، والتي لا يمكن فصل أحدها عن الأخرى. فهناك اعتبارات سياسية تتعلق بالسيطرة وتكريس أحادية القطبية، وهناك اعتبارات اقتصادية تتعلق بالهيمنة على المصادر النفطية، وهناك اعتبارات اجتماعية ذات صلة مباشرة بالحرب على الإرهاب، والنمو المتصاعد للحركات الإسلامية، وهناك حديث عن كون إسرائيل الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط.

من الجانب المفاهيمي يطرح محمد السعيد إدريس أن مصطلح الشرق الأدنى تشكل منتصف للقرن التاسع عشر (1850) الذي سبق بروز مصطلح الشرق الأوسط، ولم يكن مجرد مصطلح سياسي أو جغرافي ولكنه كان يعكس مفاهيم محددة لمشروع استعماري استهدف المناطق التي استوعبها خاصة تركيا وسوريا وفلسطين ولبنان

ومصر وجزيرة قبرص، وهي المناطق التي كانت تشملها أغلب أجزاء الإمبراطورية العثمانية. وظهر المصطلح ليعبر عن مشروع يستهدف الاستحواذ على هذه المناطق ضمن مخطط تفكيك الإمبراطورية العثمانية، وفي نفس السياق تطور مشروع الشرق الأوسط لعبر عن مشروع استعماري تزامن أو ترافق مع ظهور الصهيونية كحركة سياسية عالمية منظمة ويشمل منطقة تشكل امتداد للشرق الأدنى والأقصى. وهي أغنى مناطق العالم بالنفط والمعادن، وتتمتع بموقع استراتيجي مهم بين القارات الثلاث أوروبا، وآسيا، وأفريقيا، وتشمل بلدان شبه الجزيرة العربية والعراق أفغانستان وإيران، إضافة إلى كل من الشرق العربي ومصر. وهو بهذا المعنى أضاف دولا إلى العالم العربي، واستبعد دولا عربية، الأمر الذي جاء في سياق حرب الهويات التي باتت تمثل عصب فكرة احتواء المشروع العربي وتفكيكه(132).

من ثم يتحدّث إدريس من المنظور الصهيوني عن "مشروع بيرس للشرق الأوسط الجديد" الذي حدد شمعون بيرس رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق وجود أربعة عوامل جوهرية تمثل الإطار الجديد للنظام الإقليمي المطلوب: الأولى هي الاستقرار السياسي إذ أنّ الأصولية تشق طريقها سريعا وعميقاً في كل بلد عربي في الشرق الأوسط مهددة بذلك السلام الإقليمي إلى جانب استقرار الحكومات بعينها. والثانية هي الاقتصاد، إذ أنّ إنشاء منظمة تعاون إقليمية تتحرك على قاعدة فوق قومية هي الرد الوحيد على الأصولية. والثالثة هي الأمن القومي إذ أنّ السبيل الوحيد لضمان مستوى معقول من الأمن القومي في هذا العصر عصر الصواريخ أرض-أرض والقدرات النووية هو إقامة نظام إقليمي للرقابة والرصد. والرابعة هي إشاعة الديمقراطية وليست الديمقراطية مجرد عملية تضمن الحرية الشخصية والمدنية هي أيضاً هيئة رقابية تحرص على السلام وتعمل على تبييد العوامل الكامنة وراء التحريض الأصولي، والهدف الرئيسي من هذا المشروع هو إقامة نظام إقليمي على غرار الجماعة الأوروبية، يتضمن تفعيل مؤسسات الشرق الأوسط.

أمّا مشروع الشرق الأوسط الكبير فهو يجسّد المشروع الإمبراطوري الأمريكي لمرحلة ما بعد انتهاء القطبية الثنائية والذي طرح كرد فعل على هجمات(11/سبتمبر 2001) يمثل ذروة تطور المشروع الإقليمي الشرق أوسطي، وبداية هذا المشروع جاءت مع تأكيد الرئيس جورج بوش الأب في كلمته الافتتاحية في مؤتمر

مدريد للسلام أن جوهر السياسة الأمريكية لا يقتصر على حل النزاع العربي- الإسرائيلي بل تهيئة الأجواء أيضاً لإقامة النظام الإقليمي الشرق أوسطي. ومن الأهداف المحورية لهذا المشروع ظهور صراع عربي إيراني وقد بدت ملامحه من مواقف بعض الدول العربية إزاء حرب لبنان التي خاضها حزب الله ضد إسرائيل، وصراع سني شيعي يجري فرضه وتعميمه على كثير من الدول العربية بحيث يتزامن مع الاستقطاب الجديد بالمنطقة بين عرب وفرنس مما يفتت الوحدة الوطنية للدول العربية بهدف إعادة رسم خرائط سياسية على أسس طائفية وعرقية(133).

المعطيات السابقة تنقلنا إلى جذور مفهوم الشرق الأوسط، حيث أن إطلاق المفهوم على المنطقة يأتي على أثر الرغبة في تفتيت التضامن العربي وفي سبيل كسر شوكة الهوية العربية، هذا إلى جانب زرع إسرائيل في سبيل تمرير مصالح الدول العظمى التي تعاقبت على المنطقة وبالتحديد بريطانيا ومن ثم الولايات المتحدة.

من ناحية أخرى لم توفر الحركة الصهيونية ولا حتى إسرائيل أية فرصة تعاون مع هذه الدول في سبيل تعزيز مصالحها في الوجود والبقاء أيضاً، فموقع العالم العربي الجغرافي المتوسط والمميز وغناه بالنفط وإشرافه على طرق مواصلات برية وبحرية والمضائق المائية الهامة. جميعها عوامل ساهمت في حياكة الخطط الاستعمارية والمهيمنة اتجاهه. وما إضافة أفغانستان وإيران وأحياناً تركيا، وبالتأكيد إسرائيل إلا وسيلة لتذويب الهوية العربية وبنفس اللحظة وسيلة لتحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية النفطية، ومن ثم تأتي المبادرات والمشاريع الشرق أوسطية في سبيل إطفاء الشرعية على مختلف آليات حماية هذه المصالح.

شمعون بيرس يتحدث بأن الديمقراطيات لا تتعارك، وإسرائيل الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط تواجه العنف والأصولية، أليست هي السبب المباشر لبروز التيارات السياسية العنيفة والحركات الأصولية، وكيف يمكن لدولة أن تطلق على نفسها بأنها ديمقراطية وهي دولة تفتقر إلى المواطنة الصالحة وتمارس التمييز العنصري بين المواطنين العرب واليهود؟، بل تعتبر نفسها دولة اليهود، وما مناداتها بهذا النظام الإقليمي المرتكز على الاقتصاد إلا وسيلة من وسائل التطبيع مع العالم العربي، ومحاولة للحصول على الاعتراف ليس بالضرورة من قبل الدول العربية، بل من قبل الشعوب التي لا توفر فرصة واحدة تشهر فيها عداؤها

لإسرائيل. وكما تمرر الولايات المتحدة مشاريعها في ظل الأصولية والإرهاب، باتت إسرائيل تنتهج نفس الأساليب في سبيل تحقيق مصالحها، وحشد التأييد الدولي.

أمّا الولايات المتحدة الأمريكية ومشروعها الذي أطلقته تحت تأثير حماية الحرب على الإرهاب، بحيث اعتبرت العالم العربي مفرخة للعنف والإرهاب، واعتبرت الحركات الإسلامية أصولية متطرفة لا بد من اجتثاثها. وجميعها أسباب واهية أبعد ماتكون عن الواقع، لأن الغاية النهائية من أي مشروع يحمل مسميات الشرق الأوسط تتمثل في بسط الهيمنة والسيطرة على المنطقة، ودحض الهوية العربية، وتكريس وتعزيز السيطرة على آبار النفط، إلى جانب الاعتراف بوجود دولة محط اختلاف كبير وهي إسرائيل. الأمر الذي يبرر ويفسر تقارب المشاريع الأمريكية والإسرائيلية، فالولايات المتحدة تسعى لتعظيم الدور الأمريكي في شتى المجالات، وهي تترجم تحديها بصياغات جديدة لمجمل واقع الساحة الدولية والتفاعلات السياسية، بما يشمل الدولة القومية والمنظمات الدولية والإقليمية. وبالتالي تستخدم استراتيجيات الردع تارةً والضربات الاستباقية تارةً أخرى، الأمر الذي يؤدي بالنهاية وبحسب اعتقادهم إلى تكريس الإمبراطورية العالمية الأمريكية، فإنّ الولايات المتحدة اليوم تسعى لقلب خارطة الشرق الأوسط جذرياً لتضمن لنفسها منطقة نفوذ وسيطرة واسعة بالتوازي مع دول جنوب شرق آسيا، وذلك بما يتضمن الأبعاد السياسية والاقتصادية. وما التعاون الإسرائيلي الأمريكي إلا انعكاس لمصالحهما المزدوجة، إنه محور عسكري جاهز لأية مواجهة عسكرية محتملة في المستقبل القريب.

أمّا طاهر شاش فيذكر بأنّ الولايات المتحدة هي اللاعب الرئيسي في منطقة الشرق الأوسط، تقوم بدور الوسيط الوحيد في عملية السلام بين الدول العربية وإسرائيل، وتخضع كل من العراق وإيران لسياسة الاحتواء المزدوج وتتولى حماية مصادر البترول الخليجية. كما وتعزز منتجات أسواق المنطقة وتفرض عليها العولمة بمفاهيمها التي تحقق مصالحها، وتسعى لإقامة نظام إقليمي جديد في الشرق الأوسط، وتحارب ماتسميه ظاهرة الإرهاب، وتبذل كافة المحاولات وتمارس كافة الضغوط من أجل الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل في هذه المنطقة لتكون إسرائيل هي الدولة النووية الوحيدة فيها(134).

من ثم يضيف شاش بأنه "على الرغم من تأمين الولايات المتحدة لإمدادات النفط، ووجود عدد من القواعد العسكرية الأمريكية الضخمة في الشرق الأوسط إلا أنها مازالت الداعم الأول لإسرائيل، وذلك بفعل تأثير اللوبي الصهيوني على السياسة الخارجية الأمريكية. حيث نجحت الدعاية الصهيونية في خلق رأي موالي لإسرائيل، فهي الدولة الصغيرة المسالمة المحاطة بدول معادية مصممة على تدميرها وإلقاء شعبها بالبحر، وهي الدولة الديمقراطية التي تحيط بها ديكتاتوريات شمولية. والإسلام الذي يعتنقه هؤلاء العرب دين متطرف في عنفه، في حين أن اليهودية هي الديانة الأم للمسيحية، وإسرائيل تنتمي لهذه الحضارة اليهودية المسيحية". وقد روج أنصار إسرائيل بالولايات المتحدة لفكرة أن إسرائيل تعتبر رصيماً استراتيجياً لها في منطقة الشرق الأوسط، وقد تبنت معظم الإدارات الأمريكية هذه الفكرة، ويشير أنصار هذا المذهب إلى موقع إسرائيل الجغرافي والبنية التحتية واللوجستية فيها، وقدرتها الدفاعية وخبراتها القتالية وقدراتها الإستخباراتية والبحثية التي تستفيد منها الولايات المتحدة. أما المعارضون لهذا المذهب فهم يرون بأن علاقة الولايات المتحدة بإسرائيل تجلب لهم المتاعب (135).

ومن هنا نجد الولايات المتحدة تحتكر الوساطة في حل النزاعات وتوقيع المعاهدات في الشرق الأوسط، وترفض أي تدخل من قبل روسيا بالتحديد بالمنطقة، فروسيا عارضت الحرب الأمريكية على العراق بقوة، وحالت التدخل بالنزاع العربي الإسرائيلي مراراً، ويسجل أنها من الدول الأولى التي استقبلت قيادة حركة حماس عقب فوزها بالانتخابات، على الرغم من الحرب الإعلامية الضروس التي شنتها عليها إسرائيل والولايات المتحدة. هذا دون إغفال العلاقات الروسية السورية والإيرانية الوطيدة، فسوريا وإيران من دول محور الشر الأمر الذي لا يرضي الولايات المتحدة. أما الصين فبضائعها تجتاح شتى بقاع العالم قبل الدول العربية وتتمتع بإقبال شعبي كبير، ومع الأخذ بعين الاعتبار بأن دول الخليج العربي تتمتع بمستويات دخل عالية ناجمة عن عائدات النفط، مما يعنى نسب مرتفعة جداً من الاستهلاك تعود على الميزان التجاري الأمريكي بالنفع. ودخول قوة اقتصادية منافسة كالصين يؤثر بالضرورة على الولايات المتحدة، وعلى أرباحها الاقتصادية بالمنطقة، أما إيران التي تعمل حثيثاً في سبيل امتلاك السلاح النووي، فهي أشد ما يقلق الولايات المتحدة، وكذلك إسرائيل، ويهدد مصالحهما.

ومن هنا يطرح برادلي تايلر أن الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة هي السيطرة وحالة التسلط التي تعني حالة من السياسات الدولية التي تهيمن فيها دولة على دولة أخرى نتيجة لقوتها وتفوقها العسكري، وبذلك فإنّ السيطرة الأمريكية تمنحها القدرة على إعطاء الأولوية لمصالحها الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية كما تمنحها القدرة على تقديم أفكارها إلى المجتمع الدولي بوضع مقاييس تطبيق ونظم سياسية مقبولة تعكس قيمها. من ثم يضيف بأنّ الحرب على الإرهاب، والسيطرة على العراق، سخرت كل الظروف للرئيس الأمريكي بوش ليحدث تغييرات بالمنطقة باستخدام السلطة والهيمنة الأمريكية. وذلك لإنشاء أنظمة حكم مؤيدة في الشرق الأوسط تماماً كما فعلت الولايات المتحدة في أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية، ومن ثم هي تسعى لخلق حكومة مناصرة في العراق، وإنشاء قواعد عسكرية راسخة، إلى جانب ممارسة الضغط على سوريا وإيران لتغيير سياساتها بالمنطقة، ومن ثم يضيف تايلر بأنّ الحرب على العراق كشفت عن توتر في العلاقات السعودية الأمريكية لأنّ الولايات المتحدة تدرك أنّ الشعب السعودي يزداد تطرفاً وعداءاً للأمريكيين، والسعودية تدعم حركات إرهابية كحماس التي تنفذ هجمات ضد إسرائيل (136).

ومع ذلك فإنّ وجود حكومة مؤيدة لأمريكا في العراق سيسمح لها بإجراء تعديلات جذرية في السعودية، أمّا بالنسبة لإيران فالولايات المتحدة تسعى إلى محاولة تطويقها دبلوماسياً وحصارها اقتصادياً، كما تعمل على زيادة الدعم السري للحركات والمتقنين السريين والمنشقين والمعارضين للنظام في سبيل تسهيل مهمة إسقاطه. وبالنهاية يُطرح الخيار العسكري تماماً كما فعلت إسرائيل حين قصفت المفاعل النووي العراقي، ومن ثم تمارس الضغوط على سوريا في سبيل إنهاء دعمها للإرهاب، وطرد قادة الحركات الإرهابية الفلسطينية، وضمان عدم تسلل الإرهابيين من حدودها. الأمر الذي دعا إليه بول ولفويتز نائب وزير الدفاع الأمريكي حيث العمل على تغيير النظام في سوريا (137).

هذا الطرح يوضّح لنا المصالح الأمريكية المستجدة في الشرق الأوسط حيث تسعى الولايات المتحدة إلى تعزيز هيمنتها على آبار النفط وإقامة قواعد عسكرية جديدة ثابتة في المنطقة، فالولايات المتحدة تمتلك قواعد عسكرية في قطر والسعودية والكويت. كما أنّ بوارجها البحرية تملأ الخليج العربي، لكن التواجد العسكري

المكثف في العراق يعني قاعدة عسكرية مطلة على إيران ذات النظام السياسي الإسلامي والمشهورة عداها بوجه الولايات المتحدة وإسرائيل، وقاعدة عسكرية ملاصقة للحدود السورية، حيث أن سوريا حليفة لإيران، هذا إلى جانب احتضانها لعدد من قادة الفصائل الفلسطينية المتهمه بالإرهاب.

كما أن العراق وأفغانستان تمثل الدعم اللوجستي اللازم للولايات المتحدة بحال نشبت حرب محتملة بينها وبين دول جنوب شرق آسيا. ومن ثم يأتي مربع الرعب الصيني الروسي الهندي الإيراني، المربع الاقتصادي والسكاني الضخم، والعسكري النووي، والباحث عن صوت ومكانة سياسية على الساحة الدولية، ووجود الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان يوفر لها خيارات أفضل لأية مواجهات قادمة. من ثم فإن الولايات المتحدة تسعى لإعادة ترتيب الدول والأنظمة في الشرق الأوسط في سبيل توفير الهدوء النسبي ولمواجهة حاسمة مع مربع الرعب. إن التوسع الأمريكي المحموم في العالم ناجم عن منطق أحادية القطبية الذي يقتضي رغبة الولايات المتحدة القوية في تكريس هيمنتها وديمومة إمبراطوريتها، وردع ومنع أي قوى دولية منافسة، قد تجر العالم إلى حالة من تعددية القطبية تفقد الولايات المتحدة في إطارها إمبراطوريتها.

أما عبد الوهاب المسيري فيطرح بأن البعض يعتقد أنه ليس من مصلحة الولايات المتحدة أن تدخل في معركة مع الشعب العربي، بل من مصلحتها أن تتعاون معه في كل المجالات الممكنة، لأن مثل هذا التعاون سيؤدي لاستقرار المنطقة وسيعود على الولايات المتحدة بالفائدة. لكن الولايات المتحدة لا تأخذ هذه المعايير بعين الاعتبار وتتمادى في دعم إسرائيل معنقين بأن هذا الوضع ناجم عن قدرة اللوبي الصهيوني الضخمة الضاغطة على الولايات المتحدة، بحيث لا تتصرف وفق ما تمليه عليها مصالحها، بل ما يمليه عليها اللوبي الصهيوني. ولكن مالم يخطر على بال هؤلاء بأن الولايات المتحدة تدرك بأن "عدم الاستقرار المحكوم **Controlled Instability**"، أو الفوضى الخلاقة أفضل وضع تعمل من خلاله الولايات المتحدة، وأن وضع التجزئة العربية يخدم مصالحها، وإسرائيل هي أدواتها لإيجاد حالة من عدم الاستقرار الذي يخدم مصالح أمريكا الحيوية.

ومن ثم يشير الكاتب إلى مساهمات كل من جون ميرشايمر وستيفن والتر حول اللوبي الصهيوني كمحرك للسياسة الخارجية الأمريكية، حيث أكدت دراساتهم بأنّ هناك ثقل يؤثر بالسياسة الخارجية الأمريكية حيث المصالح الاقتصادية الاستراتيجية المتمركزة في يد القوى المحلية والمتمثلة في مركب الدولة، وذات العلاقة بالشركات الكبرى. أم أنّ اللوبي الصهيوني هو صاحب اليد العليا بتوجيه السياسة الخارجية للشرق الأوسط، لذلك لابد من التمييز بين أمرين: فشل السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط ودور اللوبي في هذا الفشل. بينما يجد تشومسكي بأن أمريكا نجحت بالشرق الأوسط بصورة منقطعة النظير، حيث أبقت على إسرائيل قوة عسكرية تضاهي مجمل دول المنطقة، وحافظت على دعمها للأنظمة الموالية في مصر والسعودية والأردن، وحافظت على سيطرتها على آبار النفط(138).

وللتأكيد نذكر بأنّ من أبرز محاور دراسة اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية بأنّ الولايات المتحدة أبقت إسرائيل حجر الزاوية في سياساتها الخارجية في الشرق الأوسط، الأمر الذي هدد أمنها بصورة مباشرة، حيث ضحّت الولايات المتحدة بأمنها القومي لمصلحة دولة أخرى. والإجابات تذكّر بوجود مصالح استراتيجية مشتركة، إلا أنّ الواقع يشير إلى وجود جماعات ضغط ولوبي إسرائيلي نجح بصورة كبيرة في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية، وعمل جاهد على إقناع الأمريكيين بأنّ مصالح الولايات المتحدة وإسرائيل متطابقة بالجوهري. ومع أنّ إسرائيل كانت حليفاً استراتيجياً بحقبة الحرب الباردة، وضربت القوى العربية المناصرة للاتحاد السوفيتي عام 1967، وساهمت في ردع الامتداد الشيوعي بالعالم العربي، إلا أنّ هذا الدور كبّد الولايات المتحدة تكاليف ضخمة، ومن ثم تحولت إسرائيل إلى عبء استراتيجي. ففي عام 1991 لم تتمكن الولايات المتحدة من استغلال القواعد العسكرية الإسرائيلية خوفاً من شق التحالف العربي، بل اضطرت للدفاع عنها أمام الصواريخ العراقية من خلال تزويدها بمنظومة الصواريخ الدفاعية باتريوت الآلية. وأعاد التاريخ نفسه بالعام 2003 حيث لم تتمكن الولايات المتحدة من استغلال إسرائيل على الرغم من رغبتها بالمشاركة بالحرب، لأنّ ذلك سيشعل فتيل الخلافات العربية الأمريكية(139).

هذا التحليل يفسر كما ويرصد استمرارية الدعم الأمريكي لإسرائيل بتأثير مباشر من الضغط الذي يمارسه اللوبي الصهيوني، ومن ثم يفسر كيف تحولت إسرائيل من شريك إستراتيجي إلى عبء. لكن هناك العديد من المحاور من الجانب الآخر، إذ تلعب إسرائيل دوراً مركزياً في تكريس الفوضى وتأجيج النزاعات في المنطقة، الأمر الذي يبرر حاجة المنطقة إلى المعونات والمساعدات الخارجية التي غالباً ما تكون أمريكية. ومن هنا يصبح التدخل الأمريكي بالمنطقة سهلاً وشرعياً، سواء أكان من حيث صفقات السلاح، أم على صعيد حل النزاعات والوساطة بالعملية السلمية. حيث أكد المسيري على مصطلح الفوضى البناءة التي تصب بالمحصلة بخانة الهيمنة الأمريكية، حيث يجري العمل على تكريس تجزئة العالم العربي وتمزيقه.

من جانب آخر يطرح بشير عبد الفتاح بأنه على الرغم من تعاون إيران مع الولايات المتحدة في حربها ضد أفغانستان جاء الملف العراقي ليعود بالعلاقات الإيرانية الأمريكية للتوتر، حيث خشيت إيران من عراق جديد قد يكون أداة تطويق لها وقاعدة عسكرية للولايات المتحدة، مما يحاصرها ويضعف من تطلعاتها الإقليمية. الأمر الذي دفع طهران للتدخل بالشأن العراقي، وتعزيز فرص الأغلبية الشيعية في الحكومة الجديدة، هذا إلى جانب دعم المقاومة ضد الاحتلال الأمريكي، لرفع كلفة بقاء القوات الأمريكية في العراق. كذلك دفعت العلاقات الإيرانية السورية باتجاه تصعيد التوتر بين واشنطن وطهران، بعد أن أعلن الجانبان: السوري والإيراني في فبراير 2005 عزمهما على تكوين جبهة مشتركة لضم العراق ولبنان مستقبلاً من أجل التصدي لأية تهديدات خارجية، وتعهدت إيران بحماية سوريا من أي اعتداء خارجي(140).

ومن هنا فإنه بالوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة إلى طي الشرق الأوسط تحت جناحيها في سبيل التصدي لمربع الرعب، تهب الرياح بما لا تشتهي السفن حيث تبرز التحالفات المضادة، والمحاور المعاكسة. من ثم يطرح أيمن شبانه بأن الرئيس الإيراني محمد خاتمي أستغل جولته عام 2005 بجولة أفريقية زار خلالها سبعة من دول القارة، حيث عملت إيران على دعم علاقاتها مع عدد من الدول الأفريقية، من خلال العلاقات الدبلوماسية، والعضوية المشتركة في منظمة المؤتمر الإسلامي. حيث يسعى خاتمي إلى حشد التأييد الأفريقي، من خلال المرتكزات الأساسية التالية القاضية بتفعيل الدور الإيراني الإقليمي، في سبيل محاصرة السياسة الأمريكية

الرامية لمحاصرة إيران وعزلها دولياً. هذا إلى جانب العمل على دعم المصالح الإيرانية الاقتصادية لغنى القارة بالمواد الطبيعية والخام، كما تسعى إيران إلى تأكيد قدراتها كشريك تنموي قادر على طرح المبادرات وتقديم المعونات. هذا إلى جانب إبراز التضامن الإيراني مع قضايا القارة الأفريقية ومشاكلها من جوع وفقير وتمييز عنصري واستغلال للشعوب، حيث انتقد خاتمي تاريخ تجارة الرق الأوروبية(141). وهنا يبرز التعقيد حيث لا تكفي إيران بالسعي لامتلاك السلاح النووي، بل تسعى للحصول على مكانة إقليمية في الشرق الأوسط وأفريقيا المنطقة الأكثر حساسية بالنسبة للولايات المتحدة، لتتسع حلقة التوتر من مربع الرعب في آسيا إلى النشاط الإيراني في أفريقيا، الأمر الذي يفسر التحرك الأمريكي الأخير ضد الصومال.

من جانب آخر يطرح علي عبد الصادق بأنّ حلف شمال الأطلسي يسعى للتكيف مع البيئة الأمنية الجديدة لعالم ما بعد الحرب الباردة، وذلك من خلال المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف الذي تبناه في قمة واشنطن 1999، ويتمثل هذا المفهوم في بعدين رئيسيين: الأول عدم تقييد تحركات الحلف بقرارات مجلس الأمن الدولي، مما يعني قيامه ومشاركته في عمليات عسكرية في أي مكان في العالم دونما حاجة لاستصدار قرار من مجلس الأمن في هذا الشأن. والثاني تبني مفهوم جديد يحول مهمة الحلف من مجرد الدفاع عن الجغرافية الأطلنطية والفضاء الأطلنطي كمجال جغرافي رئيسي للحلف إلى تحالف دفاعي عن مصالح شركاء الحلف وأعضائه عبر العالم كله. وهذا يعني إسقاط الجغرافيا وما تمثله من حواجز على المجال الأمني للحلف، وفي إطار هذه الاستراتيجية الجديدة أعلن الحلف لأول مرة في تاريخه قيادة عمليات عسكرية خارج الفضاء الأطلنطي.

وتمثل ذلك بقيادة قوات حفظ السلام في أفغانستان، هذا إلى جانب أنّ هناك مقترحات تتعلق بإرسال قوات غير قتالية لمهام تدريبية في العراق، والاستعداد للقيام بدور ما لدعم أية اتفاقيات تسوية لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، وتعاونه مع دول الخليج. إلى جانب ممارسته الضغوط على إيران لتغيير سياستها النووية، الأمر الذي يشير إلى توافق دولي وأطلنطي لدور الحلف في أحداث السياسة الدولية(142).

أمّا محمود عوض فيطرح بأنّ حرب أفغانستان والعراق أوضحتنا عملياً حدود القدرة الأمريكية على احتكار دور رجل الشرطة العالمي، ومن هنا تزايد التركيز الأمريكي يوماً بعد يوم على حلف شمال الأطلسي، الآن توجد قوات الحلف في أفغانستان وبعيداً عن غطاء الأمم المتحدة، والملاحظ أنّ الحلف قد توسّع ليصل حدود روسيا الاتحادية. ومن ثم يشير عوض إلى احتمالات طلب الكونغرس الأمريكي تخفيض القوات الأمريكية في أوروبا والشرق الأقصى والخليج، ومن ثم يجيب على ذلك بأنّ فوضى عارمة ستسود العالم، لأن أوروبا لا تستطيع حماية نفسها. والخليج سيكون مسرح التنافس الدولي، بالنهاية يسعى الحلف لتحزيم روسيا بالقواعد العسكرية والهيمنة على ثروات العالم الثالث(143).

للإضافة نشير إلى تصريح لوارن كريستوفر لدى تسلمه مهام منصبه في الإدارة الأمريكية الجديدة حيث قال "إذا كنا قادرين على توفير السلام للجماعات العرقية التي تعيش في الوطن الواحد فسوف نطالب كل جماعة عرقية بالاستقلال ليصبح في هذا العالم خمسة آلاف دولة بدلاً من العدد الحالي الذي لا يكاد يتعدى 200 دولة(144). الأمر الذي يفسر الخطط الأمريكية في الشرق الأوسط، وبالتحديد مشروع الشرق الأوسط الجديد، القائم على النزعات الطائفية والدينية والعرقية والدينية. ويذكر عاطف ألغمري بأنّ الولايات المتحدة ستظل تمارس نهجاً سارت عليه دائماً وهو حساب خطاها وتحركاتها في الشرق الأوسط من منظور ميزان القوى مع دول المنطقة، فما دامت المنطقة في حالة ركود وسكون وفاقدة للقدرة والاستراتيجية فإن ميزان العلاقة يميل تلقائياً ناحية ما هو في غير مصلحة العرب. ليس فقط لأن أمريكا تريد ذلك، بل لأن تلك طبيعة حركة ميزان القوى، وما دامت تؤمن بأن المنطقة بما فيها من احتقان وعدم استقرار وغياب للديمقراطية ستظل تفرز مصادر تهديد لأمنها القومي، فهي لن تسحب خط المواجهة من داخل العالم العربي إلى أنّ يأتي يوم يفوق فيه العرب ويعرفون كيف يميلون بميزان القوى ناحيتهم على الأقل، من أجل صد أية أخطار تهدد أمنهم القومي ومصالحهم ومستقبلهم(145).

التحليل السابق يفسّر بأنّ أهداف التوسّع الأمريكي في العالم اقتضت استخدام حلف الناتو واستغلاله إلى جانب الاستعانة بجيوش الحلف لمؤازرة الجيوش الأمريكية، فوجود حلف الناتو بأفغانستان تحت مسميات حفظ السلام سهّل مهمات الجيش الأمريكي في العراق، أمّا تسهيل مهام الحلف بمنأى عن قرارات مجلس الأمن فيعكس

رغبات الولايات المتحدة الإمبراطورية وانتهاجها لسياسات القوة بالعالم. فهي تستغل مؤسسة، وتقصي أخرى أمام مصالحها القومية، أما توسع المجال الجغرافي للحلف بمنأى عن الأطلنطية فيشير بصورة مباشرة إلى استغلال الحلف في سبيل تطبيق المشاريع الأمريكية المختلفة وتعزيزها، ومن هنا فإن القانون الدولي بمثابة الظل الذي تستظل به الولايات المتحدة حينما تكون بحاجته، لكن سرعان ما تضرب به عرض الحائط حين تتمكن من ترويج سياساتها وتطبيق مشاريعها بنفسها. فهي بنفس اللحظة تستغل قرارات مجلس الأمن لنزع سلاح حزب الله في لبنان، لكنها تقصدها في سبيل تسهيل مهام حلف الأطلسي في أفغانستان والعراق وغيرها، إنه سلوك واقعي بحت، يعترف بوجود المؤسسات الدولية ودورها، لكن بما يخدم مصالح الدولة القومية. وفي الوقت الذي تستغل به الولايات المتحدة الحلف لتحقيق توازن القوى في المنطقة، نجدها لا تتردد لحظة بتعزيز النعرات والفتن الطائفية والعرقية، والحروب الأهلية الدموية، الأمر الذي يتنافى تماماً مع القانون الدولي ومنظومة حقوق الإنسان التي تجري بعكس طوفان الهيمنة والسيطرة الأمريكية، بل تقف بوجودها على الهامش، مكنتها بالتقارير الدورية التي تشتمل انتهاكات هنا واختراقات هناك إلى جانب الرفض والاستنكار.

كما ويطرح غسان العزي بأن احتلال بغداد هو المحطة الأولى في الرحلة الأمريكية في الشرق الأوسط الأكبر، أما المحطة الثانية كانت لبنان، ومنه سوريا، إلى مصر والسعودية، ولكن ليس بالوسيلة العسكرية كما في العراق. أما العراق الذي يجري بناؤه حالياً فهو بلد تنقسم فيه السلطة بين طوائف منتصرة وأخرى منهزمة بين جماعات تعتبر أنها أخيراً بصدد تحصيل حقوقها، وأخرى تعتبر أنها صاحبة السلطة الشرعية. وهكذا لن يكون من اليسير على العراقيين أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم من دون سلطة وصاية، وبات الاحتلال الأمريكي ضرورة لمنع البلد من الغرق في حرب أهلية شرعت بالتعبير عن نفسها بصورة دموية. وحتى الأوروبيون الذين كانوا يطالبون بانسحاب الاحتلال من العراق باتوا يخشون اليوم من تداعيات مثل هذا الانسحاب الذي لن يخلف إلا الفوضى البناءة أو الفدرالية التي تقود إلى تقسيم البلد بين الطوائف والعشائر والعنف المؤهل للامتداد. أما لبنان وحادثته اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري فقد كانت عاصفة تسحب الوجود السوري، وسرعان ما امتلأ المجلس النيابي اللبناني بحلفاء الولايات المتحدة، بعد إقرار قانون انتخابات بديل عن ذلك الذي فرضته دمشق في

عام 2000. ومن ثم بدأت الضغوط على سوريا في سبيل تقديم تنازلات حيث مورس عليها الضغط بسبب الملف الفلسطيني وإيوائها للمنظمات الفلسطينية الإرهابية، والملف العراقي وتسرب الإرهابيين للعراق من الحدود السورية والملف اللبناني من خلال قانون محاسبة سوريا حيث لا بد من الانسحاب من لبنان ووقف دعم حزب الله. ومن هنا فإن إسرائيل تعتبر أن خروج سوريا تحت وطأة الضغوط الأمريكية من لبنان سيضعف المقاومة الفلسطينية واللبنانية في آن واحد، ويضعف إيران بالوقت ذاته الأمر الذي سيشجع لإسرائيل عقب تجريد حزب الله من سلاحه توقيع اتفاق جديد مع لبنان بحسب شروطها (146).

مفهوم الإرهاب، والإشكالات التي تكتنفه عالمياً:-

يعتبر مفهوم الإرهاب من أكثر المفاهيم السياسية والدولية تعقيداً وتشابكاً، حيث لا يوجد إجماع على المفهوم، كما يوجد خلط بينه وبين المقاومة والكفاح والنضال وحق تقرير المصير للشعوب، كما أنه يوجد على عدة مستويات شعبية وحزبية وفكرية، وقد يكون نهجاً مخططاً له من قبل الدولة. وقد يكون على صعيد عالمي، إما بين الدول، أو بين الدول وحركات وأحزاب معينة، ونادراً ما يجد الباحث أهدافاً محددة للإرهاب، فهي ظاهرة تمارسها تيارات عشوائية الأهداف، لا تلتزم بوقت محدد، ولا بهدف محدد، وغالباً ما تدعي الالتزام بفكر أو عقيدة معينة. فما يجري الاتفاق عليه بأن الإرهاب ظاهرة تتلازم مع الاستخدام الممنهج للقوة وللغنف، في سبيل تحقيق أهداف وغايات معينة، لذلك نجد أنها ظاهرة تجتمع عليها الدولة والأحزاب والحركات المختلفة، فقد تستخدم الدولة الغنف والقوة لتطبيق قانون معين أو في سبيل فرض النظام لكن هل هذا السلوك إرهابي؟، كما وقد تسعى الحركات السياسية المعارضة لانتهاج الغنف في مواجهه الأنظمة السياسية الديكتاتورية فهل هي إرهابية؟.

كما وقد تستخدم الشعوب الرازحة تحت الاحتلال القوة والغنف في سبيل التخلص من الظلم الواقع عليها فهل هي بذلك إرهابية؟، هل استفاد كافة الوسائل السلمية في السعي لتحصيل الحقوق وتحقيق الأهداف مبرر لانتهاج الغنف؟. بماذا يختلف الغنف عن الإرهاب؟، وهل الإرهاب استخدام مكثف للغنف؟، ومتى يكون استخدام الغنف مشروعاً، ومتى لا يكون؟، إنه عنوان عريض وفضفاض بحاجة إلى معايير محددة، وأسس مضبوطة،

وتعريف مفاهيمي واضح. الولايات المتحدة اليوم تشن حرب على العالم عنوانها **إمّا مع أو ضد الإرهاب**، وذلك دون تحديد مفهوم وشكل الإرهاب، ودون تحديد لمكان وزمن الحرب، فهل يتم ذلك من منطلق إمبراطوري؟، أم أنه فعلاً الأمن القومي الأمريكي؟، هل هو الإرهاب أم انتهاء أجل الأحادية القطبية والهيمنة العالمية؟.

لتوضيح ذلك نشير لطرح حسن أبو غزله القاضي بأنّ الدول تصف أي عمل عنيف يقوم به خصومها السياسيين بالإرهابي، بينما يعتبر السياسيون أنفسهم ضحايا إرهاب الدولة، وبعض الدول تجد بأنّ أعمال العنف المتصلة بالحرية والاستقلال ورفض التبعية والاستعمار أعمالاً مشروعة، لذلك سعت الدول الإمبريالية والاستعمارية لوصف أي عمل يطبع العنف بالإرهابي. بعكس دول العالم الثالث التي تجد بأنّ بعض أعمال العنف المتعلقة باستعادة حريتها أعمالاً وطنية بوصلتها العدالة الاجتماعية. وهنا نجد أنّ الإرهابي بين فكي الدول الإمبريالية التي تعتبره مجرم تجب ملاحقته، وبين الدول التي تنتظر إليه كوطني يجب احترامه. لذلك فإنه من الصعب تحديد مفهوم محايد للإرهاب، بسبب التباين الحاد والاختلاف بين مصالح الدول والجماعات المختلفة(147).

من ثم يشير أبو غزله لعدة مفاهيم للإرهاب، فهناك من يعتبرها عملية رعب تتركب من عدة عناصر هي العنف والتهديد باستخدامه. وهناك من يجد بأنّه الاستخدام التكتيكي للعنف لخلق جو عام من الذعر، أو استخدام التهديد باستخدام القلق الناجم عن العنف للتأثير على مواقف مجموعة ما وسلوكها. ومن جانب آخر يجد البعض أنّ الإرهاب استراتيجية تتبع بقصد ردع المعارضة السياسية عن طريق ضرب مواقعها بصورة عشوائية، أو استخدام العنف من قبل أفراد أو جماعات لصالح سلطة قائمة أو ضدها، ويكون الهدف خلق حالة من القلق لدى مجموعة من الضحايا في سبيل الموافقة على مطالب سياسية واجتماعية معينة(148).

أمّا حسين شريف فيعرّف الإرهاب السياسي بأنه **منهج أو نظام** تحاول من خلاله مجموعة منظمة أو طرف معين من جذب الانتباه إلى أهدافها، أو تجبر الطرف المحدد بتقديم تنازلات وفاء بأهدافها بواسطة الاستخدام المنظم والمقصود للعنف. **والإرهابي النمطي** هو الشخص المدرب والمنضبط من أجل تنفيذ أعمال العنف المقررة بواسطة المنظمة التي يتبعها، وفي حالة القبض عليهم فإنّ الإرهابيين النمطيين يتحدثون أثناء محاكمتهم ليس من

أجل تبرئة أنفسهم بل لمحاولة نشر الأفكار السياسية لمنظمتهم(150). كما يمكن النظر للإرهاب من خلال الجمهور لأن عدم تحديد هوية الإرهاب وتركه يختلط مع غيره يؤدي إلى بلبله الرأي العام وتركه دون معلومات حقيقية، الأمر الذي يتركه معرضاً للاقتناع بما يستخدمه الإرهاب السياسي من وسائل دعائية. وهناك ضرر نفسي يحدثه الإرهاب عندما يوجه هنا وهناك في أوقات غير منتظمة، بحيث يظهر بأنه قادر على توجيه الضربات وقتما وأينما يريد، والحكومة عاجزة عن إيقافه(149). فهو أسلوب قتال وليس أسلوب حوار أو اتفاق أو تعايش، وهو جريمة بسبب سوء اختيار أدوات المواجهة، وهو الاغتيال السياسي والعنف لأغراض سياسية وقتل الأبرياء. وهو عمل مستند لمذهب يتضمن سلوكاً سياسياً غير قانوني، وهو الأعمال السرية ضد الدولة وهو العنف السياسي المنظم، حيث نشر الرهبة والتهديد والسلاح والقهر والسلب والاستبداد، والضحايا العسكريين والمدنيين(150).

بينما يطرح هشام الحديدي بأنّ العالم العربي يعج بحالات تغييب القانون وشل القضاء وترك الناس تتنازعهم أهواؤهم يفعلون ما يستطيعون، وينتهي بالمجتمع إلى حال من الفوضى تنهار معها هياكل الدولة، ويتحوّل الناس إلى جموع غضبي، منهم من يكظم غيظه ومنهم من ينفجر. ومن ثم فإنّ الدولة العربية بلا هياكل لا تحقق العدل، وتضم جموعاً شتى من الغاضبين والمغضوب عليهم، وهناك ضجر من وضع اجتماعي قائم منذ عقود خلت(151). ومن ثم يشير حديدي إلى تعريف المخابرات الأمريكية المركزية للإرهاب" وهو التهديد باستعمال العنف أو استعماله لتحقيق أهداف سياسية، من قبل أفراد أو جماعات، سواء أكانوا يعملون لمصلحة سلطة حكومية رسمية أم ضدها. وتستهدف هذه الأعمال إحداث صدمة أو حالة ذهول، وقد مورس الإرهاب من قبل جماعات تسعى إلى الانقلاب على أنظمة حكم معينة أو معالجة ظلم وطني أو فتوي، أو إضعاف النظام الدولي باعتبار ذلك غاية في حد ذاتها"، وقد تبنت وزارة الخارجية الأمريكية هذا المفهوم(152).

وبناء على ذلك نستنتج بأنّ الإرهاب ظاهرة تمارسها الدولة والجماعات والأفراد من خلال انتهاج العنف في سبيل تحقيق مطالب معينة، وهو يعتمد على إثارة الخوف والرعب وإثارة الرهبة عند المدنيين، وهو نقيض محور حل الصراعات والنزاعات بالطرق السلمية. وقد أجمعت معظم تعريفات الإرهاب بما فيها تعريف وكالة المخابرات الأمريكية المركزية على الأطراف الشريكة بالإرهاب، حيث تمت الإشارة إلى إرهاب الدولة، ومن ثم

الإرهاب الذي تمارسه المجموعات والأفراد، لكن غالباً ما كان يتم استبعاد المجتمعات بصورة إجمالية. السؤال المهم بهذا السياق يدور حول سياسة الولايات المتحدة الخارجية القاضية بتعزيز النزاعات والخلافات العرقية والطائفية والدينية والحزبية بالعالم العربي، هل هذا السلوك يرفع أو يقلل من نسب الإرهاب؟.

أمّا عن دوافع الإرهاب فيذكر أبو غزله بأنّ هناك دوافع مباشرة وأخرى غير مباشرة للإرهاب، ويجد بأنّ من أبرز الدوافع المباشرة إرهاب الدولة الأشدّ ضرراً وفتكاً، الدولة التي يفترض أن تكفل المؤسسات السياسية والاقتصادية وتحمي الهيئات الاجتماعية، قد تكون سبباً مباشراً في نشوء العنف والإرهاب عند الأفراد، وطالما أنّ الحكومات قادرة على التفرد لممارسة الإرهاب فإنّ الإرهاب المضاد يبقى الرد الوحيد والممكن من قبل الضحايا. هذا إلى جانب الاستعمار الذي يمثّل أعلى درجات الظلم والذي يدفع باتجاه تشكيل حركات التحرر التي تنتهج الأساليب العنيفة لدره. أمّا الدوافع الكامنة وغير المباشرة فتتمثل في فقدان السلطة التي تمثّل الإرادة الجماعية أساس وجودها وتتجاوز حدودها في احتكار السلطة لفئة المحكومين وتتجاوز على حقوق الأفراد الطبيعية، فيحصل هنا عدم التوازن في المنتظم السياسي والاجتماعي وتسود الاضطرابات والاحتجاجات على ممارسات السلطة، وبالتالي تقود لاستخدام العنف ضد الحكام ويواجه العنف بالعنف فيسود الإرهاب المجتمع. ومن ثم تأتي الدوافع الدينية حيث يعتقد المتعصب دينياً أنّ الأسس التي يقوم عليها فعله ومذهبه هي الصحيحة وكل المذاهب والأديان الأخرى باطلة، وأن عليه واجب يجب أن يفرضه، ولو بقوة السلاح.

وقد يكون السبب في الانتماء إلى الأقليات التي غالباً ما ينتمي أفرادها للمنظمات الإرهابية في سبيل التعبير عن ذاتها ورد الظلم عنها، حيث تنمو عقدة عنصرية لدى الأقليات تتمثل في إحساس الفرد بأنّه مظلوم ضمن الأقلية ويعطيه شعوراً بأنّ الأغلبية حكمت عليه بالظلم قبل أن يولد وأدائه قبل أن يفعل شيئاً. من جانب آخر يساهم شعور النظام السياسي بفقدان الشرعية بدفعه لتحصيلها عن طريق العنف والقوة، وما قمع الحريات وحجر الحقوق والانقلاب على الديمقراطية إلا عوامل تساهم في تفنيت نسيج المجتمع بصورة مباشرة، كما أنّ سوء توزيع الثروة واحتكارها بيد مجموعة صغيرة من المجتمع يسهم في تردي الأوضاع المعيشية وتفشي ظواهر الفقر والبطالة، واختلال التوازن الصحي والغذائي. هذا دون إغفال الضعف في توصيل الخدمات الأساسية

لمختلف المناطق وخصوصاً خدمات المياه النقية والصرف الصحي، أي **تردي الأوضاع الاجتماعية والحياتية** والسياسية والثقافية والمعرفية والدينية، والفكرية، وممارسة العنف والقمع المباشر من قبل السلطات والدولة (153).

وبناءً على ما سبق نجد أنّ الدولة هي النقطة المركزية التي تدور حولها ظاهرة الإرهاب، فعلى صعيد السياسات المحلية فإنّ إرهاب الدولة والاستبداد السياسي بالحكم وإقصاء الديمقراطية ينعكس بصورة مباشرة على المجتمع الذي يبدأ بالتعبير عن رفضه للطغيان بتشكيل جماعات ومجموعات تنتهج العنف لمواجهة الظلم الواقع عليه ومحاولة رده. أمّا السياسات الخارجية وإرهاب الاستعمار والاستغلال والتمييز العنصري فيدفع باتجاه تشكيل حركات التحرر الوطني، والحركات المقاومة التي تنتهج العنف دفاعاً عن حقها في تقرير المصير، وتعبيراً عن رفضها للاستعمار. أمّا الظروف الاقتصادية والظواهر الاجتماعية البائسة فتدفع بالمواطن البسيط والمقهور إلى التدين بحثاً عن مخرج لهذه الظروف المعقّدة، وغالباً ما تستغل الحركات الدينية الأصولية المتعصبة هذا الواقع لكسب المزيد من المؤيدين وربطهم بمجموعة من الروحانيات والأفكار المتمحورة حول الجنة والآخرة. وتتم برمجتهم بحيث يصبحون كالدّمى بيد مجموعة من المنظرين الدينيين الذين يقمّونهم في حالة من التعصب الفكري الذي يعمي أعينهم والذي يسهّل على قادتهم دفعهم لتنفيذ مهام يوكّلونها إليهم دون أدنى تفكير.

والجدير بالذكر هنا أنّ الكثير من الجماعات وليس شرطاً أن تكون دينية قد تستغل هذه الأوضاع البائسة لاستقطاب الجماهير. وذلك من خلال الدعم المادي والمعنوي الذي يترجم على صيغة ولاء وتبعية من قبل الجماهير لهذه الجماعات. من ثم لا يمكن اقتصار التطرف والإرهاب على الحركات الدينية الأصولية بل أن هناك الكثير من الأحزاب السياسية والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية التي تمارس الإرهاب وتحتضنه.

أمّا أحمد محمد رفعت وصالح بكر الطيار فيشيران إلى أنّ **العنف أحد حقائق العصر الذي نعيشه وهو** احد العناصر المكونة لجريمة الإرهاب الدولي، وأهم مظهر من مظاهر الجريمة السياسية. فعلى المستوى الدولي أصبح الإرهاب عنصراً فاعلاً في عملية اتخاذ القرار السياسي، كما أصبح أسلوباً تستخدمه الدول في إكراه خصومها على الانصياع لما تفرضه عليهم من أوضاع جديدة في المجال السياسي. ومن ناحية أخرى بات العنف

أحد وسائل الصراع السياسي على المستوى الداخلي، فهو في نظر البعض وسيلة مبررة ومقبولة للرد على القهر والظلم. كما أن العنف السياسي الموجّه ضد الدولة بقصد تقويض دعائم أمنها الداخلي يتساوى مع ذلك الموجه ضد أمنها الخارجي والقومي، ومن ثم على الدولة أن تواجه العنف السياسي بنفس القوة والصرامة التي تواجه بها العدو الخارجي الذي يستهدف سلامة أراضيها، واستقلالها السياسي. وحديثاً بدأ الاتجاه نحو التخفيف في العقوبات التي توقع على مرتكبي الجرائم السياسية ومعاملتهم معاملة خاصة على أساس أن العقاب مهما كان لا يشين المجرم السياسي نظراً لدوافعه النبيلة والوطنية، بل قد يحوله من مجرم إلى بطل شعبي يحوز على إعجاب الجماهير ويحظى بتأييد الرأي العام(154).

من ثم فإنّ الواقع قد تعدّد على الساحة الدولية اليوم واشتدّ الخطر وتوالت الانتهاكات لكافة المواثيق والأعراف الدولية، ولحقوق الإنسان وحرياته الأساسية. وذلك من خلال هذه الموجه الظالمة والمستبدة من الأعمال الإرهابية التي تعصف بأرواح البشر وتهدد سلامتهم، ومما يزيد الأمر تعقيداً وخطورة هو فشل الدول في معالجة الأسباب الكامنة وراء الإرهاب، وموقف الأمم المتحدة السلبي من التصدي لتلك الظاهرة الخطيرة، وعجزها عن اتخاذ إجراءات حاسمة تجاه مرتكبي تلك الأعمال الإجرامية أو تعبئة الرأي العام العالمي ضدها مما أدى إلى امتدادها لكافة أرجاء المعمورة. ومن ثم فإنّ استمرار مظاهر العنف على مدى تاريخ البشرية قد تحدد بوجود التناقضات التي يكون من المستحيل حلها من خلال الاتفاق أو التراضي بين مصادر هذه التناقضات، وهي الدول والطبقات والأفراد، فالقهر السياسي والاقتصادي لا يوجد ما يبرره، فالقضاء على أي مصدر من مصادر العنف يستلزم بالضرورة القضاء على هذه التناقضات الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية التي تدفع باتجاه العنف(155).

هذه الأطروحات تسهم في فهم واقع الساحة الدولية الحاد التناقض، وفهم مظاهر الإرهاب وممارسته المتصاعدة، حيث اتساع الفجوة بين الشمال والجنوب، واستئثار الشمال بالأرباح والمكاسب الديمقراطية والمعرفة، واستئثار الجنوب بالفقر والقهر والمرض والاستبداد والتخلف، إنها التناقضات التي أنهكت الدول من الداخل ومن الخارج، والتناقضات العقائدية والفكرية والسياسية والاقتصادية القادرة على تعزيز التطرف بالمجتمعات. هذا دون إغفال الدور المبتور للمؤسسات الدولية المختلفة، والواقع الركيك لمنظومة حقوق الإنسان، وفي ظل وجود دول

تمارس الظلم على مجتمعاتها الداخلية تلجأ هذه المجتمعات إلى العنف والإرهاب سعياً لتحقيق مطالبها، ولا بد من عكس هذا المشهد الصغير داخل الدولة على الساحة الدولية التي تفتقر إلى الجهة القادرة على ضبط العلاقات المختلفة بين الشعوب والدول، والتي تسودها الفوضى. الأمر الذي يؤكد فروض النظرية الواقعية حيث على الدولة تعظيم قوتها لتعرضها للتهديد الداخلي والخارجي بصورة مباشرة، المعضلة الأمنية التي تتجح من خلالها الدولة القومية القوية في حماية مصالحها، حيث تحمي مجتمعها من الانهيار الداخلي الذي يولد التطرف، ومن الاعتداء الخارجي الذي يلغي وجودها وينهب مواردها ويفرض سيطرته عليها.

أمّا إبراهيم نافع فيجد بأنّه لا مكان للإرهاب ولا زمان، حيث شهدت كافة القرون على الإرهاب، وتوارثته الأجيال جيلاً بعد جيل، وقد عرفته جماعات تنتمي لديانات قديمة وحضارات سابقة وفلسفات عتيقة، وظهرت حركات التطرف في جماعات تنتمي إلى الديانات اليهودية والمسيحية والإسلامية. ومن ثم فإنّ الإرهاب المستند إلى أسس دينية ومثالاً عليه الإرهاب الإسلامي يعود إلى حركة الخوارج التي انبثقت عنها العديد من الحركات المنشقة التي شهدتها التاريخ الإسلامي. فقد ظهرت حركة الخوارج خلال التحكيم بين علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان عقب موقعة (صفين) عام 37هـ، فقد كفر الخوارج علي بن أبي طالب لأنّه قبل بمبدأ التحكيم، وقد عامل الخوارج المخالفين لهم من المسلمين ككفار (156). من ثم يشير نافع إلى من يرجئون الإرهاب الدولي لأزمة ضمير يعيشها المجتمع الدولي، وهي الأزمة التي يبرز معها التناقض الفاضح بين ما تحض عليه المواثيق والمبادئ الدولية، وما تتم عنه السلوكيات الفعلية للدول.

ومن هنا يظهر العنف الدولي ليس كعنف مجنون بلا هدف بل كصرخة احتجاج مدوية، على ما يحمله هذا التناقض الصارخ بين القول والفعل من انعكاسات. حيث عجز النظام الدولي عن تحقيق المطالب النبيلة والمشروعة للعديد من القوى والحركات الوطنية التي تناضل ضد القهر الذي تفرضه عليها قوى إمبريالية عالمية تتكر عليها حقها في تقرير مصيرها، وتسد كل قنوات التعبير المشروع ومنافذه أمامها، وتحاول دفعها للاستسلام. لذلك تجد نفسها مكرهة على استخدام العنف، وذلك في سبيل تحقيق مطالبها وطموحاتها، حيث يفتقر النظام الدولي

للحزم في الرد على المخالفات والانتهاكات التي تتعرض لها مواثيقه بعقوبات دولية شاملة وراعدة ضد مظاهر العنف والتهديد(157).

من جانب آخر يتحدّث جون إسبزييتو عن العلاقة التي تربط الحركات الإسلامية الأصولية بالإرهاب، حيث يذكر بأنه من عشرات السنين كانت العلاقات الدولية تسيير ضمن سياق المنافسة على القوة العظمى بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، فبعد فترة الحرب الباردة حذّر العديد من الباحثين من خطر إسلامي وشيك على الحضارة الغربية، والأصوات تتعالى حول الخطر المتزايد من قبل المسلمين وليس لمجرد تهديد سياسي بل ديموغرافي أيضاً. وفي فترة الثمانينات تبعاً للأحداث السياسية في العالم الإسلامي والغرب دارت تصريحات قادة الحكومات وصانعي السياسة حول أفكار عن خطر إسلامي وصراع حضارات، حيث تحدّث نائب رئيس الولايات المتحدة دان كويل عن خطر الأصولية الإسلامية الراديكالية مصنفاً إياها في خانة النازية والشيوعية.

وتستمر المشكلة في التسعينات، فالمخاوف من الجمهوريتين الإسلاميتين في إيران والسودان حيث تتعاونان كمصدّرين رئيسيين للإرهاب والثورة، وراج حديث الصحف عن أنّ الإسلاميين قادمون لمصادرة الديمقراطية من خلال المشاركة في الانتخابات في بلدان مثل الجزائر. وقد تم تصدير الإرهاب إلى ساحات قتال جديدة هي الولايات المتحدة وأوروبا، كما يذكر أنّ نيوت غينغريتش رئيس مجلس النواب في إدارة كلينتون قد صرّح بأنّ هناك ظاهرة عالمية من الديكتاتورية الإسلامية تمولّها إيران(158).

أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والحرب على الإرهاب، والمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط:-

إنّ الحديث عن حدث عالمي مفصلي بحجم (11/سبتمبر) يتطلب تفحصاً دقيقاً للحقائق، وقراءة متروية للحدث، لأنّ هذا الحدث بحسب إدعاءات الإدارة الأمريكية ناجم عن قوى الإرهاب في العالم. ومع الاعتراف بأنّ الظروف اللامتساوية بالعالم وحالة الفوضى، والمنافسة الاقتصادية والسياسية، ومسألة تعظيم المنافع والإرباح بين الدول، واتساع الفجوة بين الشمال والجنوب تسهم بصورة مباشرة في بلورة قوى معادية.

وبمزيد من التخصيص نجد أن الأوضاع السياسية، وقضم الحريات العامة وانتهاك حقوق الإنسان، إلى جانب ارتفاع نسب الفقر والبطالة. وتردي الأوضاع المعيشية الاقتصادية، والتفكك الاجتماعي في العالم العربي، عوامل تسهم بصورة مباشرة في الالتفاف حول التيارات الأصولية، والمشاركة في شتى أنشطة العنف والإرهاب ضد قوى تتعتها هذه التيارات بالكفر وتلزم عناصرها بضرورة الجهاد ضدها. لكن بنفس اللحظة لا يمكن الإجماع على هذا النهج لدى كافة تيارات الإسلام السياسي، حيث يقتصر ذلك على التيارات الموصوفة بالسلفية والتكفيرية، والملاحظة المهمة هنا تدور حول كون هذه التيارات إفرازا طبيعيا ناجما عن التحرك والتحولت المختلفة بالمجتمع، أم أنّها تيارات مدعومة من القوى الخارجية، وتلبي جزءا من مطالبها، وتمرر مصالحتها. والجدير بالذكر بأنّ تركيز الدراسة على التيارات الإسلامية نابع من كونها محور مهم من محاور السياسة الدولية والحرب الأمريكية على الإرهاب اليوم.

بداية ومن محمد كمال الذي يطرح بأنّ أحداث 11/سبتمبر مثلت تحدياً كبيراً للأمن القومي الأمريكي، حيث لا يوجد في التاريخ الحديث والذاكرة سوى حادثة الاعتداء على ميناء بيرل هاربر أثناء الحرب العالمية الثانية، كما يشير كمال إلى إعلان الرئيس جورج دبليو بوش بأنّ الإحساس الأمريكي بالأمن قد تعرّض لهزة عنيفة نتيجة أحداث 11/سبتمبر. وبأنّ الأمريكي قد تعلّم بأنّ بلاده غير محصّنة، الأمر الذي أدّى إلى مراجعة العديد من الأجهزة والسياسات المرتبطة بالأمن القومي الأمريكي، وفي 20/سبتمبر 2001 أعلن الرئيس بوش إنشاء مكتب جديد تابع للبيت الأبيض أطلق عليه مكتب الأمن الداخلي، وسوف يقوم هذا المكتب بالعمل والتنسيق مع أكثر من 40 وكالة ومؤسسة فدرالية لمواجهة الإرهاب بما فيها وكالة المخابرات المركزية CIA، ومكتب المباحث الفيدرالي FBI، كما وافق الكونغرس على عدد من القاضية بتأمين الجبهة الداخلية ضد الإرهاب. كما لعبت وزارة العدل الأمريكية دوراً مركزياً، حيث صرّح المدعي العام الأمريكي جون أشكروفت بأنّ الرئيس بوش يخوض الحرب الأهلية ضد الإرهاب باستخدام وزارة العدل والخارجية وباستخدام وزارة الدفاع (159).

أمّا إعجاز أحمد فتتحدّث بأنّ الحادي عشر من أيلول يعتبر بمثابة تاريخ تدخل خارجي لدى عدد من الإدارات الأمريكية، حيث نظمت وكالة المخابرات الأمريكية المركزية انقلاباً على الجنرال بينوشيت وقتلت حوالي

خمسة وثلاثين ألف شخص، واستمر العنف في تشيلي لعقدين من الزمن. كذلك فإن الحادي عشر من أيلول تاريخ توقيع اتفاقية كامب ديفيد التي أعلن بموجبها استسلام مصر للإمبريالية الأمريكية والصهيونية، وهو التاريخ الذي ألقى فيه الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب خطابه المصيري أمام الكونغرس معلناً الحرب على العراق، الأمر الذي تسبب بمقتل مئتي ألف شخص، ونصف مليون طفل عراقي على مدى عدة عقود من الزمن(160).

وفي ملخص نجد السيد ولد أباه يشير لثلاثة نماذج تفسّر الحدث: الأول أعتبر أحداث 11/سبتمبر تكريماً للمسار البارز منذ نهاية الحرب الباردة، أي مشهد الهيمنة الأمريكية الأحادية الذي كان يحتاج لخطر خارجي يوفّر له الغطاء والفاعلية الاستراتيجية. حيث يشير أباه إلى مقولات الرأسمالي الأمريكي الشهير "جورج سوروس" الذي أعتبر أنّ الحدث وقر لإدارة بوش فرصة تجسيد مشروعها الإمبراطوري للهيمنة ذي الخلفية الأيديولوجية المحافظة القائمة على ثلاث ركائز أساسية، هي التفوق العسكري والأصولية الدينية وأصولية السوق. ولقد استخدمت الإدارة الأمريكية الهزة النفسية التي خلفتها الأحداث لتمرير أجندتها ومضاعفة الإنفاق العسكري وتكثيف التدخل العسكري في الخارج، والثاني هو اللجوء إلى براديجم الصراع الحضاري ، فإذا كان الإرهاب عدواً زنبقياً لا شكل له ولا موقع، فإن الحضارات كيانات ثقافية متجسدة في أُمم ودول وتقاليد قيمية وسلوكية، ومع أن الكثير من المحللين لا يذهب إلى حد اختزال الصراع الدائر بالوقت الراهن في صدام الإسلام والحضارة الغربية المعاصرة، إلا أن الخلفية حاضرة بالأذهان. أمّا الاتجاه الثالث فيرى في الحدث بشرى نهاية الهيمنة الأمريكية ومظهراً بارزاً لضعف القوة المتحكمة وهشاشتها في العالم، وبداية أفول هذه القوة(161).

ويذكر البعض بأنّ أحداث 11/سبتمبر كانت حدثاً عالمياً لتأثيرها بالعالم أجمع عموماً، وبالولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً، وبالعالم الإسلامي بصورة قاسية. وكانت حدثاً شاملاً نتيجة تأثيراته النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، هذا إلى جانب الصبغة الحضارية التي لونت الحادث. إلى جانب كونها حدثاً فاصلاً في طريقة التعبير عن الإستراتيجيات الأمريكية، والرغبة بالانتقام بشكل يفوق كافة التصورات(162).

أمّا إسماعيل الشطي فيشير إلى مجموعة من الحقائق كشفت عنها الأحداث، بدايةً ومن حيث العقيدة العسكرية والإستراتيجية الأمريكية حيث أنّ الولايات المتحدة تستمد قوتها من الحروب ومن مبيعات السلاح ومن الإنفاق العسكري، فالحروب عند صانع القرار الأمريكي محرّك للكثير من الأنشطة العسكري (163). أمّا النظرية الأمنية الأمريكية فهي قائمة على فرضيات منها أن المحيطين الأطلسي والهادي يشكلان عازلاً أمنياً كبيراً، وأن التفوق التكنولوجي والمعلوماتي يمنح القدرة العسكرية تميزاً كبيراً، الأمر الذي نفته أحداث 11/سبتمبر وغيرت مساره (166). من جانب آخر نجد المنافسة الاقتصادية العالمية خارجة عن سيطرة الولايات المتحدة، حيث لم تكن كارثة 11/سبتمبر سبباً للحرب على أفغانستان بقدر ما كانت حافزاً لها، فقرار خوض حرب ضد أفغانستان كان جاهزاً ومعد له لدواعي تكريس الخطط العسكرية والاقتصادية الأمريكية الجديدة، ونتيجة لضغوط تحالف شركات النفط العاملة في منطقة بحر قزوين (164).

وبناءً على ما سبق نستنتج بأنّ أحداث 11/سبتمبر شكّلت نقطة تحولٍ جوهرية بتاريخ السياسة الدولية عموماً، والولايات المتحدة خصوصاً. إذ سجلت هذه الأحداث إختراقاً للأمن القومي الأمريكي، ومساً بمصالح الولايات المتحدة الاقتصادية، وإختراقاً مباشراً لهيبتها كقوة عظمى. وتتراوح التحليلات وتتعدد التوجهات المفسرة لهذه الأحداث، لكنّ الواضح أن هذه التفجيرات دفعت باتجاه تحولات كبيرة بالعالم. حيث أعلنت الحرب على الإرهاب والتي اعتبرت العالم العربي والإسلامي مفرخة له، وعلى إثرها تمكنت الولايات المتحدة من احتلال أفغانستان والعراق، وصرّحت من خلال قمة الدول الثماني عن مشروع الشرق الأوسط الكبير، المتحمور حول الإصلاح بالعالم العربي. كما ونوهت وزيرة الخارجية الأمريكية لمشروع الشرق الأوسط الجديد خلال حرب لبنان وحزب الله في تموز/2006، حين اعتبرت الحرب "مخاض عسير لشرق أوسط جديد".

الخلاصة والنتائج "الولايات المتحدة في الشرق الأوسط":-

إنّ الولايات المتحدة كدولة عظمى تتربع على قمة الهرم العالمي، تسعى بكل جهد ممكن إلى تعظيم نفوذها الاقتصادي وقوتها العسكرية في سبيل تكريس وضعية أحادية القطبية في العالم، لذلك كان من المستحيل الحديث عن مشاريعها في الشرق الأوسط دون القراءة التحليلية لمصالحها القديمة والحديثة في المنطقة، وربطها بخططها واستراتيجياتها تجاه منطقة جنوب شرق آسيا، حيث مربع الرعب. وكان من الصعب جداً تحقيق الأهداف الأمريكية في المنطقة بمنأى عن محاور صدام الحضارات والحرب على الإرهاب، فكان الإسلام هو المفصل وهو المحك، ويتحدث البعض بأنّ هناك خوفاً دائماً من صراع أو صدام غير متكافئ بين الحضارات، فبينما يبقى طرف مهيم يستطيع دون شك فرض إرادته بالقوة، يبدو الطرف الآخر الذي هو نحن في أضعف حالاته.

فالعصر هو العصر الأمريكي وأحداث 11 سبتمبر وضعتنا في مواجهتها، وهناك خشية من أن نملاً ذلك الفراغ الذي خلفته الشيوعية إذ لم تعد هناك خطوط حمراء فاصلة، فقد حدث التدخل بالقوة العسكرية، وتفصيل القوانين بما يتناقض مع مبادئ المساواة وحقوق الإنسان، والتهديد بتفكيك التحالفات الاستراتيجية، كما هو الحال مع السعودية. وفي المقابل لا يزال عالمنا يعيش خارج العصر، فما زال هناك من يعتقد بقصور الديمقراطية وحقوق الإنسان، ونماذج التنمية ساهمت في زيادة مستوى القلق بدلاً من تخفيفه، والتعليم متخلف جداً في صناعة الإنسان الواعي والمنافس، ذلك يعني أنّ الفجوة بيننا وبينهم تتسع تلقائياً (165).

فعقب دراسة العالم العربي المتهم بالإرهاب في الفصل الأول من الدراسة، والواقع الذي يمثله الإسلام السياسي بتحركاته المختلفة، حيث لا يمكن الإجماع على عنف التيارات الإسلامية بالمجمل، جاء هذا الفصل ليربط سوء الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية في العالم العربي، واستغلال الولايات المتحدة لأحداث 11/سبتمبر وحربها ضد تنظيم القاعدة. من ثم فإنّ اتهام العالم العربي بسمة تختلف عليها الأمم بشتى أنحاء المعمورة ألا وهي الإرهاب لم يكن نتيجة طبيعة لأحداث 11/سبتمبر، بل كان مخاضاً قيصرياً يستهدف وضع العرب بهذه الخانة لتكريس الوجود الأمريكي في المنطقة، وتسهيل مهام السيطرة الاستراتيجية التي تنوي تنفيذها

وتكريسها على أرض الواقع على الرغم من تعدد أوجه العنف وحالاته في العالم العربي. كما أنّ القضية وصلت أوجها مع أحداث 11/سبتمبر، حيث تفاقمت حالات العنف و"العمليات الإرهابية" في العالم، ليس إلا لتأكيد الفروض القاضية بصدام الحضارات وضرورة الحرب الأمريكية على الإرهاب، حيث المعادلة الأمريكية الصلبة "، إما مع الإرهاب أو ضده"، دون أي تفسير أو تبرير، إنها حقيقية، إما أن تكون مع وحدانية الولايات المتحدة على الساحة الدولية، وإما أن لا تكون. حيث وصل الغرور حد اعتبار غياب أحادية الولايات المتحدة سبباً في دمار العالم، لأنّ أحادية القطبية هي الشكل الأفضل للساحة الدولية من تعددية القطبية التي كانت في الفترة ما قبل الحربين العالميتين الأولى والثانية، ونستخلص من هذه المبررات أنّ الولايات المتحدة تعمل وفق منطق الإمبراطورية العنيدة. هذه الإمبراطورية التي تبحث عن مبررات الأحادية والسيطرة من قلب العالم العربي إلى العالم، ومن الهيمنة على المواقع الجيوستراتيجية، والنفط كقوة حيوية، إلى الهيمنة على الاقتصاد والسياسة العالمية، وسواء كان ذلك من خلال الحرب، أو الحصار الاقتصادي، أو المؤسسات والمنظمات الدولية وغيرها.

فمثلاً نجد بريجنسكي يطرح بأنّ التاريخ سجل التغيير، ولاشيء يدوم للأبد، وهذا ما سيكون عليه أمر التفوق العالمي الأمريكي الحالي، فهو أيضاً سيتلاشى في وقت من الأوقات ربما يكون متأخراً عما يتمناه البعض، ومبكراً عما يسلم به الكثيرون من الأمريكيين. والسؤال الأساسي، ما هو البديل الذي سيحل محله؟ إن الزوال المفاجئ للهيمنة الأمريكية يعجل دون شك في حدوث فوضى عالمية شاملة تتخللها ثورات تنسم بالدمار الشامل (166). فهل نصل من خلال هذا الطرح إلى كون الولايات المتحدة بمثابة الشرطي أو القوة المركزية التي تبحث عنها الساحة الدولية للتخلص من حالة الفوضى والمنافسة؟، أم أنّها كأي دولة عظمى في العالم تشهد مرحلة احتضار، وتبحث لنفسها عن سبل البقاء ومبرراته لأكبر فترة زمنية ممكنة؟. أليست هي صاحبة اليد الطولى في تعزيز النزاعات والحروب والفتن في العالم؟، وعلى الرغم من إعلان نهاية التاريخ تبعاً لتصور فرانسيس فوكوياما، فإنّ التاريخ يعاقبه اليوم حين نجد بأنّ هناك قوى جديدة مثل الصين تنافس القوى الليبرالية التي لم يمنعها التبادل الاقتصادي وحرية السوق من الدخول في دوامة المعضلة الأمنية.

من جانب آخر يشير حسن عبد القادر إلى أن إقليم الشرق الأوسط بمفهومه الواسع يشتمل على الوطن العربي إضافة إلى كل من تركيا وأفغانستان وإيران، وتتبع الأهمية الاستراتيجية لهذا الإقليم من موقعه وموضعه الحساس، فهو يجمع خصائص البر والبحر، ويتوسط قارات العالم، ويطل على العديد من المضائق والخلجان، والممرات المائية والجسور. الأمر الذي أدى إلى أن يشهد إقليم الشرق الأوسط تطورات سياسية كبيرة ومتلاحقة منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، وما تلاه من تأسيس الكيان الصهيوني ونشوب الحروب العربية الإسرائيلية، وصراع الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة على النفوذ في الإقليم، والحرب العالمية على الإرهاب. لقد انتهزت الولايات المتحدة الأمريكية أحداث 11/سبتمبر 2001 لتلقي الاتهامات على عاتق بعض الدول العربية وعلى المسلمين، واتخذت منها ذريعة لشن الحرب على أفغانستان والعراق، وأخذت تهدد دولاً عربية وإسلامية أخرى بزعم رعاية الإرهاب(167).

لقد دفعت منطقة الشرق الأوسط ثمناً باهظاً وضريبة عالية نتيجة موقعها الحساس والاستراتيجي، وازدادت تكاليفها مع بروز الثروة النفطية التي تعتبر عصب القوة الصناعية، هذا ومع بروز تحديات جديدة للولايات المتحدة عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، مثل الصين ذات التوسع الاقتصادي المحموم، وذات الرغبات والحاجات الاقتصادية المتزايدة، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة لتعزيز تواجدتها، وقوتها في الشرق الأوسط. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار وجود دول جيوسياسية مثل أفغانستان ودول معادية ذات تأثير كبير مثل إيران، وبالدراسة الشاملة لتاريخ المنطقة يمكن أن نستخلص أن معظم إمبراطوريات العالم العظمى ودوله غزت الشرق الأوسط بصورة مباشرة وغير مباشرة، وكانت لها مصالح حيوية في المنطقة، فهل سيبقى الشرق الأوسط عموماً والعالم العربي خصوصاً كبش الفداء؟. المعطيات تشير بأنها قد تبقى كذلك إذا ما بقيت الديمقراطية غائبة، والتيارات الحاسمة ضبابية، وطالما بقينا بخانة التعددية السلبية حيث يُفضل كل طرف الآخر.

الفصل الثالث: "المنطق الإمبراطوري الأمريكي في الشرق الأوسط" -

"لا حاجة لتماسك معياري عندما يتعلق الأمر بسحق الخصم وذلك يتطلب عدم التردد باستخدام القوة" هنري كيسنجر.

إنّ دراسة المشاريع الأمريكية: الشرق الأوسط الكبير والجديد تأتي في سبيل فهم السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط وتحليلها، فالولايات المتحدة ليست كأية دولة أخرى في العالم، فهي إمبراطورية تتميز بأحادية القطبية على الساحة الدولية، وتسعى لتعزيز بقائها كقوة عظمى ومركزية، كما وتعمل على نفي أية احتمالية لثنائية القطبية أو تعددها. ولا تأتي مشاريعها إلاّ في سياق منطقتها الإمبراطوري القاضي بتعزيز مصالحها الحيوية في العالم، والتي تبرز بصورة ملحّة في الشرق الأوسط، ليس لموقعه الاستراتيجي، وموارده الغنية فحسب بل لأنها منطقة حيوية جيواستراتيجية في أية مواجهة محتملة بين الولايات المتحدة ومربّع الرعب في جنوب شرق آسيا. إن تحليل هذه المشاريع جاء عقب دراسة الأوضاع العامة في منطقة الشرق الأوسط بما يشمل الدول العربية وأفغانستان وتركيا وإيران وإسرائيل، وانعكاسات ظواهر الإسلام السياسي والعولمة، وفرضيات صدام الحضارات، وذلك لفهم واقع العالم العربي خصوصاً، والشرق الأوسط عموماً، لأنّ الولايات المتحدة تبني فرضياتها وتبلور مشاريعها بناء على ذلك الواقع، وذلك دون إغفال المصالح الأمريكية القديمة والجديدة بالمنطقة، إلى جانب انعكاسات أحداث 11/سبتمبر والحرب الأمريكية على الإرهاب.

هل فشلت الأنظمة العربية في تطبيق الديمقراطية وبناء المؤسسات ودفعت الجماهير العربية باتجاه التيارات الإسلامية؟، أم أنّ التيارات الإسلامية باتت قادرة على طرح ذلك البديل الملائم؟، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة للشروع بطرح مشروع الشرق الأوسط الكبير في سياق حربها ضد الإرهاب؟ ليفرز لها جزءا كبيرا من هذه التيارات بالانتخابات. هل يمكن أن يساهم اعتماد الأنظمة العربية الأسس الديمقراطية والمؤسساتية في إقصاء الجماهير العربية عن التيارات الإسلامية؟، ألم تقتنع الولايات المتحدة بعد بأنّ حركات الإسلام السياسي في العالم العربي ليست واحدة؟ حيث لا يمكن تصنيف القاعدة وحركة الإخوان المسلمين في خانة واحدة.

في ملخص سيجري التركيز في هذا الجزء من الدراسة على تطوّر السياسة الخارجية الأمريكية، وعلى الخطط الإستراتيجية الأمريكية، ومن ثم سيجري تحليل المشاريع الأمريكية في سبيل فهمها ودراسة النتائج المترتبة على محاولات تطبيقها من قبل الولايات المتحدة. وذلك لتحليل وتمحيص فرضية الدراسة القاضية بأنّ الولايات المتحدة قد تكون دخلت في مرحلة من الانحسار كقوة عظمى والتراجع كإمبراطورية مركزية ووحيدة على الساحة الدولية.

ولفهم الإمبراطورية الأمريكية نشير إلى ما طرح حول كون السيادة اليوم قد ارتدت ثوباً جديداً مؤلفاً من سلسلة من الخيوط القومية في سياق منطق الحكم الواحد، وهذا الثوب العالمي الجديد للسيادة هو الذي نطلق عليه أسم الإمبراطورية الجديدة. إذ لا تقوم هذه الإمبراطورية بتأسيس مركز إقليمي للسلطة، كما لا تعتمد أية حدود أو حواجز ثابتة، إنّها أداة حكم لا مركزية ولا إقليمية، تسعى دائبة لاحتضان المجال العالمي كلّ في إطار تخومها الواسعة المفتوحة. ومن ثم فإنّ الولايات المتحدة مثلها مثل أية دولة قومية أخرى لا تستطيع اليوم أن تشكل مركزاً لأي مشروع إمبريالي، فما من دولة قادرة على أن تصبح زعيمة عالمية، ومن المؤكد أنّ الولايات المتحدة تحتل مكانة مرموقة في الإمبراطورية الجديدة، غير أنّ تميزها هذا ليس مستمداً من أوجه شبهها بالقوى الإمبريالية القديمة، بل من نقاط تباينها واختلافها عنها، لذلك ما من نظام حكم أو قيم تحكم هذا المشروع الإمبراطوري. وتتمتع هذه الإمبراطورية بقدرات هائلة على الاضطهاد والتدمير، ومن ثم فإذا كانت الحداثة مشروع الدول الأوروبية، فإنّ نظام ما بعد الحداثة مشروع الولايات المتحدة الأمريكية(168).

ومن هنا فإنّ تأسيس الإمبراطورية اليوم لا يتم بناء على آلية تعاقدية أو بالاستناد إلى معاهدة، ولا من خلال مصدر اتحادي، فمصدر الإمبراطورية اليوم يخرج من رحم الآلة الاقتصادية الصناعية التواصلية الجديدة، والسياسية الحيوية المعولمة. فالتعرف على منطق الإمبراطورية اليوم يتأتى من التاريخ الخفي لإدارة الصناعة واستخدامات التكنولوجيا السياسية، فالشركات العابرة للحدود القومية تتشكل الرابط الأساسي للعالم السياسي، ومن هنا فإنّ القوى الصناعية والمالية الكبرى لا تنتج السلع والبضائع فقط، بل كيانات ذاتية أيضاً، وذلك بقلب السياق السياسي الحيوي، حيث تدفع الحياة لخدمة الإنتاج(169).

والإجابة على ذلك تتطلب الاعتراف بأنّ العولمة لا يمكن أن تتجح بمنأى عن الدولة القومية، بل أنّ غياب الدولة القومية وتفككها سيؤجج النزاعات في العالم، فمعضلة الساحة الدولية تكمن بالفوضى وغياب السلطة المركزية، فما هو الحال الذي سيرسو عليه الواقع الدولي مع تفكك الدولة القومية، احتمالية تعزيز الفوضى واردة وبقوة. من ثم لا بد من الاعتراف أيضاً بأنّ من المحاور المركزية للعولمة الشركات المتعددة الجنسية، فماذا ستكون جنسية هذه الشركات المختلفة مع فقدان الدولة القومية الأم؟. الأمر الذي سيجلب المزيد من الفوضى بفعل تقاسم الأرباح، أمّا أدوات الحكم اللامركزية فطالما أثبتت فشلها، والتساؤل الملح هنا، هل كان سينجح الاتحاد الأوروبي بمختلف خطواته الاقتصادية لو لم تكن الدولة القومية هي الراعي لهذه الخطوات؟، وكيف يمكن فهم السيطرة الأمريكية على سياسة الاتحاد الأوروبي بمنأى عن المعرفة التاريخية الدقيقة بخطة مشروع مارشال الأمريكية، والتي تضمنت غايات أمريكية كامنة بالهيمنة والسيطرة الإمبراطورية على أوروبا.

نظرة موجزة حول تطور السياسة الخارجية الأمريكية وطبيعتها:-

إنّ دراسة السياسة الخارجية الأمريكية تتم من خلال محورين، الأول يشير إلى تأثير السياسة الخارجية الأمريكية بالقادة والأحزاب السياسية المختلفة التي تعاقبت على الإدارة الأمريكية، ومن هنا لا يمكن الجزم بثبات السياسة الخارجية الأمريكية. أمّا الثاني فيتحدّث عن كون السياسة الخارجية الأمريكية ثابتة، لأنّ السياسة العامة والخارجية ترسم بحسب مراكز البحث والتخطيط والأمن القومي، وبتأثير من جماعات الضغط والمصالح المختلفة، وتلتزم بها الأحزاب والقادة والإدارات المختلفة.

وكون الدراسة تعتبر الولايات المتحدة دولة إمبراطورية، فهي حتماً تعمل على توسيع دائرة نفوذها، وحماية أمنها القومي إلى أقصى درجة ممكنة. والكفيل بتحديد ذلك هو مراكز التخطيط الإستراتيجي، والأمن القومي الأمريكية. فعلى الرغم من تباين سلوك رؤساء الولايات المتحدة الجمهوريين والديمقراطيين، إلا أنّ الأهداف والغايات كانت تاريخياً واحدة، وقد التزم الجميع بها، مع الاعتراف بتباين طرق الوصول لها.

بدايةً يشير فريد زكريا إلى أنّ تاريخ السياسة الدولية هو تاريخ صعود القوى الكبرى وهبوطها، وبأنّه لا يكفي أن ندرس السياسة الداخلية للدولة وثقافتها القومية وسلوك صانعي القرار، بل لابد من دراسة تأثير النظام الدولي على سياساتها الخارجية من حيث موقعها الاقتصادي والعسكري النسبي بين الدول. فالتركيز على موقع دولة ما في النظام الاقتصادي الدولي سيؤدّي إلى تفسير أقوى نظرياً من تفسير يركز على الخصائص الثقافية الفريدة للأمة. من ثمّ يشير زكريا إلى الواقعية الدفاعية كنظرية من نظريات السياسة الخارجية حيث لا ينبع الحافز للتوسع من القوة الزائدة، وإنما من انعدام الأمن، بينما تسعى الواقعية الهجومية إلى زيادة النفوذ.

ومن ثمّ يصل إلى الواقعية البنوية المتمحورة حول توازنات القوى، حيث إنّ هناك دولاً تسعى إلى الحد الأدنى من الأمن، بينما تسعى دول أخرى إلى الحد الأقصى من الأمن من خلال التوسّع، ومن ثمّ فإنّ قوة الدولة مؤشر على قوة الأمة، وكلما زادت الدولة قوة تمكنت من تحقيق أغراضها. ومن ثمّ هل تملك الدولة القدرة والتماسك الكافي لتنفيذ رغباتها؟، ومن أبرز دعائم قدرة الدولة الكبرى هي السيادة والاستقرار والبيروقراطية المدربة، وهناك عاملان مهمان في هذا السياق: هو قدرة الدولة على استتباط الثروة، ودرجة المركزية لقوة صنع القرار داخل الدولة، ودون مركزية صنع القرار والموارد المادية لا يمكن أن تعتبر دولة قوية (170).

ومن الجدير بالذكر أنّ كل دولة في العالم بحاجة إلى سياسة خارجية كونها تعيش في بيئة تسودها المنافسة والفوضى، ولا يوجد سلطة عالمية مركزية قادرة على إدارة الساحة الدولية، أو حماية الدول من تهديدات بعضها البعض. لذلك تسعى الدول بكل طاقة ممكنة لتحقيق أمنها من خلال توازن القوى الذي لا يتحقق إلّا بتنمية قدراتها العسكرية والاقتصادية وتطويرها، وإنّ أبرز ما يميّز دولة عن الأخرى في المشهد الدولي هو مدى ما تمتلك من قدرات وإمكانيات، ومن أبرز ما يميّز الإمبراطورية الأمريكية، هو معدلات النمو الاقتصادي الكبيرة، والقدرات التكنولوجية الضخمة التي رفدت البنية العسكرية الأمريكية بجملة من الاختراعات المتميزة، هذا إلى جانب الإنتاج المعرفي الضخم. وإنّ أشدّ ما يقلق الولايات المتحدة اليوم، هو وجود قوى قادرة على الوصول إلى درجات متقاربة جداً معها، سواء أكان من حيث النمو الاقتصادي، أم القدرات العسكرية، أم الإنتاج المعرفي.

فالاتحاد الأوروبي يمتلك العديد من المقومات الاقتصادية والتكنولوجية والمعرفية، لكنه يفتقر للقوة السياسية والعسكرية، إلا أن الوحدة السياسية بين دول الاتحاد الأوروبي، ولو بشكل فدرالي ستكون ضربة قاسمة لأحادية الولايات المتحدة. أما الصين فهي تمتلك قوة عسكرية لا بأس بها، إلى جانب امتلاكها للقوة النووية، ومع التزايد في معدلات النمو الاقتصادي باتت كابوساً مقللاً للولايات المتحدة أيضاً. وفيما يتعلق باليابان الجبار الاقتصادي، فبمجرد تحالف استراتيجي مع روسيا أو الصين ستنقلب موازين القوى في كافة منطقة جنوب شرق آسيا. ومن هنا نجد بأن كافة القواعد الاقتصادية والسياسية القديمة والحديثة تسقط أمام مصالح الدولة القومية وبالتحديد الدول الإمبراطورية والعظمى، فالولايات المتحدة تدرس حساباتها وخياراتها أمام نتيجة واحدة هي هيمنتها وديمومة إمبراطوريتها.

يُذكر أن عملية صنع القرار في النظام الأمريكي تتضمن عدداً كبيراً من الأطراف المشاركة مع تنوع طبيعة هذه الأطراف في كل حالة، ففي حالات معينة تتكون المؤسسات من الكونغرس والأجهزة التشريعية للولايات والمحاكم، وفي حالات أخرى تتكون من الرئيس ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع والهيئات التنفيذية المختصة والكونغرس، وفي حالات ثالثة تقتصر أطراف صنع القرار على التيارات العليا للثلاث للحكومة، أي الكونغرس والمحاكم والرئيس. أما الكونغرس فيتكوّن من مجلسين: الشيوخ والنواب، وتلعب اللجان المشكّلة داخل الكونغرس دوراً هاماً في الحياة السياسية والتشريعية، حيث تقوم هذه اللجان بالوظيفة الأساسية لعملية صنع القرار على المستوى التشريعي. وكلما كانت لجان الكونغرس تتشكل لتعبّر عن مصالح جماعات معينة وأنشطتها في المجتمع تزايدت أهميتها السياسية. وقد أدت التغييرات الخارجية إلى التوسّع في دور الكونغرس بعد أن تغيّر دور أمريكا في الساحة الدولية، وما أخذته على عاتقها من مسؤولية إرساء نظام عالمي تلعب فيه دور المهيمن. كما أدى الارتباط بين الشؤون الداخلية والخارجية إلى التأثير على دور الكونغرس، فالاشتراك بالحرب يتطلب فرض الضرائب وجمعها، الأمر الذي يتطلب موافقة الكونغرس.

من ثمّ يأتي رئيس الجمهورية على قمة الهرم التنفيذي، حيث يتمتع بسلطات واسعة منحه إياها الدستور، فهو يتولى مهام السلطة التنفيذية وله سلطة تعيين كبار موظفي الدولة بعد موافقة مجلس الشيوخ، كما أنه مسئول

عن متابعة تنفيذ القوانين، وإعلام الكونغرس عن حالة الاتحاد، كما يمكنه الاعتراض على مشروعات القوانين ودعوة الكونغرس لاجتماع خاص، ويبرم المعاهدات بشرط موافقة ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ على الأقل. كما أن الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وعلى الرغم من امتلاك الكونغرس سلطة إعلان الحرب، وعلى الرغم من صدور قانون سلطات الحرب عام 1973 الذي يشترط على الرئيس أن يتشاور مع الكونغرس قبل القيام بإرسال القوات الأمريكية للخارج. إلا أن معظم رؤساء الولايات المتحدة قد تجاهلوا قانون سلطات الحرب، ولم يصدر القانون قراراً بالحرب إلا في خمس حروب من أصل 130 حرباً، حيث أنه منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية لم تقف أي مؤسسة في وجه الرؤساء، حيث إن أغلب قراراتهم كانت تتخذ في حالات يكون فيها الرأي العام بحالة خوف بسبب ما يساق له من تهديدات خارجية من أعداء معينين تتطلب ضرورة القيام بأعمال عسكرية. ومن ثم فإن مؤسسة الرئاسة تلعب دوراً محورياً في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، ذلك أن رئيس الجمهورية بحكم صلاحياته الدستورية والأعراف العملية يصدر القرارات الحاسمة في السياسة الخارجية، وهو ما يتم في صورة الاختيار بين بدائل عدة تطرحها الهيئات الاستشارية في البيت الأبيض، ولا سيما مجلس الأمن القومي والهيئات المعنية، وخاصة وزارة الخارجية والدفاع(171).

فالنظام السياسي الأمريكي نظام ديمقراطي يتمحور حول الرئيس، وطابع الولايات المتحدة الفدرالي، واتساع رقعتها الجغرافية وكثافتها السكانية أعطت الرئيس صلاحيات واسعة، وإمكانيات كبيرة. ومع ضرورة تحقيق الأمن القومي كمحور، استغل رؤساء الولايات المتحدة التهديدات الخارجية ليس لحفظ أمن الدولة المكفول بالأساس، بل لتوسيع نطاقات الهيمنة والسيطرة، وتحقيق المزيد من المصالح الخارجية التي تعود على الدولة بالنفع. ولطالما تلاعب قادة الولايات المتحدة بالرأي العام الأمريكي من خلال التهديدات الخارجية، كما عمل رؤساء الإدارات الأمريكية المتعاقبة جاهدين في سبيل تجاوز الضغوط القانونية الداخلية والكونغرس.

يؤكد البعض أن سياسة الولايات المتحدة الخارجية التي استندت إلى الحفاظ على المناطق الحيوية بالعالم سواء أكان في أمريكا اللاتينية أو الشرق الأوسط فترة الخمسينات والستينات من خلال الدول الحليفة وسياسة تشكيل الأحلاف وإسقاط النظم المعادية، قد تنامت بقوة في السبعينات والثمانينات إزاء الشرق الأوسط. حيث

انتهجت الولايات المتحدة سياسية الاحتواء ضد الاتحاد السوفيتي، بحيث اتبعت كافة السبل الكفيلة بردع أي توسع شيوعي في العالم، بل أمتد الأمر ليشمل أي نظام أو دولة أو شخصية توفر الدعم والمؤازرة للاتحاد السوفيتي. وقد دعمت الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ عام 1948 إسرائيل إلا أن حدة الدعم بدأت منذ عام 1967، حيث لم تستأثر إسرائيل بالنصر على حركة القوميين العرب وحدها، بل شاركتها الولايات المتحدة في ذلك، وامتد الدعم الأمريكي لإسرائيل إلى أن تحول لتحالف استراتيجي في الثمانينات في عهد الرئيس دونالد ريغان.

وفي مطلع التسعينات، ومع انهيار جدار برلين، وتفكك الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة أعلن الرئيس جورج بوش الأب ميلاد نظام عالمي جديد، حيث أعتبر بوش أن التهديدات والحروب لن تنتهي مع انتهاء حقبة الحرب الباردة، حيث سنشهد العنف والإرهاب المتصاعد، وسنشهد تهديد الدول لبعضها البعض، ولرفاهيتها ولأمنها الإقليمي. ولتفادي كافة هذه المشاكل سنسعى إلى نظام عالمي جديد، تكون الحكومات فيه ديمقراطية متسامحة تعمل وفق أسس حرية السوق، الأمر الذي سيعزز فرص السلام من غير التهديد باستخدام القوة. عقب ذلك أكد الرئيس بيل كلينتون على رغبته في تخفيض التسلح بالعالم وإحلال السلام، وتعميم قيم الحرية والديمقراطية، وحرية السوق، والقضاء على تجارة المخدرات (172).

كما يجري التأكيد بأن الولايات المتحدة عشية أفول الحرب الباردة تميزت بوضعية أحادية القطبية، حيث باتت الدولة الأعتى عسكرياً والأقوى اقتصادياً والصلبة ثقافياً في العالم، وأصبحت الساحة الدولية ساحة القوة الأولى والعظمى المتمثلة بالولايات المتحدة. كما اعتقد عدد من المحللين أنه لا يوجد أية قوة توازيها بالمستقبل القريب. ومع وجود ثلاثة نماذج لشكل العالم تراوح بينها محللين السياسة الخارجية الأمريكية، الأول يعتمد على العوامل الجغرافية والاقتصادية، والثاني يعتمد على توازن القوى بين القوى المتقاربة اقتصادياً وعسكرياً، والثالث يعتقد بصدام الحضارات وصراعها. إلا أن الإجماع تم على أن طبيعة توزيع القدرات والإمكانات في العالم تعطي إشارات واضحة بأن الولايات المتحدة هي القطب الأوحده والأقوى على الساحة الدولية، سواء أكان على صعيد المعطيات السياسية أم الاقتصادية أم العسكرية، ومن ثم على الولايات المتحدة انتهاج كافة السبل لتعزيز بقائها، وليس المقصود بالبقاء مجرد الوجود، بل البقاء كقوة مهيمنة ومسيطر (173).

لقد كانت نهاية الحرب الباردة مفصلاً حساساً في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، حيث توجّ انهيار الاتحاد السوفيتي أحادية الولايات المتحدة على الساحة الدولية، ومع حرب الخليج، وتشكيل قوى التحالف الغربية العربية ضد العراق بغطاء من مجلس الأمن، وإطلاق مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، وانفراد الولايات المتحدة في مسيرة التسوية السلمية، سطعت شمس الولايات المتحدة كقوة عظمى.

ومن جانب آخر فإنّ دراسة تاريخ الولايات المتحدة تفصح عن العديد من السياسات القاضية بالتوسع وتحديد الأراضي والمناطق الجغرافية الحيوية، هذا إلى جانب سياسة تشكيل الأحلاف السياسية ودعمها، وسياسة الاحتواء التي أطلقها الرئيس هاري ترومان، وأصبحت عموداً ومبدأً ثابتاً في السياسة الخارجية الأمريكية. فعقب سياسة احتواء الاتحاد السوفيتي، دار الحديث عن احتواء القوى الديكتاتورية والشمولية، ومن ثم احتواء القوى والحركات الإرهابية، ثم أفغانستان والعراق، وما زال الحبل على الجرار، حيث سوريا وإيران، وروسيا والصين. حسابات المصلحة القومية الأمريكية تقتضي التصدي لأي طرف أوفكر أو أيديولوجية أو دولة مضادة، والمبدأ الذي بات ثابتاً، وترسم كافة الاستراتيجيات بناءً عليه هو "سياسة الاحتواء".

ومن ناحية أخرى تلعب جماعات الضغط والمصالح دوراً مركزياً في النظام السياسي الأمريكي، حيث ترفع هذه الجماعات مطالبها وتسعى لتحقيقها، لأنّ الأحزاب السياسية لا تستطيع دائماً أن تلبّيها، وبنفس اللحظة تفتح هذه الجماعات قنوات مع قادة الحزبين الكبارين في سبيل تحقيق مصالحها التي قد لا تعطيها الأحزاب أي اهتمام من تلقاء نفسها. وتعطي هذه الجماعات لعناصرها فرصة التواصل والقرب من الرسميين وصنّاع القرار السياسي، كما تسعى هذه الجماعات للتأثير على مشرعي القوانين ووضعها، وتضغط عليهم أحياناً من خلال نواب يمثلونها ويمثلون مصالحها بالكونغرس. كما تلعب هذه الجماعات دوراً مركزياً في دعم الرسميين والمرشحين في الانتخابات المحلية والوطنية، وذلك بما يتلاءم مع أهدافها والمكاسب التي تسعى لتحقيقها(174).

إنّ وجود جماعات الضغط والمصالح في تركيبة النظام السياسي الأمريكي يؤثر بصورة مباشرة على صناعة القرار السياسي الداخلي والخارجي في الولايات المتحدة. فسياسة الولايات المتحدة الخارجية تجاه الشرق

الأوسط تتأثر بصورة مباشرة بالضغوطات التي يمارسها اللوبي الصهيوني المسيطر على شتى وسائل الإعلام والصحف الحساسة ودور السينما. هذا إلى جانب سيطرته على عدد كبير من الشركات والمؤسسات الاقتصادية الرأسمالية، والتي تؤثر بصورة مباشرة في الحملات الانتخابية للمرشحين ودعمهم في الوصول إلى المراكز الحساسة في صنع القرار، ومن ثم يستطيع اللوبي الضغط عليهم في سبيل تحقيق مطالبهم وتلبيةها.

كذلك أيضاً فإنّ دراسة تركيبة الإدارات الأمريكية المختلفة، تشير إلى توليفة من الشركات الاقتصادية الاحتكارية الرأسمالية، فتارةً نجد احتكارات النفط، وتارةً نجد احتكارات السلاح، وتارةً نجد احتكارات شركات الأسهم والأوراق المالية. الأمر الذي يشير بصورة مباشرة إلى الدور المركزي الذي تلعبه جماعات الضغط والمصالح في بلورة شكل الإدارات الأمريكية وطبيعتها، سواء أكان من حيث الدعم المالي، أم الضغط الاقتصادي والسياسي. وقد نشطت هذه الجماعات نتيجة ضعف قدرة الأحزاب السياسية على تلبية مطالب كافة الأطراف، بحيث تستطيع هذه الجماعات تحقيق غاياتها وتلبية مطالبها من خلال دعمها لمرشحين معينين يتبنون برنامجها السياسي والاقتصادي، وتتكفل بإيصالهم لمراكز صنع القرار، بحيث يسهل التواصل مع الجهات الرسمية والمسئولة، في سبيل تحقيق مصالحها وغاياتها المختلفة.

من ثم يطرح أندريو باكيفتش بأنّ إعلان الرئيس جورج دبليو بوش الحرب على الإرهاب، أعطى إمكانيات جديدة لصانعي السياسة ليتخذوا القرارات، ويتحركوا بحرية أكبر، وأصبح أي نوع من الحسابات السياسية في سياق محاربة الإرهاب مبرراً. ومن ثم يشير بأنّ الحرب على الإرهاب تأتي في إطار الحسابات التكتيكية، وليس في إطار مواجهة العدو، وبنفس سياسة القوة والردع التي هاجم بها روزفلت والفاشية والنازية، وفي سياق سياسة الاحتواء التي تحرك بها ترومان ضد الاتحاد السوفيتي(175).

أمّا جعفر عتريسي فيجد بأنّ النفط هو المادة التي تحكم مسيرة العالم التفاعلية بمعناها الصناعي، لذا كان لابدّ من الخوض في مغامرة كبرى ناجحة من أجل إعادة صياغة وزن القوى في السوق والعالم، وعليه يجب أن تكون هذه المادة تحت يد القوة العسكرية الأمريكية دون غيرها كطريقة آمنة وإنقاذية في آن واحد. وهذا يعطيها

دور الدولة الفريدة في العالم القادرة على التأثير الفعلي في قضايا النفط، وهذه الوضعية تعطي أمريكا ميزة الحارس العالمي لأهم مادة تحتاجها الثورة الصناعية، وعليها إلى حد بعيد تتوقف عمليات النظام الاقتصادية في قيمه المالية وحركته الاستثمارية ودورته النقدية (176). أما توماس هيغامر فيشير إلى أن كثير من السعوديين الذين وصلوا إلى أفغانستان وبأعداد كبيرة في الفترة الواقعة بين 1999-2001م لم يعودوا إلى السعودية، وقد قتل الآلاف منهم قبل الاجتياح الأمريكي لأفغانستان وبعده، وسجن عدد منهم في سجن غوانتانامو، ومنهم من تمكن من العودة للسعودية كي يمارس أعمال عنف وإرهاب هناك (177).

ومن ثم يجد فرانسيس بويل أن القرن الحادي والعشرين يشهد جهود الولايات المتحدة الأمريكية لسرقة الإمبراطورية الهيدروكربونية من الدول الإسلامية والشعوب المحيطة بأمريكا الوسطى والخليج الفارسي، تحت مسميات "إعلان الحرب على الإرهاب الدولي" في أفغانستان، والتخلص من أسلح الدمار الشامل في العراق (178). وبالعودة لمبدأ الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر تتضح السياسة الأمريكية القديمة الحديثة، (تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أي محاولة تستهدف السيطرة على منطقة الخليج اعتداء على مصالحها الحيوية، وستقوم بالرد على مثل هذا العدوان بشتى الوسائل المتوفرة لديها بما في ذلك القوة المسلحة) (179).

كما ويُلخّص أبرز أسس السياسة الخارجية الأمريكية في ظل إدعاءات الحرب على الإرهاب والتي تتضمن عدة محاور اقتصادية أبرزها:-

- 1- السيطرة على نفط الدول العربية والإسلامية في الشرق الأوسط.
- 2- السيطرة على نفط الخليج الفارسي وبالتحديد إيران.
- 3- السيطرة على حقول النفط والغاز الطبيعي الموجود في منطقة وسط آسيا (180).

هذه المحاور توضح نطاق الهيمنة الجغرافية الذي تسعى الولايات المتحدة لبسط هيمنتها عليه، بنفس اللحظة التي تعكس رغباتها السياسية في إضعاف الإمكانيات الاقتصادية والعسكرية لمربع الرعب في جنوب شرق

آسيا والشرق الأوسط. ولا يمكن أن نستبعد هنا حجم المصالح الإستراتيجية المشتركة والكبيرة بين الولايات المتحدة، وإسرائيل التي تسعى بشتى الوسائل إلى أضعاف كافة قوى المنطقة، لتنفرد بقوتها العسكرية، وإمكاناتها الاقتصادية والمعرفية، ولتبقى القوة الوحيدة ومحور الارتكاز الأمريكي.

و يستنتج كينيشي أوماي بأنّ السلطة المخوّلة إلى الدول القومية تنتقل الآن إلى المنظمات الإقليمية، وصمويل هنتغتون يتنبأ بأن الحضارة تحل الآن محل الدولة بوصفها الوحدة الأساسية في السياسة العالمية. وفرانسيس فوكوياما وبنيامين باربر يعتقدان أنّ القوى الاقتصادية العالمية تخلق الآن ثقافة عالمية متجانسة التكوين، بحيث لا يصبح هناك ضرورة للدولة. أمّا روبرت كابلان فيرى نهاية الدولة القومية وبداية الفوضى الشاملة بسبب التغيرات الديمغرافية والبيئية، ومن ثم فقد أتمت السياسة الخارجية الأمريكية السابقة لنهاية القرن العشرين بالمرآحة بين الانعزالية انشغالا بقضاياها الداخلية، والامتناع عن الخوض بمشاكل العالم. إلاّ أن اطراد قوة الولايات المتحدة وتعاضمها والانهيال التدريجي للنظام العالمي الأوروبي دفع بها للساحة الدولية، وكما كانت نهاية الانعزالية الأمريكية بحسب كيسنجر على نعش أوروبا، فهي قد جددت قوتها على نعش الاتحاد السوفيتي.

وما إعلان ويلسون عام 1913 إلاّ بداية مراحل العولمة، وذلك من خلال وضع قانون للنظام الدولي، وذلك ينقل العولمة من أطر الحوار إلى الفرض عن طريق الانقياد والنقيّد بنصوص القانون الذي وضعته القوة العالمية الأولى. الولايات المتحدة في رؤيتها لنفسها كقوة مميزة ومنفردّة بقدراتها المالية والاقتصادية المرافقة لقوتها العسكرية الهائلة وغير المسبوقه، وأيضاً وبقدر كبير على قدراتها التقنية والعلمية التي صاغت من خلالها إمكانيات أسطورية على الصعد العسكرية والإعلامية والثقافية والسياسية، الأمر الذي دفعها لتشكيل نظام عالمي جديد(181)، كما ويطرح هنري كيسنجر بأنه قانون الطبيعة الذي يشاء لأمة ما أن تطفق في كل قرن لتغدو الأمة ذات القوة والإرادة والزخم العقلي والأخلاقي القادرة بفضل جميع هذه العوامل على تأخير النظام العالمي برمتّه وفقاً للمعايير الخاصة بها(182).

ولم يتحوّل توزيع القوى أو امتلاك السلطة للحظة من الدولة إلى المنظمات الإقليمية في ظل هيمنة الولايات المتحدة، بل جرى استغلال هذه المنظمات والمؤسسات لتمير مصالحها وتحقيق غاياتها، فتارةً نجد الولايات المتحدة تعزز دور الأمم المتحدة ووجودها، وقرارات مجلس الأمن كما هو الأمر في لبنان، وتارةً نجدها تقصّيها وتقصي دورها في أيّ قرار ذي صلة بالصراع العربي الإسرائيلي، فما خطة خارطة الطريق إلاّ تعدي على قرار التقسيم 181، والقرار 194، إلى جانب قرارات مجلس الأمن 242،338. أمّا مسألة صدام الحضارات فهي قضية مبتكرة ومستحدثة في سبيل البحث عن عدو جديد، في ظل الفراغ الذي تركه انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث إن شعور الانتصار الذي أصاب الولايات المتحدة كان لا بد أن يتحوّل إلى خطة هيمنة إستراتيجية جديدة تتطلب وجود عدو جديد.

أمّا إعلان الرئيس الأمريكي ولسون فقد كان بمثابة بداية جديدة للتعميم الفكري والثقافي الأمريكي، فإعلان حق تقرير المصير كان بمثابة انطلاقة للمارد الفكري الأمريكي وتدخله المباشر بالقرارات العالمية، حيث قاد هذا الحق إلى إنشاء عصابة الأمم المتحدة أولاً، وهيئة الأمم المتحدة ثانياً. ومن ثم ابتكار مؤسسات دولية جديدة أصبحت أدوات لتحقيق المصالح وتقاسم الأرباح بين الدول العظمى، لتتوج الولايات المتحدة هيمنتها مع بداية التسعينات في إطلاقها مفاهيم وتصورات جديدة لشكل النظام العالمي الجديد.

وفي نظرة سريعة على سياسة الرؤساء الأمريكيين الخارجية والتأثيرات والانعكاسات المختلفة عليها يذكر محمد السروجي بأنّ الرئيس الأمريكي روزفلت كان يعتقد أنّه بالإمكان تحقيق التوازن في القوى بالعالم الأوروبي عن طريق التفاهم وحسن النية، كذلك ما بينه وبين السوفييت، دون الحاجة لاعتماد القوة. وأمام سلسلة من الأحداث المتلاحقة أدركت الولايات المتحدة أنّ إيقاف التهديد السوفيتي لن يتم إلاّ بإتباع سياسة بعيدة المدى، تعتمد بالأساس على القوى السياسية والعسكرية والاقتصادية، هذا إذا ما أرادت الولايات المتحدة لنفسها البقاء كقوة لها وزنها العالمي. الولايات المتحدة أيقنت أن سلامتها وسلامة العالم الغربي تتوقف على مسألتين جوهريتين، الأولى هي طبيعة الإستراتيجية العسكرية الأمريكية، والثانية هي مستقبل الدول المتخلفة. كما أن مسألة حفظ سلامة وأمن الولايات المتحدة يعتمد على قدرتها في إيجاد نوع من توازن القوى في قارتي آسيا وأوروبا، لأنّ

أوروبا الشرقية بالتحديد - بحسب هالفورد ماكيندر - تمثل قلب العالم حيث روسيا والصين، أفغانستان وإيران، أوروبا الشرقية هي قلب العالم (183). أما الرئيس الأمريكي ترومان فقد تقدم إلى الكونغرس بمشروعه الشهير المعروف بـ "مبدأ ترومان"، والقائم على سياسة الحصر والإحتواء إزاء التوسع السوفيتي والدخول في تحالفات مع الدول الديمقراطية والأمم المناهضة للشيوعية، وقد تم تنفيذ ذلك من خلال مشروع مارشال الاقتصادي والموجه لأوروبا، إلى جانب تشكيل حلف شمال الأطلسي (184).

بينما يجد أيزنهاور بأنّ الموقف غير المستقر في الشرق الأوسط يشغل بال الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تستغل الشيوعية موقف عدم الاستقرار في الشرق الأوسط وهو المعبر بين آسيا وأوروبا وأفريقيا. وسيطرة الإتحاد السوفيتي عليه تعرقل مصالح أوروبا الغربية وتعرضها للخطر، لذلك لا بد من أن تملأ الولايات المتحدة الأمريكية الفراغ الناتج عن غياب الهيمنة الفرنسية البريطانية (185). أما كينيدي فقد اعتبر أن سياسة الولايات المتحدة تعتبر إسرائيل حجر الزاوية في السياسة الأمريكية بالشرق الأوسط. حيث أعلن الرئيس كينيدي تأييد الولايات المتحدة لأمن إسرائيل وأنها لن تتردد في القيام بأية إجراءات لوقف أي عدوان يقع عليها (186).

أما حافظ برجاس فيشير إلى أنه مع وصول الرئيس ريغان للحكم لم تتغير السياسة الخارجية الأمريكية في الخليج فالحصول على النفط وحماية طرق إمداداته هي أهداف ثابتة بالسياسة الخارجية الأمريكية. إذ أن جميع الإدارات الأمريكية من ترومان وحتى جورج بوش اعتبرت النفط وإمداداته هدف ثابت بالسياسة الخارجية الأمريكية، وكان قد سبق ريغان الرئيس كارتر حين اعتبر أن أية سيطرة على الخليج الفارسي تعتبر بمثابة تهديد للمصالح الحيوية للولايات المتحدة وستستخدم كل الوسائل للرد عليها (187).

ويطرح فواز جرجس بأن الرئيس كلينتون في حملته الانتخابية الثانية توجه نحو الجماعات العربية والإسلامية لتأييده، على الرغم من أن كلينتون من أكثر الرؤساء الأمريكيين تأييداً لليهود، وعلى خلاف جماعات المصالح المختلفة لم تقدم الجماعات العربية أي قوة ضاغطة لمصلحة الشرق الأوسط في السياسة الأمريكية. كما ويؤكد بأنه عندما يتعلق الأمر بالأمن والمصالح الاقتصادية الأمريكية فإن هذه القضايا تسيطر على سلوك الولايات

المتحدة بغض النظر عن نظام الحكم الداخلي(188). كما ويشير السروجي إلى حاجة الولايات المتحدة للسيطرة على منابع النفط والبتروول، الأمر الذي يجعل اهتمامها الأول هو الهيمنة على الشرق الأوسط، إلى جانب السيطرة على الدول الإسلامية في أواسط آسيا والتي كانت خاضعة للإتحاد السوفيتي. ومن ثم فإن دراسة السياسة الخارجية للولايات المتحدة مبعثها مبدأ مونرو الذي يتفق مع مكانتها كقوة عظمى زعيمة للعالم(189).

من ناحية أخرى يؤكد بروسترك. ديني على أن **البننتاجون** هو الطرف الوحيد من مؤسسة السياسة الخارجية الذي يتوفر له مؤيدين على المستوى الداخلي، أي مجموعة من الأفراد والمنظمات والجماعات المؤثرة في السياسة الأمريكية والتي تستفيد مادياً بدرجة كبيرة من حجم ونمو وموقع وتنمية البرامج التي يقوم بها البننتاجون. إن المؤسسة العسكرية الأمريكية ماهي إلا أداة من أدوات السياسة الخارجية، حيث أن فقدان التكنولوجيا الحديثة والدور العالمي لأمريكا لايعني فقط فقدان ميزة المحيطات حولها بل وفقدان عنصر الوقت والمال أيضاً(190).

هذا العرض يوضح **الثبات النسبي** في أهداف ومحددات السياسة الخارجية الأمريكية على الرغم من تعاقب الرؤساء والأحزاب المختلفة على إدارة البيت الأبيض. ركائز الولايات المتحدة القديمة بالشرق الأوسط هي النفط، وإسرائيل، والتي هي ذاتها المحرك الأساسي للسياسة الخارجية الأمريكية حديثاً وإن اختلفت الإستراتيجيات وسبل تحقيق هذه الأهداف، وعلى الرغم من تداخل السيناريوهات نجد الولايات المتحدة اليوم تخشى تعاضم النفوذ الروسي في إيران لموقعها الجيوستراتيجي ولثروتها النفطية. والولايات المتحدة تتعقب الصين في أفريقيا لخشيبتها من حالة التعددية القطبية فيما لو وازتها الصين بالمكانة الدولية والقوة، وهي تستخدم إسرائيل في حروب الوكالة لتحقيق مصالحها القومية والمتبادلة، تبدل الإدارات الأمريكية قد يؤدي لتبدل في السلوك والسبل لكن الغايات ثابتة نسبياً، والمصلحة الأمريكية القومية هي المحور، والتي غالباً ما تتبلور من خلال مراكز البحث القومي والتخطيط الإستراتيجي، ويتأثير من جماعات الضغط والمصالح المختلفة.

قراءة تحليلية في الخطط الإستراتيجية الأمريكية:-

" فقط الولايات المتحدة الأمريكية لديها القيادة الأخلاقية والوسائل الداعمة لها، نحن الأمريكيين نعرف أنه توجد أوقات لا بد معها أن نتقدم إلى الأمام راضين بمسؤولياتنا لقيادة العالم بعيداً عن الفوضى المظلمة للحكام الدكتاتوريين، باتجاه وعد مشرق ليوم أفضل" جورج بوش الأب

إن دراسة هذه الخطط تأتي في سياق السعي لفهم القاعدة التي رسمت على أساسها مشاريع الشرق الأوسط الكبير/ والجديد. فخطط القادة السياسيين والإدارات الأمريكية المتعاقبة تأثرت بصورة مباشرة في الاستراتيجيات التي كانت ترسمها وزارة الدفاع الأمريكية "البنيتاجون"، ومراكز الأمن والبحث القومي، والرؤى المختلفة للرؤساء. السياسة الخارجية الأمريكية تعتمد بصورة مباشرة على مراكز البحث والتخطيط الحكومية واللاحكومية، التابعة للوزارات المختلفة أو لجماعات الضغط والمصالح، وجميعها تتصهر معاً في بوتقة واحدة في سبيل التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية وتوجيهها.

ومن هنا نجد أحمد شكاره يطرح بأن دور الولايات المتحدة الأمريكية في ظل ما أخذ يعرف بالنظام الدولي الجديد يمثل تزاوج تقليدين متعارضين في السياسة الخارجية الأمريكية: **التقليد الأول** مثله الرئيس الأمريكي توماس جيفرسون من مؤسسي الولايات المتحدة، إلى جانب ودرو ولسون. فقد حمل كل من هذين الرئيسين ماعرف بالطموحات العظمى التي سعيها حثيثاً إلى تحقيقها من خلال اعتماد إجراءات تقتصر على الحرب. أما **التقليد الثاني** فقد مثله أليكسندر هاملتون وهنري كابوت لودج، ويتلخص في عدم اعتماد طموحات كبيرة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية، مؤكداً على ارتباط السياسة الخارجية بمصالح وطنية محدودة. ولكن في الوقت نفسه، رأوا أن هناك حاجة إلى الاستعداد العسكري، نظراً إلى اعتقادهم بأن القوة العسكرية ستبقى الحكم الرئيسي في حل المنازعات بين الأمم. ويجد تشارلز كروثامر بأن انتهاء عصر الحرب الباردة قد أعلن قدوم ما أسماه "السلام الأمريكي" على غرار "السلام الروماني". ويفترض بأن الاتحاد السوفيتي ترك العالم مع قوة عالمية واحدة صحيحة إذ ما تمحور التركيز على القوة العسكرية المعقدة تقنياً، ولكن يستتبع ذلك اعتبار القوة الأمريكية مهيمنة في جميع مجالات القوة ومستوياتها(191).

إنّ محور التخطيط الاستراتيجي والسياسة الخارجية الأمريكية هو هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على مختلف المستويات. إذ أنّ الولايات المتحدة دولة عظمى تمتلك القوة الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والمعرفية التي تمكنها من فرض قوتها ووجودها على الساحة الدولية، لكن هل تستطيع الولايات المتحدة أن تبقى كذلك إلى الأبد؟. إنّ دراسة صيرورة الإمبراطوريات عبر مراحل التاريخ المختلفة تكشف عن انهيار هذه الإمبراطوريات وتراجعها، إذ لا يوجد إمبراطورية أو قوة بقيت أو ستبقى إلى الأبد، فكل شيء بحسب هيغل يحمل بذور فناءه. ومن ثم فإنّ الولايات المتحدة تقاوم وتتاضل في سبيل أطول فترة هيمنة أمريكية ممكنة، فتطويق الولايات المتحدة للقوى العظمى بالعالم يأتي على أرضية الهيمنة ورفض التراجع، والسؤال الملح هنا هل سيؤدي تراجع الولايات المتحدة كقطب أوحد إلى نتائج دولية كارثية؟، أم سيتم هذا التراجع بصورة سلمية؟ الواضح أنّ الولايات المتحدة ستدخل العالم بسلسلة من الخلافات والحروب والكوارث قبل أن تنتهي عن سدة السيطرة العالمية، وستخلف مجموعة من ضحايا العنف الطائفي والعنقي والمذهبي.

إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية:-

قراءة في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الأمنية في الشرق الأوسط، والصادرة عن مكتب شؤون الأمن

القومي/ وزارة الدفاع الأمريكية في مايو/1995

من كلمة وزير الدفاع الأمريكي السابق - وليام بييري:-

"بدايةً تستخدم القوة العسكرية عندما يكون بقاء الولايات المتحدة الأمريكية أو حلفائها الرئيسيين في خطر، أو عند تهديد مصالحنا الاقتصادية المهمة، أو عند التعامل مع بروز تهديد نووي مستقبلي وليس هناك من مكان تبرز فيه هذه المعايير بوضوح أكثر من بروزها في منطقة الشرق الأوسط، ومن المشاكل المحبطة بالشرق الأوسط النزاعات العرقية والأيدولوجية والقومية، والنمو السكاني المتزايد، والمشاكل حول النفط".

من هنا تتضح أبرز محاور العقل الاستراتيجي الأمريكي في فترة التسعينات والتي تمثلت في الحفاظ على قوة الولايات المتحدة وأمنها وحلفائها الاستراتيجيين، إلى جانب الحفاظ على مصالح الولايات المتحدة

الاقتصادية وتعزيزها، والتصدي لأي انتشار للسلح النووي. من ثم فإنّ استخدام القوات العسكرية الأمريكية متاح في حال تعرضت أي من المرتكزات السابقة لأي مخاطر أو تهديد، ويجد بيرري بأنّ مسرح هذه التهديدات هو الشرق الأوسط الذي يمتلك أكبر الاحتياطات النفطية في العالم، الأمر الذي يترتب عليه أنّ أي مس بمصالح الولايات المتحدة، وأي بروز لقوى نووية مناوئة يشكل تهديداً مباشراً على الولايات المتحدة. ومن ثم يأتي التقرير على ظاهرة الإرهاب والتطرف في الشرق الأوسط، حيث تخشى الولايات المتحدة تيارات الإسلام السياسي المعتدلة والقادرة على بلورة رؤية شاملة للدولة والاقتصاد والمجتمع، والتي تخوض الانتخابات الديمقراطية محرزة نتائج عالية وتقدماً ملحوظاً، مما يهدد أنظمة الحكم الحليفة، وينذر بوجود بوادر للنهضة المتكاملة. هذا دون إغفال النقاط الجيوسياسية الحساسة التي تربط الشرق الأوسط بمنطقة وسط وجنوب شرق آسيا.

من أبرز النقاط التي تضمنتها الإستراتيجية أنّ للولايات المتحدة مصالح استراتيجية ثابتة في الشرق الأوسط، ونتيجة لهذه المصالح تدخلت القوات المسلحة الأمريكية عسكرياً في المنطقة في السنوات العشرين الماضية أكثر من تدخلها في أية منطقة أخرى في العالم. حيث يحتوي الشرق الأوسط على 70% من نفط العالم، وهو موطن الجماعات المتطرفة التي تستخدم الإرهاب لتحقيق أهداف معادية لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وتنتشر فيها أسلحة الدمار الشامل أكثر من أي جزء آخر من العالم، وفيها عدد من النقاط البحرية الحيوية والخطوط البحرية والجوية الرئيسية التي تصل أوروبا والبحر الأبيض المتوسط بأفريقيا وآسيا والمحيط الهندي.

وإنّ حالة عدم الاستقرار المتكررة في الشرق الأوسط وتجاوره مع القوقاز وآسيا الوسطى يعطيه أيضاً القدرة على تعقيد عملية الإصلاح، وعلى تأزم النزاعات السياسية والعرقية في أجزاء من الاتحاد السوفيتي السابق. وبالرغم من إحلال عملية التسوية السلمية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي والأردني، وانتشار القوات الأمريكية بصورة ضخمة في الخليج العربي مازالت الولايات المتحدة تواجه تحديات وتهديدات خطيرة من دول عدوانية محتملة كالعراق وإيران وليبيا، وانتشار أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستية، وظهور الحركات الدينية والعرقية العنيفة، وعدم الاستقرار الذي قد ينتج من انهيار العملية السلمية الإسرائيلية- العربية، والنزاعات الكامنة على توزيع الموارد الطبيعية والاقتصادية كالماء على سبيل المثال(192).

استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية والتي قدمها جورج دبليو بوش للكونغرس الأمريكي)

(20/9/2002

من أبرز النقاط التي تضمنتها الوثيقة أنّ الولايات المتحدة تمتلك قوة ونفوذ لاسابق لهما في العالم، وهذا الموقع الذي يستمر في الإيمان بمبادئ الحرية يترتب عليه مسؤوليات وواجبات وفرص فريدة، لذلك يجب استخدام القوة العظيمة لهذه الدولة في إقامة توازن قوة لمصلحة الحرية. فالعالم بالقرن العشرين تضمّن صراعا كبيرا على الأفكار، حيث الرؤى التوليتارية التدميرية في مقابل الحرية والمساواة، وهذا الصراع انتهى، وأمريكا مهددة اليوم من دول غازية ومن دول فاشلة وأساطيل وجيوش، وتكنولوجيايات كارثية في أيدي قلة حاكمة. علينا أن نزيل هذه التهديدات لدولتنا ولحلفائنا وأصدقائنا، وهذا الوقت فرصة لأمريكا لتترجم لحظة النفوذ هذه إلى عقود من السلام والازدهار والحرية. إن إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة تستند إلى عالمية أمريكية واضحة تعكس اتحاد قيمنا ومصالحنا القومية، وهدف هذه الإستراتيجية هو المساعدة على أن يكون العالم أكثر أمناً وأفضل، ولتحقيق هذه الأهداف تسعى الولايات المتحدة إلى :-

- مناصرة الطموحات إلى الكرامة الإنسانية.
- تقوية التحالفات لهزم الإرهاب العالمي والعمل لمنع الاعتداءات علينا وعلى أصدقائنا.
- العمل مع الآخرين لتفكيك النزاعات الإقليمية.
- منع الأعداء من تهديدنا وتهديد حلفائنا وأصدقائنا بأسلحة الدمار الشامل.
- إطلاق حقبة جديدة من النمو الاقتصادي العالمي عبر الأسواق الحرة والتجارة الحرة.
- توسيع دائرة التطور بفتح المجتمعات وبناء البنى التحتية للديمقراطية.
- وضع برامج للتعاون مع مراكز رئيسية أخرى للقوة العالمية.

- تطوير مؤسسات الأمن القومي الأمريكي لتواجه تحديات القرن الحادي والعشرين وفرصه (193).

إنّ تحليل هذه الإستراتيجية ينم بالضرورة عن **طموحات الولايات المتحدة** في السيطرة على العالم وبسط نفوذها لكن تحت مسميات نشر الديمقراطية، وتحت غطاء قيم الحرية. أن المشهد الفعلي للعالم اليوم يعكس غير ذلك، حيث أنّ السلوك الحقيقي للولايات المتحدة يعكس استخداماً مباشراً للحروب الأهلية والفتن في سبيل تعزيز المصالح والغايات الأمريكية، كما يعكس استخداماً للأحلاف والمؤسسات الدولية لبسط الهيمنة الإمبراطورية الأمريكية، وليس القضاء على الإرهاب. أمّا سياسة المحاور، وتصنيف الدول ضمن قوائم الوسطية والاعتدال، والتطرف والخير فهي لا تأتي إلاّ بسياق تعزيز الفوضى الإقليمية، وبث النزاعات بين دول الشرق الأوسط. وبالوقت الذي نجد به الولايات المتحدة تسعى حثيثاً لتطويق إيران، ومنعها من تطوير الأسلحة النووية، نجد الولايات المتحدة تدعم إسرائيل بالترسانة العسكرية، ولا تتحدث بأي شكل عن المفاعل النووي الإسرائيلي. أمّا الحقة الاقتصادية الساعية إليها فتتضمن تزايد معدلات النمو الاقتصادي الأمريكي فقط، أمّا الديمقراطية التي تسعى لتوطيدها فهي واضحة وتتمثل بسلسلة الفتن والنزاعات الأهلية والطائفية في العراق ولبنان وفلسطين.

لقد كانت الحكومة الأمريكية نفسها خصماً لنفاؤل ما بعد الحرب الباردة، تلك الحكومة التي فشلت في التنبؤ بانتهاء الاتحاد السوفيتي والتي وجدت نفسها في موضع **تفوق كوكبي** غير مسبوق في مطلع التسعينات. وفي حين قدّم زوال الاتحاد السوفيتي فرصة تاريخية، وضع الانتصار الظاهري للولايات المتحدة في الحرب الباردة أساساً لواقع **الهيمنة الأمريكية** في الشؤون الدولية، وبالتالي لاحت أمام الولايات المتحدة إمكانية ترتيبات عريضة لنزع السلاح وللمصالحة العالمية وإمكانية فريدة لضمان قوتها وتفوقها. وقد اختارت الولايات المتحدة تركيبة دولية تسيطر عليها قوة عظمى وحيدة، ومن أهم الفرضيات التي استندت إليها الولايات المتحدة عقب انهيار الاتحاد السوفيتي أن التهديد الأكبر للاستقرار الكوكبي يأتي من عدد من الدول الخارجة عن القانون، أو الدول المارقة التي راقبت نهاية الخصومة العظمى، وتأهبت لاستغلال الساحة الدولية لتهدد الدعائم الجديدة للنظام العالمي. ولقد خلق صنّاع السياسة الأمريكية الذين كانوا مضطرين لاختراع خطر ما يبررون به إصرارهم

المستمر على الاحتفاظ بالهيمنة العسكرية، وبعد عامين فقط من سقوط حائط برلين **خلقوا تهديداً دولياً جديداً** يتطلب ردعاً عسكرياً أمريكياً، وقد تمثل ذلك التهديد **بالإرهاب والتطرف الإسلامي** (194).

ويذكر أنه من المفارقات أن الخطوط الرئيسية للمشروع الإمبراطوري الأمريكي كتبت في وثيقة إرشادية في شهر مارس سنة 1992 أي بعد دخول "كلينتون" إلى البيت الأبيض بخمسة أسابيع، وتحت إشراف -البنناجون- ووزير الدفاع السابق "ريتشارد تشيني". وكان القائم على صياغتها معاوناً مقرباً منه وهو "زلامي خالد زاده"، وهو الآن مبعوث الرئيس بوش الابن للإشراف على ترتيب الأوضاع في أفغانستان، وقد أُنقل أخيراً إلى مهمة أخرى هي العراق قبل حرب أمريكا وبعدها. وتتخصص الوثيقة على أن الولايات المتحدة الأمريكية ستعمل بكل جهدها حتى تتأكد من أن أي قوة منافسة أو صديقة في أي مكان في العالم لن تبلغ مكانة توازي مكانتها في القوة وعواملها. إن هذه المهمة في مقدور الولايات المتحدة وهي تستطيع أداءها عندما تتصرف باسم القوى الصناعية الكبرى في العالم بعد إقناع تلك القوى بأن الولايات المتحدة سوف تراعي مصالحها المشروعة، وتحميها بقوتها العسكرية والاقتصادية والمعرفية الغالبة (195).

وعلى هذا الأساس فإن الولايات المتحدة مطالبة بإيجاد الآليات التي تضمن ردع أية قوة منافسة لها، ورد طموحها إلى القيام بدور إقليمي أو عالمي أكبر. وعلى مثل هذه القوى الطامحة للوصول لأدوار كبيرة ومنها ألمانيا واليابان وروسيا والصين أن تفهم مبكراً أن أية محاولة من جانبها لدخول مجال الأسلحة النووية، أو زيادة ترسانتها على ما هو موجود فيها، سوف تلقى مقاومة شديدة تتولد من الشك في نواياها، وهذه المحاولات ستضعها على طريق صدام حسين مع الولايات المتحدة.

لذلك على الولايات المتحدة الاستعداد مبكراً لمنع أية درجة من درجات انتشار السلاح النووي. ومن أبرز المجموعات القادرة على المواجهة تلك المجموعة الأولى الملقبة بالصقور، دونالد رامسفيلد، وريتشارد بيرك، وبول ولفوتيز، أما المجموعة الثانية فهي من أقطاب صناعة البترول جورج بوش الأب، وجيمس بيكر، وريتشارد تشيني، وكان إجماعهم بأن البترول هو المستقبل المنظور، ولا يمكن إسناد المشروع الأمريكي

الإمبراطوري بغير سيطرة كاملة على موارد البترول. أما المجموعة الثالثة فتشمل أصحاب المصالح المالية والتجارية الضخمة في البورصات المالية أمثال كونداليزا رايس، وزينجيو بريجنسكي، وهنري كيسنجر (196).

وبهذا السياق يُذكر بأن نظرية أحادية القطبية تجد بأنه كلما زادت الدولة الزعيم قوة أزداد النظام الدولي استقراراً، ولكن لو أظهرت القوى المتميزة رفضها للنظام الأحادي القطبية فإن تغيير هذا النظام سوف يكون أمراً بالغ الصعوبة. ويزعم أنصار الأحادية القطبية أن تطوير عمليات العولمة في القرن الحادي والعشرين وتوسيع الديمقراطية وعمليات الأسواق العابرة للقومية سوف تضعف من أهمية الحدود القومية كما سوف تسهل من مهمة الولايات المتحدة. ويؤكد منظرو الزعامة الخيرة أولاً أن زعامة الولايات المتحدة يمكن أن تجد قبولاً من المجتمع الدولي إذا ما بدت هذه الزعامة غير عدوانية وواعدة بالخير، فإذا عملت الولايات المتحدة الأمريكية أخذه بعين الاعتبار مصالح أعضاء الأسرة الدولية، فإن هذا يؤمنها ضد تجمع الجيران والمنافسين. وإن قيم الديمقراطية والليبرالية الأمريكية وتأثيرها الثقافي الواسع يجب أن تضعف من قانون نيوتن بأن لكل فعل رد فعل، إذ لطالما أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية إيمانها العميق بالديمقراطية والحقوق المدنية، التي يعطي للأمم الأخرى الثقة في النوايا الطيبة لقوتنا العسكرية وسعيها نحو العملية الديمقراطية السلمية. أما الدول الأخرى فإنها لاتستطيع عملياً أن تنشئ توازناً مضاداً للهيمنة الأمريكية، وذلك في ضوء عدم التوازن الحاد للقوى، الأمر الذي يجعل مهمتها بالغة الصعوبة، وفي هذا السياق ركزت الولايات المتحدة على إنتاج نظريات تعتبر الدول الديمقراطية لا تتصارع (197).

أنّ الإدعاء القائم على كون الديمقراطيات لا تتنازع إدعاء ساد العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى الآن، وقد تم ذلك بناءً على ترويج أمريكي واضح لهذه المقولة، ليس لشيء سوى تحقيق المنافع الاقتصادية من خلال التبادل التجاري الحر، ومن ثمّ تسهيل الضغوط السياسية والتدخل في شؤون الدول الأخرى تحت شعارات السلم والديمقراطية. إذ لا يوجد قوة عسكرية في شتى أنحاء العالم موجودة فعلياً لخدمة الديمقراطية وحقوق الإنسان، بل إنّ الولايات المتحدة تستغل ذلك في سبيل تحقيق توازنات القوى، والحفاظ على مرتبتها كقوة عظمى وقطب أوحده على الساحة الدولية.

ويشير خلف جراد إلى العلاقة المباشرة والتفاعلية التي تربط صناعة القرار الأمريكي بمراكز البحوث الإستراتيجية، والتي يطلقون عليها (**Think Tanks**)، ففي الولايات المتحدة هناك أكثر من ألف مركز بحثي، وما يقارب 102 منها موجود في واشنطن. ومن ثم يشير جراد إلى أنّ النظام السياسي الأمريكي يتسم باستمرارية حكم المؤسسات التي تضع على رأس اهتماماتها المصالح الحيوية للولايات المتحدة في العالم، إلا أن ذلك لا يفي بوجود تباين واختلافات في تحديد أولويات السياسات الخارجية رغم وحدة الأهداف والمصالح، فتغيّر الرئيس الأمريكي والحزب الحاكم قد يتضمنه تغيّر نسبي في الأطر العامة للسياسة الخارجية للإدارة الجديدة، وفي أولويات هذه السياسية التي تتم صياغتها بالغالب من خلال آراء وأفكار الشخصيات الرئيسية فيها. هذا مع مراعاة أنّ الإدارة في الولايات المتحدة تمثل تجسيدا لمصالح جماعات ضغط واحتكارات، ويفترض أن تصوغ الإدارة سياساتها في خدمة مصالح هذه القوى مجتمعة، والقوى الأكثر ثقلاً هي بالضرورة القادرة على صياغة السياسات وتوجيهها لخدمة مصالحها وأهدافها(198).

فمثلاً نجد "اللجنة الأمريكية - الإسرائيلية للشؤون العامة" "إيباك"، تؤثر بصورة مباشرة على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بما يخدم المصالح الأمريكية، وقد أثرت مراكز الأبحاث في الولايات المتحدة بمنهجية "الحرب الوقائية أو الاستباقية" التي ساهمت في تسهيل مهمات القوات الأمريكية والإسرائيلية العسكرية في الشرق الأوسط. حيث وصفت إسرائيل حربها على مصر وسوريا بالوقائية، حيث أغلقت مصر مضائق تيران وأنهت عمل القوات الدولية هناك، وفي عام 1981 استخدمت إسرائيل الوصف ذاته لقصف المفاعل النووي العراقي، وقامت بغزو لبنان عام 1982 لإبعاد الفصائل الفلسطينية لما وراء نهر الليطاني، وتحت نفس الشعار اجتاحت إسرائيل مدن الضفة الغربية وقطاع غزة عام 2002. ومن ثم جاء الاحتلال الأمريكي للعراق بحجة الوقاية أيضاً، حيث يبدو أنّ الحرب الوقائية قد أصبحت الوسيلة الوحيدة للتحرك، وذلك على غرار ما فعلته إسرائيل مراراً قبل 11/أيلول سبتمبر(199).

وللتأكيد على ذلك نجد الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش قد أعلن سياسته الخارجية في الخطاب الذي ألقاه في القاعدة العسكرية (West Point) في حزيران/2002 قائلاً: "إنّ على القوات الأمريكية في المستقبل أن تبادر إلى التحرك قبل أن تصبح التهديدات حقيقة واقعة، فالأمن الأمريكي يتطلب من جميع الأمريكيين أن يكونوا على استعداد لعمل وقائي"(200).

وفي سبيل فهم أعمق للخطط الإستراتيجية الأمريكية نذكر بعض المؤسسات التي شكّلت كحاضنات لنمو اليمين الجديد المحافظ في الولايات المتحدة الأمريكية، ومنها **مجلس سياسات الدفاع (Policy Board Defense)**، ويتكوّن مجلس إدارته من ريتشارد بيرل، وجيمس وولسي، وفرانك جافني، وأليوت كوهين، وهنري كيسنجر، وكلهم موظفون سابقون في المؤسسة العسكرية والسياسية. وأيضاً مشروع القرن الأمريكي الجديد (PNAC) الذي تأسس عام 1997، ورئيسه وليم كريستول، وينشط معه روبرت كاجان، وقد نشر هذا المركز خطة لضرب العراق والإطاحة بنظام صدام بناءً على ورقة لوفويتز وليبي التي قدمت عام 1992 لتشيبي كوزير للدفاع. وقد نجح المركز بإقناع الإدارات الأمريكية بضرورة شن الحرب على العراق. أمّا مركز السياسات الدفاعية (Center For Security Policy)، ومن أبرز مستشاريه إليوت أبرامز المدان بالكذب والتورط في قضية إيران من مرحلة ريجان، والذي أعيد تعيينه حالياً رئيساً لقسم الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي، فيرسم الخطط القائمة على تكريس الصراعات والنزاعات والحروب الأهلية والفتن الطائفية في الشرق الأوسط، والتي نرى تبعاتها في لبنان والعراق وفلسطين(201).

لقد طرحت هذه النظرة العامة لمراكز البحث والتحليل الأمريكية في سبيل فهم الدور الذي تلعبه في رسم وتوجيه الخطط الكونية الأمريكية، وانعكاساتها على سياستها الخارجية. هذا إلى جانب الإشارة إلى مفهوم الحرب الاستباقية أو الوقائية، والتي كانت بمثابة منفعة مشتركة في تطبيق السياسات والغايات الأمريكية والإسرائيلية في الشرق الأوسط، حيث إنّ هذه السياسات تتمثل بصورة كبيرة انعكاساً لخطط مراكز الأبحاث والتخطيط الاستراتيجي التي تلعب جماعات الضغط والمصالح دوراً محورياً فيها.

وفي ملخص يتحدث محمد زكريا إسماعيل مترجم كتاب إيمانويل تود "ما بعد الإمبراطورية، دراسة في تفكك النظام الأمريكي"، بأنّ الولايات المتحدة قد تحولت إلى **قطب عالمي أوحده**، وإلى ممارسات سياسية انفرادية وإمبريالية في علاقاتها الدولية على المستويين الثنائي والعالمي. ويدفعها إلى ذلك امتلاكها إلى أعتى قوة عسكرية عرفها العالم على امتداد تاريخه، حتى أدى بها شعورها المفرط بالقوة إلى تحدي الحلفاء والأعداء، وإلى محاولات متكررة ناجحة في أحيان عديدة لمصادرة مسؤوليات الأمم المتحدة وبالتحديد مجلس الأمن وإرغامه بالتهديد والترغيب على اتخاذ العديد من القرارات والبت في القضايا الدولية بما يتماشى ومصالح الولايات المتحدة. كما رفضت واشنطن في كانون الأول/ديسمبر 1997 "معاهدة أوتاوا" المتعلقة بالألغام ضد الأفراد. ومن ثم في تموز/يوليو 1998 رفضت "الاتفاقية الدولية المتعلقة بإنشاء محكمة الجزاء الدولية". كما رفضت "بروتوكول كيوتو" والمتعلق بانبعاث غاز الكربون. ومن ثم جاءت الحرب على الإرهاب لتجسد الاستبداد الأمريكي، فإمّا مع الحرب على الإرهاب وإمّا ضدها(202).

ومن ثم يعقد محمد زكريا إسماعيل مقارنة بين أطروحات المفكرين الأمريكيين التابعين للتيار الليبرالي، والتيار المحافظ فيذكر بأن **زيغنيو بريجنسكي** يذكر في كتابه رقعة الشطرنج الكبرى "إنّ حلفاء أميركا أتباع وخدم، وعليهم أن يدفعوا الجزية". أما **ديفيد روكوف** فقال: "على الأمريكيين ألاّ ينسوا أنّ أمتهم هي الأفضل من بين كل الأمم كنموذج للمستقبل". و**هنري لويس** مؤسس مجلة التايم الأمريكية كتب مقالاً بعنوان "القرن الأمريكي" تنبأ فيه بهيمنة أميركا على العالم، ودعا ألاّ تكون الولايات المتحدة الدولة الأقوى فقط، بل الأفضل أيضاً، وأنّ تشاطر الآخرين مركز القيادة". أما **بول كينيدي** في كتابه صعود وهبوط القوى العظمى تنبأ بهبوط الإمبريالية الأمريكية بفعل الامتداد الجغرافي المفرط لمناطق سيطرتها، وعجز الموارد الاقتصادية الأمريكية عن سد متطلبات حماية هذه الإمبراطورية. أما **إيمانويل فارلشتاين** الباحث في جامعة ليل فقد كتب في مجلة الفورن بوليسي تموز-آب/ 2002 "إنّ توجهات الصقور المحافظين الراهنة لفرض الهيمنة الأمريكية بالقوة ستفشل لأسباب عسكرية واقتصادية وإيديولوجية، فأمريكا لن تستطيع تحمل الخسائر البشرية والمادية الباهظة لأدوارها العسكرية(203).

أما إيمانويل تود فيشير إلى أنّ الولايات المتحدة تسعى لهيمنة ثابتة على العالم وذلك يتم بتوفّر شرطين الأول هو الاحتفاظ بسيطرتها على المحميتين الأوربية واليابانية اللتين تحتلان قطبي القوة الاقتصادية، والثاني هو القضاء نهائياً على القوة الاستراتيجية الروسية وذلك بتحقيق تفكك كامل للمنطقة السوفيتية سابقاً، واختفاء نهائياً لتوازن الرعب النووي بترك الولايات المتحدة كقوة وحيدة قادرة على القيام بضربة أحادية من دون التعرّض لخطر الانتقام من أي طرف.

أما اختيار حقول النفط في الخليج الفارسي وآسيا الوسطى فيبدو كهدف عقلائي للنشاط الأمريكي في منطقة تسودها البلاد الضعيفة، غير أنّه عقلائي فقط بالمظهر، لأنّ القوة الأمريكية صارت من الآن فصاعداً شاملة وليست محصورة بالنفط. فالخوف الأمريكي المتزايد بالخليج من أية هيمنة محتملة لأوروبا واليابان، تدفع الطرفين لإعادة الحسابات والنظر لروسيا كحليف استراتيجي. وإنّ العمل الأمريكي فرصة ثمينة لدراسة حتمية ردود الفعل السلبية عندما يختار اللاعب الاستراتيجي هدفاً أكبر من قياسه، فالواضح أنّ كل خطوة أمريكية جديدة بغية السيطرة على العالم تخلق مشاكل جديدة (204).

دراسة الخطط الإستراتيجية الأمريكية جاءت في سبيل الفهم الواسع لخطتها المركزية المتمثلة في مشروع الشق الأوسط الكبير، وشرق أوسط جديد. لأنّ فهم الأهداف بعيدة المدى و محاور التخطيط المستقبلي للسياسة الخارجية الأمريكية تسهم بصورة فعلية في فهم الغايات الأمريكية الكامنة في هذه المشاريع، والواضح أنّ الهيمنة الكونية والسيطرة الشاملة هي المحور المركزي الذي تتراوح حوله هذه الخطط. الولايات المتحدة كذلك تسعى إلى تثبيت نظام أحادية القطبية المتمركز حولها في نفس اللحظة التي تعج بها الساحة الدولية بالقوى والتكتلات البارزة والجديدة. كما أنّ السياسة الخارجية الأمريكية لم تسهم في تطوير هذه القوى بقدر ما ساهمت في تحالفها وتكثفها وترجمة نفسها في أحلاف ومحاور معادية بصورة نسبية للسياسات الأمريكية.

مشروع "الشرق الأوسط الكبير"، رؤية تحليلية:-

إن دراسة مشاريع الشرق الأوسط الكبير والجديد جاءت كعينة اختبار للرؤية الإمبراطورية الأمريكية التي جرى الحديث عنها في شتى مراحل الدراسة، والتي تتبلور حول الحفاظ على أحادية القطبية وذلك من خلال السيطرة الأمريكية المطلقة على كافة الموارد والإمكانيات الاقتصادية الحساسة بالعالم. والتي تضمن لها السيطرة على الدول والقوى الصاعدة والتي تهدد تفردتها بالضرورة، هذا بالإضافة إلى بسط النفوذ السياسي والهيمنة العسكرية على المناطق الجغرافية الحيوية والإستراتيجية، كونها نقطة ارتكاز للولايات المتحدة في أية مواجهة محتملة مع هذه القوى. وقد كان الشرق الأوسط الحلقة الأضعف في شتى خطط الهيمنة الأمريكية، ويذكر أن موقعه الاستراتيجي وموارده الأولية النفطية، تسببت في أن يكون المستهدف الأول لإمبراطوريات التاريخ المتعاقبة، فمن يسعى لتطويق العالم عليه أن يسيطر على الشرق الأوسط الذي يمثل قلب العالم.

عقب الإعلان عن المشروع الأمريكي الشرق الأوسط الكبير ثارت ضجة إعلامية وثقافية وفكرية واقتصادية وسياسية كبيرة، وبدأت الأفلام والتحليلات بتداوله ودراسته. حيث قدّمه الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش كخطة عمل إلى قمة الدول الصناعية الثمانية المنعقدة في جورجيا بالولايات المتحدة في يونيو 2004. وقد أركز المشروع إلى تقرير التنمية العربية الإنسانية 2003، والنواقص الثلاثة المتمثلة بنقص الحرية، والمعرفة، وتمكين النساء. حيث وجد الرئيس جورج بوش أن العالم العربي مفرخة للإرهاب، وأنه لابد من تحسين ظروف المنطقة وأوضاعها السياسية والاقتصادية في سبيل التصدي للإرهاب المتصاعد ضد الحضارة الغربية عموماً، والولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً. لقد استند مشروع الشرق الأوسط الكبير على إحصائيات تعكس واقع مروّع للعالم العربي، حيث تذكر الإحصائيات بأن مجموع إجمالي الدخل المحلي لبلدان الجامعة العربية الـ 22 أقل من نظيره في إسبانيا، كما سيبلغ معدل البطالة عام 2010 حوالي 25 مليون، ويعيش ثلث سكان المنطقة على أقل من دولارين في اليوم. ويشير المشروع إلى أن التغييرات الديمغرافية في العالم العربي، وتحرير أفغانستان والعراق من نظامين قمعيين، ونشوء نبضات ديمقراطية في أرجاء المنطقة بمجموعها تتيح لمجموعة الثماني فرصة تاريخية كي تتفق معاً على أولويات الإصلاح في العالم العربي(205).

أما أولويات الإصلاح بحسب نص المشروع فقد طرحت لتعالج النواقص الثلاثة التي أشار إليها تقرير التنمية العربية وهي نقص الحرية، ومجتمع المعرفة، وتمكين النساء. وقد تمثلت هذه الأولويات في **تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح، وبناء مجتمع معرفي، وتوسيع الفرص الاقتصادية**(206).

فيما يتعلق ب**تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح** فقد تحدّث المشروع عن وجود فجوة بين البلدان العربية والمناطق الأخرى على صعيد الحكم القائم على المشاركة، الأمر الذي يضعف التنمية البشرية. لذلك لابد من إطلاق مبادرة الانتخابات الحرّة، ووسائل الإعلام المستقلة، إلى جانب تشجيع الزيارات المتبادلة والتدريب على الصعيد الميداني، وذلك لتعزيز دور البرلمانات في ديمقراطية البلدان، وإنشاء معاهد للتدريب على القيادة خاصة بالنساء. بالإضافة إلى تقديم المساعدة القانونية للناس العاديين، وبذل الجهود اللازمة والمتعلقة بالشفافية ومكافحة الفساد، ولأن الإصلاح يأتي من الداخل لابد من دعم المجتمع المدني(207).

أما الحاجة إلى **بناء مجتمع معرفي** فتمثل بتقديم مساعدات لمعالجة تحديات التعليم في المنطقة ومساعدة الطلاب على اكتساب المهارات الضرورية للنجاح في السوق المعولمة في العصر الحاضر. وذلك من خلال إطلاق مبادرة التعليم الأساسي القائمة على محور الأمية وتشكيل فرق لهذا الغرض، إلى جانب التركيز على الكتب التعليمية من خلال ترجمة الكتب الأساسية في الفلسفة والأدب وعلم الاجتماع وعلوم الطبيعة. كما وتشتمل مبادرة التعليم كذلك على إصلاح التعليم من خلال عقد " قمة الشرق الأوسط لإصلاح التعليم "، وذلك لتحديد المواقع والمواضيع التي تتطلب المعالجة، والتباحث في سبل التغلب على النواقص في حقل التعليم.

إلى جانب إطلاق مبادرة التعليم في الانترنت وتوصيل المدارس والمعاهد والجامعات بالشبكة الاليكترونية، إذ تحتل المنطقة المستوى الأدنى من حيث التواصل عبر الانترنت، ويتم ذلك من خلال مشروع يتولى القطاع الخاص توفير معداته ويكون متاحاً للمعلمين والطلبة. هذا بالإضافة إلى مبادرة تدريس إدارة الأعمال لإقامة شراكات بين مدارس الأعمال في دول مجموعة الثماني والمعاهد التعليمية، وتتولى مجموعة الثماني تمويل هيئة التعليم والمواد التعليمية في هذه المعاهد المشتركة(208).

من ثم جرى تفصيل الأولوية الثالثة المتمثلة بتوسيع الفرص الاقتصادية لأن جسر الهوة للشرق الأوسط الكبير يتطلب تحولاً اقتصادياً يشابه في مده ذلك الذي عملت به الدول الشيوعية سابقاً في أوروبا الشرقية. وسيكون مفتاح التحول هو إطلاق قدرات القطاع الخاص في المنطقة خصوصاً مشاريع الأعمال المتوسطة والصغيرة. من ثم تسعى مجموعة الثماني إلى إطلاق مبادرة مالية متكاملة تتضمن العمل على إقراض المشاريع الصغيرة، إلى جانب إنشاء مؤسسة إقليمية للتنمية على غرار "البنك الأوروبي للأعمار والتنمية"، وذلك لمساعدة الدول الساعية إلى الإصلاح على توفير الاحتياجات الأولية للتنمية. كذلك يجري العمل على الشراكة من أجل نظام مالي أفضل والهدف من ذلك إطلاق حرية الخدمات المالية وتوسيعها في عموم المنطقة من خلال تقديم تشكيلة من المساعدات التقنية والخبرات في مجال الأنظمة المالية.

كما ويمكن لمجموعة الثمانية أن تنشئ مبادرة جديدة مصممة لتشجيع التجارة في الشرق الأوسط وذلك من خلال منظمة التجارة العالمية، ومن خلال عمل مجموعة الثماني على إنشاء المناطق التجارية وتحسين التبادل التجاري وتخفيض الرسوم الجمركية، إلى جانب مناطق أخرى تتولى تشجيع التعاون الإقليمي في مجالات تصميم وتصنيع وتسويق المنتجات. وبنهاية تمت الإشارة إلى منبر الفرص الاقتصادية للشرق الأوسط في سبيل مناقشة القضايا المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي، ويمكن الاستناد بهذا الصدد إلى رابطة (أبيك) للتعاون الاقتصادي(209).

الحديث عن المشروع في التحليلات والأدبيات المختلفة يأخذ اتجاهين، الأول يؤيد المشروع ويعتبره خطوة لإصلاح الواقع المعقد للشرق الأوسط، وهذا الاتجاه محدود نسبياً. أما الاتجاه الثاني وهو رأي الأكثرية يعتبر المشروع فخ كبير للإيقاع بدول الشرق الأوسط وبالتحديد الدول العربية، حيث يصب المشروع في خانة المصالح والغايات الأمريكية بعيدة المدى، والتي تتمحور حول الهيمنة والسيطرة. تركيز المشروع على أبرز أسس الرأسمالية المتمثلة بالملكية الخاصة والقطاع الخاص يكشف الوجه الاقتصادي الحقيقي للولايات المتحدة ودول مجموعة الثماني التي كانت في معظمها وعبر التاريخ إمبريالية. أما التركيز على التعليم والمناهج والإعلام فهو تأكيد على أن الهيمنة على الشعوب والأمم المختلفة تستوجب تغييراً جذرياً في قيمها.

وبناءً على ذلك نجد كمال حماد يشير إلى التقرير الذي أعدته لجنة في وزارة الدفاع الأمريكية عام 1996، والذي تضمن جملة من المخاطر والتهديدات المحدقة بالولايات المتحدة وبإسرائيل الدولة المحاطة بالأعداء العرب. ومن هذه المخاطر اعتبار العراق وإيران الخطر الأكبر والمستمر على المصالح الأمريكية، وتزايد عدم الاستقرار بسبب تنامي نشاط المنظمات الإرهابية ذات الفلسفة الراديكالية، والمعارضة للوجود الأمريكي. كما إنَّ عدم الاستقرار سيؤدي لتفجير مشكلات اقتصادية وبخاصة مشكلة المياه التي ستؤثر بعملية السلام، الأمر الذي يتطلب تعزيز الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج.

فبعد أكثر من خمسة وخمسين سنة على تأسيس الجامعة العربية تتوالى المشاريع على المنطقة، فبداية من حلف بغداد عام 1959، إلى مبدأ أيزنهاور عام 1957، والنظام الشرق أوسطي عام 1994، والشراكة المتوسطة عام 1995، ومن ثم مشروع الشرق الأوسط الكبير عام 2004. ومن ثم يشير حماد إلى أنَّ الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي يرى أنَّ منطقة الشرق الأوسط ليست سوى تركيبة من الأقليات والقوميات والشعوب والأديان والأثنيات والأعراق واللغات. وإنَّ مدخل إسرائيل إلى غرضها هذا هو تفهيت المجتمعات العربية واستنزافها بحروب داخلية كي تبقى الجهة المهيمنة (210).

كذلك يشير محمد الجوهري إلى أنَّ مشروع الشرق الأوسط الكبير ليس شيئاً سوى أجندة أمريكية بالمنطقة تسعى لتطبيقها وفرضها من خلال تركيا وإسرائيل. وما هو إلا حلقة في سلسلة الاستراتيجية الأمريكية التي أعلنها الرئيس الأمريكي في عام 2003، والتي جاءت في مبادرة بول وزير الخارجية الأمريكي في نفس العام، والتي يراد بها تغيير خريطة الشرق الأوسط. وحتى تتجح الولايات المتحدة في تطبيق المشروع علينا أن نتوقع انضمام تركيا قريباً إلى الاتحاد الأوروبي، وحل الأزمة القبرصية، كذلك علينا أن نعي بأنَّ اعتبار إسرائيل الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط يأتي في سبيل إبراز دورها بالمشروع وتسهيل انخراطها، وسبل قبولها بالمنطقة. فمن الناحية الفعلية إسرائيل دولة اقتصادية وعسكرية وتكنولوجية وعلمية متقدمة، بينما يعاني العالم العربي من التخلف الشامل وعلى كافة الصعد، ومن ثم فإنَّ الشرق الأوسط الكبير من منظور الولايات المتحدة عبارة عن خطة إصلاح سياسي واجتماعي واقتصادي.

ومن وسائل هذا الإصلاح ومحاوره الرئيسية الولايات المتحدة، وحلف الناتو، ومجموعة الدول الثماني، وما لم تلتزم أياً من الدول العربية بمطالبهم بالإصلاح فذلك يستوجب القوة والتدخل العسكري. من ثم يؤكد الجوهري بأنّ الولايات المتحدة وأوروبا تتجاهلان حقيقة الدور الذي لعبوه تاريخياً في تردي أوضاع العالم العربي، وفي مساعدة النخب الحاكمة على الوصول إلى الحكم وتعزيز وجودها، هذا إلى جانب تعزيز وجود إسرائيل وحمايتها على الرغم من كونها مصدراً أساسياً من مصادر التوتر في العالم العربي. وبدراسة النموذج العراقي نجد أنّ الولايات المتحدة تركز الفوضى وليس الديمقراطية، ويظهر ذلك جلياً في مواد الدستور العراقي الجديد، التي تبث الفتنة وتكرس التقسيم الطائفي في العراق. كما أن حقوق الإنسان التي دفعت الولايات المتحدة للشعب العراقي في سبيل تخليصه من نظام صدام حسين الاستبدادي باتت جلية على مرأى العالم العربي في سجون أبو غريب وغوانتانامو(211).

تصعب ترجمة المشروع إلّا في سياق إمبريالية العولمة الأمريكية، والمشروع بمثابة الدرع المتقن الصناعة والذي تنتشر به الولايات المتحدة مخفيةً غاياتها الإستراتيجية. فالولايات المتحدة التي كانت بمنأى عن ممارسات الدول الاستعمارية بالقرن التاسع عشر، والتي كانت مجرد حليف وداعم لها أصبحت اليوم القوة الإمبريالية الأعتى التي تقتحم القرن بكل جبروتها، في سبيل صياغة نظام عالمي جديد يضمن لها أحاديثها القطبية، وإدارتها المنفردة للعالم.

ومن ثم فإنّ بؤرة المصالح الأمريكية تكمن بالشرق الأوسط، مركز المصالح الأمريكية الحيوية، وهي تعبر إليه اليوم من خلال مشروع سياسي اقتصادي فكري متكامل نابع من معضلات العالم العربي ومشاكله. وبالتحليل العميق نجد أنّ دعم المشروع يتأتى من قمة الإمبريالية العالمية، قمة الدول الثماني وعلى رأسها الولايات المتحدة، مما يعني بأنّ المصالح الاقتصادية العالمية تلعب دوراً محورياً في هذا المشروع، الأمر الذي يسهل على الولايات المتحدة احتواء الدول الرأسمالية من خلال نجاح تطبيق هذا المشروع.

كما ويشير أحمد موافي إلى تعريف الشرق الأوسط الكبير، حيث يتحدث أن الكبير تعني العظيم (Great)، ولكن الوارد في التسمية هو (Greater)، بمعنى الأكبر أي الأوسع، لأن الحدود التي قصدها المشروع تشمل إلى جانب الدول العربية، عدة دول إسلامية أخرى إضافة إلى إسرائيل. فهو شرق أوسط أكبر مما هو متعارف عليه، إذ يشمل جميع الدول العربية إلى جانب باكستان وأفغانستان وإيران وتركيا وإسرائيل(212). ويشير منير الحمش بأن هذه المنطقة هي الأشد إرباكاً لصانع القرار في الدول العظمى، حيث يصل الإرباك إلى حد اختيار الاسم، فجميع الأسماء مقبولة عدا الاسم الحقيقي "الوطن العربي". وحيرة الدول العظمى تاريخياً إلى جانب الولايات المتحدة لم تكن في الاسم والصفة والجغرافيا فحسب، بل كانت أيضاً في كيفية التعامل مع شعوب المنطقة بما يشمل ذلك من رسم لمستقبلها بمعزل عنها، ومن ثم اختيار الأنظمة ورسم الحدود والانتماءات(213).

من ثم يؤكد موافي على أن الولايات المتحدة تسعى إلى تحويل المنطقة إلى سوق استهلاكية للمنتجات الأمريكية لسد الطريق أمام السوق الأوروبية المشتركة. ومن ثم تحسين صورتها أمام المواطن العربي. إلا أن رغبتها الفعلية ومنذ انهيار الاتحاد السوفيتي تكمن بالسيطرة على العالم العربي والإسلامي، وذلك من خلال مشروع القرن الأمريكي. وقد وجد المحافظون الجدد فرصتهم التاريخية بعد أحداث 11/سبتمبر واحتلال العراق كخطوة أولى لتحقيق المشروع، إلى جانب التعامل مع الدول العربية بصورة فردية الأمر الذي سيدفع إلى ضرب المشروع الوحدوي العربي. وبذلك يكون المشروع في مجمله سايكس-بيكو جديد، لكن الطرف اليوم هو الولايات المتحدة عوضاً عن فرنسا وبريطانيا(214).

أما خلف جراد فيؤكد أن المبادرة الإصلاحية الأمريكية هي الضريبة الترويجية للسياسة الأمريكية الفعلية، والولايات المتحدة لا تبغي أكثر من عمليات تجميلية تجريها أنظمة صديقة، وتسعى إلى أن ترعى نشوء نخب مدينة لها بوجودها ودورها. إن السياسة الأمريكية الفعلية مسؤولة إلى حد بعيد عن الأوضاع الكارثية التي تدعي المبادرة الرغبة في إصلاحها. كما ويؤكد أن المبادرة لا تشير إلى إنتاج أنظمة صديقة ومنع ظهور للقوى الإقليمية، ونشر للقواعد العسكرية الأمريكية، ومحاصرة التعبيرات الوطنية بصيغها القومية واليسارية والإسلامية، علماً أن كل ذلك بالضبط هو السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط(215).

من جانب آخر نجد سعيد اللاوندي يشير إلى قاعدتان تحكمان السلوك الأمريكي العام، القاعدة الأولى هي قاعدة التسليح فكل شيء قابل للبيع والشراء حتى المبادئ والأخلاق ولم لا. ألسنا نتنفس أجواء "العولمة المتوحشة" التي تتعامل مع (البشر، القيم، الأفكار) على أنها سلعة تخضع لمعايير السوق وتتحول في النهاية إلى أوراق وعمليات نقدية. القاعدة الثانية هي قاعدة التزييف فالتاريخ لم يعد كما يقول فلاسفته أحداث إنسانية تتراكم عبر السنين وإنما أصبح أشبه بفيلم سينمائي تدور أحداثه في دهاليز هوليوود. إن واشنطن تتعامل مع التاريخ الإنساني من المنظور ذاته، فكل شيء وكل منطقة يمكن العبث بواقعها وماضيها ليكون المردود النهائي متوائم مع ماتريده الدولة العظمى في العالم. إن تاريخ المنطقة بحسب الرؤية الأمريكية لم يعد من الحكمة تركه لأقداره أو لشعوبه لتصنعه، وإنما يجب التدخل قسراً لإعادة صياغته من جديد ولا يهم إن كانت مبررات التدخل شرعية أم لا (216).

لا يمكن أن نغفل بأن جوهر المشروع نابع من الواقع العربي المشوش، والخطوات التي يرسمها للإصلاح جلية وواضحة، لكن الحقيقة تقتضي الاعتراف بأن مراكز التخطيط ومراكز صنع القرار بالولايات المتحدة قادرة على بلورة خططها بصورة تخدم - بصورة نسبية - العرب والمسلمين خصوصاً، والعالم عموماً. كما يمكن أن تظهر نظرياً وبخطوطها العامة لصالح دول الشرق الأوسط، لكنها فعلياً لا تخدم إلا المصالح الحيوية الأمريكية إلى جانب حلفائها بالمنطقة. كما أن قمة الدول الصناعية الثمانية بحد ذاتها لا تشير إلا إلى الإمبريالية العالمية التي تسعى جاهدة للبقاء، وبطل ساحة دولية تتضارب فيها الغايات والمصالح وتتفاقم فيها الفجوة مابين الشمال والجنوب لا بد من طرح الشعارات الرنانة للمرور إلى المنطقة بأقل خسائر ممكنة وهذا ما لم يثبت على أرض الواقع.

فيما يتعلق بالانتخابات فقد ثبتت قوة الإسلام السياسي المعتدل، وقد حصد أصوات الجماهير العربية في كافة أرجاء العالم العربي، وما تجربة مصر وفلسطين الانتخابية إلا خير شاهد على ذلك. وفيما يتعلق بقوى وتيارات المقاومة وبالتحديد للمشاريع الأمريكية فهي كذلك مازالت موجودة بل تزداد قوة وأبرز مثال على ذلك هو "حزب الله"، وقد اكتشفت الولايات المتحدة بأن هيمنتها لم تعد تعتمد على قدراتها العسكرية بقدر ما تتأثر بالتحويلات والتغيرات الاقتصادية والفكرية بالعالم وبالأخص الشرق الأوسط، وقد أصبحت مسألة التنبؤ للمستقبل بالغة التعقيد.

الولايات المتحدة تستغل قوتها الحالية لتفرض أنماطاً سياسياً واقتصادية تتناسب ومصالحها في الشرق الأوسط، وهذا لايعني بأن الشرق الأوسط هو محور تركيزها الأساسي بل هو مفتاحها لكافة أنحاء المعمورة. لذلك نجد أن تطوير القوات الأمريكية اليوم وبحسب تعبير رامسفيلد يأتي بناء على تعدد مهامها وأماكن وجودها، واتساع نطاق مشاريع وحروبها أمور تؤكد على نهجها الإمبراطوري التوسعي، فهي تسعى لتشكيل حلف أو كتل الشرق الأوسط الكبير، والإصلاح هو الوسيلة لتحقيق ذلك. الخدعة تكمن في أن تعزيز الأمن القومي الأمريكي يتم من خلال إصلاح الشرق الأوسط، الأمر الذي سينزع فتيل الإرهاب، والحقيقة تشير إلى أن الإستراتيجية الأمريكية تركز للهيمنة على العالم والحفاظ على كيانها كإمبراطورية أحادية القطبية.

وكما أن "رسالة الرجل الأبيض" كانت مبرر الاستعمار الفرنسي والبريطاني الحضاري، فإن مبرر الولايات المتحدة في عصر العولمة يكمن في مشروع الشرق الأوسط الكبير. العولمة في إحدى معانيها تشير إلى ابتلاع الهويات والقوميات والأمم، وما فشل الولايات المتحدة الديمقراطي في العراق لإدليل فاضح على التماهي خلف الرسالة الحضارية. والولايات المتحدة فيما يخص الشرق الأوسط تعمل على محاور النفط، وهو عمود الاقتصاد العالمي، ومحور الأسلحة النووية وأبعاد التقارب الروسي الإيراني بهذا المجال، والجغرافيا السياسية، خصوصاً بظل النداء المنكر من قبل عدد من القوى وبالأخص روسيا والصين بعالم متعدد الأقطاب. أما مفرخة الإرهاب بحسب تفسيرها فلا بد من إعدادها فكرياً لفرض عدة أنماط سياسية واقتصادية تضمن من خلالها تحقيق مصالحها.

لا بد من هجر القيم والتعاليم الدينية وتعديل المناهج الدراسية حتى تسود العولمة الفكرية الأمريكية بامتياز، كما

لا بد من التنازل عن التراث والهوية والأمة حتى نفتح الأبواب للهيمنة الأمريكية السياسية، كما لا بد من المجتمع

المدني والملكية الخاصة وحرية وسائل الإعلام حتى يتمكن الاقتصاد الأمريكي من إشهار إمبرياليته بكل وضوح)

مشروع "الشرق الأوسط الجديد"، رؤية تحليلية:-

عقب دراسة المشروع الأمريكي الشرق الأوسط الكبير، وتحليل أبرز نقاطه ومعطياته وعقب دراسة الغايات الأمريكية الكامنة خلف طرح هذا المشروع، يتضح بأن لمشروع الشرق الأوسط الكبير سوابق تحليلية ودراسية. المشروع لم يتبلور بمنأى عن الخطط الاستراتيجية الأمريكية، بل جاء إفرازاً لأبرز المحاور والغايات التي طرحتها مراكز البحث والتحليل السياسي، وجاء بناء على عدة أطروحات من قبل المفكرين والمحليين والساسة، هذا إلى جانب الدور المركزي لجماعات الضغط والمصالح. وعقب البحث والتحليل أتضح بأن مسميات الشرق الأوسط الكبير والجديد ليست إلاّ غلاًفاً لمجموعة الأهداف الإمبراطورية الأمريكية التي تسعى إلى تحقيقها في العالم، وبالنهاية المستهدف واحد، الشرق الأوسط، الإقليم الجغرافي الذي يتوسّط العالم، والإقليم الجغرافي الذي يعتبر طريق المواصلات البرية والبحرية والجوية المركزية، والإقليم الجغرافي الذي يشتمل على عدد هام من المضائق والممرات المائية الحساسة.

هذا إلى جانب الثروات والموارد النفطية التي حولت المنطقة إلى بركان من النار، ومن ثمّ فإنّ السيطرة على الشرق الأوسط تعني السيطرة على مجمل دول العالم، فهو حساس بالنسبة لجنوب شرق ووسط آسيا، وروسيا، وجنوب أوروبا، الدول الصناعية التي ترتكز على النفط في كافة مجالاتها الإنتاجية الاقتصادية. لذلك توالى المشاريع الاستعمارية عموماً والأمريكية خصوصاً على المنطقة، وتجدر الإشارة إلى أنّ مشروع الشرق الأوسط الكبير هو مشروع واضح ومعلن ومباشر، يحتوي على عدة فصول وأبواب ونقاط وتفصيل، وترصد له الميزانيات، ويوجد العديد من المراكز والمعاهد التي تتابع خطوات تطبيقه، كما يوجد العديد من المراكز والبعثات التي أنشئت في سبيل ذلك وأبرز مثال عليها هو منتدى المستقبل الذي يعتبر أحد مواليد هذا المشروع.

لقد هزّت وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس العالم العربي حين صرّحت أثناء حرب تموز 2006 بين لبنان وبالتحديد حزب الله وإسرائيل عن أنّ الحرب بمثابة ميلاد ومخاض عسير لشرق أوسط جديد.

العبارة بحد ذاتها ليست غريبة أو جديدة، فقد طرح شمعون بيرس رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق في كتابه

الشرق الأوسط الجديد فترة التسعينات خطة متكاملة لمشهد جديد ومختلف للشرق الأوسط، إلا أن المشروع بقي حبراً على ورق. وعقب الدراسة والتحليل أتضح بأنّ هذا التصريح أشار إلى شكل جديد وبنية مختلفة للمنطقة تأتي بناءً على الخطط الاستراتيجية التي تطرحها مراكز التخطيط والبحث الاستراتيجي الأمريكية، هذا إلى جانب الرؤى المختلفة للجان العاملة ضمن وزارتي الدفاع والخارجية الأمريكية. إنه طرح لتركيبية وبنية جديدة للمنطقة تأتي على أرضية المصالح الأمريكية الحيوية القاضية بالسيطرة والهيمنة على العالم، وعلى الموارد الإستراتيجية، في سبيل تعزيز أحادية القطبية، وتكريس قرن انفرادية الحكم والإدارة الأمريكية على الساحة الدولية. ومن ثم فإنّ دراسة شكل الشرق الأوسط الجديد وبنيته تأتي من خلال الخطط الاستراتيجية والغايات الأمريكية بعيدة المدى، لكن لا يوجد مشروع أو خطة واحدة شاملة ومتكاملة تحمل أسم الشرق الأوسط الجديد.

تزامناً مع تصريح رايس وفي غضون الحرب، التعبير الصريح والواضح عن المشروع جاء من خلال الجنرال رالف بيتر في مجلة القوات العسكرية الأمريكية بالعدد الصادر في تموز 2006، حيث نشر مقال بعنوان "حدود الدم" (217). حيث قسم بيتر الشرق الأوسط بناء على أسس ديمغرافية وبناء على الدين والقوميات والمذاهب والطوائف. وقد اعتبر بأنّه لا بد من سفك الدماء للوصول لهذه الغاية، والمتمثلة بإعادة رسم حدود و خارطة الشرق الأوسط. على اعتبار بأنّ التقسيم الفرنسي البريطاني السابق لم يكن عادلاً وظلم الأقليات القومية والطوائف الدينية.

بدايةً ومن الدويلات الناشئة عن تقسيم العراق وهي كردستان وسنستان وشيعستان، وتشمل كردستان على محافظات كركوك والموصل و خانقين وديالى، إلى جانب أجزاء من تركيا وإيران وسوريا وأرمينيا وأذربيجان، وستكون الدولة الأكثر موالاة للغرب وللولايات المتحدة. أما شيعستان فتشمل جنوب العراق والجزء الشرقي من السعودية والأجزاء الجنوبية الغربية من إيران (الأهواز) وستكون على شكل حزام يحيط بالخليج العربي. أما سنستان فستنشأ على ماتبقى من أرض العراق، وربما تدمج مع سوريا وتخلق دولة بلوشستان الجديدة والتي ستقطع أراضيها من الجزء الجنوبي الغربي لباكستان والجزء الجنوبي الشرقي من إيران.

أمّا إيران فستفقد جزء من أراضيها لصالح الدولة الكردية، إلى جانب أجزاء لمصلحة دولة شيعية عربية، وأخرى لصالح أذربيجان الموحدة، وستحصل على جزء من أراضي أفغانستان المناخمة لها لتصبح دولة فارسية. أفغانستان ستفقد جزء من أراضيها الغربية لمصلحة الدولة الفارسية، لكنها ستحصل على أراضي من باكستان، وستعاد إليها منطقة القبائل السعودية. التغيير الأبرز يظهر في تقسيم السعودية والأردن الكبير، بدايةً ومن السعودية حيث يجري الحديث عن تقسيمها إلى دولتين الأولى دينية والثانية سياسية. الدولة الدينية وهي "الدولة الإسلامية المقدسة" على غرار الفاتيكان وتشمل كل المواقع الدينية المهمة لمسلمي العالم. أمّا الدولة السياسية فستدعى السعودية وسيقتطع منها أجزاء لتمنح لدول أخرى مثل اليمن والأردن.

تغيير آخر في الأردن التي سنتشأ فيها دولة على أراضيها القديمة بعد أن تقطع لها أراضي من السعودية وفلسطين لتشمل كل فلسطيني الداخل والشتات مشكلةً الأردن الكبير. سيخلص الأردن الكبير إسرائيل لأن ذلك سيكون الحل الأمثل للقضية الفلسطينية. كما أن حل مشكلة اللاجئين ستخلص إسرائيل من معضلة التغيير الديموغرافي التي تواجهها باستمرار بحال طبقت قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتعقياً على ماسبق يشير حسن مصدق بأنّ السلام مابين الدول العربية وإسرائيل سيكون قائماً على قوة الردع الإسرائيلية، لذلك فإنّ المشروع يؤكد على شكل البيئة الإقليمية المناسبة لتعيش إسرائيل بأمن وسلام. كما يتحدّث مصدق عن أهمية المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة كونها تقع على خطوط الممرات البحرية والبرية ذات الأهمية البارزة، إلى جانب أنّها شريان مركزي للطاقة. كما أن شعوب المنطقة تبدي معاندة للهيمنة الأمريكية، لذلك لا بد من تدمير الهوية العربية والقوميات والثقافات وإحلال الثقافة الواحدة وصبغ العولمة بصبغة الإمبراطورية الجديدة. إلى جانب التطورات الكبرى في الشرق الأقصى وبالتحديد الصين والهند. وما الحرب العدوانية على لبنان إلا محطة من محطات أخرى للحرب المعلنة والخفية على الشعوب العربية والإسلامية في المنطقة عامة، والدول والتنظيمات المعارضة بصورة خاصة (218).

كما ويذكر مصدق بأن ظهور " الفاتيكان الجديدة " في السعودية وبالتحديد في إمارة الحجاز يجد سند له في المزاعم التاريخية التي تنسب الحق في الحكم فيها إلى الأسرة الهاشمية التي كانت تحكم الحجاز إلى العام 1924. والهدف من هذه الخطوة يكمن في تحجيم التطرف الإسلامي ومنع امتداده للعالم العربي، ويتولى أمير الحجاز الهاشمي مهمة إحياء نار الفتنة والصراع المذهبي لتخرج الأماكن المقدسة عن سيطرة خادم الحرمين الشريفين ومن ثم تتولى لجنة دينية مهمة الإشراف على المراسم الدينية المختلفة. وهذا الموقف جاء بناء على أحداث 11/سبتمبر والاكتشاف بأن مجموعة من منفذي الهجمات كانت من السعودية(219).

هذا هو مشروع الشرق الأوسط الجديد في موجز، الإشارة لهذا المشروع جاءت على لسان وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس، أما تفاصيله فقد وردت في مجلة العلوم العسكرية بقلم الجنرال رالف بيتر. الآن سنتم الإشارة إلى بعض الخطط الأمريكية ذات الصلة بهذا المشروع، في سبيل الحصول على تحليل أكثر دقة قد يسهم في فهم النتائج المترتبة على محاولات الولايات المتحدة المتمثلة في سعيها لتطبيق المشروع ومدى نجاح أو فشل خطواتها المختلفة؟.

بدايةً ومن المخطط الأمريكي للسيطرة على الشرق الأوسط حتى عام 2008، والذي حصلت عليه صحيفة الرأي العام السورية ونشرته في موقعها الإلكتروني(220). ويشير الموقع إلى أنّ الحرب الإعلامية والخطابية على سوريا لا تأتي بناءً على احتضانها لفصائل المقاومة الفلسطينية، بل لأنّ **مخطط القرن الأمريكي الجديد** يشير إلى إسقاط سوريا ثم إيران ثم ليبيا ثم السودان ثم مصر، وذلك عقب سقوط العراق. هذا المخطط الذي يطلق عليه مسمى "**خطة القرن الأمريكي الجديد**" وهو يمثل الوثيقة الرئيسية والمركزية الناطمة لتوجهات الإدارة الأمريكية الحالية. وضعت هذه الخطة في التسعينات، ووافقت عليها العديد من لجان الكونغرس في مناقشات سرية كأساس للسياسة الخارجية الأمريكية تلتزم به كافة الإدارات الأمريكية المختلفة. وبحسب التسريبات يجد البعض بأنّ الخطة وضعت عام 1991 من خلال الإدارة الأمريكية التي شكّلها الرئيس جورج بوش الأب، وأجمعت على أنّ المدى الزمني لتطبيق هذه الخطة، هو القرن الجديد، أي من عام 2000-2020.

وعلى الرغم من سرية أسماء المشرفين على هذه الخطة لكن يذكر منهم كل من دونالد رامسفيلد، وبول ولفويتز وريتشارد بيرل، وذلك في العام 1997. وتتضمن مقدمة الوثيقة مايلي "إنّ هدفنا الرئيسي وغاية كل مواطن أمريكي هو أن نعيش أقوىاء في هذا العالم المليء بالاضطرابات السياسية والتنافسات الاقتصادية الحادة، لقد علمنا التاريخ أننا عندما نكون أقوىاء عسكرياً فإننا سنكون الأقوياء في هذا العالم سياسياً واقتصادياً وثقافياً".

كما وتطالب الوثيقة بتبني مفهوم الردع التقليدي الذي يعتمد على تكريس الأسلحة الهجومية أو تخزين المتطور منها والإعلان عن ذلك من أجل أن تردع دول العالم عن التفكير في ضرب أية مصلحة أمريكية. وترى الوثيقة بأنّ مفهوم الردع الجديد بالقرن الجديد هو الردع التجريبي الذي يعتمد فعلياً على خوض معارك عسكرية مضمونة النتائج وعدم المجازفة بأي نشاطات عسكرية غير مضمونة النتائج، ومن ثم فإنّ قتال دولة ضعيفة عسكرياً سيؤدي إلى إشاعة الخوف في دول قوية، لأنّ الانتصار الأمريكي سيكون ساحقاً وسيكون فرصة حقيقية لتجريب أكبر كميات من الأسلحة المتطورة التي ستجد ميداناً فسيحاً لاختبار مدى قوتها وأعمالها. والمهم أن تتم هذه العمليات في إطار تحالف دولي حتى لو كان ضعيفاً، وستستهدف الدول الضعيفة في المثالثات الاستراتيجية المستهدفة التي تؤمن المصالح الأمريكية على المدى الطويل.

وقد حذرت الوثيقة من وجود أخطاء في تبرير السياسة الخارجية ومشروعية الحرب الأمريكية، لأنّ ذلك سيؤثر باستمرارياً مراحل الحرب والخطة وتواليها. ومن ثم فإنّ إعادة بناء الدول التي تستهدفها الحروب الأمريكية تحتاج إلى سنوات، والمهم أن يتم الانتصار العسكري ليلحقه الانتصار السياسي. ومن ثمّ لابد من التركيز على تدمير القوات المسلحة في الدول المستهدفة بصورة كلية حتى لا تشكل خلايا للمقاومة المسلحة، وتتسبب في اضطراب الأوضاع الأمنية، وتأجيج المشاكل الإقليمية.

الروابط ما بين هذا المخطط وماورد في مقال رالف بيتر كبيرة جداً حيث التخطيط لأطول فترة ممكنة من الهيمنة الأمريكية، واستهداف الدول بالقوة العسكرية، الدول والمناطق التي تحقق للولايات المتحدة مصالح حيوية وإستراتيجية. المبررات البراقة والتحالف الدولي كلها معطيات من أرض الواقع تعكس السياسة الدولية الأمريكية.

بناء على ذلك يطرح عبد المنعم سعيد بأن الولايات المتحدة تسعى إلى إعادة تشكيل الشرق الأوسط كما تريد وذلك عقب أحداث 11/سبتمبر، وإعادة التشكيل تتم عن طريق السياسة والإستراتيجية والقيم، وذلك بالقوة المسلحة والإغراء والضغط والإكراه والدبلوماسية والسياسة. ومن جانب آخر يذكر أن الأصوليات المختلفة دينياً والتي احتوت أشكالاً من التطرف، عبارة عن جماعات وحركات وأحزاب سياسية وتيارات أيديولوجية تعرف تماماً ما تدمره، ولا تعرف ما تنوي بناءه سوى الحجر على العقل والروح الإنسانية، خوفاً من الجنوح إلى المعصية والخطيئة. الشرق الأوسط والمنطقة العربية مقبلة على مرحلة من المراحل التي تهدد بغرق الجميع في فوضى عارمة، لذلك لا بد من تصحيح الأمور بطريقة ما(221).

في الجانب الآخر من المعادلة نجد عبد العزيز صقر يتحدث بأن أمريكا قوة عظمى لها حساباتها، فقد تخطيء في الحسابات وفي تقدير المصالح الحقيقية، إلا أن الحقيقة المؤلمة التي لا يمكن تجاهلها هي أن المسؤولية الرئيسية عما أصاب ويصيب الوطن العربي تقع في المقام الأول على عاتق العرب أنفسهم. وما العدوان الأمريكي على العراق، والعدوان الإسرائيلي على لبنان وفلسطين، والتهديدات الكردية بالانفصال، والحركات الانفصالية في السودان، ومشكلة دارفور وغيرها إلا نتاج ضعف فعلي بالإدارة العربية، وانعدام القدرة الذاتية لديهم(222). المسألة هنا لا تقتصر على تفوق الولايات المتحدة وخطتها بل تمتد إلى ضعف العالم العربي وتشتته، المشكلة لا تكمن بقوة الولايات المتحدة فقط، بل وتكمن بضعف الدول العربية ومعظم دول الشرق الأوسط أيضاً.

أما خليل العناني فيلخص المسألة في كون الولايات المتحدة ظاهرة استثنائية من حيث امتلاكها لعناصر القوة التي لم تتوفر لما سبقها من الدول، لكن الولايات المتحدة تعجز عن ترسيخ نفسها كقوة أحادية تمتلك مفاتيح القيادة العالمية بما قد يمهد لتحقيق مشروعها الكوني. حيث أدت الحرب على الإرهاب إلى عكس ما يرغب به المحافظون الجدد الذين رأوا بالحرب على الإرهاب حصان طروادة الذي قد يمكنهم من حسم مسألة الزعامة الكونية للولايات المتحدة نظراً لما قد نتيجته من فرصة لتعبئة العالم نحو خطر واحد. إلا أن الحرب زادت من العزلة الكونية الأمريكية، وتحولت لخزان استثناءات في سبيل إثبات الزعامة(223).

وبالوقت الذي تسعى به الولايات المتحدة بمنطق الإمبراطورية والقوة العظمى إلى بسط نفوذها على العالم من خلال الشرق الأوسط، نجد العالم العربي المفصل الهش في هذه الخطة التي بدأت في أفغانستان ومن ثم العراق، وما زالت القائمة طويلة. إلا أنّ الأمر يبقى رهن المقاومة العراقية المتنامية، ومدى قدرة الولايات المتحدة على ضبط الواقع العراقي، فالشرق الأوسط وبالتحديد العالم العربي هو الحلقة الأضعف عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، لكنّه بنفس اللحظة نقطة البداية. فإذا ما حققت المخططات الأمريكية أهدافها في المنطقة فذلك يعني بأن الإمبراطورية الأمريكية قد مرّت بالامتحان الأول بنجاح، أمّا إذا أخفقت ولم تصل إلى غاياتها فهذه هي الخطوة الأولى في مسيرة الانحسار الإمبراطوري الأمريكي؟. إلا أنّ المفترق الذي تقف عليه المنطقة يستوجب المراجعة الدقيقة والنقدية الشاملة، إذ أنّ سقوطها يعني سقوط الكثير من المناطق الأخرى في العالم.

أمّا سعيد اللاوندي فيجد أن الإدارة الأمريكية تمارس سياسة الأرض المحروقة، وصولاً إلى اللحظة التي تتربع فيها على عرش العالم، إذ أنّ حدود الإمبراطورية الأمريكية هي ذاتها حدود العالم. ومن ثمّ فإنّه من الخطأ الاعتقاد بأنّ التوسّع الأمريكي بدأ مع أحداث 11/سبتمبر، فالثابت أنّ المشروع الإمبريالي الأمريكي كان موجوداً وممارساً إلا أنّ أحداث 11/سبتمبر أدت إلى تسريع عجلته مع تسخين الرأي العام الأمريكي لقبوله وضرورة نشر القوات الأمريكية في أركان الدنيا الأربعة حفاظاً على الأمن القومي الأمريكي. كما يضيف اللاوندي بأنّه لا بد من التذكّر بأنّ جورج بوش الابن يحمل بين طيات جوانحه حلم الإمبراطورية الأمريكية، ويعتمد في تحقيق هذا الحلم على رجال أمثال دونالد رامسفيلد ومجموعة من المحافظين الجدد. ويشير إلى أنّ الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون قد آمن بالإمبراطورية الأمريكية إلا أنّه لم يستخدم سوى الوسائل الدبلوماسية لتحقيق ذلك، بينما أطلق جورج دبليو بوش العنان للحرب.

ومن ثمّ فإنّ هناك جملة من الأزمات تشكّل في مجموعها محركاً للإدارة الأمريكية الحالية، أولها أزمة التكنولوجيا التي تحرّض على تسريع عجلة صناعة السلاح، وثانيها أزمة الطاقة التي انفجرت في كاليفورنيا عام 2000 والتي دفعت أمريكا إلى الرقابة على المخزون النفطي في العالم(224).

من جانب آخر يطرح اللاوندي بأن واشنطن مصممة على إحداث التغيير الذي تريده في المنطقة، وقد نجأت الولايات المتحدة إلى استراتيجية الحرب الاستباقية، لكي تبرر بها تدخلاتها العسكرية والسياسية. خصوصاً عقب الترويج لفكرة أن منطقة الشرق الأوسط باتت تمثل خطراً حقيقياً على الأمن القومي الأمريكي باعتبار أن معظم المتهمين في أحداث 11/سبتمبر الإرهابية ينحدرون من هذه المنطقة. وبالتالي فالمبرر موجود لاختراق منطقة وتفريغها من الشياطين المتآمرين على الولايات المتحدة والحضارة الغربية(225).

ويجد لقاء مكي أن مشروع الشرق الأوسط مبلور من مدة طويلة ضمن سلسلة طويلة من الخطط إلا أن الحرب اللبنانية الإسرائيلية دفعت باتجاه بروز مسمى الشرق الأوسط الجديد، وقد بدأ طرح هذا المسمى فترة الخمسينات في سبيل تدوير الهوية العربية، واستيعاب إسرائيل في المنطقة. ويطرح مكي بأن ابرز قادة المحافظين الجدد قاموا بإعداد خطة بعنوان (القرن الأميركي الجديد)، وكان هؤلاء يشغلون أهم المراكز في الإدارة الجديدة، وكان مشروعهم للهيمنة المطلقة على العالم قد جعل من الشرق الأوسط محور ذلك المشروع ومركز انطلاقته. ولقد نظر المشروع الأميركي إلى المنطقة المعروفة بالشرق الأوسط كجزء من منطقتي الشرق الأدنى وآسيا الوسطى، وتعامل مع هذا التكوين الجغرافي الممتد من موريتانيا إلى طاجيكستان على أنه مخزن للنفط العالمي. ووضع جملة مخططات عسكرية وسياسية واقتصادية لأجل السيطرة على دوله، وترويض أو إسقاط النظم الحاكمة المهتدة لمخطط الهيمنة الجديد.

بمعنى آخر أقرت واشنطن مفهوم الشرق الأوسط الكبير ووضعت له اشتراطات الاستيعاب، وبقي التحول إلى الشرق الأوسط الجديد، حيث ترافق احتلال أفغانستان والعراق مع (قرار) أميركي لنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط (الكبير) الذي كان قد استقر كسياق جغرافي سياسي في الإدارة الأميركية. فأصبحت كل لجان الشرق الأوسط في الكونغرس ووزارتي الخارجية والدفاع معنية بكامل الرقعة الجغرافية الجديدة الواسعة كإقليم واحد، وانسحب الأمر على القيادة العسكرية الأميركية للمنطقة الوسطى التي باتت تغطي باختصاصاتها الرقعة نفسها(226).

أما أحمد شعبان فيجد بأنّ فحوى مشروع الشرق الأوسط الكبير، كما قدمه المحللون الأمريكيون يتبلور في عملية مزدوجة، حيث التفكير وإعادة تركيب دول المنطقة بإجراء تقسيمات جديدة تعيد رسم خرائطها على النحو الذي يضمن المصالح العليا الأمريكية. ومن أبرز محاور هذه الخطة البترول وإسرائيل وباستخدام القوة والتدخل المباشر في صورة تاريخية مشابه لما جرى عام 1916 حينما تم تقاسم تركيا الرجل العثماني المريض سيتم التنفيذ حيث إعادة رسم الخارطة لتتماشى والأهداف الأمريكية.

وإذا كان مطلع النصف الثاني من القرن المنصرم قد شهد بزوغ توازن جديد للقوى، صعّدت فيه الإمبراطورية الأمريكية إلى القمة، على حساب تراجع الإمبراطوريتين: الإنجليزية والفرنسية، فقد شهد نهايته اندحار القطب المنافس الاتحاد السوفيتي وانهياره، وتفرد الولايات المتحدة وهيمنتها على النحو الذي جعلها تسيطر على مقاليد إدارة الكون، دون منازع. كما وفر لها الشروط الضرورية للضغط من أجل تحقيق إعادة تقاسم جديد للنفوذ في العالم، مبنى على موازين القوى الاقتصادية والعسكرية والثقافية الجديدة، والتي تصب كلها في خدمة المصلحة الأمريكية. ومن هنا فقد أتى مشروع -الشرق الأوسط الكبير- عاكسا لطموحات هذه القوة المتفردة الجامعة، لصياغة توازن جديد مبنى على قياس حقيقي للأوضاع النسبية الجديدة للمراكز الرأسمالية العالمية، أي لمصلحة الطرف الأمريكي بشكل رئيسي(227).

ويضيف محمد العريمي بأنه قد بدأ الحديث مؤخرا عن مخطط أمريكي يعرف باسم "مشروع القرن الأمريكي الجديد" والذي يدعو إلى إقامة عالم تهيمن عليه أمريكا ولا ينازعها عليه احد. وتكشف أهداف هذا المخطط ملامح الرؤية الأمريكية للعالم في عصر ما بات يعرف بـ "ما بعد الحادي عشر من سبتمبر" .. عصرًا يقول عنه المبشرون انه سيأتي بأنماط جديدة في طبيعة العلاقات الدولية والتجاذب السياسي، وسيعمل على إرساء نظم لا مجال فيها لأكثر من قطب يقود العالم ويهيمن عليه. كما يهدف المشروع إلى ترويج السياسة الدفاعية والخارجية الأمريكية لعصر ما بعد الحرب الباردة، وهي سياسة تجمع بين القوة العسكرية ونشر المبادئ والثقافة الأمريكية في الخارج. وكان قد حدد وليم كرسنول مدير المنظمة وأحد المؤسسين الرئيسيين في بيان المنظمة الإطار العام الذي تستند إليه مرجعية "مشروع الهيمنة الأمريكية في القرن الواحد والعشرين"، وأورد

كرستول المزايا التي تعطي أمريكا الحق في "سيادة العالم"، حيث قال: "لقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة أل "سوبر" الوحيدة لما تملكه من قوة عسكرية لا نظير لها، واكبر اقتصاد عالمي. إلى جانب أن تنبئها لمجموعة مبادئ سياسية جذابة، علاوة على أنها تقف على رأس حلف يضم القوى الديمقراطية العالمية الأخرى. من ثم فإنّ أيدولوجية التفوق والهيمنة الأمريكية على العالم والتي تدعو إليها منظمة "مشروع القرن الأمريكي الجديد" هي من بنات أفكار صقور الإدارة الأمريكية الحالية الذين ينتسبون إلى مجموعة اليمين المسيحي المتطرف من أمثال تشيني ورامسفيلد وجورج دبليو بوش(228).

وكانت قد قدمت جريدة السفير اللبنانية في (2/8/2006) تفسيراً مفصلاً لإعلان وزير الخارجية الأمريكية لولادة الشرق الأوسط الجديد، كونها قد كانت لاهثة لقطف ثمار الحرب ضد حزب الله. هذا إلى جانب إيفاد الصحيفة لخرائط الشرق الأوسط التي رسمت بموجب اتفاقية سايكس بيكو، والخرائط الجديدة التي تسعى الولايات المتحدة اليوم إلى تشكيلها. حيث تطرح الصحيفة بأنّ زمن الديمقراطية الذي تبشّر به الولايات المتحدة منذ انهيار الاتحاد السوفيتي ما هو إلاّ زمن الحرب العالمية الرابعة، والتي تشنها هي نفسها ضد كل من يخالفها، هذا بغض النظر عن أدوات الحرب ووسائلها. كما وتشير الصحيفة إلى رالف بيترز، وهو ضابط متقاعد في الجيش الأمريكي وصاحب المقال الذي يطرح مشروعاً لتقسيم الشرق الأوسط في ظل الهيمنة الأمريكية، وكان قد نشر مقاله بمجلة القوات المسلحة الأمريكية في عدد تموز 2006 مرفقاً مع خريطتين بعنوان "إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط"، والأولى عنوانها الفرعي قبل، والثانية هي خريطة الشرق الأوسط الجديد، وقد كتب عليها بعد.

وينطلق الكاتب في مقاله بالإشارة إلى اعتبارات الظلم التي لحقت بالأقليات حين تم تقسيم الشرق الأوسط سابقاً، مشيراً إلى أنّ هذه الأقليات قد خدعت بالمرّة الأولى، ومنهم الأكراد والشيعّة العرب، كذلك المسيحيون والبهائيون والإسماعيليون. وينطلق المشروع من افتراض وجود كراهية شديدة بين الجماعات في المنطقة اتجاء بعضها البعض، ومن أجل أن يعيش الشرق الأوسط في سلام يجدر أن يعاد تقسيمه انطلاقاً من ديموغرافيته القائمة على الأديان والقوميات والأقليات(229).

الشرق الأوسط الجديد في موجز عبارة عن مخطط أمريكي يستهدف الشرق الأوسط في سبيل إعادة بناءه وتشكيله بما يتماشى والمصالح الأمريكية طويلة الأمد، الغايات الأمريكية على المدى الطويل تكمن في منع حالة التعددية القطبية على الساحة الدولية. إن عملية إعادة رسم خارطة الشرق الأوسط لا تأتي من بوابة الحفاظ على حقوق الأقليات بالمنطقة بقدر ما تأتي من بوابة تقسيم المقسم واستغلاله لتمرير مصالح محددة. الأقليات التي ظُلمت بموجب مخطط سايكس بيكو في سبيل تكريس واقع فرق تسد، وإذكاء النزاعات الحدودية، تستغل اليوم لصنع دويلات حليفة للولايات المتحدة.

هذه الصياغة جاءت بناء على خطة القرن الأمريكي الجديد، الخطة التي وضحت ملامح الإستراتيجية الأمريكية لهذا القرن. حيث شن الحروب على بعض الدول الضعيفة، ويجب أن تكون دول تحقق بعض المصالح الحيوية للولايات المتحدة، ولا بد أن يكون هذا النشاط العسكري مضمون النتائج وقائم على مبررات مقنعة. هذا السلوك الأمريكي قائم على استغلال الشعارات والقيم، وبث الفوضى والتي يصفها البعض بالخلقة، إلى جانب إتباع سياسة الأرض المحروقة، والهدف الواضح هو الحفاظ على حالة الأحادية القطبية.

دراسة تحليلية في النتائج المترتبة على محاولات تطبيق الولايات المتحدة المشروعين من منطلق إمبراطوري،

وكقطب أوحده على الساحة الدولية

" أننا في أمس الحاجة إلى إيجاد طرق جديدة في التفكير وأساليب مختلفة في القتال، أكثر من احتياجنا إلى إيجاد أسلحة أكثر تطوراً وتقدماً، إن القدرة على التأقلم من قبل الجيش الأمريكي سوف تكون ذات أهمية قصوى، في عالم يتصف بالمفاجأة وعدم الأمان. فكما تعلمنا من أحداث سبتمبر المؤسفة أصبحت التحديات جديدة ومفتقدة لأية توقعات بعكس القرن الماضي، إن التحدي الذي نواجهه في هذا القرن الجديد إنما هو تحد صعب، بل في غاية الصعوبة، أنه يستلزم منا الدفاع عن بلادنا ضد كل ما هو غير مضمون وغير مرئي وغير متوقع. ومن أجل ضمان توافر الموارد التي تؤهلنا للتأقلم مع المستقبل، ومن أجل مواكبة التحديات الجديدة التي تهدد أمننا الداخلي، صرنا في أمس الحاجة إلى تقييم أكثر واقعية وأكثر اتزاناً لكل ما نحتاجه في حروبنا المستقبلية. فبدلاً من الحفاظ على قوتين للاحتلال، قررنا أن نركز أكثر على آلية الردع، كما قررنا الاستغناء عن قوة واحدة من القوتين، حتى نوفر جهودنا ومواردنا للأخر الذي هو في طريقه للتربص بنا. والمنطق نفسه يمكن أن نطبقه على سياسة الدفاع القومي، فبدلاً من حشد القوات المسلحة، وإعداد الخطط لمحاربة هذه الدولة أو تلك، علينا أن نتجه إلى اختبار مواطن ضعفنا، في سبيل التغلب على كل تهديد" دونالد رامسفيلد (230).

بداية ومن مازن الحسيني إذ يذكر بأنه ومع تعقد الوضع في العراق وتفاقم تورط الولايات المتحدة في المستنقع العراقي تكثر المقارنة بين ما كان عليه الوضع في فيتنام، وما هو عليه الآن في العراق، وقد أفلقت هذه التحليلات ساكني البيت الأبيض. هذا الأمر دفع الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش في (13/4/2004) للتحذير في إحدى المؤتمرات الصحفية من هذه المقارنة إلى حد اتهام من يتداولها باللاوطنية والتتكبر لتضحيات الجيش الأمريكي. ومن ثم يطرح الحسيني بأنّ الأمر المشترك بين الحرب الأمريكية في فيتنام وفي العراق هو الكشف عن حدود ما تستطيع القوة العسكرية الأمريكية تحقيقه رغم ضخامتها وتفوقها، حيث نجحت في قتل الناس بالجملة، وفي تدمير القرى والمدن والبيوت، والمصانع والمستشفيات، وحرقت حقول المزروعات، وتمكّنت في بعض الحالات من الإطاحة بالأنظمة والحكومات، إلا أنّها لم تتمكن من إخضاع الشعوب وتطويع إرادتها.

في العراق على الرغم من النجاح في غزو العراق والإطاحة بصدام حسين ونظامه الدموي لم تتمكن القوات الأمريكية إلى اليوم من فرض مشيئتها على الشعب العراقي، أو توفير أدنى شروط الأمان للقوات المسلحة الأمريكية. والملاحظ أنّ المواجهات الدموية بين جنود الإمبراطورية الجديدة وأبناء الشعب العراقي لم تتوقف، بل ازدادت حدة، وبحسب المصادر الأمريكية الرسمية فإنّ عدد الضحايا من الجنود الأمريكيين في تزايد مستمر.

وقد علم رغم التعقيم التي تفرضه الإدارة الأمريكية أن عدد القتلى من الجنود الأمريكيين في شهر ديسمبر 2004 يزيد عدة أضعاف على إجمالي عدد الذين سقطوا خلال الفترة الرسمية للحرب، أي منذ بدء الغزو إلى سقوط بغداد، يضاف إليهم مائة ألف قتيل من العراقيين أغلبهم من المدنيين الذين سقطوا منذ بداية الغزو حتى نهاية عام 2004، إذن لقد فشل مبدأ رامسفيلد في العراق، حيث لا وجود لاستراتيجية واضحة. هذا الأمر تطلّب إرسال المزيد من القوات المسلّحة إلى العراق، ومن ثم فإنّ الولايات المتحدة تعاني من نقص شديد في الرجال بعد أن ألغيت الخدمة العسكرية الإجبارية وأصبحت القوات الأمريكية المسلحة تتكون من جنود محترفين، كما تعاني من تمدد قواتها المفرط، والذي يمليه دور الشرطي في العالم وما يترتب عليه من نفقات هائلة وعجز مالي (231).

أمّا وجدي مردان فيجد بأنّ الولايات المتحدة ماضية في مشروع إمبراطوري كوني، حيث تمتلك الإمكانيات العسكرية لتدمير خصومها، لكنها لا تستطيع السيطرة الكاملة على خصومها، فما يحصل اليوم على أرض العراق بمثابة هزيمة استراتيجية لمشروعها الكوني، وذلك بفعل المقاومة العراقية المتصاعدة. ويشير مردان إلى طرح زياد الحافظ الباحث بمركز "عالم الجنوب" بالجامعة الأمريكية بواشنطن، القاضي بأنّ المشروع الإمبراطوري الأمريكي ليس بجديد، فهو يعود لبنية النظام الاقتصادي والسياسي التوسعي منذ نشأة الولايات المتحدة الأمريكية. بالإضافة لكون الدور الأمريكي بحسب تحليل توماس بارنيت المحلل الاستراتيجي في وزارة الدفاع الأمريكية هو نشر العولمة الرأسمالية، وفرضها بقوة السلاح في كل أنحاء العالم، وليس المبادئ ولا القيم.

ومن جانب آخر يشير بروس هوفمان الخبير في مكافحة المقاومة، بأنّ الوضع أكثر تعقيداً وتحدياً من أي حركة مقاومة أخرى واجهها الجيش الأمريكي، لاسيما أنّ المقاومة العراقية تسعى لزعة الحكومة العراقية المدعومة من قبل الولايات المتحدة، كما تسعى لتوجيه الضربات المتتالية لها، ولجميع حلفائها من العراقيين والأجانب، والمقاومة العراقية تحرز نجاحاً ملحوظاً تعكسه أرقام الجرحى والقتلى المتزايدة. والواضح أنه حتى الآن قد نجحت المقاومة العراقية في إفشال محاولات تغيير خريطة الشرق الأوسط، وبسط الهيمنة الأمريكية (232).

ويطرح ديفيد روثكوف بأنّه بصرف النظر عن الطريقة التي تتم بها صياغة ما تقوم به الولايات المتحدة في الوقت الراهن في العراق، وهل هو إعادة انتشار استراتيجي، أم تقليص مرحلي لأعداد القوات، أم استراتيجية خروج. إلا أن الأمر المؤكد هو أنّها تطوي صفحة في قصة العراق وتفتح أخرى، ونتائج انتخابات التجديد النصفي، واستقالة دونالد رامسفيلد ونشر التقرير الذي أعدته "مجموعة دراسات العراق" تطورات تؤشر كلّها أنّ الأهداف التي قادت القوات الأمريكية داخل العراق لم تتحقق.

وفي الوقت الراهن تواجه الولايات المتحدة المتورطة في المستقبل العراقي قائمة من التهديدات الإضافية غير وجودها في العراق، فإيران تمتلك تقنية الحصول على قنبلة نووية، والنزاعات الراديكالية تتنامى في العالم الإسلامي وتشهر العداء للولايات المتحدة، من ثم الولايات المتحدة على مفترق طرق، وفي مواجهة سيناريوهين:

الأول مواجهة إيران حول سياساتها الإقليمية، ورغبتها بامتلاك السلاح النووي، والثاني حدوث تطورات معينة في الشرق الأوسط تدفع الولايات المتحدة للقيام برد فعل عسكري مثل وقوع دولة من الدول الحليفة لها بيد المتطرفين، مما يعني تعرّض القواعد العسكرية الأمريكية لمخاطر مباشرة(233).

ونجد زنجيو بريجنسكي يتحدث بأنّ مضمون مذكرة رامسفيلد حول مسار العمليات العسكرية في العراق والتي قدّمها قبل استقالته، وتقرير بيكر-هاملتون ليسوا بالقضايا المشار إليها صراحةً بل بالإشارة ضمناً بأنّ الحرب لا تزال تعد كارثة. وأنّ على الولايات المتحدة أن تجد طريق ما لفك اشتباكها عبر تسليم الفوضى التي خلقتها إلى الزعماء العراقيين الذين رفعتهم الولايات المتحدة إلى السلطة، وأنّ الولايات المتحدة قد تنتهي بنهاية المطاف إلى الجلاء لتضع اللائمة على هؤلاء في الفشل الأمريكي. هذا إلى جانب أنّ طول أمد الاحتلال الأمريكي للعراق سيفتح المجال أكثر لزيادة التطرف، وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، والملاحظ أنّ إيران تحظى بمكانة جيوسياسية متصاعدة، ومن ثم يجد بأنّ المعضلة الحالية للولايات المتحدة تكمن في العراق(234).

بينما بيوتر غونشاروف يطرح بأنّ إدارة بوش اليوم تواجه قراراً صعباً وغير سار بشكل كبير، والقرار يتمحور حول إشراك إيران في محاولات إحلال السلام في الشرق الأوسط ولاسيما في العراق. وبحسب تقرير بيكر-هاملتون فإنّ الوضع بالعراق ينذر بحالة من الفوضى الشديدة التي لن تتوقف عند إسقاط الحكومة الجديدة، بل ستمتد إلى كارثة إنسانية لأنّ شلال الدم يمكن أن يمتد إلى بلدان أخرى في الشرق الأوسط مما يهدد بتفجير موجة من العنف الإقليمي. وقد طالب التقرير الولايات المتحدة باتباع سياسة دبلوماسية مع دول الجوار، والاستعانة بإيران لوقف شلال الدم.

لكن هل ستقبل الإدارة الأمريكية ممثلة بالرئيس جورج بوش التعامل مع إيران التي تسعى لحياسة منصب أو مكانة القوة العظمى في الشرق الأوسط. من ثمّ فإنّه على إدارة بوش أن تعترف بأنّ الولايات المتحدة ليس لها موقف واضح بشأن أي من تطورات الشرق الأوسط، سواء أكان تعلق الأمر بالوضع في لبنان، أم العلاقات الإسرائيلية - الفلسطينية، هذا إلى جانب موقفها في العراق الذي يحتاج إلى تعديل كبير(235).

ونجد فرانسيس فوكوياما يشير إلى أنه على مدى السنوات الأربع في العراق قد توفرت عدة منعطفات حملتنا على الاعتقاد بأنها يمكن أن تأتي بتقدّم حاسم في العراق، وكان من بينها إلقاء القبض على صدام حسين عام 2003م، ونقل السيادة عام 2004، وانتخاب المجلس التشريعي والاستفتاء على الدستور عام 2005. بينما كانت زيادة القوات العسكرية آخر ورقة، وهي أذوبتنا الأخيرة التي على وشك أن تفضح، ولا يمكن للقوات الأمريكية الانسحاب من العراق ونحن مطمئنون على مصالحنا إلا مع بروز القوات والجيش والشرطة العراقية التي تستطيع الحيلولة دون استيلاء البعثيين أو ميليشيا الصدر أو القاعدة على الحكم في العراق.

إنّ موقفنا اليوم أسوأ من الموقف الذي واجهه نيكسون قبل ثلاثين عاماً في فيتنام، ومن ثمّ فإنّ زيادة القوات الأمريكية لن تكون ضماناً لاستراتيجية انسحاب آمن للقوات الأمريكية حتى لو افترضنا أنها ستنتج في خفض معدلات العنف في العراق. والسؤال الملح هنا هل نملك أي خيار آخر غير الانسحاب؟ فقد نتمكن من البقاء في العراق لمدة خمسة عشر عاماً، وأن نزيد من معدلات تواجد القوات، والإنفاق العسكري عليها، لكن من غير المحتمل أن يطرح أي مرشح جمهوري مهما بلغ من المحافظة أجندة انتخابية تشمل البقاء في العراق إلى مالا نهاية، فعندما يبدأ الموسم الانتخابي الشتاء المقبل، وتدخل الحرب على العراق عامها السادس، فالمطلوب اليوم هو تخفيض وجود القوات الأمريكية بصورة تقلل من تكاليف فقداننا للسيطرة في العراق (236).

من هنا نجد عوني القلمجي يشير إلى أنّ هدف بوش من "الشرق الأوسط الكبير" وامتداده من أفغانستان إلى موريتانيا في أقصى المغرب العربي، يتعلق بإقامة الإمبراطورية الأمريكية الكونية، ولتحقيق هذا المشروع، كان لا بد من احتلال العراق، باعتباره الحلقة المركزية فيه، والذي من دونه لا يمكن أن يتحول هذا المشروع إلى إمكانية قابلة للتحقيق. إلا أنّ المقاومة العراقية أدخلت أمريكا في مأزق، ووضعتها أمام خيارين، إما الهزيمة، وإما البقاء في العراق وتحمل خسائر بشرية ومادية لا يقوى الشعب الأمريكي على تحملها فترة أطول، الأمر الذي عرقل تنفيذ هذا المشروع. وبدل أن يعيد بوش حساباته ويخضع للأمر الواقع، ويضع جانبا ملفه الإمبراطوري ومن ضمنه "مشروع الشرق الأوسط الكبير"، اختار بوش الهروب إلى الأمام وظل متمسكا بالعراق وبالمشروع معاً، مدعياً أن الرب حمله مسؤولية نشر الديمقراطية والإصلاحات السياسية والاقتصادية في هذه المنطقة.

ويلخص القلمجي تفاصيل الخطة العسكرية للتواجد العسكري الاستراتيجي الأمريكي في "الشرق الأوسط الكبير"، بالأهداف التالية: تأمين سيطرة عسكرية كاملة على كل هذه المنطقة بحيث تكون قادرة على حسم أي معركة أو أزمة قد تنشأ دون الحاجة إلى نقل قوات عسكرية من مناطق أخرى بعيدة، وأن تكون لأمريكا قوات عسكرية محددة لمواجهة أكبر قوتين هما روسيا والصين. إلى جانب تأمين سيطرة أمريكية على الممرات وطرق المواصلات البحرية والسيطرة على الجو والفضاء، وفرض هيمنة كاملة على مصادر الطاقة، والتحكم بها والمتمثلة في النفط والغاز في منطقة الخليج العربي وبحر قزوين، لمنع روسيا من أن تصبح الدولة الأولى في إنتاج النفط، وتعرق نمو الصين الاقتصادي، لأن النفط بالنسبة للصين عملة نادرة، وهي تحتاج إلى المزيد منه مع مرور السنين.

و استخدام النفط سلاحاً ضد أوروبا الموحدة أو على الأقل ضد الدول التي تنوي محاكاة أمريكا، والسيطرة الكاملة للأسمالية الأمريكية وشركاتها العملاقة على الاقتصاد العالمي، بحيث تحتكر أمريكا الاقتصادي العالمي، أمراً يجعل الشركات الاحتكارية القوة المسيطرة الوحيدة في العالم. بحيث تصبح الرأسماليات الأخرى تابعة للأسمالية الأمريكية العملاقة، ويتم منع قيام أي منافس لأمريكا على صعيد الدول الكبرى، أو قيام أي تكتلات قد تهدد مستقبلاً هيمنتها على العالم(237).

الولايات المتحدة كقوة عظمى تسعى لأن تصبح قطب أو مركز التكتل الرأسمالي العالمي، فهي لا تريد أن تبقى القطب الأوحده على الساحة الدولية فقط، بل وتسعى إلى أن تكون مركز الاقتصاد الرأسمالي الإمبريالي العالمي. خطاب رامسفيلد حول استعداد الجيش الأمريكي للانتشار في أي مكان وفي أي زمان بأية بقعة من العالم ضرب على يد المقاومة العراقية. لأن المقاومة العراقية لم تتوقف، والعراق يضح في فوضى معقدة، وإحصائيات الخسائر المادية والبشرية الأمريكية في تصاعد وليس انخفاض. تذكر فيتنام والموقف الحرج للرئيس نيكسون يضع سياسة الرئيس جورج بوش الابن على المحك، والمشروع الإمبراطوري الكوني بناء على ذلك بات على المحك، والمخرج بالنسبة لعدد من الإستراتيجيين الأمريكيين قد يكون من خلال إيران. إيران إحدى دول محور الشر بحسب التصنيف الأمريكي، والدولة التي باتت تحظى بدرجة نسبية من الاهتمام العربي والإسلامي في الشرق

الأوسط، والتي تسعى لامتلاك مكانة جيوسياسية مميزة. وذلك في منطقة حساسة جداً بالنسبة للولايات المتحدة، وهي الدولة التي دخلت في دوامة الصراعات لتبقى دولة إمبراطورية وحيدة، اليوم أعداد جيوشها تزيد لا تقل بالعراق، وهذا يعني بأن كفة الخسارة هي الراجحة.

من جانب آخر يشير زياد اللهالية إلى إن الحرب التي شنت على لبنان ممثلة في مقاومتها لم تكن ردة فعل على عملية اختطاف الجنديين بقدر ما كانت عملية عسكرية مخطط لها على أعلى المستويات السياسية والعسكرية التي تخطت الحدود والجغرافيا الإسرائيلية لتنتقل من البيت الأبيض. فالموقف الامريكى الداعم والمدافع عن الحرب من قبل جون بولتون إلى كوندليزا رايس وزيرة الخارجية، ورفض وقف إطلاق النار قبل استكمال الحرب لأهدافها السياسية، هي عملية خلق شرق أوسط جديد، وهي نوايا مسبقة كانت بانتظار الفرصة المواتية لتنفيذها. من هنا أصبحت المعادلة السياسية واضحة المعالم. إذا المطلوب الآن شرق أوسط جديد وفق رؤية أمريكية تقتضي شرق أوسط خاضع لسيطرتها بالكامل. إلا أن تعثر الحملة العسكرية وفشلها في تحقيق أي أنجاز عسكري على أرض المعركة جعل إسرائيل والولايات المتحدة تفكر بشكل جدي عن مخرج سياسي وحل دبلوماسي للخروج من المأزق اللبناني الذي وضعت نفسها فيه بعد إن راهنت على آلتها العسكرية في حسم المعركة على الأرض(238).

ويجد محمد عرفة أنّ التصور الأمريكي الأول بخصوص "الشرق الأوسط الكبير" يقوم على فكرة التخلص من الحكومات الديكتاتورية عبر فرض نموذج الديمقراطية أملاً في وصول قوى ليبرالية موالية للغرب، بيد أن هذا التصور اصطدم بعدة عقبات. لأنّ استمرارية الانحياز الأمريكي الأعمى لإسرائيل، ساهم في صعود أسهم التيار الإسلامي، مما أدى إلى تضرر المصالح الأمريكية الإقليمية ولهذا بدأ التحلي الأمريكي تدريجياً عن فكرة نشر الديمقراطية بدعوى أن القوى الإسلامية المتطرفة تسعى لتقويض هذه التجربة الديمقراطية، واختطافها لصالحها. من ثم بدأ التركيز على محاربة الحركات الإسلامية والمقاومة، وإقناع الأنظمة العربية القديمة بالمشاركة في هذه المعركة باعتبار أن المقاومة خطر على الأنظمة وأمريكا معاً، مع أن الهدف الحقيقي لهذه الخطة هو الوصول إلى شرق أوسط جديد تهيمن عليه إسرائيل وتقوده بالوكالة عن واشنطن(239).

كما قد أكد هنري كيسنجر بأن الأهداف الحقيقية للحرب اللبنانية كانت عابرة للحدود، وذلك للتغلب على الانقسام الذي يعود إلى ما يقرب من ألف عام بين السنة والشيعية على أساس الكراهية لإسرائيل وأمريكا والتخفيف من الضغط الدبلوماسي على برنامج إيران النووي. إلا أن الحرب أظهرت أن إسرائيل يمكن أن تكون رهينة إذا ما بات الضغط حاداً والتعامل مع إيران كمؤثر إقليمي في أية مفاوضات بات أمراً مهماً. ويجد كيسنجر بأنه لا بد من بلورة سياسة أطلسية مشتركة مدعومة من قبل الدول العربية المعتدلة وأن تكون لها الأسبقية بغض النظر عن التجارب السابقة، فالجدل الذي أثاره تسرع الولايات المتحدة في خوض الحرب على العراق أصبح متضائلاً مقارنةً بما يواجهه العالم حالياً، فهناك حرب حضارات قادمة على خلفية شرق أوسط يمتلك السلاح النووي، إننا نواجه اليوم ضرورة بناء نظام دولي جديد(240).

أمّا تانيا رينهارت فتبين أن السرعة التي حدثت بها حرب تموز تشير إلى أن إسرائيل كانت تنتظر منذ زمن طويل **نضوج الظروف الدولية** لشن حرب شاملة على لبنان تخطط لها منذ زمن طويل. بينما ثمة هدف أكبر تسعى الولايات المتحدة إليه، فهي تبتغي خنق محور حزب الله، وحماس، وسوريا وإيران، الذي تعتقد إدارة بوش أنه حشد الإمكانيات والموارد ويستجمع الطاقات من أجل **تغيير مسرح اللعب الاستراتيجي في الشرق الأوسط**. الواضح أن هناك تقارب حاد بالمصالح الإسرائيلية الأمريكية فيما يخص حزب الله وحماس وإيران وسوريا(241).

الجدير بالتوضيح أن الحرب على لبنان كانت هدفاً أمريكياً أكثر من كونها مصلحة إسرائيلية، الكثير يشيرون إلى هذه الحرب على أنها معركة عابرة للقارات، إسرائيل عملت على تحقيق الرغبة الأمريكية من خلال هذه الحرب، إذ باعتقاد الجميع أن حوادث خطف الجنود تاريخياً وبصورة نسبية لا تؤدي إلى حروب بهذه الضراوة. إن أكثر ما يقلق الولايات المتحدة اليوم هو بروز التيارات الإسلامية المقاومة للمشاريع الصهيونية الأمريكية، إلى جانب التقاف الجماهير من حولها، وبينما كانت تخطط أمريكا لانقلاب على الأنظمة من خلال الانتخابات، أصبح جلياً أن الانتخابات باتت وسيلة للانقلاب على الأنظمة الحاكمة وعلى مصالح أمريكا بالمنطقة. الأمر الذي بات واضحاً بحيث لا تستطيع العبور لأي إقليم بسهولة، سواء كان ذلك عسكرياً أم سياسياً.

الخلاصة والنتائج "المنطق الإمبراطوري الأمريكي في الشرق الأوسط":-

الشرق الأوسط الجديد عبارة عن مسمى أطلق على مجموعة من الخطط التي أعدتها مراكز البحث والتخطيط الأمريكية، إلى جانب مجموعة من الأكاديميين والمخططين الإستراتيجيين، والتي تركز إلى رؤية إمبراطورية أمريكية مهيمنة. وعلى الرغم من قلة المراجع والمصادر التي تتناول مشروع الشرق الأوسط الكبير، ومخططات الشرق الأوسط الجديد، إلا أنّ جميع المصادر تعتبر بأنّ هذه المشاريع بمثابة مخطط إمبراطوري أمريكي يسعى إلى تغيير خريطة الشرق الأوسط، وإعادة ترتيب حدود دول المنطقة ورسمها، في سبيل الوصول إلى حالة من السيطرة الأقوى على إمكاناتها، وفي سبيل اجتثاث إمكانات ظهور أية قوة دولية مستقبلية.

وعقبما كانت العراق هي المفتاح الأول في هذا المخطط، يبدو أنّ الأمور تسير باتجاه أن تكون العراق عقم المخطط. بدايةً لا بد من الاعتراف بأنّ مشاريع الهيمنة الأمريكية قد فشلت بصورة نسبية في موقعين رئيسيين: الأول هو العراق، والثاني هو لبنان. والولايات المتحدة في سعيها إلى إقامة إمبراطوريتها الكونية هزمت في أول خطواتها، ووقعت بفخ التوسّع الإمبراطوري اللاعقلاني، ففي العراق مثلاً المقاومة متصاعدة ومتزايدة والجيش الأمريكي في معظم الأحيان عاجز عن التصدي لها أو ردعها، كما أنّ حالة الفوضى الطائفية والحرب الأهلية الدموية خرجت عن السيطرة الأمريكية، وبانت عاجزة عن ضبطها أو التحكم بها. وقد باتت الولايات المتحدة اليوم على المحك فهي بأمس الحاجة إلى الهدوء النسبي في العراق، وذلك يتطلب نشاطاً وتعاوناً دبلوماسياً مع إيران، فهل تستطيع الولايات المتحدة الآن عقب تصنيف إيران ضمن دول محور الشر، وعقب مخططاتها الساعية لإسقاطها، أن تفتح باب التعاون معها؟.

بحسب المخطط الأمريكي إيران هي الدولة التي ستتلو العراق، انقلبت المعادلات وباتت الولايات المتحدة بحاجة إلى إيران كي تخرج بماء وجهها من العراق، والولايات المتحدة اليوم تضاعف أعداد قوات الجيش الأمريكي في العراق، وتضاعف إنفاقها العسكري، وترفض الاعتراف بحقيقة الانحسار والتراجع. الرئيس جورج بوش الابن في مأزق، الانتخابات النصفية الأمريكية لمجلس النواب حسمت للديمقراطيين.

هذا إلى جانب أن الكونغرس يتحفّظ على حجم الإنفاق العسكري على الجيش الأمريكي دون أية نتائج، والمصالح والرؤى التي كانت تسعى الإدارة الأمريكية لتحقيقها من الحرب على العراق ليست ملموسة لا على المدى البعيد، ولا القريب. هي عاجزة عن فرض السيطرة العسكرية على العراق، وفي ظل هذا الواقع كيف ستقرض الولايات المتحدة سيطرتها العسكرية على الشرق الأوسط بالمجمل، كيف ستحدث تحولاتها المنشودة في الأردن وسوريا والسعودية على سبيل المثال؟.

أمّا لبنان فقد كانت القنبلة الموقوتة التي انفجرت ودفعت كونداليزا رايس للتصريح بميلاد الشرق الأوسط الجديد، لتجد مع نهاية الحرب بأنها الحلقة الأولى من حلقات تراجع الهيمنة والسيطرة الإمبراطورية الأمريكية. ربما كان حزب الله يرغب في التخفيف من الضغط الإسرائيلي على الفلسطينيين في غزة عقب اختطاف الجندي الإسرائيلي جلعاد شليط، لذلك نفذ عملية اختطاف الجنود في الجنوب اللبناني. إلا أنّ الحرب الإسرائيلية المسعورة، والمباركة الأمريكية المحمومة، كشفت النقاب عن عمق المصالح الأمريكية الإسرائيلية المشتركة، حيث تسعى الولايات المتحدة وإسرائيل إلى إضعاف المحور الإيراني السوري، واجتثاث قدرات كل من حزب الله وحركة حماس، وعلى المحك أثبتت أرض المعركة عكس ذلك. بل على العكس أعطت حزب الله وإيران حالة عامة من الالتفاف الشعبي العربي، وأثبتت بأنّ إسرائيل بحاجة ماسة إلى أمريكا في المنطقة، ولا يمكن لأمريكا أن تعتمد عليها كقاعدة عسكرية متقدمة خصوصاً بعد نتائج الحرب. الولايات المتحدة تمكنت من هزيمة العراق عسكرياً إلا أنّ حليفها وهي إسرائيل لم تتمكن من إرضاء طموحها في لبنان.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ القوة النووية الوحيد في المنطقة عاجزة عن التصدي لصواريخ بدائية محلية فلسطينية، تقصفها ليلاً نهاراً، فإسرائيل فشلت في حربها التي تخوضها، ليس لتحقيق مصالحها فقط، بل لدعم المشاريع الأمريكية الإمبراطورية والتي سرعان ما تهاوت على المحك. تقرير فينو غراد الخاص بلجنة التحقيق الإسرائيلية بتداعيات الحرب على لبنان تحدّث صراحة عن فشل الجيش الإسرائيلي، وعن هزيمة إسرائيل بهذه الحرب. هزة عيفة مني بها الجيش الذي لا يقهر، ليس من خلال جيش نظامي بل من خلال عصابات. وشجاعة رايس المتمثلة بإعلانها عن ولادة الشرق الأوسط الجديد لم تكن سوى تكهنات متسرعة كشفت حقيقة الحرب.

فيما يتعلق بالعراق يؤكد عادل الجوجرى بأنّ العراق يمتلك مخزون نفطي كبير جداً ويمكن أن يعالج أزمات النفط الأمريكية، وفي القديم كان العراق عقبة في وجه الإستراتيجية الأمريكية، حيث كانت العراق تتصدر الدول الساعية لرفع أسعار النفط في منظمة أوبك، وباحتلال العراق أصبح يمكن للولايات المتحدة أن تتحكم في حجم الإنتاج العالمي من النفط من خلال مضاعفة حجم الإنتاج العراقي من النفط. إلى جانب أن حصول الولايات المتحدة على النفط بالثمن الرخيص سيخلصها من الضغوط الاقتصادية الأمريكية المتتالية ومن الكساد الحالي المسيطر على اقتصادها(242).

هذا على صعيد بعض الأهداف الأمريكية الدافعة لاحتلال العراق، أما فيما يتعلق بما تواجهه هذه القوات يومياً فيذكر الجوجرى بأن المقاومة العراقية تخطط بناء على أسلوب حرب الشوارع بما يشمل من نصب الكمائن وزرع الألغام، والغارات وإطلاق النار من خلال الأسلحة الرشاشة وقذائف الهاون والقذائف المضادة للدبابات(243). وينقل الكاتب عن بول كريم روبرتس الباحث في معهد الاقتصاد السياسي بأنه وحسبما ذكرت مصادر المستشفى العسكري الأمريكي في لاندستول في ألمانيا، عالج المستشفى حتى نهاية العام 2004 ما يقارب (20802) من جنود القوات الأمريكية المصابين في العراق. وحسب أرقام البنتاغون فإن 54% من الجرحى مصابين بصورة تحول دون عودتهم لوحدهم العسكرية. أما إحصائيات المركز الطبي في رامستان في ألمانيا وهو مستشفى تابع للجيش الأمريكي فقد استقبل المركز 9500 إصابة من العراق تتطلب جراحة ومنها أكثر من 3000 حالة بتر(244).

أمّا عبدالله الغني فيشير لموقع المحاربين الأمريكيين القدامى (<http://www.va.gov/rac-gwvi/docs>) والذي نشر في {13/9/2007} إحصائيات أمريكية رسمية تتحدث عن حقائق حول حجم الخسائر الأمريكية في الحرب على العراق. وقد أشارت الإحصائيات إلى أن حجم خسائر أمريكا منذ حرب الخليج عام 1990 حتى عام 2007 هو {73,846} قتيل و {1,620,906} جريح، وكانت قد حذفت أجزاء كبيرة من التقرير بناء على أوامر عليا من البيت الأبيض. ويذكر أن العدد الأكبر من الجنود قد قتل على يد أفراد وجماعات المقاومة العراقية في الفترة الواقعة ما بين 2003-2007 (245).

وفيما يخص إسرائيل وحرب لبنان فإن تقرير فينوغراد هو المحك، حيث أعتبر التقرير بأن الحرب شكلت إخفاقاً كبيراً، كما وأشار إلى أخطاء كبيرة وفشل ذريع في طريقة اتخاذ القرارات السياسية والعسكرية، كما وأكد التقرير بأن إسرائيل لم تحقق أي إنجاز في هذه الحرب، وخرجت دون نصر بالجيش الذي يعتبر نفسه الأقوى بالشرق الأوسط(246). كما ونجد هاني المصري يؤكد بأنه على الرغم من الخسائر الفادحة التي تكبدها لبنان إلا أن إسرائيل اعترفت رسمياً بالهزيمة، وجرى الاعتراف بأن الجيش الرابع في العالم من حيث القوة لم يتمكن من حسم معركة صغيرة. كما أشار إلى أن القوة العسكرية مهما بلغت لن تتمكن من كسر إرادة أي شعب يسعى إلى الدفاع عن وطنه وأرضه، كما وأكد بأن الجيش الإسرائيلي لم يستطع الاحتفاظ بزمام المبادرة ولم يتمكن من حسم الحرب بالسرعة المطلوبة، ولا حتى إبعادها عن الجبهة الإسرائيلية الداخلية(247).

وبحسب تحليلات مجلة البيادر السياسي فإن الجيش الإسرائيلي قد هزم لان الانتفاضة والحواجز وما يترتب على حصار الفلسطينيين قد أنهكه، وبأن تركيز وزارة الدفاع الإسرائيلية على سلاح الجو ساهم في ضعف قواته البرية، لذلك على إسرائيل الانتباه بأن معاركها القادمة لاتحسم من خلال سلاح الجو. كما أن القرار غير الحكيم في شن الحرب كان أميركياً أكثر منه إسرائيلياً(248). ومن داخل إسرائيل تحدث أوري ساغي أن عيوب عملية اتخاذ القرارات في إسرائيل لم تأتي مع حرب لبنان فهي قديمة، وأضاف بأن هناك فجوة كبيرة بين أهداف إسرائيل وقدرات الجيش. كما أشار إلى أن الفشل الإسرائيلي بالحرب كان له صدى واسع في العالمين العربي والغربي، وبصورة عملية أخذت فيها إسرائيل تفقد ثقته بالنفس(249).

وبناء على ماسبق نجد أن جولات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط لم تأتي بنتائج مرجوة بل زادت الأمور تعقيداً، فهناك حالة من الفشل النسبي بالعراق، وهناك فشل ذريع في لبنان. وهي في سعيها للحفاظ على نفسها كقطب أوحده وضعت نفسها في مأزق التوسع وسارت الأمور بصورة معكوسة، وباتت جهودها في العراق ولبنان وفلسطين تماماً كما عقاقير التخدير والتسكين، كونها تخفف من الآلام لكنها لا تعالج المرض أو الداء. فهي بحاجة إلى هزيمة إيران وحزب الله وحماة والتيار الصدري وثورة العشرين والقائمة تطول، وهي إلى الآن لم تتمكن من ذلك، وهذا يتضمن ولو بصورة نسبية إشارة ضمنية بأن الإمبراطورية الأمريكية أخذه بالأفول.

الخلاصة والاستنتاجات النهائية:-

المنطق الإمبراطوري بالمشروع الأمريكي الشرق الأوسط الجديد هو عنوان الدراسة، ويقدر ما هو العنوان مباشر، بقدر ماهي التفاصيل متشعبة وعميقة. الولايات المتحدة دولة عظمى تسعى إلى تعزيز مصالحها، وتعظيم مكاسبها ومنافعها، وفي ظل الصورة الطبيعية للساحة الدولية حيث الفوضى، والتوزيع النسبي للإمكانيات والقدرات، تجد الولايات المتحدة نفسها بموقع القوي الذي يستطيع أن يفعل ما يريد. فهي دولة ذات إمكانيات اقتصادية وعسكرية وتكنولوجية ومعرفية ضخمة، وهي القوة الوحيدة إلى الآن على الساحة الدولية، وهي صاحبة المنطق الإمبراطوري الساعي إلى الهيمنة على العالم، والسيطرة على كافة قدراته وإمكانياته.

المنطق الإمبراطوري الأمريكي يتمحور حول الحفاظ على حالة الأحادية القطبية الأمريكية وضمان استمراريتها وديمومتها لأطول فترة ممكنة، فعقب تراجع الدور الأوروبي عشية الحرب العالمية الثانية، وانتهيار الاتحاد السوفيتي في مطلع التسعينات تفرّدت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة السياسية الدولية. فمن هيئة الأمم المتحدة إلى خطة مشروع مارشال، إلى حلف شمال الأطلسي، إلى التحالف الدولي ضد العراق مطلع التسعينات، ومن ثم الحرب على الإرهاب، تبقى الولايات المتحدة هي الدولة الواقعية المحور التي تسعى لتعزيز مصالحها وتكريس أمنها وهيمنتها بشتى الطرق والوسائل. فتارة تستخدم المؤسسات والمنظمات الدولية، وتارة أخرى تستخدم العنف والقوة العسكرية، وتارة تستخدم القيم والشعارات الإنسانية والديمقراطية.

الولايات المتحدة بالنهاية هي الدولة العظمى التي تفعل ما تريد، والعالم هو الطرف الذي يخضع لرغباتها، إلا أن الوقائع الدولية مؤخراً تشير إلى غير ذلك، فالولايات المتحدة باتت تخشى من بعض الدول والتكتلات الاقتصادية مثل اليابان والاتحاد الأوروبي. اليابان باتت من أقوى المنافسين للولايات المتحدة اقتصادياً، والاتحاد الأوروبي في طريقه إلى الاندماج والتقارب السياسي، الأمر الذي يعني بأنه سيكون قوة سياسية قد تساهم في مشاركة الولايات المتحدة في مكانتها الدولية، وقد تؤثر في أحاديثها.

ومن ناحية أخرى هناك مربع دولي مرعب بالنسبة للهيمنة الأمريكية إذ يمتد بين منطقة جنوب شرق ووسط آسيا والشرق الأوسط، حيث الصين والهند وروسيا وإيران. روسيا العدو القديم للولايات المتحدة، عادت إلى نشاطها الاقتصادي والعسكري، وها هي تنسج التحالفات مع إيران تارةً ومع الصين تارةً أخرى، أي أنها تسعى إلى استعادة جزء من مكانتها الدولية الضائعة. هذا إلى جانب معدلات النمو الاقتصادي المتزايدة والمتصاعدة في الصين، والتي باتت أقرب ما يمكن من نسب النمو الاقتصادي الأمريكي. وعلى الرغم من علاقاتها السياسية السلمية مع كافة دول العالم إلا إنها دولة لا بد أن تسعى في لحظة من اللحظات لأن تصبح قوة عظمى ومسيطرة. أما الهند فقضيتها متأرجحة بين التذبذب باتجاه روسيا تارةً، وباتجاه الولايات المتحدة تارةً أخرى، إلا أنها خطر آخر.

أما إيران التي تتوسط منطقة جنوب ووسط آسيا والشرق الأوسط فهي المعضلة الأبرز، فهي تسعى إلى امتلاك القنبلة النووية، وتتحالف مع ثلاث قوى نووية أخرى هي روسيا والصين والهند، هذا إلى جانب معاداتها الصريحة للولايات المتحدة وسياساتها في الشرق الأوسط، ودعمها لقوى المقاومة في كل من العراق ولبنان وفلسطين. والحديث عن إيران يتضمّن بالضرورة الأخذ بعين الاعتبار تلك الحقول الضخمة من النفط والغاز الطبيعي، والحدود الطويلة جداً على الخليج العربي حيث البورج والقواعد العسكرية الأمريكية.

إن نقطة ارتكاز الولايات المتحدة في مخططاتها الكونية هي منطقة الشرق الأوسط، لأنّ تأمين وجودها وسيطرتها العسكرية والنفطية على المنطقة يسهم بالضرورة في إضعاف الطرف الآخر المتمثل في مربع الرعب الروسي الصيني والهندي الإيراني. أن وجودها في المنطقة يضر بمصالح هذه الدول الاقتصادية، كما يعزز مكانتها العسكرية والسياسية، ويكرّس سيطرتها على أكبر احتياطيّات البترول في العالم، الأمر الذي تطلب رسم مخططات جديدة للمنطقة والسعي إلى تطبيقها. البداية كانت مع أفغانستان الدولة الجيوسياسية ذات الحدود الملاصقة لمعظم دول آسيا الوسطى إلى جانب الهند والصين وإيران، وكان عبور أفغانستان سهلاً بالنسبة للولايات المتحدة عقب أحداث 11/سبتمبر، والعمليات التي نفذتها عناصر من تنظيم القاعدة التي تعتبر أفغانستان معقله الرئيسي، لتبدأ عقب ذلك مسرحية الحرب على الإرهاب.

من جانب آخر تجدر الإشارة إلى أن الواقع المعقّد والمركب للعالم العربي لم ينجم عن التخلف فقط، بل نجم كذلك عن روابط التبعية الاستعمارية، والدور الغربي الخارجي الذي ساهم في تجزئته وتكريس تخلفه. الولايات المتحدة تجد بأنّ الظروف المعيشية والأوضاع الحياتية التي يعيشها العالم العربي كانت سبباً مباشراً في تشكّل الحركات السياسية الإسلامية الإرهابية وتكونها. وبمعزل عن الاختلاف العميق الذي يحيط بمفهوم الإرهاب وتداعياته عالمياً، خلطت الولايات المتحدة أوراق الحركات والأحزاب السياسية الإسلامية وجعلتها واحدة، ولم تميّز بين التيارات الإسلامية المعتدلة وتلك الأصولية. وبدأت في ترويح شعارات صدام الحضارات، وصراع الأديان كي تسهل مرورها ومكوّنها في المنطقة، ولكي تسرع في إعلان حربها على الإرهاب في أقرب فرصة.

عندما تحوّلت بوصلة الولايات المتحدة من أفغانستان إلى العراق بدأت الحسابات الأمريكية تتحول تدريجياً لتأخذ المنحنيات السلبية، فعلى الرغم من سقوط العراق بصورة سهلة وسريعة، وعلى الرغم من نجاح الاحتلال الأمريكي في إسقاط نظام حكم صدام حسين في العراق، وعلى الرغم من الانطلاقة النشيطة لمشروع الشرق الأوسط الكبير في الشرق الأوسط، بدأت الرياح تجري بما لا تشتهي السفن. الجيش الأمريكي عالق بالعراق أمام تصاعد المقاومة العراقية والحرب الطائفية التي أشعلها وبات عاجزاً عن التحكم بها، هذا إلى جانب عجز الجيش الأمريكي عن لجم التخلّ الإيراني في العراق، وصعوبة تسلم الحكومة الجديدة مقاليد الحكم هناك.

كما وجاء تقرير بيكر - هاملتون والانتخابات النصفية الأمريكية لتكون القشة التي قسمت ظهر البعير ولتترج إدارة المحافظين الجدد في زاوية الإخفاق بالمنطقة. من ثم فشل مشروع الشرق الأوسط الكبير وفشلت الديمقراطية الأمريكية في العراق، كما في مصر والأردن وفلسطين، حيث وصلت إلى الحكم تيارات الإسلام السياسي المعتدلة التي لا ترغب الولايات المتحدة بالتعامل معها قطعياً. كما وفشلت مخططات الشرق الأوسط الجديد الذي باتت الولايات المتحدة عاجزة عن تجاوز النقطة الأولى والمرحلة البدائية منه وهي العراق، دون إغفال شكل الهزيمة الإسرائيلية في لبنان. المقاومة العراقية تشتد ضراوة، والخسائر الأمريكية البشرية والمادية تتزايد. أما لبنان وبالتحديد حزب الله فهو يزداد قوة على الصعيد اللبناني والسياسي الداخلي، وتبقى إسرائيل وكيلة وحليفة الولايات المتحدة والتي فشلت في لبنان، تعجز اليوم عن مواجهة الفلسطينيين وصواريخهم المحلية.

وجميع ما سبق ذكره يثبت بالنهاية فرضية الدراسة وهي: "اختبار السيناريوهات التي تشير إلى تراجع الولايات المتحدة كقطب أوجد على الساحة الدولية، واختبار احتمالات تراجع الولايات المتحدة على الساحة الدولية كدولة إمبراطورية ". واختبار هذه الفرضية يتم من منطلقين: الأول هو منطلق المنطق الإمبراطوري وانعكاسه على الولايات المتحدة وسياساتها الخارجية، والمشاريع التي تطلقها، وخشيتها من القوى الصاعدة في العالم، والثاني هو منطلق التحولات السياسية والعسكرية والاجتماعية الفكرية في الشرق الأوسط، وبالتحديد ظاهرة الإسلام السياسي التي تبرز تفاعلاتها وانعكاساتها على المنطقة والساحة الدولية.

ومن ثم يجري الاستنتاج بأن الولايات المتحدة آخذة بالتراجع وأن عصر الإمبراطورية الأمريكية بات على المحك. إذ لم تتجح الولايات المتحدة في بسط سيطرتها على العراق كما وفشلت في تغيير هيكله خارطة الشرق الأوسط، وما جلب لها مشروع الشرق الأوسط الكبير والتشجيع على الانتخابات والديمقراطية إلا وصول لحركات الإسلام السياسي إلى أنظمة الحكم. أما إدارة المحافظين الجدد فقد باتت اليوم موضع تساؤل أمام الكونغرس الأمريكي وأمام الرأي العام الأمريكي، وباتت عاجزة عن الإجابة، هل سيستمر تواجد القوات الأمريكية في العراق؟ وما هي الفترة الزمنية القصوى؟ وهل سيعتبر انسحاب الولايات المتحدة من العراق بمثابة هزيمة أم تكتيك؟. كيف ستتعامل الولايات المتحدة مع إيران؟ وهل تمكنت الولايات المتحدة من ردع القوى الصاعدة كالصين مثلاً؟. الولايات المتحدة أعطتنا إشارة واضحة عن مرحلة العجز والوهن الذي تمر به كقوة عظمى، وماذا عن إسرائيل؟ خصوصاً عقب صدور دراسات أكاديمية أمريكية تشير إلى الإساءة التي تعرضت لها السياسة الخارجية الأمريكية نتيجة تأثير اللوبي الصهيوني وإسرائيل عليها في المنطقة؟ وهل تمكنت الولايات المتحدة من منع حالة التعددية القطبية القادمة إلى العالم؟ هل نتوقع استمرارية الولايات المتحدة كقطب أوجد؟.

وبالنهاية لا بد من الاعتراف بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد دخلت مرحلة الانحسار والتراجع، لكن ذلك لا يعني بأنها انهارت تماماً كإمبراطورية، بل أن تراجعها كقوة عظمى بات قريباً وذلك يحتاج إلى مزيد من الوقت. كما أن إخفاقها في الشرق الأوسط ينذر بحالة من التراجع والانحسار تمر بها، ويمكن التكهّن بأن أحادية القطبية الأمريكية في آخر أيامها، وبأن مشهد التعددية القطبية قادم من قبل دول تشهد انفجار وكثافة سكانية عالية، وقوة

اقتصادية متزايدة، هذا إلى جانب القنابل النووية. ووفق هذه المعطيات فإنّ الولايات المتحدة فشلت في أول اختبار لتوسعها الإمبراطوري، حيث عجزت سياسياً وعسكرياً في العراق ولبنان، كما عجزت اقتصادياً عن السيطرة المطلقة على سوق النفط العالمي خصوصاً إذا ما بقي الحال في العراق على ما هو عليه، حيث إن وجود الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط وهيمنتها حاجة ملحة وضرورة حياتية واستراتيجية لها كإمبراطورية.

وفي نظرة مقارنة نجد أنّ المنطق الإمبراطوري الأمريكي لا يقتصر على منطقة الشرق الأوسط فحسب

بل يشتمل على أمريكا اللاتينية وأفريقيا وجنوب شرق آسيا، والولايات المتحدة لا تكفي ببقعة جغرافية محددة.

فهي كإمبراطورية تسعى إلى فرض هيمنتها على العالم، كما تسعى إلى تكريس إدارتها المنفردة على الساحة الدولية، فهي إن كانت بعيدة بعض الشيء عن أمريكا اللاتينية، فهي قريبة جداً من الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب شرق آسيا. كما أنّ طبيعة المصالح الأمريكية القومية التي تحدد تبعاً لكل إقليم جغرافي، ولعدد من الحسابات الجيوستراتيجية، ولمنظومة مترابطة من الإشارات والمتغيرات الدولية، تفرض على الولايات المتحدة إدارة ودولة طبيعة التفاعل السياسي وآلياته، ويترتب على ذلك التمرکز في الشرق الأوسط.

والاستنتاج الهام من منظور مقارن هو أنّ الولايات المتحدة تستهدف أكثر من بقعة جغرافية في العالم، إذ لا يقتصر امتدادها وتوسعها الإمبراطوري على منطقة الشرق الأوسط بل يمتد إلى أفريقيا وجنوب شرق آسيا وغيرها من المناطق، إلا أنّ الشرق الأوسط يبقى نقطة ارتكاز. من جانب آخر يجدر الاعتراف بأنّ ما يبطل مخطط أي دولة إمبراطورية في العالم مهما كبرت أو صغرت هو رد الفعل الطبيعي والتلقائي للشعوب الراضية للإمبريالية والاستعمار والاحتلال بكافة أشكاله، فالكفاح والمقاومة هي الرادع الحقيقي للظلم، على الرغم من إدعاءات القوى العظمى والإمبراطوريات بوصايتها على الشعوب الأخرى والأضعف على مر مراحل التاريخ.

ما يؤرق الولايات المتحدة اليوم هو قوى المقاومة المختلفة، دون إغفال بعض الدول التي تسجل معارضتها للسياسات الأمريكية أيضاً، وبنظرة موجزة للتاريخ بما يشمله من ظلم وثورات واحتلال وتحرر نجد بأن الشعوب كانت قادرة وباختلاف الأزمنة على فرض إرادتها بالتحرر والبقاء ورفض الاستبداد.

ويؤكد إدوارد سعيد بأنه ليست الإمبريالية وليس الاستعمار مجرد فعل بسيط من أفعال التراكم والاكْتساب، فكل منهما كان مدعماً ومعزراً بل وربما كان مفروضاً من قبل تشكيلات عقائدية مهيبية تشمل مفاهيم فحواها أن بعض البقاع والشعوب تتطلب وتتضرع أن تخضع للسيطرة، وإنّ مفردات الثقافة الإمبريالية في القرن التاسع عشر تحفل بألفاظ وتصورات مثل "دوني"، و"أعراق تابعة"، و"شعوب خاضعة" (250). وفي موضع آخر يشير سعيد إلى أنّ المقاومة الثقافية المفكّكة للاستعمار جميعها متلائمة ومتشابهة، ومن أبرز ملامحها الإصرار على الحق في رؤية تاريخ المجتمع بصورة تكاملية منسجمة، بحيث تسترجع الأمة السجينة نفسها وترممها. ومن ثم فإنّ فكرة المقاومة بعيدة كل البعد عن أن تكون مجرد رد فعل على الإمبريالية، فهي نهج بديل في تصوّر التاريخ البشري، هذا النهج يقوم على تحطيم الحواجز القائمة بين الثقافات، إنّها المقاومة الإنسانية (251).

تتسع وتضيق فضاءات المقاومة لتصب في نهاية الأمر في بوتقة واحدة تشتمل على رفض السيطرة، ودحض الظلم، ومقاومة الاستبداد، لتلتقي في النهاية في مجرى إنساني واحد. هما جانبان: الأول طاع، والآخر مظلوم، فما الذي يغيّر المعادلات؟ القوة هي جوهر الصراع، والشعوب تجد بالمقاومة بأشكالها المختلفة قوة، والقوة التي تنسج قصة سقوط الدول العظمى والإمبراطوريات، فلا أخلاق على الساحة الدولية. الدول تبحث عن مصالحها الخاصة، إلا أنّ الواقع أيضاً يعكس قوة الشعوب المظلومة، ومنطق المقاومة، وفشل المشاريع الأمريكية كان على يد المقاومة الفيتنامية سابقاً، وهو اليوم على محك المقاومة العراقية واللبنانية والفلسطينية، الكفاح والمقاومة قوة الشعوب صاحبة الإرادة، والإرادة سمة إنسانية أكثر من كونها سياسية أو اقتصادية أو مصلحة.

وفي الختام نشير إلى ما طرحه ترفيتيان تودوروف حيث يطرح تساؤلاً بأن الأمن عندنا والحرية عند الآخرين هل يسيران جنباً إلى جنب باستمرار؟ وهل يجب أن يسيرا جنباً إلى جنب؟. من ثم يتساءل هل صحيح أن الرغبة في تطبيق ديمقراطية ليبرالية على الآخرين قد هيمنت على السياسة الخارجية للولايات المتحدة؟.

والصحيح أن إعطاء الحرية للشعوب ستكون وسيلة كي توضح الشعوب عدائها لأمريكا بصراحة، ولا يمكن أن تتماشى الحرية مع العبودية، المعيار الحاسم في مسألة الأمن والحرية هو المصلحة الوطنية وبالتالي الأمن

الداخلي. على الولايات المتحدة العمل على تسمية الأشياء بأسمائها وتوطيد الأولويات الحقيقية بدلاً من الكلام الليبرالي المعسول. الدفاع عن المصلحة الوطنية والأمن ليس عاراً، إلا أن الولايات المتحدة تدمج المبادئ الليبرالية حتى تحصد نتائج واقعية أفضل(252).

وهنا الإشارة واضحة حيث لا يمكن دمج الحرية بالعبودية، أو السعي لتحقيقها من خلال استعباد الآخرين، كما لا يمكن أن تمنح الحرية للشعوب بصورة مشروطة، بحيث تتماشى نتائجها مع مصلحة الأقوى. فهي إما كاملة دون شروط، أو منقوصة وبالنهاية تتحول إلى عبودية، كان على الولايات المتحدة أن تقبل بما اختارت الشعوب العربية، وأن تمنح الديمقراطية والانتخابات مصداقيتها. إلا أنها فعلت ضد ذلك تماماً لذلك نجد الكاتب يناشد الولايات المتحدة بالخطاب الصريح والمباشر فيما يتعلق بالأمن القومي والمصلحة الأمريكية العليا وذلك بمنأى عن الخطابات والشعارات البراقة والتي ثبت خداعها وغشها.

أما جوديث س. يافيه فيشير إلى أن السياسة الأمريكية تفضل النفاؤل، وتعتقد بأنه يمكن السير بالأمر دائماً نحو النجاح والحلول، إلا أن الواقع في الشرق الأوسط يشير إلى غير ذلك. حيث الخوف من العولمة ونقشي الفقر والبطالة، الأزمات الغذائية والمائية، والحكومات غير المستقرة (لبنان مثلاً)، والمجتمع الفتي الذاهب باتجاه التسييس، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، الهبوط والارتفاع في أسعار النفط، اتجاه المجتمع العربي نحو التيارات الإسلامية، وازيد نسب التطرف الديني في إسرائيل، والصعوبة البالغة في الوصول إلى تسوية فيما يخص الصراع الفلسطيني الإسرائيلي(253). والطرح السابق يذكرنا هنا بمعضلة حيث لم تسهم الولايات المتحدة بعلاج أي من معضلات الشرق الأوسط، بل على العكس تورطت في هذه المشاكل وتضررت منها كذلك. فهي عاجزة مثلاً عن مواجهة إيران ووقف عمليات تطوير السلاح النووي، وعاجزة عن تثبيت أسعار النفط، والمجتمع العربي غارق وأغرق الولايات المتحدة بمعضلاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك في خندق المقاومة.

الدراسة من بدايتها اعتبرت نظرية الواقعية الجديدة محور التحليل، وذلك لما تملكه من مفاتيح وأدوات تحليل تسهم في فهم الولايات المتحدة وسياسيتها الخارجية، سواء أكان ذلك على الصعيد السياسي أم الاقتصادي أم الاجتماعي. الحديث عن اللامركزية الدولية وحالة الفوضى، كما الإشارة إلى الإمكانيات والقدرات المختلفة وطريقة توزيعها في العالم، النفط معضلة، أحادية القطبية الأمريكية سببا مباشرا لتأجيج حالة النزاعات والحروب في العالم، مشكلة الولايات المتحدة ليست البقاء بل الاستمرار كإمبراطورية. الأمن القومي الأمريكي تعرض لنكسه عقب أحداث 11/سبتمبر، إلا أن النكسات الحقيقية في الصين وروسيا، في الإتحاد الأوروبي إذا ما أصبح قوة سياسية موحدة، في إيران إذا ما امتلكت سلاح وقنابل نووية، العراق إذا لم تتم السيطرة الكاملة عليه. الأمن القومي الأمريكي اليوم في خطر، كذلك المصالح الحيوية الأمريكية، الخطر في التوسع والحروب الخارجية والتي تتعكس بصورة مباشرة على الاقتصاد الأمريكي في الداخل، والفشل بفعل المقاومة بالخارج.

كان لابد من أن تشير الدراسة إلى واقع الشرق الأوسط لفهم المشاريع الأمريكية التي تستهدف هذه المنطقة وذلك في غضون العولمة وادعاءات صراع الحضارات، إلى جانب الإسلام السياسي الذي ينعكس على كافة التفاعلات في المنطقة. من جانب آخر كان لابد من الإشارة إلى المنطق الإمبراطوري الأمريكي وتاريخ الهيمنة الأمريكية لفهم سياستها الخارجية، هذا بالتوازي مع التحليل العميق لأسس المصالح الأمريكية القديمة والحديثة. هذه المصالح تتضح من خلال دراسة التاريخ ومن خلال الخطط الإستراتيجية التي تضعها المؤسسات والمراكز الإستراتيجية الأمريكية المختلفة.

من ثم جرى تحليل المشاريع الأمريكية الأخيرة اتجاه المنطقة وتم ربطها بمخطط القرن الأمريكي الجديد، كلا المشروعين الشرق الأوسط الكبير/الجديد كانا نتاج الفكر الإمبراطوري الأمريكي، الشرق الأوسط الكبير حاولت الولايات المتحدة أن تبرز أهدافها وطموحاتها سلميا من خلاله، ومن خلال أوجه الإعلام والاقتصاد والسياسية، وكانت النتائج معاكسة تماما لما ترغب به. أما الشرق الأوسط الجديد فقد تهاوى أمام تزايد حركات المقاومة وتصاعد هجماتها، سواء أكان ذلك في أفغانستان أو العراق أم لبنان وفلسطين، دوامة الحرب حقيقية ومستمرة، إلا أن النصر الأمريكي ليس إلا أمراً محتمل.

التوثيق (تمهيد - ماهو شكل النظام الدولي اليوم):-

1. وايت، بريان، ريتشارد ليتل، مايكل سميث. 2004. قضايا في السياسة العالمية، دبي: مركز الخليج للأبحاث ص 4.
2. مصدر سابق ص 39.
3. كيندي بول، 1998. نشوء وسقوط القوى العظمى: عمان الأهلية للنشر والتوزيع. (ترجمة: مالك البديري) ص 11-20.
4. مصدر سابق ص 817.
5. كيركرايد بول، كارين ورد، 2003. العولمة الديناميكية الداخلية، الرياض: مكتبة العبيكان. (تعريب: هشام الدجاني) ص 36.
6. مصدر سابق ص 40.
7. إسحاق روبرت، 2005. مخاطر العولمة كيف يصبح الأثرياء أكثر ثراءً والفقراء أكثر فقراً. بيروت: الدار العربية للعلوم. (ترجمة: سعيد الحسينية) ص 16.
8. مصدر سابق ص 38-39.

التوثيق (الإطار النظري):-

1. Goldeshtine, Joshua S. 1999. *International Relations*. Longman. p.340-341.
2. Ibid. p.140-106.
3. Gilpin. (1996). "Roberts: The Nature of Political Economy". *International Enduring Concept And Contemporary Issue*. Robert Art, Robert Jervis (Editor). New York: Harper Collins College Publishers. P.269-270.
4. تشومسكي، بنوع، 2000. الريح فوق الشعب الليبرالية الجديدة والنظام العولمي. رام الله: دار التنوير للترجمة والطباعة والنشر ص 25-27.
5. أمين سمير، مرحلة جديدة للرأسمالية أم دورة تجميل للرأسمالية مترهلة؟
http://forumtiersmonde.net/arabic/Samir_Amin_Writings/New_phase_capitalism_cosmetic_senile_capitalism.htm
(Accessed January 20, 2007)
6. Mearsheimer, John. 1995. A Realist Replay, *International Security*. Vol. 20. p.82.
7. Ibid. p.83-84.
8. الخزرجي، ناثر، 2005. العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية حل الأزمات، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ص 49-67.
9. مورجنتاؤ، هانز، السياسة بين الأمم الصراع من أجل السلطان والسلام. (تعريب: خيري حماد) ص 23-37.
10. (Joshua), Ibid, p.53-55).
11. Waltz. Kenneth, 1979. *Theory Of International Politics*, New York: Newbery Award Records, p.60-67.
12. Ibid. p.81-97.
13. Powel, Robert, 1999. *In The Shadow Of Power State and Strategies in International Politics*, New jersey
:Princeton University press. p.1-20.
14. Milner. (1996). "Helen: Acritle of Anarchy". *International Enduring concepts And Contemporary Issue*. Robert
Art, Robert Jervies (Editor). New York: Harper Collins College Publishers. p.71-73.
15. Waltz. (1993). "Kenneth: Explaining War – Man, The State and War" *International Relation Theory – Realism*,
Pluralism, Globalism. Paul Viotti, Mark Kauppi. New York: Macmillan Publishing Company. p.123-136.
16. Liberman Peter 1996. Trading With The Enemy: Security and Relative Economic Gains. *International Security*.
Vol.21, No.1. p. 147-149.
17. Taliaferro, W. Jeffrey, 2000-2001. Security and Relative Economics Gains. *International Security*. Vol.25.
No.3. p. 123.
18. Baldwin, David A, 1993. *Neorealism and Neoliberalism The Contemporary Debate*, New York: Columbia
University Press. p.5.
19. Ibid 5-6.
20. Oye, Kenneth A, *Cooperation Under Anarchy*, New jersey: Princeton University Press. P.22-24.
21. Jervis, Robert, 1976. *Perception and Misperception in International politics*, New Jersey: Princeton University
Press. p.18.
22. Ibid. p.21-22.
23. Millett, Allan. R. Williamson Murray, Kenneth wattman, 1986. The Effectiveness of Military Organizations,
International Security. Vol.11. No 1. p. 38-40.

- Orme, John, 1997-1998. The Utility Of Force in A World Of Scarcity, *International Security*, Vol.22. No3. .24
p.138
- Ibid p.140 .25
- Waltz. (1996). "Kenneth: The Anarchic Structure of World Politics" *International Politics Enduring Concepts* .26
And Contemporary Issue. Robert Art, Robert Jervis(Editor). New York: Harper Collins College Puplishers.p49-53
- Evera, Stephen Van, 1988. Offense Defense, and the Cause Of War, *International Security*, Vol.22, No.4.p.5-6 .27
- Kim, Woosang, Alliance Transitions and Great Power War, *American Journal of Political Science*, Vol.35. .28
No.4.p.833-834
- Snyder,Jack,Helen Milner, 1988. Lost Hegemony?, *International Organization*, Vol.24.No4.p.749-750 .29
- ميساروش، اشفاق، وآخرون، 2005. الإمبراطورية الجديدة وبعض تحديات العصر، رام الله: دار التنوير للترجمة والنشر والتوزيع ص 34.
- المجنوب.(2001). "طه: الهيمنة الأمريكية والوجود الأمريكي في الخليج والشرق الأوسط". الإمبراطورية الأمريكية- الجزء الثاني. روجيه جارودي، مراد هوفمان، وآخرون. القاهرة: دار الشروق ص 79-80.
- Wallerstin, Immanuel I,2002. The Eagle Has Crash Landed, *foreign policy*,p.61-63 .32
- Ibid.p.67 .33
- Lipsitz, George,1988. The Struggle for Hegemony, *The Journal of American History*, Vol.75,No1.p.146-148 .34
- أمين، سمير، السيطرة العسكرية على الكوكب: طموح الولايات المتحدة اللامحدود والإجرامي.
- ، الإمبريالية اليوم وحملة الولايات المتحدة للسيطرة على العالم. .36
http://forumtiersmonde.net/arabic/Samir_Amin_Writings/New_phase_capitalism_cosmetic_senile_capitalism.htm
(Accessed January20.2007)
- McCormick, Thomas J, 1990. World System, *The Journal of American History*, Vol.77.No1.p.129 .37
- آل ثاني، فهد بن عبد الرحمن، 2002. جيوبوليتيكية الاقتصاد العالمي: من الجزيرة العالمية إلى أمريكا الكبرى، المستقبل العربي 275. ص 93-100.
- برجنسكي.(2001). "محددات النظام العالمي الجديد في القرن الحادي والعشرين". هكذا يصنع المستقبل. بول كينيدي، ألفن توفلر، وآخرون. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ص 141-146.
- أمين،مير، 2004. جيوسياسية الإمبريالية المعاصرة. *المستقبل العربي* 303.ص31-33.
- إمام،عبد الفتاح إمام، 2007. الفلسفة السياسية عند هيجل، بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع. ص 86-87.
- عبد العظيم، أحمد فاروق، 2006. الليبرالية في عصر الإرهاب --دراسة للجذور الفلسفية للإمبريالية السياسية الغربية. *السياسة الدولية* 163. ص 22-24.
- Moty, Alexander J, 1999. Why Empires Reemerge: Imperial Collapse and Imperial Revival in Comparative .43
perspective, *Comparative Politics*, Vol.31.No.2.p.127-130
- Gourevitch, Peter,1978. The Second Image Reversed: The International Sources of Domestic politics, .44
International Organization, Vol.32.No.4.p.900-901

التوثيق (الفصل الأول- الشرق الأوسط تحت المجهر):-

- أحمد، يوسف أحمد، 1996. النزاعات العربية- العربية، *المستقبل العربي* 207.ص103-105.
- حافظ، صلاح الدين، 2006. استقطاب المحاور وإعادة ترتيب الأوضاع، *صحيفة القدس*. (12-10-2006).
- والي،خميس حزام، 2003. إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.ص 20-23.
- مصدر سابق. ص 29. .48
- الكواري، علي خليفة، 2001. مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، *المستقبل العربي* 264.ص105.
- مصدر سابق. ص 121. .50
- وظفة، علي أسعد، 2002. إشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصرة. *المستقبل العربي* 282.ص 96-97.
- مصدر سابق. ص 102. .52
- شرف الدين، فهميه، 2002. الواقع العربي وعوائق تكوين المجتمع المدني. *المستقبل العربي* 278. ص 36-44. .53
- بلقزيز، عبد الإله، 1996. العنف السياسي في الوطن العربي. *المستقبل العربي* 207.ص 68-79. .54
- الحام، أحمد الأصفر، 1995. مكونات الواقع العربي الراهن وأزمة ممارسة الديمقراطية، *المستقبل العربي* 198.ص6. .55

56. حسن، عمار علي، 2005. ثلاثة مشاهد سلبية للتفكير والممارسة السياسية العربية، شؤون عربية 122. ص 120-123.
57. جناحي، عبدالله، 2003. العقلية الريعية العربية وتعارضها مع مقومات الدولة الديمقراطية. المستقبل العربي 288. ص 61-62.
58. الجرباوي، علي، 1985. العرب والأزمة الحضارية. المستقبل العربي 74. ص 12-13.
59. غليون، برهان، 2003. الديمقراطية المفروضة والديمقراطية المختارة: الخيارات العربية الراهنة في الانتقال إلى الديمقراطية. المستقبل العربي 289. ص 140-143.
60. كيالي، ماجد، 2004. مشاريع الإصلاح في المنطقة: تناقضات خارجية، وتجاذبات إقليمية، شؤون عربية 119. ص 52-55.
61. بلقزيز، عبد الإله، 2004. حول الإصلاح السياسي في الوطن العربي، المستقبل العربي 304. ص 85-91.
62. مطر، جميل، علي الدين هلال، 1983. النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص 215.
63. المحافظة علي، 1987. الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة 1798-1914، بيروت: الأهلية للنشر وتوزيع ص 11-12.
64. مصدر سابق. ص 39-69.
65. مصدر سابق. (محافظة). ص 70-94.
66. مصدر سابق. (محافظة). ص 97-109.
67. الشاهر، عبدالله، 1995. الاتجاهات الفكرية والسياسية في الوطن العربي، دمشق: دار معد للطباعة والنشر والتوزيع ص 19.
68. جرادات، مهدي أنيس، 2006. الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع. ص 5.
69. مصدر سابق. ص 9-10.
70. مصدر سابق (جرادات). ص 62-68.
71. مصدر سابق (جرادات). ص 70-88.
72. مصدر سابق (جرادات). ص 124-125.
73. الزبيدي، مفيد، 2000. التيارات الفكرية في الخليج العربي 1938-1971، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص 91-95.
74. مصدر سابق. ص 165-168.
75. مصدر سابق (الزبيدي) 243-247.
76. مصدر سابق (الزبيدي) 287-290.
77. يسين، السيد، 2002. الحوار الحضاري في عصر العولمة، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع. ص 135-137.
78. العثماني، محمد سعيد، 1987. الإسلام السياسي، القاهرة: سينا للنشر، ص 8-27.
79. مصدر سابق. ص 28.
80. أبو هيف، عبد الله، 2005. الحرية والمجتمع المدني والعولمة، شؤون عربية 122، ص 133-135.
81. وناس، المنصف. (2006). "تحديات الدولة الوطنية في ظل العولمة العسكرية". السيادة والسلطة الأفاق الوطنية والحدود العالمية. عبد الرحيم، حافظ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
82. مصدر سابق. ص 91-95.
83. أمين سمير. (2004). "لعولمة ومفهوم الدولة الوطنية". الدولة الوطنية وتحديات العولمة. براقاوي، أحمد، رام الله: دار الشروق للنشر والتوزيع. ص 87-90.
84. القصبيني، غازي بن عبد الرحمن. (2002). "المعلوماتية وتطوير القوى البشرية". العولمة والهوية الوطنية. القصبيني، غازي بن عبد الرحمن. الرياض: مكتبة العبيكان. ص 161.
85. الحديثي، عباس غالي، 2004. نظريات السيطرة الإستراتيجية وصراع الحضارات، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع ص 69-80.
86. سالم، صلاح، 2005. العرب والغرب بين نظرية المؤامرة وصراع الحضارات، شؤون عربية 122. ص 151-153.
87. يسين، السيد، 1996. الوعي التاريخي والثورة الكونية حوار الحضارات في عالم متغير، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ص 168-179.
88. الأسد، ناصر الدين، 1997. نحن والآخر صراع وحوار، عمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر. ص 71.
89. الموصللي، أحمد، 2004. موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ص 65-66.
90. مصدر سابق. ص 83.
91. مصدر سابق (الموصللي). ص 115-117.
92. غليون، برهان، 2004. النظام السياسي في الإسلام، دمشق: دار الفكر 20-21.
93. مصدر سابق. ص 40-41.
94. شفيق، منير، 1991. الفكر الإسلامي المعاصر والتحديات، تونس: دار البرق للنشر. ص 27-28.

95. حسن، أحمد حسين، 2000. *الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني*، القاهرة: دار الثقافة للنشر. ص 10-25.
96. العثماني، سعد الدين، 2007. *الإسلاميون وأسباب الحضور الشعبي المتقدم*.
([http://www. Aljazeera.net/NR/exeres/htm](http://www.Aljazeera.net/NR/exeres/htm) (Accessed 15/2/2007)
97. قويسى، حامد، 2007. *واقع العلاقة بين الإخوان والأنظمة*.
(<http://www. Aljazeera.net/NR/exeres/htm> (Accessed 15/2/2007)
98. الزيات، منتصر، 2007. *العلاقة بين الأنظمة العربية والجماعات الجهادية السلفية*.
(<http://www. Aljazeera.net/NR/exeres/htm> (Accessed 15/2/2007)
99. الديو، إبراهيم، كايد قرعوش، محمد الشلبي، 1997. *الإسلام وقضايا العصر*، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع. ص 175-176.
100. يهلول، رجا، 2000. *دولة الدين، دولة الدنيا، حول العلاقة بين الديمقراطية والعلمانية*، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ص 76-81.
101. البحيري، صلاح الدين، وآخرون، 1997. *المدخل إلى القضية الفلسطينية*، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط. ص 170-173. (تحرير: جواد الحمد).
102. أحمد، أحمد يوسف، وآخرون، 1993. *المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية*، عمان: معهد البحوث والدراسات العربية. ص. 199-204. (تحرير: حسن نافعة).
103. تيونج، شون ل، 1997. *المساعدات الأمريكية لإسرائيل دليل شامل، قضايا شرق أوسطي*، 3.4. ص. 149-150.
(مركز دراسات الشرق الأوسط) (ترجمة: عبدالله درويش).
104. أبو ستة، سلمان، 2005. *إسرائيل 2020 المجلد الأول مبادئ التخطيط البعيد المدى*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص 28-32.
105. فاينر، دوف، 2005. *إسرائيل 2020 المجلد السادس إسرائيل والشعب اليهودي*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص 442.
106. عايش، حسني، 2006. *أمريكا الإسرائيلية وإسرائيل الأمريكية*، عمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر. ص 38-39.
107. شاش، طاهر، العلاقات الأمريكية مع العالم العربي وإسرائيل، الإمبراطورية الأمريكية صفحات من الماضي والحاضر - الجزء الأول - القاهرة: دار الشروق ص 269.
108. سنايدر، روبرت، 2003. *لولايات المتحدة الأمريكية وإيران: تحليل العوائق البنيوية للتقارب بينهما*، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. ص 3-5.
109. مصدر سابق. ص. 28.
110. أسكولاي، أفرايم، جيل فايلار، أميلي لاندو، 2006. *إسرائيل والمشروع النووي الإيراني*، بيروت: دار العربية للعلوم. ص 16. (ترجمة: أحمد أبو هديه).
111. مسعد، نفين عبد المنعم، 2001. *صنع القرار في إيران والعلاقات العربية- الإيرانية*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 180-182.
112. عبد الرحمن، خير الدين، 1996. *القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين*، دمشق: دار الجليل للنشر والطباعة والتوزيع ص 22.
113. نوفل، ميشال، وآخرون، 1993. *العرب والأترك في عالم متغير وجهة النظر العربية- الجزء الأول*، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق. ص 79-81.
114. أحمد، نفيذ مصدق، 2002. *الحرب على الحرية*، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع. ص 24-35.
115. عبد الرحمن، أسامة، 2000. *النفط---والقبيلة---والعولمة*، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر. ص 25-26.
116. معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، 2006. *الدين والدولة والمجتمع الدولي*، رام الله: جامعة بيرزيت. ص 34. (وقائع المؤتمر الدولي الحادي عشر/جزيران-2006).

التوثيق (الفصل الثاني-الولايات المتحدة في الشرق الأوسط):-

117. ربيع، محمد عبد العزيز، 1990 . صنع السياسة الأمريكية والعرب، عمان: منشورات دار الكرمل - صامد. ص 177-178.
118. مصدر سابق (ربيع) ص 180-182.
119. مصدر سابق (ربيع) ص 189-193.
120. أبي عاد، ناجي، جريون، ميشيل، النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، الناس، النفط، التهديدات الأمنية، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع. ص 255-256.
121. سليمان، عادل، 2006. توجهات ميزانية الدفاع الأمريكية لعام 2006. السياسة الدولية 163 . ص 180.
122. مرقس، سمير، 2003، الإمبراطورية الأمريكية ثلاثية الثروة والدين والقوة، القاهرة مكتبة الشروق الدولية. ص 40-43.
123. رياض، محمد، 2005. الولايات المتحدة في الميزان الجيوبوليتيكي الغربي. السياسة الدولية 159. ص 42-43.
124. كمال، محمد، 2005، الفكر المحافظ والسياسة الخارجية لإدارة بوش الثانية، السياسة الدولية 159. ص 161.
125. ثلبي، أمين، 2006. هل الصعود الصيني تهديد للولايات المتحدة، السياسة الدولية 165. ص 28-29.
126. محمد، خديجة عرفة، 2006. الصين وأمن الطاقة رؤية مستقبلية، السياسة الدولية 164. ص 56-58.
127. مظلوم، جمال، 2006. التعاون الصيني- الروسي في إطار منظمة شنغهاي، السياسة الدولية 164. ص 60-61.
128. الأفندي، نزيه، 2005. الإستراتيجية الهندية لتعدد الأقطاب الآسيوية، السياسة الدولية 159. ص 60-61.
129. دياب، أحمد، 2005. أمريكا وروسيا... حدود الاختلاف وآفاق التعاون، السياسة الدولية 160. ص 162.
130. ربحانا، سامي، 1998. العالم في مطلع القرن 21 . بيروت: دار العلم للملايين. ص 100-121.
131. عبد الحميد، عاطف، 2006. أبعاد الصراع على نفط آسيا الوسطى وبحر قزوين، السياسة الدولية 164. ص 76-79.
132. إدريس، محمد السعيد، أزمة السويس والصراع على مستقبل الشرق الأوسط، السياسة الدولية 166. ص 24-25.
133. مصدر سابق (إدريس) ص 34-35.
134. شاش، طاهر، 2001. العلاقات الأمريكية مع العالم العربي وإسرائيل، الإمبراطورية الأمريكية صفحات من الماضي والحاضر. - الجزء الأول- القاهرة: دار الشروق ص 269.
135. مصدر سابق ص 291.
136. تايلر، براندلي أ ، 2004. السلام الأمريكي والشرق الأوسط، المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول، بيروت: الدار العربية للعلوم ص 9-13.
137. مصدر سابق. ص 21-23.
138. ألمسيري، عبد الوهاب، 2006. المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة بين العرب وإسرائيل (تعليق على دراسة " اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية ") السياسة الدولية 165. ص 188-190.
139. ميرشامير، جون، والتز، ستيفن، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية. [http:// ksgnotes1.harvard.edu/research/wpaper.nfs/rwp](http://ksgnotes1.harvard.edu/research/wpaper.nfs/rwp) (Accessed 20/11/2006).
140. عبد الفتاح، بشير، 2005. أمريكا وإيران-----مواجهة أم مصالحه؟، السياسة الدولية 160. ص 166.
141. شبانه، أيمن السيد، 2005. السياسة الإيرانية في أفريقيا: آفاق جديدة، السياسة الدولية 160. ص 170-172.
142. عبد الصادق، علي، 2006. الناتو والشرق الأوسط الكبير، السياسة الدولية 163. ص 160-163.
143. عوض، محمود، 2006. حلف شمال الأطلسي: مهمات لكل العصور، صحيفة القدس، 4/12/2006. ص 21.
144. منصور، أحمد، 1994. أضواء على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، بيروت: دار ابن حزم ص 12-13.
145. أنعمري، عاطف، 2006. الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط، صحيفة القدس، 21/12/2006. ص 19.
146. ألغزي، غسان، 2005، مشروع "الشرق الأوسط الكبير": من العراق إلى لبنان وسوريا. وقائع المؤتمر الدولي العاشر- حزيران 2005. معهد إبراهيم ابو لعد للدراسات الدولية- جامعة بيرزيت.
147. أبو غزله، حسن عقيل، 2002. الحركات الأصولية والإرهاب في الشرق الأوسط. عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. ص 18-19.
148. مصدر سابق (أبو غزلة) ص 20.
149. شريف، حسين، 1997. الإرهاب الدولي وانعكاساته على الشرق الأوسط خلال أربعين قرناً. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب. ص 27(الجزء الأول)
150. مصدر سابق . ص 43-53.
151. حندي، هشام، 1999. الإرهاب بذوره وبثوره وزمانه ومكانه وشخصه، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية. ص 12-17.
152. مصدر سابق. ص 45-49.
153. مصدر سابق (أبو غزله) ص 72-82.
154. رفعت، أحمد محمد، الطيار، صالح بكر، 2002. الإرهاب الدولي. باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي. ص 5-7.
155. مصدر سابق. ص 16-20.
156. نافع، إبراهيم، 2002. كابوس الإرهاب وسقوط الأفتنة. القاهرة: مؤسسة الأهرام. ص 12-14.

157. مصدر سابق، ص 16-17.
158. إسبازيتو، جون، 2002. *الخطر الإسلامي بين الوهم والواقع، اللانقبة: دار الحوار للنشر والتوزيع*. ص 249-251. (ترجمة: هيثم فرحت)
159. كمال، محمد مصطفى، 2002. أحداث 11 سبتمبر والأمن القومي الأمريكي: مراجعة للأجهزة والسياسات، *السياسة الدولية 147*. ص 54-56.
160. سويزي، بول، ماجدوف، هاري، ناعوم تشو مسكي، أمريكا اعتزاز بالآثام وتجييل للكنز، بيروت: نوراق للنشر. (مقالة: أعجاز أحمد، المهمة التي لا تنتهي حرب دائمة يقترحها بوش ص 75) ترجمة وتقديم مازن الحسيني.
161. أباه، السيد ولد، 2004. علم مابعد 11/سبتمبر 2001 *الإشكاليات الفكرية والإستراتيجية*، بيروت: الدار العربية للعلوم. ص 12-14.
162. نقرش، عبد الله، عبد الله حميد الدين، 2002. السلوك الأمريكي بعد 11 سبتمبر. *المستقبل العربي* 286. ص 7.
163. الشطي، إسماعيل، 2002. تحديات إستراتيجية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر. *المستقبل العربي* 283. ص 28-30.
164. مصدر سابق ص 35-37.
165. الشطي، إسماعيل، بن سقر، عبدا لعزیز ، جاسم السعدون، 2002. *انعكاسات الحادي عشر من سبتمبر على منطقة الخليج العربي*، دبي: منتدى التنمية. ص 15.
166. بريجنسكي، زيبغنيو، 2004. *الاختيار، السيطرة على العالم أم قيادة العالم*، بيروت: دار الكتاب العربي. ص 11-13.
167. عبد القادر، حسن، 2004. تحولات الجغرافيا السياسية في الشرق الأوسط مطلع القرن (21)، *دراسات الشرق الأوسط* 26. ص 15-19.
- التوثيق (الفصل الثالث - المنطق الإمبراطوري الأمريكي بالشرق الأوسط) :-**
- 168- هارديت، مايكل، نيغري، أنطونيو، 2002. *الإمبراطورية---* إمبراطورية العولمة الجديدة، الرياض: مكتبة العبيكان ص 12-20. (ترجمة: فاضل جتكر)
- 169- مصدر سابق (هارديت) ص 66-80.
- 170- زكريا، فريد، 1999. *من الثروة إلى القوة الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي*. القاهرة: مؤسسة الأهرام. ص 21-50.
- 171- الجراد، خلف، 2004. *أبعاد الاستهداف الأمريكي*، دمشق: دار الفكر. ص 117-122.
- 172- Jentleson, Bruce w. 2000. *American Foreign Policy the Dynamics of Choice in the 21st Century*. W.W.Norton & Company, Inc. p.2-7.
- 173- Wittkopf. Eugene R. Christopher, M.Jones. 1999. *The Future of American Foreign Policy*. New York: Worth Publishers, Inc. p 9-13.
- 174- توفيق، سعد حفي، 1999. *النظام الدولي الجديد دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة*. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع ص 64.
- 75- Bacevich, Andrew J., 2002. *American Empire: the realities and consequences of U.S diplomacy*, The President and Fellows of Harvard College. P 230-231.
- 176- عتريسي، جعفر حسن، 2002. *أمركة الأمم وصدام الحضارات النظام الدولي الجديد والقيادة المنفردة*، بيروت: دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع. ص 141
- 177- Hegghammer, Thomas, 2006. *Terrorist Recruitment and Radicalization in Saudi Arabia*. Middle East Policy. Vol. XIII, No.4, p50-51.
- 178- بويل، فرانسيس، 2004. *تدمير النظام العالمي الإمبريالية الأمريكية في الشرق الأوسط قبل وبعد 11 سبتمبر*، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة ص 35.
- 179- الحمد، جواد، 1995. *توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط*، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط. ص 13.
- 180- مصدر سابق (بويل) ص 38.
- 181- عميش، سمير، 2001. *القومية والعولمة الوعي القومي والنظام العالمي الجديد*. عمان: الأزمنة للنشر والتوزيع. ص 189-191.
- 182- مصدر سابق (عميش) ص 192.
- 183- السروجي، محمد، 2005. *سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية منذ الاستقلال إلى منتصف القرن العشرين*. الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب ص 199-203.
- 184- مصدر سابق (السروجي) ص 204-206.
- 185- مصدر سابق (السروجي) ص 353-354.
- 186- مصدر سابق (السروجي) ص 427.
- 187- برجاس، حافظ، 2000. *الصراع الدولي على النفط العربي*. بيروت: منشورات بيسان. ص 277-280.
- 188- جرجس، فواز، 1998. *السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الوطن العربي كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟*. المستقبل العربي 233. ص 82.
- 189- مصدر سابق (السروجي) ص 430.
- 190- ديني، كبروستر، 1991. *نظرة شاملة على السياسة الخارجية الأمريكية*. الدار الدولية للنشر والتوزيع ص 123-125.
- 191- الأطرش، محمد، أبراش، إبراهيم، سيار الجميل، وآخرون. *العرب وتحديات النظام العالمي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. (مقالة: أحمد عبد الرزاق شكاره: الفكر الإستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام الدولي) ص 197-198.
- 192- الحمد، جواد، 1995. *توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط*. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط. ص 27-38.
- 193- صلوخ، فوزي، 2002. *أمركة النظام العالمي الأخطار والتداعيات*. بيروت: دار المنهل اللبناني مكتبة رأس النبع. ص 325-329.
- 194- جويات، نيكولاس، 2003. *قرن آخر من الهيمنة الأمريكية- الولايات المتحدة والعالم بعد عام 2000*. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة. ص 170-177.
- 195- وودوارد، بوب، فروم، فايد، مايكل إيزنستاد، وآخرون. 2003. *الإمبراطورية الأمريكية الصقور الحاكمة في أميركا والعالم*. بيروت: دار الحسام للنشر والتوزيع ص 109-112.

- 196- مصدر سابق (وودوارد) ص 113-114.
- 197- أوتكين، أنتولي، 2003. الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة. ص 26-27.
- 198- الجراد، خلف، 2004. أبعاد الاستهداف الأمريكي. دمشق: دار الفكر. ص 115-135.
- 199- مصدر سابق (الجراد) 135-150.
- 200- مصدر سابق (جراد) ص 155.
- 201- مصدر سابق (الجراد) ص 158-160.
- 202- تود، إيمانويل، 2003. مابعد الإمبراطورية، دراسة في تفكك النظام الأمريكي، بيروت: دار الساقي ص 11-12.
- 203- مصدر سابق (تود) ص 13.
- 204- مصدر سابق (تود) ص 214-217.
- 205- الأشهب، نعيم، الحسيني، مازن، 2005. مشروع إصلاح أم تعميق تبعية، قراءة في مشروع "الشرق الأوسط الكبير" الأمريكي، رام الله: دار التنوير للنشر والترجمة والتوزيع. ص 150-158.
- 206- مصدر سابق (الأشهب) ص 150-153.
- 207- مصدر سابق (الأشهب) ص 153-157.
- 208- مصدر سابق (الأشهب) ص 158-161.
- 209- مصدر سابق (الأشهب) ص 161-165.
- 210- حمّاد، كمال، 2004. من حلف بغداد إلى الشرق الأوسط الكبير، شؤون الأوسط 115. ص 139-141.
- 211- الجوهري، محمد، 2005. الديمقراطية الأمريكية والشرق الأوسط الكبير. القاهرة: دار الأمين. ص 135-150.
- 212- الموافي، أحمد، 2005. تحقيق الديمقراطية والشأن الداخلي (مشروع الشرق الأوسط الكبير). أسبوط: دار النهضة العربية ص 23.
- 213- الحمّش (2004). "منير: المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير". أعمال الندوة الحوارية حول مشروع الشرق الأوسط الكبير. منير الحمّش. دمشق: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية. ص 21-23.
- 214- مصدر سابق (الموافي) ص 32-35.
- 215- الجراد (2004). "خلف: الإعلام العربي ومشروع الشرق الأوسط الكبير". أعمال الندوة الحوارية حول مشروع الشرق الأوسط الكبير. منير الحمّش. دمشق: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية. ص 73.
- 216- اللاوندي، سعيد، 2005. الشرق الأوسط الكبير مؤامرة أمريكية ضد العرب. القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر ص 27.
- 217- المصدق، حسن، 2006. مشروع الشرق الأوسط الجديد يقوم على أساس طائفي ومذهبي وإثني. (Accessed 15/5/2007) <http://www.hjjaj.net/vb/showthread.php?t=314>
- 218- بيتر، رالف، 2007. حدود الدم. مجلة القوات العسكرية. 2006/1833899. <http://www.armedforcesjournal.com/2006/1833899>
- 219- مصدر سابق (مصدق)
- 220- [http:// www.syriastar.com/vb/archive/index.php/t-4573.html](http://www.syriastar.com/vb/archive/index.php/t-4573.html) 29/2004 / يوليو (Accessed 13/3/2007)
- المخطط الأمريكي للسيطرة على الشرق الأوسط حتى العام 2008
- 221- سعيد، عبد المنعم، 2006. متى يتحدث الخيار العرب؟، صحيفة القدس، 24/11/2006، ص 17.
- 222- صقر، عبد العزيز، 2006. نعرف الأجنحة الأمريكية ----- أين أجنحتنا؟ صحيفة القدس، 3/10/2006 ص 19.
- 223- العناني، خليل، 2006. الفراغ الكوني ومأرق القوة العظمى الوحيدة؟، صحيفة القدس، 12/10/2006. ص 20.
- 224- اللاوندي، سعيد، 2005. الشرق الأوسط الكبير مؤامرة أمريكية ضد العرب، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع. ص 45-49.
- 225- مصدر سابق (اللاوندي) ص 56-57.
- 226- مكي، لقاء، 2006. الشرق الأوسط الجديد---اختلاق الفوضى. 8-9-2006 [http:// www.aljazeera.net/NR/exeres/ 5C1A293A-81A4-4056-9B56-3524AF11429.htm](http://www.aljazeera.net/NR/exeres/5C1A293A-81A4-4056-9B56-3524AF11429.htm). (Accessed 23/4/2006)
- 227- شعبان، أحمد، 2006. شرق أوسط جديد بأي معنى؟، 16-8-2006. (Accessed 23/4/2006) [http:// harakamasria.org/node/7259](http://harakamasria.org/node/7259).
- 228- العريبي، محمد، 2003. مشروع القرن الأمريكي الجديد - أيدولوجية التفوق والهيمنة للسيطرة على العالم، 5-4-2003. [http:// araimi.com/PANC.htm](http://araimi.com/PANC.htm). (Accessed 23/4/200)
- 229- [http:// www.assafir.com](http://www.assafir.com) - (2/8/2006) - (Accessed 20/8/2006)
- 230- رامسفيلد، دونالد، 2002. الإستراتيجية الأمريكية-----منع الحرب قبل اندلاعها؟؟، 12/7/2002. www.islamonline.net/arabic/politics/2002/07/article12.shtml (Accessed 25/4/2007)
- 231- <http://> 231- ميساروش، اشتقان، سوروس، جورج، شالمرس جونسون، 2005. الإمبراطورية الجديدة وبعض تحديات العصر، رام الله: دار التنوير ص 5-9. (ترجمة مازن الحسيني).
- 232- مردان، وجدي أنور، 2005. المشروع الإمبراطوري الأمريكي والمقاومة العراقية. 13/4/2005. [http:// www.kefaya.org/05znet/050415wamerdan.net.htm](http://www.kefaya.org/05znet/050415wamerdan.net.htm) (Accessed 13/4/2007)
- 233- روثكوف، ديفيد، 2006، أميركا والشرق الأوسط: الانفصال المتعذر والاشتباك المحتوم، واشنطن بوست. عن صحيفة الأيام 12/12/2006 ص 19 (بانوراما الصحافة)

- 234-بريجنسي، زبغنيو، 2006. ثمة الكثير أمام أميركا غير المشكلة العراقية، *فايننشال تايمز*. عن صحيفة الأيام 20/12/2006 ص 20 (بانوراما الصحافة)
- 235--غونشاروف، بيوتر، 2006. مشاكل يوش: المفتاح في يد إيران، *إم سي تي*. عن صحيفة الأيام 16/12/2006 ص 20 (بانوراما الصحافة).
- 236- فوكوياما، فرانسيس، 2007. الوضع في العراق أسوأ مما كان في فيتنام. *لوس أنجلوس تايمز*. عن صحيفة الأيام 9/5/2007 ص 20 (بانوراما الصحافة)
- 237 - لفلنجي، عوني ، بفعل المقاومة العراقية: هل لازال "مشروع الشرق الأوسط كبيراً"؟ [http:// al-moharer.net/moh249/kalamji249c.htm](http://al-moharer.net/moh249/kalamji249c.htm)
- 238- اللهالية، زياد، 2006 لبنان سيكون مقبرة مشروع الشرق الأوسط الجديد وسينتج شرق أوسط جديد
<http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp>
- 239-عرفة، محمد جمال، 2006. شرق أوسط منزوع المقاومة (Accessed 20/4/2007) ([http:// harb.20at.com/article.php?sid=57](http://harb.20at.com/article.php?sid=57))
- 240-كيسنجر، هنري، 2006. لبنان ما بعد الحرب: وجه العملة الذي لم يره الآخرون؟ *صحيفة القدس* 1/10/2006 ص 19.
- 241- رينهارت، تانيا، 2007. الشرق الأوسط الإسرائيلي الجديد. *صحيفة القدس* 19/5/2007. ص 20.
- 242- الجوجري، عادل، 2005. أسرار وخفايا المقاومة العراقية بالوثائق والإحصائيات والصور. دمشق: دار الكتاب العربي ص ص 25-28.
- 243- مصدر سابق (الجوجري) ص 143.
- 244 - مصدر سابق (الجوجري) ص 260-262.
- 245- الغني، عبدالله، 2008. فضيحة جديدة. (Accessed 20/4/2008) http://www.albasrah.net/ar_articles_2008/0408/qani-180408
- 246 -تقرير فينوغراند يشير إلى إخفاقات خطيرة ويتجنب لوم أولمرت. 2008. (Accessed 2/2/2008)
[http:// www.aljazeera.net/news/archive](http://www.aljazeera.net/news/archive)
- 247 -المصري، هاني. 2007. تقرير فينوغراند ومصير إسرائيل. (Accessed 7/5/2007)
<http://www.amin.org/look/amin/article.tpi>
- 248 -قراءة ما بين السطور تقرير فينوغراند المرحلي.. 2007. (Accessed 10/7/2007)
<http://www.al-bayader.com/index.asp>
- 249 -تقرير فينوغراند انعكاسات وأبعاد. 2007. (Accessed 20/7/2007)
<http://www.alzaytouna.net/arabic/print.php>
- 250-سعيد، إدوارد، 1997، *الثقافة والإمبريالية*. بيروت: دار الآداب. ص 76-78.
- 251-مصدر سابق (سعيد) ص 272-274.
- 252- تودوروف، ترفيتيان، 2005. *اللاتظام العالمي الجديد*. اللاتقية: دار المرساة للطباعة والنشر والتوزيع ص 22-27.
- 253- ياقيه، جوديث س، 2007. *الشرق الأوسط عام 2015 من منظور أمريكي*. دمشق: دار علاء الدين ص 10-18.

* قائمة المصادر والمراجع العربية:-

1. بريجنسكي، زيغنيو، 2004. الاختيار، السيطرة على العالم أم قيادة العالم، بيروت: دار الكتاب العربي.
2. أباه، السيد ولد، 2004. علم مابعد 11/سبتمبر 2001 الإشكاليات الفكرية والإستراتيجية، بيروت: الدار العربية للعلوم.
- نقرش، عبد الله، عبد الله حميد الدين، 2002. السلوك الأمريكي بعد 11سبتمبر. المستقبل العربي 286.
3. أبو غزله، حسن عقيل، 2002. الحركات الأصولية والإرهاب في الشرق الأوسط. عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
4. أبي عاد، ناجي، جرينون، ميشيل، النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، النفط، التهديدات الأمنية، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.
5. أحمد، يوسف أحمد، 1996. النزاعات العربية- العربية، المستقبل العربي 207.
6. إدريس، محمد السعيد، أزمة السويس والصراع على مستقبل الشرق الأوسط، السياسة الدولية 166.
7. اسبزيوتو، جون، 2002. الخطر الإسلامي بين الوهم والواقع، اللاذقية: دار الحوار للنشر والتوزيع. (ترجمة: هيثم فرحت)
8. إسحاق، روبرت، 2005. مخاطر العولمة كيف يصبح الأثرياء أكثر ثراءً والفقراء أكثر فقراً. بيروت: الدار العربية للعلوم. (ترجمة: سعيد الحسينية).
9. الأطرش، محمد، أبراش، إبراهيم، سيار الجميل، وآخرون. العرب وتحديات النظام العالمي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. (مقالة: أحمد عبد الرزاق شكاره: الفكر الإستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام الدولي).
10. الإفندي، نزيه، 2005. الإستراتيجية الهندية لتعدد الأقطاب الآسيوية، السياسة الدولية 159.
11. آل ثاني، فهد بن عبد الرحمن، 2002. جيوبوليتيكية الاقتصاد العالمي: من الجزيرة العالمية إلى أمريكا الكبرى، المستقبل العربي 275.
12. العزي، غسان، 2005، مشروع "الشرق الأوسط الكبير": من العراق إلى لبنان وسوريا. وقائع المؤتمر الدولي العاشر- حزيران 2005. معهد إبراهيم ابو لغد للدراسات الدولية- جامعة بيرزيت.
13. أنفري، عاطف، 2006. الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط، صحيفة القدس، 21/12/2006.
14. أمسيري، عبد الوهاب، 2006. المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة بين العرب وإسرائيل. تعليق على دراسة " اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية (" السياسة الدولية 165.
15. إمام، عبد الفتاح إمام، 2007. الفلسفة السياسية عند هيجل، بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع.
16. أمين، ميم، 2004. جيوسياسية الإمبريالية المعاصرة. المستقبل العربي 303.
17. أوتكين، أناتولي، 2003. الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.
18. برجاس، حافظ، 2000. الصراع الدولي على النفط العربي. بيروت: منشورات بيسان.
19. بريجنسكي، (2001). "محددات النظام العالمي الجديد في القرن الحادي والعشرين". هكذا يصنع المستقبل. بول كينيدي، ألفن توفلر، وآخرون. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية .
20. بريجنسكي، زيغنيو، 2006. ثمة الكثير أمام أميركا غير المشكلة العراقية، فايننشال تايمز. عن صحيفة الأيام 20/12/2006.
21. بلقزيز، عبد الإله، 1996. العنف السياسي في الوطن العربي. المستقبل العربي 207.
22. بلقزيز، عبد الإله، 2004. حول الإصلاح السياسي في الوطن العربي، المستقبل العربي 304.
23. بويل، فرانسيس، 2004. تدمير النظام العالمي الإمبريالية الأمريكية في الشرق الأوسط قبل وبعد 11سبتمبر، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة .

24. تايلر، برادلي أ، 2004. السلام الأمريكي والشرق الأوسط، المصالح الإستراتيجية لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول، بيروت: السدار العربية للعلوم.
25. تشومسكي، نعوم، 2000. الريح فوق الشعب الليبيرالية الجديدة والنظام العالمي. رام الله: دار التنوير للترجمة والطباعة والنشر.
26. تود، إيمانويل، 2003. ما بعد الإمبراطورية، دراسة في تفكك النظام الأمريكي، بيروت: دار الساقى .
27. تودوروف، ترفيتيان، 2005. اللاتظام العالمي الجديد. اللاذقية: دار المرساة للطباعة والنشر والتوزيع .
28. توفيق، سعد حقي، 1999. النظام الدولي الجديد دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع
29. الجراد (2004). "خلف: الإعلام العربي ومشروع الشرق الأوسط الكبير". أعمال الندوة الحوارية حول مشروع الشرق الأوسط الكبير. منير الحمش. دمشق: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية.
30. الجراد، خلف، 2004. أبعاد الاستهداف الأمريكي. دمشق: دار الفكر.
31. الجراد، خلف، 2004. أبعاد الاستهداف الأمريكي، دمشق: دار الفكر.
32. الجريباوي، علي، 1985. العرب والأزمة الحضارية. المستقبل العربي 74.
33. جرجس، فواز، 1998. السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الوطن العربي كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟ المستقبل العربي 233.
34. جناحي، عبدالله، 2003. العقلية الربعية العربية وتعارضها مع مقومات الدولة الديمقراطية. المستقبل العربي 288.
35. الجوجري، عادل، 2005. أسرار وخفايا المقاومة العراقية بالوثائق والإحصائيات والصور. دمشق: دار الكتاب العربي .
36. الجوهري، محمد، 2005. الديمقراطية الأمريكية والشرق الأوسط الكبير. القاهرة: دار الأمين.
37. جويات، نيكولاس، 2003. قرن آخر من الهيمنة الأمريكية- الولايات المتحدة والعالم بعد عام 2000. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.
38. حافظ، صلاح الدين، 2006. استقطاب المحاور وإعادة ترتيب الأوضاع، صحيفة القدس. (12-10-2006).
39. حديدي، هشام، 1999. الإرهاب بظوره وبثوره وزماته ومكانه وشخصه، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
40. حسن، عمار علي، 2005. ثلاثة مشاهد سلبية للتفكير والممارسة السياسية العربية، شؤون عربية 122.
41. حماد، كمال، 2004. من حلف بغداد إلى الشرق الأوسط الكبير، شؤون الأوسط 115.
42. الحمد، جواد، 1995. توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.
43. الحمد، جواد، 1995. توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.
44. الحمش (2004). "منير: المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير". أعمال الندوة الحوارية حول مشروع الشرق الأوسط الكبير. منير الحمش. دمشق: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية.
45. الخزرجي، تائر، 2005. العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية حل الأزمات، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع .
46. دياب، أحمد، 2005. أمريكا وروسيا... حدود الاختلاف وآفاق التعاون، السياسة الدولية 160.
47. ديني، ك. بروستر، 1991. نظرة شاملة على السياسة الخارجية الأمريكية. الدار الدولية للنشر والتوزيع.
48. رفعت، أحمد محمد، الطيار، صالح بكر، 2002. الإرهاب الدولي. باريس: مركز الدراسات العربي الأوربي.
49. روثكوف، ديفيد، 2006، أميركا والشرق الأوسط: الانفصال المتعذر والاشتباك المحتوم، واشنطن بوست. عن صحيفة الأيام
- 12/12/2006
50. رياض، محمد، 2005. الولايات المتحدة في الميزان الجيوبوليتيكي الغربي. السياسة الدولية 159.

51. ربحانا، سامي، 1998. العالم في مطلع القرن 21 . بيروت: دار العلم للملايين.
52. رينهارت، تانيا، 2007. الشرق الأوسط الإسرائيلي الجديد. صحيفة القدس 19/5/2007
53. زكريا، فريد، 1999. من الثروة إلى القوة الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي. القاهرة: مؤسسة الأهرام.
54. السروجي، محمد، 2005. سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية منذ الاستقلال إلى منتصف القرن العشرين. الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب.
- سعيد، إدوارد، 1997، الثقافة والإمبريالية. بيروت: دار الآداب.
55. سعيد، عبد المنعم، 2006. متى يتحدث الأخبار العرب؟، صحيفة القدس، 24/11/2006.
56. سليمان، عادل، 2006. توجهات ميزانية الدفاع الأمريكية لعام 2006. السياسة الدولية 163 .
57. سوزي، بول، ماجدوف، هاري، ناعوم تشو مسكي، أمريكا اعتزاز بالآثام وتجييل للكذب، بيروت: رواق للنشر. (مقالة: أعجاز أحمد، المهمة التي لا تنتهي حرب دائمة يقترحها بوش) ترجمة وتقديم مازن الحسيني.
58. شاش، طاهر، 2001. العلاقات الأمريكية مع العالم العربي وإسرائيل، الإمبراطورية الأمريكية صفحات من الماضي والحاضر. القاهرة : دار الشروق
59. شبانه، أيمن السيد، 2005. السياسة الإيرانية في أفريقيا: آفاق جديدة، السياسة الدولية 160.
60. شرف الدين، فهميه، 2002. الواقع العربي وعوائق تكوين المجتمع المدني. المستقبل العربي 278.
61. شريف، حسين، 1997. الإرهاب الدولي وانعكاساته على الشرق الأوسط خلال أربعين قرناً. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
62. الشطي، إسماعيل، 2002. تحديات إستراتيجية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر. المستقبل العربي 283.
63. الشطي، إسماعيل، بن صقر، عبدا لعزیز ، جاسم السعدون، 2002. انعكاسات الحادي عشر من سبتمبر على منطقة الخليج العربي، دبي: منتدى التنمية.
64. شلبي، أمين، 2006. هل الصعود الصيني يهدد للولايات المتحدة، السياسة الدولية 165.
65. صقر، عبد العزيز، 2006. نعرف الأجنحة الأمريكية --- أين أجدتنا؟ صحيفة القدس، 3/10/2006 .
66. صلّوخ، فوزي، 2002. أمركة النظام العالمي الأخطار والتداعيات. بيروت: دار المنهل اللبناني مكتبة رأس النبع.
67. عبد الحميد، عاطف، 2006. أبعاد الصراع على نفط آسيا الوسطى وبحر قزوين، السياسة الدولية 164.
68. عبد الصادق، علي، 2006. الناتو والشرق الأوسط الكبير، السياسة الدولية 163.
69. عبد العظيم، أحمد فاروق، 2006. الليبرالية في عصر الإرهاب --دراسة للجذور الفلسفية للإمبريالية السياسية الغربية. السياسة الدولية 163.
70. عبد الفتاح، بشير، 2005. أمريكا وإيران --- مواجهة أم مصالحه؟، السياسة الدولية 160.
71. عبد القادر، حسن، 2004، تحولات الجغرافيا السياسية في الشرق الأوسط مطلع القرن (21) ، دراسات الشرق الأوسط 26.
72. عترسي، جعفر حسن، 2002. أمركة الأمم وصدام الحضارات النظام الدولي الجديد والقيادة المنفردة، بيروت: دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع.
73. عميش، سمير، 2001. القومية والعولمة الوعي القومي والنظام العالمي الجديد. عمان: الأمانة للنشر والتوزيع.
74. العناني، خليل ، 2006. الفراغ الكوني ومأزق القوة العظمى الوحيدة؟، صحيفة القدس، 12/10/2006.
75. عوض، محمود، 2006. حلف شمال الأطلسي: مهمات لكل العصور، صحيفة القدس، 4/12/2006.

76. غليون، برهان، 2003. الديمقراطية المفروضة والديمقراطية المختارة: الخيارات العربية الراهنة في الانتقال إلى الديمقراطية. المستقبل العربي 289.
77. غونشاروف، بيوتر، 2006. مشاكل بوش: المفتاح في يد إيران، لم سي تي. عن صحيفة الأيام 16/12/2006 .
78. فوكوياما، فرانسيس، 2007. الوضع في العراق أسوأ مما كان في فيتنام. لوس أنجلوس تايمز. عن صحيفة الأيام 9/5/2007 .
79. كمال، محمد مصطفى، 2002. أحداث 11 سبتمبر والأمن القومي الأمريكي: مراجعة للأجهزة والسياسات، السياسة الدولية 147.
80. كمال، محمد، 2005، الفكر المحافظ والسياسة الخارجية لإدارة بوش الثانية، السياسة الدولية 159.
81. الكواري، علي خليفة، 2001. مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، المستقبل العربي 264.
82. كيالي، ماجد، 2004. مشاريع الإصلاح في المنطقة: تناقضات خارجية، وتجاذبات إقليمية، شؤون عربية 119.
83. كيركرايد، بول، كارين ورد، 2003. العولمة الديناميكية الداخلية، الرياض: مكتبة العبيكان. (تعريب: هشام الدجاني).
- كيسنجر، هنري، 2006. لبنان ما بعد الحرب: وجه العملة الذي لم يره الآخرون؟ صحيفة القدس 1/10/2006 .
84. كينيدي، بول، 1998. نشوء وسقوط القوى العظمى: عمان الأهلية للنشر والتوزيع. (ترجمة: مالك البديري) .
85. لأشهب، نعيم، الحسيني، مازن، 2005. مشروع إصلاح أم تعميق تبعية، قراءة في مشروع "الشرق الأوسط الكبير" الأمريكي، رام الله: دار التنوير .
86. اللاوندي، سعيد، 2005. الشرق الأوسط الكبير مؤامرة أمريكية ضد العرب، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
87. اللاوندي، سعيد، 2005. الشرق الأوسط الكبير مؤامرة أمريكية ضد العرب. القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر.
88. اللحام، أحمد الأصفر، 1995. مكونات الواقع العربي الراهن وأزمة ممارسة الديمقراطية، المستقبل العربي 198.
89. المجذوب، (2001). 'طه: الهيمنة الأمريكية والوجود الأمريكي في الخليج والشرق الأوسط'. الإمبراطورية الأمريكية - الجزء الثاني. روجيه جارودي، مراد هوفمان، وآخرون. القاهرة: دار الشروق .
- المحافظة، علي، 1987. الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة 1798-1914، بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع .
90. محمد، خديجة عرفة، 2006. الصين وأمن الطاقة رؤية مستقبلية، السياسة الدولية 164.
91. مرقس، سمير، 2003، الإمبراطورية الأمريكية ثلاثية الثروة والدين والقوة، القاهرة مكتبة الشروق الدولية.
92. مطر، جميل، علي الدين هلال، 1983. النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
93. مظلوم، جمال، 2006. التعاون الصيني- الروسي في إطار منظمة شنغهاي، السياسة الدولية 164.
94. منصور، أحمد، 1994. أضواء على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، بيروت: دار ابن حزم .
95. الموافي، أحمد، 2005. تحقيق الديمقراطية والشأن الداخلي (مشروع الشرق الأوسط الكبير). أسبوط: دار النهضة العربية .
96. مورجنتاؤ، هاتز، السياسة بين الأمم الصراع من أجل السلطان والسلام. (تعريب: خيري حماد) .
97. ميساروش، اشتفان، سوروس، جورج، شالمرس جونسون، 2005. الإمبراطورية الجديدة وبعض تحديات العصر، رام الله: دار التنوير.
98. ميساروش، اشتفان، وآخرون، 2005. الإمبراطورية الجديدة وبعض تحديات العصر، رام الله: دار التنوير للترجمة والنشر والتوزيع .
99. نافع، إبراهيم، 2002. كابوس الإرهاب وسقوط الأئمة. القاهرة: مؤسسة الأهرام.
100. هارديت، مايكل، نيفري، أنطونيو، 2002. الإمبراطورية-إمبراطورية العولمة الجديدة، الرياض: مكتبة العبيكان (ترجمة: فاضل جتكر).

- 101 . والى، خميس حزام، 2003. إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- 102 . وايت، بريان، ريتشارد ليتل، مايكل سميث. 2004 قضايا في السياسة العالمية، دبي: مركز الخليج للأبحاث.
- 103 . ودوارد، يوب، فروم، دافيد، مايكل إيزنستاد، وآخرون. 2003. الإمبراطورية الأمريكية الصقور الحاكمة في أميركا والعالم. بيروت: دار الحسام.
- 104 . وطفة، علي أسعد، 2002. إشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصرة. المستقبل العربي 282.
- 105 . يافيه، جوديث س، 2007. الشرق الأوسط عام 2015 من منظور أمريكي. دمشق: دار علاء الدين .

***References:-**

1. Baldwin, David A,1993. *Neorealism and Neoliberalism The Contemporary Debate*, New York: Columbia University Press.
2. Evera, Stephen Van, 1988. Offense Defense, and the Cause Of War, *International Security*, Vol.22, No.4.
3. Gilpin.(1996).”Roberts: The Nature of Political Economy”. International Enduring Concept And Contemporary Issue. Robert Art, Robert Jervis (Editor).NewYork:Harper Collins College Publishers.
4. Goldeshtine , Joshua S.1999. *International Relations*. Longman.
5. Gourevitch, Peter,1978. The Second Image Reversed: The International Sources of Domestic politics, *International Organization*, Vol.32.No.4.
6. Jervis, Robert, 1976. *Perception and Misperception in International politics*, New Jersey: Princeton University Press.
7. Kim, Woosang, Alliance Transitions and Great Power War, *American Journal of Political Science*,Vol.35. No.4.
8. LibermanPeter1996.Trading With The Enemy: Security and Relative Economic Gains. *International Security*. Vol21, No.1.p.
9. Lipsitz, George,1988. The Struggle for Hegemony, *The Journal of American History*, Vol.75,No1.
10. McCormick, Thomas J, 1990. World System, *The Journal of American History*, Vol.77.No1.
11. Mearsheimer,John.1995.A Realist Replay, *International Security*.Vol .20.
12. Millett, Allan.R. Williamson Murrary, Kenneth wattman,1986.The Effectiveness of Military Organizations, *International Security*.Vol.11. No 1.
13. Milner.(1996).”Helen:Acritice of Anarchy”. International Enduring concepts And Contemporary Issue. Robert Art, Robert Jervies (Editor). New York: Harper Collins College Publishers.
14. Moty, Alexander J, 1999. Why Empires Reemerge: Imperial Collapse and Imperial Revival in Comparative perspective, *Comparative Politics*, Vol.31.No 2.
15. Orme, John, 1997-1998. The Utility Of Force in A World Of Scarcity, *International Security*, Vol.22. No3.
16. Oye, Kenneth A, *Cooperation Under Anarchy*, New jersey: Princeton University Press.
17. Powel, Robert, 1999. In The Shadow Of Power State and Strategies in International Politics ,New jersey :Princeton University press.
18. Snyder,Jack,Helen Milner, 1988. Lost Hegemony?, *International Organization*, Vol.24.No4..
19. Taliaferro, W. Jeffry, 2000-2001. Security and Relative Economics Gains. *International Security*. Vol.25. No.3.
20. Wallerstin, Immanuel I,2002. The Eagle Has Crash Landed, *foreign policy*.,
21. Waltz. (1996). “Kenneth: The Anarchic Structure of World Politics” International Politics Enduring Concepts And Contemporary Issue. Robert Art, Robert Jervis(Editor). New York: Harper Collins College Puplichers..
22. Waltz.(1993).”Kenneth: Explaining War – Man, The State and War” International Relation Theory – Realism , Pluralism, Globalism. Paul Viotti, Mark Kauppi. New York: Macmillan Publishing Company.
23. Waltz.Kenneth,1979.*Theory Of International Politics*, New York: Newbery Award Records.

*مصادر من الإنترنت:-

1. مكي، لقاء، 2006. الشرق الأوسط الجديد---اختلاق الفوضى.
(http:// www.aljazeera.net/NR/exeres/ 5C1A293A-81A4-4056-9B56-3524AF11429.htm. (Accessed 23/4/2006 8-9-2006
2. 218- بيتر، رالف. 2007. حدود الدم. مجلة القوات العسكرية.
http://www.armedforcesjournal.com/2006/1833899
3. 98. الزيات، منتصر، 2007. العلاقة بين الأنظمة العربية والجماعات الجهادية السلفية.
(http://www. Aljazeera.net/NR/exeres/.htm (Accessed 15/2/2007
http:// www.assafir.com – (2/8/2006) - (Accessed 20/8/2006)
http:// www.syriastar.com/vb/archive/index. php/t-4573.html 29/2004 / يوليو (Accessed 13/3/2007)
4. أمين، سمير، السيطرة العسكرية على الكوكب: الإمبريالية اليوم وحملة الولايات المتحدة للسيطرة على العالم.
http://forumtiersmonde.net/arabic/Samir_Amin_Writings/New_phase_capitalism_cosmetic_senile_capitalism.htm (Accessed
January20.2007)
5. أمين، سمير، السيطرة العسكرية على الكوكب: طموح الولايات المتحدة اللامحدود والإجرامي.
http://forumtiersmonde.net/arabic/Samir_Amin_Writings/New_phase_capitalism_cosmetic_senile_capitalism.htm(Accessed
(January20.2007
6. أمين، سمير، مرحلة جديدة للرأسمالية أم دورة تجميل للرأسمالية مترهلة؟
http://forumtiersmonde.net/arabic/Samir_Amin_Writings/New_phase_capitalism_cosmetic_senile_capitalism.htm(Accessed
January20.2007)
7. تقرير فينو غراد انعكاسات وأبعاد. 2007.
Accessed 20/7/2007) http://www.alzaytouna.net/arabic/print.php)
8. تقرير فينو غراد يشير إلى إخفاقات خطيرة ويتجنب لوم أولمرت. 2008.
.Accessed 2/2/2008) http:/ www.aljazeera.net/news/archive)
9. رامسفيلد، دونالد، 2002. الإستراتيجية الأمريكية
10. -----منع الحرب قبل اندلاعها؟؟، 12/7/2002.
(www.islamonline.net/arabic/politics/2002/07/article12.shtml (Accessed 25/4/2007
11. شعبان، أحمد، 2006. شرق أوسط جديد بأي معنى؟
(http:// harakamasria.org/node/7259. (Accessed 23/4/2006 .16-8-2006 ،
12. العثماني، سعد الدين، 2007. الإسلاميون وأسباب الحضور الشعبي المتقدم.
(http:// www. Aljazeera.net/NR/exeres/.htm (Accessed 15/2/2007
عرفة، محمد جمال، 2006. شرق أوسط منزوع المقاومة
(http:// harb.20at.com./article.php?sid=57 (Accessed 20/4/2007
13. العريمي، محمد، 2003. مشروع القرن الأمريكي الجديد - أيولوجية التفوق والهيمنة للسيطرة على العالم.
(http:// araimi.com/PANC.htm. (Accessed 23/4/200 .5-4-2003

14. الغني، عبدالله، 2008. فضيحة جديدة. (-qani/0408/2008/articles http://www.albasrah.net/ar Accessed 20/4/2008) .180408
15. قراءة ما بين السطور تقرير فينو غراد المرحلي..2007. (http://www.al-bayader.com/index.asp) -Accessed 10/7/2007
16. قويسبي، حامد، 2007. واقع العلاقة بين الإخوان والأنظمة. (http://www. Aljazeera.net/NR/exeres/.htm Accessed 15/2/2007)
17. لقلنجي، عوني ، بفعل المقاومة العراقية: هل لازل "مشروع الشرق الأوسط كبيراً"؟ - al- http:// moharer.net/moh249/kalamji249c.htm
18. اللهايلية، زياد، 2006 لبنان سيكون مقبرة مشروع الشرق الأوسط الجديد وسينتج شرقاً أوسطاً جديد
http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp
19. المخطط الأمريكي للسيطرة على الشرق الأوسط حتى العام 2008.
20. مردان، وجدي أنور، 2005. المشروع الإمبراطوري الأمريكي والمقاومة العراقية.
(http:// www.kefaya.org/05znet/050415wamerdan.net.htm(Accessed 13/4/2007 .13/4/2005
21. المصدق، حسن، 2006. مشروع الشرق الأوسط الجديد يقوم على أساس طائفي ومذهبي وإثني.
Accessed 15/5/2007) http://www.hjjaj.net/vb/showthread.php?t=314)
22. المصري، هاني. 2007. تقرير فينو غراد ومصير إسرائيل. (http://www.amin.org/look/amin/article.tpi) Accessed 7/5/2007
23. ميرشايمر، جون، والتز، ستيفن، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية.
http:// ksgnotes1.harvard.edu/research/wpaper.nfs/rwp-(Accessed 20/11/2006).

Redrawing the Middle East map

BEFORE



